



رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

سكرتير التحرير

طاهر المصري

هيئة التحرير

ريما نزال

سميح محسن

زياد عثمان

طلال عوكل

علي خليل حمد

صلاح الصوباني

مجلة فكرية دورية

تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان

جميع الحقوق محفوظة

مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

ص . ب 2424 ، رام الله ، فلسطين

هاتف 02 2413001

فاكس 02 2413002

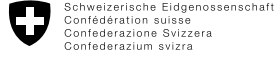
بريد الكتروني rchrs@rchrs.org

موقع الكتروني www.rchrs.org

© Copyright

RCHRS, Ramallah, Palestine

بتمويل مشترك من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)، وكالة التعاون السويدية للتنمية الدولية (Sida) ومكتب ممثليه مملكة هولندا لدى السلطة الفلسطينية من خلال مركز تطوير المؤسسات الأهلية- سكرتاريا حقوق الإنسان والحكم الصالح



Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC

ملاحظة

الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

مونتاج الكتروني: بلوبل للدعاية والإعلان

تصميم الغلاف: روان البرغوثي

المحتويات

٥	الافتتاحية	
دراسات ومقالات		
٩	احمد برقاوي	التجمعات الفلسطينية في الشتات الهوية والانتماء
٢٥	محمود الفطافطة	التسوية السياسية بين جدلية المفهوم وندرة النتائج
٤٣	وسام بسام جودة	أثر المنظمات الدولية العاملة في مجال التمكين السياسي على المرأة الفلسطينية
٥٧	عدنان أبو عامر	تقدير الموقف الإسرائيلي من الأحداث السورية
٦٩	محمد عبد الله أبو مطر	إسهام مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية ٢٠١٠-٢٠٠٧
٨٥	صلاح أبو ختلة	المصالحة الفلسطينية وأزمة الحركة الوطنية
٩٥	صلاح عبد العاطي	الإسلام السياسي بعد التحقق: حماس نموذجاً
١٠٣	طلال ابو ركة	الربيع العربي والديمقراطية . . . إمكانية التحول والمعوقات
١١٩	أحمد عز الدين أسعد	وطن بلا مواطنة . . . ومواطنة بلا وطن
١٣٣	وفيق هواري	هل الصحوة الاسلامية هي الحل
١٣٩	سهام شريف	إرث الأزمات المسلحة ودور آليات العدالة الانتقالية في التحول الديمقراطي السلمي الجزائر نموذجاً

تقارير

- ١٤٩ خالد الزواوي تقرير حول : مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الثالث :
١٧-١٨/٦/٢٠١٢ «إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة»
- ١٥٩ وفيق هواري الشيخ الذي تحول إلى ظاهرة في لبنان
- ١٦٣ عماد موسى انتخابات المجلس الوطني وعودة الحياة الى منظمة التحرير

قوانين وتشريعات

- ١٧٧ محمد أمين الميداني مقدمة عن الحق في تكوين الجمعيات في الاتفاقيات الإقليمية
لحماية حقوق الإنسان
- ١٨٩ محمد محفوظ كيف تطور البيئة الحقوقية في منطقة الخليج العربي

ثقافة

- ٢١٧ علي خليل حمد التسامح في فكر محمد أركون



الافتتاحية

الافتتاحية

مشكلة كتابة الافتتاحية في دورية كتسامح موجودة دائماً، أحياناً عند ندرة الاحداث عندما يخيم السكون على فلسطين والمنطقة، فتجهد نفسك للبحث عن جديد تكتب عنه، لتخرج القارئ من روتين الخبر اليومي الممل الذي لا يتبدل بسهولة، وأحياناً أخرى عندما تتراحم الأحداث، كما هو الآن، نختار بين المهم والأهم، حيث تدرك ان لا مجال لقول كل شيء في افتتاحية مجلة يفترض بالتعريف أن تكون قصيرة.

هذا ما يحدث الآن. فمن قضايا الاحتلال الاسرائيلي وفلسطين، حيث الاستيطان المتوحش يزداد توحشاً، ويلغي أية بقايا لأية امكانية لأي حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والعربي الاسرائيلي. إلى قضايا الانقسام ومحاولات انهائه التي باتت مملة تشبه قصة ابريق الزيت التراثية المعروفة. إلى قضايا الاقليم في مصر ومشاكلها التي كلما اعطتكم انطباعاً أنها تقترب من الحل تبدأ من جديد. إلى سوريا التي تتعمق مشاكلها يوماً وتذهب فيها المشاريع الدولية حدّ اللاتراجع، ونزيف الدم يزداد نزفاً ولا عاقل في القوم. . . . إلى البحرين وليبيا وتونس. . . . إلى كل زاوية من زوايا الامة المثقلة بمشاكلها وقلة حكمائها.

رغم كل ذلك، ولضرورة العودة لرسالة «تسامح» نفسها وهي التي اخذت على عاتقها مناهضة التعصب وتسليط الضوء على الحالات الانسانية التي تجسّد مفهوم التسامح كما ينبغي، أجد نفسي اتجاوز كل القضايا الهامة التي ذكرت، لأكتب عن قصة الجندي الاسرائيلي السابق اندريه بشنيتسكون، الذي في لحظة من عودة الوعي، وعودة الضمير، وجد نفسه مثلاً للإنسانية، معطياً لها معناها الذي ينبغي أن يكون، ومحفزاً لنا جميعاً لأداء التحية له كفلسطينيين، وكبشر.

اندرية بشنيتسكون ، الذي ولد في طاجيكستان قبل ثلاثة وعشرين عاماً ، ثم هاجر الى اسرائيل طفلاً تماماً مثلما هاجر اليها الملايين في موازاة طرد الملايين من ابناء الأرض ، تعصبا لفكرة أو انخداعا بها .

كغيره من الإسرائيليين ، وعندما بلغ سن الثامنة عشرة ، أصبح اندرية جندياً في «جيش الدفاع الإسرائيلي» . وعمل كما يعمل جنود الجيش في الاراضي الفلسطينية ، وهو كل ما يتطلبه الابقاء على الاحتلال ، من اهانة وتعذيب واعتقال وقتل وحواجز .

لكن لحظة من ضمير . . . لحظة من «تسامح» كما نقول نحن . . . تخيل اندرية نفسه مكان الضحية ، فعرف كمّ الظلم الذي يقع على الفلسطينيين . عرف ماذا تعني ممارسات الجيش الذي تصر اسرائيل على أن أياديه بيضاء ، ولا يمارس إلا الأخلاق ، فقرر أن يكون مع الضحية ، فطلب اللجوء اليها ، ولم يدرك أنه ممنوع عليها أن تقبل حتى اولئك الذين يريدون أن يصيروها .

رفضت السلطة الفلسطينية موضوع اللجوء السياسي الذي تقدم به اندرية الذي ترك الجيش ، وترك اسرائيل ليعيش في بيت لحم . وبعد رفض طلبه ذهب إلى باريس ، وطلب اللجوء السياسي هناك ، وتخلّى عن جنسيته الاسرائيلية ، ليثبت أن الشخص ، يمكن أن يكون انساناً إن هو اراد أن يكون كذلك .

سلام عليك . . . اندرية بشنيتسكون

هيئة التحرير

دراسات ومقالات

التجمعات الفلسطينية في الشتات الهوية والانتماء

د. أحمد برقواوي *

لجأ عدد كبير من الفلسطينيين إلى خارج حدود فلسطين التي أفرها الانتداب البريطاني وذلك بعد النكبة عام ١٩٤٨ .
ولأول مرة في تاريخ الشرق العربي يظهر مفهوم اللاجئ داخل الشرق ذاته ومن الشرق ذاته .

إنها واحدة من أغرب مظاهر التاريخ بعامة والتاريخ العربي بخاصة .

أبن يافا لاجئ في سورية ولبنان والأردن والعراق . . .
ينطوي مفهوم اللاجئ كما تحدده القوانين الدولية على مبدأ العودة . فاللاجئ هو كل من ترك بيته ووطنه هرباً
من الحرب وحفاظاً على الحياة إلى منطقة أخرى بانتظار انتهاء الأخطار التي تهدد حياته كي يعود .

إذاً يحتوي مفهوم اللاجئ في ذاته على مفهوم العودة . ذلك أن في اللجوء معنىً قسرياً . على عكس المهاجر
والمسافر والرحالة . والعودة بدورها- بوصفها حقاً- فكرة لا تزول من وعي اللاجئ .

وفكرة الحق هنا فكرة منطقية وواقعية وليست فكرة مقترحة . أي أنها غير قابلة للنقاش إطلاقاً، لأنها تصدر
بالضرورة عن اللجوء . وإلا لما سمي هذا النمط من المغادرة لجوءاً .

ولأن اللجوء تم عبر خروج تجمعات فلسطينية مستقرة من القرية والمدينة فإنه أخذ شكل الحفاظ على ثقافة
المكان الأصلي . وحافظت التجمعات الفلسطينية على نمط من العيش المشترك داخل المكان اسمه المخيم .

لقد ضم المخيم مجموعات سكانية فلسطينية من قرى ومدن متعددة . وحتى أن بعض المخيمات قد أسس
عفوياً وفق المنطقة التي جاء منها السكان . فنشأت الحارة التي تضم مجتمعاً متجانساً من حيث الانتماء العائلي
أو المكاني .

* استاذ الفلسفة في جامعة دمشق

وحدة الدراسة حول الهوية والانتماء الفلسطينيين هو المخيم، بوصفه تجمعاً سكانياً يحوز على شكل البنية الاجتماعية. تشترك جميع المجتمعات الفلسطينية تقريباً بنمط واحد من العمارة شارع طويل أو شارعين. وعلى ضفاف الشارع أزقة، حارات، تسكن فيها العائلات المتجانسة بالأصل أو شبه المتجانسة. ففي مخيم اليرموك مثلاً: هناك حارة المواعدة وحارة الصنافرة وحارة الشهابيين وحارة العم علي . . . أو حارة اللوابة وحارة الجواعنه وحارة . . الخ .

إن العمارة هنا بمعزل عن تغييرها أدت وظيفة الحفاظ على علاقات القرابة الفاعلة .

أي أن القرابة ظلت بنية محافظة على عاداتها وتقاليدها، وقبل أن أدرس ظاهرة المخيم الذي هو تجمع فلسطيني ثقافياً واجتماعياً وسكانياً ونفسياً وطبقياً وسياسياً أشير إلى توزع الفلسطينيين على مخيمات اللجوء في بلاد الشام .

في الأردن هناك نوعان من التجمعات الفلسطينية . وذلك بسبب ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن وتأسيس المملكة الأردنية الهاشمية . تجمع سكاني مديني وبخاصة في عمان والزرقاء . وتجمع سكاني للاجئين المسجلين في سجلات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين . فهناك ثلاثة عشر مخيماً في عموم الأردن - البقعة، الوحدات، ماركا، أربد، جرش، الحصن، سوف، الحسين، الزرقا، الطابية، مادبا، السخنة، النصر .

أما في سورية فهناك خمس عشر مخيماً: مخيم اليرموك، خان الشيخ، حمص، حماه، النيرب، خان دنون، درعا، جرمانا، الست زينب، سبينة، الحسينة، الرمدان، حندران، الرمل الجنوبي .

وفي لبنان اثنتا عشرة مخيماً: الرشيدية، البص، البرج الشمالي، عين الحلوة، المية ومية، برج البراجنة، مار إلياس، شاتيلا، جنيه، نهر البارد، البداوي، ديغل الجليل . وهذه مخيمات رسمية، أما غير الرسمية فهي: الشريحا، القاسمية، الرغلية، الواسطة، جل البحر، المعشوق، تغريدة، وادي الزينة، الناعمة، الغازية، زاروط، قليبابا، بر إلياس الروضة .

وهناك عدد من المخيمات نشأت بعد تدمير تل الزعتر وشاتيلا والدكوانه عام ١٩٧٦ .

هذه المخيمات شكلت التجمعات الرئيسة للاجئين الفلسطينيين، وحددت مسار هويتهم عبر البنى الآتية:

١ . سيكولوجية الجماعة الفلسطينية في المخيم :

يشير علم نفس الجماعات إلى تكون البنية النفسية المشتركة لدى جماعة ما في شروط استمرار وجودها معاً . لقد قامت بين أفراد الجماعة الفلسطينية التي تسكن المخيم بنية نفسية شبه مشتركة - ألا وهي الإحساس بالغربة .

إن كلمة لاجئ التي تطلق على الفلسطيني في المخيم قد أصبحت كلمة دالة على كائن بشري غريب . هذه الكلمة الصفة ليست صفة بيولوجية وليست صفة لغوية أو قومية . فالفلسطيني شامي ويشبه الشامي ويتحدث بلغة عربية ذات لهجة خاصة وهو عربي ، لكن صفة اللاجئ صفة ناتجة عن وجوده في مكان آخر غير مكانه .

هنا وعبر الإحساس باللجوء المشترك يتكون الوعي الذاتي بالاختلاف . وهذا الوعي الذاتي بالاختلاف حافظ على نوع من العصبية الوطنية بالمعنى الخلدوني للكلمة . حيث كلمة لاجئ تحولت إلى أداة ترابط وعلاقات معشرية لإحساس بالزمن مختلف عن إحساس المواطن .

وحين تعي جماعة من السكان أنها في وضع خاص مختلف تحوّل اختلافها عن الآخر إلى وعي بالتماسك الداخلي .

فمن الوقوف في الدور لاستلام ما يسمى بالإعاشة إلى الدراسة في مدارس الأونوروا يعيش الفلسطيني عالم الاختلاف وتتوطد لديه نفسية الإحساس بالعصبية الضرورية للبقاء .

حتى صارت غريزة البقاء البيولوجية بالأصل غريزة بقاء نفسية . وهكذا فلقد قامت السيكولوجيا الجمعية بدور حاسم في وعي الهوية واستمرارها في الأشكال الأخرى من تعينات الهوية .

٢ . السياسة والهوية الوطنية :

اندرج فلسطينيو الشتات قبل عام ١٩٦٥ - عام انطلاقة شرارة المقاومة في الحركة السياسية العربية السائدة في مصر وبلاد الشام . فكانت الأحزاب القومية والدينية تتقاسم ولاءات الفئات المثقفة على وجه الخصوص . وبخاصة حزب البعث العربي الاشتراكي ، حركة القوميين العرب ، الحركة الناصرية ، الأخوان المسلمين ، حزب التحرير الإسلامي . فضلاً عن ذلك كان هناك الاندراج في الحزب الشيوعي على نحو أقل . وآية ذلك

أن جميع الأحزاب القومية والإسلامية الأنفة الذكر قد جعلت من القضية الفلسطينية هدفاً رئيساً من أهدافها .

ولأن الوعي الفلسطيني - ومنذ نشأة الحركة الصهيونية وحتى حرب ٤٨ - قد تشكل انطلاقةً من عربية القضية وإسلاميتها فإن النخبة الفلسطينية كانت على ثقة بأن الاندراج في الأحزاب القومية والإسلامية جزء من كفاحها العملي في سبيل تحرير فلسطين جميع الأحزاب القومية والإسلامية طرحت شعار تحرير فلسطين .

ولقد جاء الحدث المهم بإنشاء م . ت . ف . بقرار من مؤتمر القمة الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٦٤ . صحيح أنه كان هناك دائماً ممثل لفلسطين في الجامعة العربية غير أن الاتفاق على إقامة م . ت . ف . عنى فيما عناه إيجاد مؤسسة - شبه دولة في الشتات - تمثل الشعب الفلسطيني اللاجئ .

غير أن الواقعة الأبرز في حياة اللاجئ الفلسطيني بل وفي حياة فلسطين واقع انطلاقة الثورة الفلسطينية وما تمخض عنها من قيام تنظيمات المقاومة .

ولأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني في الشتات يجد نفسه منخرطاً في تنظيمات فلسطينية صرفة وليس في تنظيمات وأحزاب عربية أو تابعة لوطن اللجوء .

لأول مرة في تاريخ المخيم انضم اللاجئ إلى تنظيم سياسي مكتمل الهوية الفلسطينية للتحرير ومنظمة التحرير الفلسطينية التي أنشئت بقرار عربي تغدو الهيئة الجامعة لتنظيمات المقاومة .

المجلس الوطني الفلسطيني الذي شكل في المرة الأولى من شخصيات ووجهاء ونخبة اقتصادية صار ممثلاً لتناسب القوى السياسية الفلسطينية . حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح ، طلائع حرب التحرير الفلسطينية (قوات الصاعقة) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومن ثم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المنشقة عن الجبهة الأم ومن ثم الجبهة الشعبية القيادة العامة ، جبهة النضال الشعبي .

لقد ضخ المخيم في الأردن وفلسطين آلاف المقاتلين والكوادر من كل الأنواع، الفدائي والإداري والمثقف . ومع بروز الحراك الفلسطيني الفاعل بقيادة م . ت . ف . تطورت الهوية الفلسطينية في التجمعات الفلسطينية وبشكل خاص في المخيم .

لقد تعينت الهوية الآن بالفكر والممارسة معاً. بالهيكلية التنظيمية العامة في م. ت. ف. وفي الهيكلية الخاصة في التنظيمات الفدائية - المقاومة.

وتأكدت الهوية الوطنية الفلسطينية بهوية سياسية واضحة المعالم.

وانتصبت التحرير هدفاً موحداً للجميع. وجاءت كلمة التحرير في كل أسماء الهياكل التنظيمية الفلسطينية. بدءاً من منظمة التحرير، وحركة التحرير وجبهة التحرير وطلائع حرب التحرير. وان مصطلح التحرير بوصفه وحد بين الهوية الفلسطينية السياسية والعودة. وأبقى على فلسطين قضية. إذ أن هناك ترابطاً بين القضية والتحرير.

ومع م. ت. ف. والتنظيمات المقاومة تشكلت عصبية فلسطينية أقوى من عصبية العائلة والقرابة والتجمع السكاني في المخيم.

ولاشك أن التطورات التي حصلت بعد حرب ١٩٧٣ والتي لا مجال الآن للوقوف عندها قد ألفت بظلمها على وعي الهوية. وحسبنا أن تشير إلى الحدث الأبرز الذي أثر تأثيراً سلبياً على الوعي بالهوية ألا وهو اتفاق أوسلو الذي بدا وكأنه حل لوضع الضفة الغربية وغزة. والذي ترافق مع خروج المقاومة من لبنان وضعف لحضور م. ت. ف. في حياة اللاجئين بالمخيم، وظهور أزمة في الانتساب إلى فصائل المقاومة. فلقد بدأ إحباطاً راح يتسلل إلى هوية الفلسطيني المقاومة حتى أنه الفلسطيني - وبخاصة في مخيمات لبنان - قد استعاد شعور اللاجئ الذي لا حول له ولا قوة.

ولهذا فإن الانشغال في شتات الضفة الغربية وغزة وإهمال التجمعات الفلسطينية في المخيمات من شأنه أن يضعف التماسك الفلسطيني في الشتات. لاسيما وأن م. ت. ف. التي مثلت حالة جامعة تعاني اليوم من عطالة لا يمكن أن يعوضها التيار الإسلامي الفلسطيني الممثل بحماس والجهاد. حيث تطرح هاتان المنظمتان نفسيهما بديلاً عن المنظمة.

٣. الثقافة وتماسك الهوية :

قد يبدو من المبالغة - للوهلة الأولى - الحديث عن ثقافة فلسطينية في ظل انتماء الفلسطيني إلى الثقافة العربية.

غير أن خصوصية الفلسطيني اللاجئ أولاً أو أي فلسطيني في الأمكنة كلها هي التي تخلق السمة الفلسطينية لثقافته .
وأية ذلك أن الثقافة الفلسطينية المعاصرة عموماً تواجه خصماً نافعاً له ، أو ساعياً دائماً للنفي .

هذه الواقع - واقعة الصراع مع المحتل - العنصري - تطبع الثقافة الفلسطينية بطابع الثقافة المقاتلة . وتجعل من الثقافي شكلاً من تأكيد وجود الذات رغم الشتات . .

تميز منهجياً بين نمطين من الثقافة بينهما نوع من الترابط . نمط الثقافة الموضوعية . ونمط الثقافة المبدعة . الثقافة الموضوعية هي اللغة والعادات والتقاليد وعلاقات القرابة ، أي تلك القيم الثقافية التي لم يخترعها فرد بعينه . أما الثقافة المبدعة : فهي الثقافة التي تنتجها كل مجالات الإبداع الروحي : الفن والأدب الفكر الموسيقي .

إذا ما تناولنا الثقافة الفلسطينية في الشتات من زاوية الثقافة الموضوعية - الانتربولوجية فإننا لا نضع أيدينا على ثقافة موضوعية خاصة ، بل على ثقافة شامية بالأساس . حيث عادات الطعام والأفراح والأتراح والفلكلور الشعبي والتدين مشتركة بين جميع مناطق بلاد الشام . فلم يجد لاجئاً مخيم درعا مثلاً وهم القادمون من شمال فلسطين ما هو مختلف عن عاداتهم وتقاليدهم في حوران ، ولا عن أشكال الطهي .

ولهذا فإن الثقافة بالمعنى الإبداعي للكلمة هي التي أسهمت في إغناء الثقافة الفلسطينية بوصفها وعياً بالتماسك الوطني ووعياً بالهوية .

فلقد حضرت فلسطين بوصفها قضية تحرر في الفن والأدب والفكر والأيدولوجيا ، في الرواية والمسرح والشعر والموسيقى .

والثقافة الفلسطينية بوصفها قضية تحرر تحولت إلى وعي فلسطيني سياسي وفني وجمالي . فهي بهذا المعنى لم تنفصل عن الوعي الشعبي . لأنها نشأت وتطورت ومازالت تطور في حقل ثقافة التحرر .

ولأنها ثقافة تحرر قامت بدور كبير في الاندماج الفلسطيني وفي تعزيز وعيه بالهوية الفلسطينية وتأكيد التلاحم . فلو أخذنا الأغنية الفلسطينية الراهنة ، فسنجد أن اللحن الأساسي هو اللحن الشعبي - الفلكلوري الشامي بعامة ، وهو لحن أثير لدى أبناء المخيم . غير أن كلمات الأغنيات كلمات تحكي قصة فلسطين وأماكنها وشهدائها وكفاحها . والفرق الفنية التي تكونت ألهمت وما تزال تلهب اللاجئ الفلسطيني كفرقة العاشقين

وفرقه العودة. من ذا يستطيع أن ينكر دور الشاعر الشعبي أو الشاعر الذي كتب باللهجة المحكية أحياناً: كـ“ أبو عرب، وخالد أبو خالد، واحمد دحبور الذي تحولت كلمات شعرهم بعد تلحينها إلى أغنيات تردد في العرس الفلسطيني.

والحق أن هذا الفن الفلكلوري يقوم بدور مهم جداً في تأكيد الهوية الفلسطينية لاسيما وأنه يأتي على ذكر فلسطين من حيث هي قصة معيشة.

ولو تركنا هذا النمط من الفن الأقرب إلى اللاجئ حيث يستعيد فيه اللاجئ في المخيم مأساته وقضية كفاحه وينعش ذكراته ويزودها بما هو دائم من القصص، أقول لو تركنا هذا النمط ودخلنا عالم الشعر الفلسطيني. فإننا لنجد ظاهرة شبه فريدة إلا وهي أن أكثر شعراء فلسطين قد أوقفوا شعرهم على فلسطين، أنهم شعراء قضية فعلاً.

فأسماء: محمود درويش، خالد أبو خالد، احمد دحبور، يوسف الخطيب، عزي الدين مناصرة، محمد القيسى، توفيق زياد، معين بسيسو، سميح القاسم وآخرين صاروا جزءاً من ثقافة ابن المخيم حيث لفلسطين شعراؤها وشعر حول فلسطين.

ولاشك أن ظاهرة درويش من أبرز الظواهر في الشعر الذي أكد الهوية، حين يحفظ ابن المخيم شعره ويردده ويسجله على الأشرطة وما شابه ذلك.

بل أن اسم محمود درويش - حتى ولو لم يكن شعره حاضراً في ذاكرة هذا أو ذاك - كافٍ لخلق الإحساس بالاعتداد بالانتماء.

وهذه ظاهرة شائعة لدى الشعوب المكافحة والمضطهدة. فاعلم الفلسطينيون لم يقرؤوا مثلاً كتب ادوار سعيد، ذلك أنها كتبت متخصصة، على عكس درويش شاعر الشعب، لكن يكفي أن يذكر ادوار سعيد حتى يشعر الفلسطيني أينما كان وبخاصة ابن المخيم بالاعتداد برمزه الثقافي هذا.

وقس على ذلك اسم ناجي العلي الذي يوزي في الشهرة والمكانة الشاعر محمود درويش، فناجي الآن هو ابن المخيم الدائم. وكثير من الصبايا والشباب الفلسطيني يعلق في صدره ”حنظلة“ ولأول مرة في التاريخ تتحول

رسمه كاريكاتورية إلى ميدالية أو حلية في الرقبة .
فشيوع اسم المثقف الفلسطيني وحده كافٍ لأن يخلق قوة في الانتماء¹ .

وليس اقل أهمية مما ذكرنا سابقاً في التأثير المجلات الفلسطينية : فلقد جاء حين من الوقت كانت الهدف والحرية والطلائع وفلسطين الثورة والى الأمام . . . زاداً يوماً لدى ابن المخيم ومصدراً مهماً من مصادر معرفته وتشكيل وعيه ، وبخاصة مجلة الهدف والحرية ، وهذه المجلات أسهمت في نشر اسم المبدع الفلسطيني الذي يجد الشعب فيه رمزاً من رموز وجوده الذاتي .

فمن ذا الذي ينكر اليوم أهمية شيوع اسم وأدب غسان كنفان والذي تسمى باسمه مدارس ومراكز ثقافية .
لاشك أن روايات غسان كنفاني وقصصه منتشرة على نحو ما - لكن انتشار اسمه أوسع بكثير من انتشار أدبه .
وقس على ذلك أسماء المبدعين الفلسطيني في مجال الرواية : جبرا إبراهيم جبرا ، وإبراهيم نر الله ، وسحر خليفة ورسا أبو شاور وإميل حبيبي .

إن دور الأسماء والرموز في الحفاظ على الهوية والانتماء دور كبير في كل أنحاء العالم ، ولكن دوراً كهذه يزداد قوة في حال كفاح شعب يواجه دائماً محاولات كثيرة لسلب هويته ونسيان قضيته كالشعب الفلسطيني .
وهنا تبرز قوة الرموز الوطنية التي ضمت بنفسها واستشهدت فمئذ عطا الزير حتى أبو عمار ، يمتلك الشعب الفلسطيني تراثاً ثرياً من الرموز الوطنية التي تزيد من حضوره الذاتي .

حتى ليبدو المخيم للدخل إليه عبارة عن جدار وملصق وصور فعلى جدران المساكن والمدارس والملاعب تنتشر صور الشهداء وبخاصة أولئك الذين تحتفظ هم الذاكرة الشعبية .

فالانتفاء إلى هؤلاء وانتماء الرموز إلى الشعب يخلق حالة من الخصوصية التي يعاد إنتاجها دائماً عبر إحياء الذكرى .

وإعادة إحياء الذكرى هو الآخر طقس سنوي يحيه الشعب الفلسطيني ويتنقل إلى الأجيال جيلاً بعد جيل .
فإحياء يوم النكبة واحد من أهم طقوس الشعب الفلسطيني في كل أنحاء فلسطين . لكنه في المخيم يتخذ وصفاً خاصاً حيث يضم المخيم أبناء النكبة وأولاد النكبة وأحفاد النكبة ، وازدياد وسائل الاتصال وتطورها غداً يوم النكبة لدى جميع التجمعات الفلسطينية طقساً للتواصل والتضامن والقول بصوت واحد نحن شعب

واحد واقع تحت آثار النكبة
وكلمة النكبة ذاتها تعطي المعنى التراجيدي لمثل هذا التاريخ الخامس عشر من أيار .

وكل مناسبة تأخذ معنىً تراجيدياً يظل مستمراً في الوجود ودون انقطاع .
وقس على ذلك ذكرى انطلاق الثورة في الأول من كانون الأول ويوم الأرض في الثلاثين من آذار ناهيك عن
إحياء معركة الكرامة وأيلول الأسود . . وما شابه ذلك .

إن الثقافة الفلسطينية المبدعة لا تقل أهمية عن الكفاح الوطني - السياسي والعملي - الفدائي في الحفاظ على
هوية الانتماء لفلسطين .

وعندي إن إهمال هذا الجانب في الآونة الأخيرة وبخاصة بعد ضعف فاعلية م . ت . ف . لهو أمر خطير جداً . .

٤ . الوضع الطبقي - الاجتماعي :

تتسم التجمعات الفلسطينية في مخيمات اللجوء بنوع من شبه التجانس الطبقي .

فهناك أولاً ضعفاً في الطبقة البرجوازية وغياب الطبقة الفلاحية وبالتالي يتسم التجمع الفلسطيني أساساً
بحضور الفئات الوسطى الواسع . حيث المعلمون والمهندسون والأطباء والمهندسون والحرفيون والفئات
العاملة خارج المخيم والموظفون في وكالة الغوث أو مؤسسات خاصة ، فضلاً عن العاطلين في العمل .

هذا الوضع الطبقي المتسم باتساع الفئات الوسطى أنتج جملة من الظواهر المهمة فيما يتعلق بالهوية والانتماء :
أولاً : تتسم الفئات الوسطى عموماً والأوساط الفقيرة بالفاعلية السياسية عموماً والفاعلية الثقافية بشكل
خاص . فهذه الفئات هي قلب المجتمع أي مجتمع . فكيف إذا كان هذا المجتمع ذا أكثرية فئات
وسطى . ولهذا فإن نسبة انتماء هذه الفئات إلى الحركة السياسية الفلسطينية كبيرة جداً فضلاً عن أنها
قد مدت العمل الفدائي بعشرات الآلاف من المقاتلين . ففي كل مخيم هناك مقبرة كبيرة للشهداء .
واندراج هذه الفئات في العمل السياسي الفلسطيني أسهم ويسهم في التماسك الوطني والهوياتي .

ثانياً : إن اتساع الفئات الوسطى وغياب الشرط الاقتصادي للعمل في الزراعة أو الصناعة قد أدى إلى زيادة

كبيرة في نسبة التعليم في كل مستوياته . ففي عام ٢٠١٠ كانت نسبة الأمية بين الفلسطينيين الذكور في مخيم اليرموك ٢٪ وفي وسط الإناث ٥٪ وإذا أخذنا بعين الاعتبار استمرار الجيل اللاجئ الذي أتى من فلسطين عام ١٩٤٨ على قيد الحياة وكانت نسبة المية متفشية فيه فإن نسبة الأمية بالنسبة للجيل الذي ولد بعد ١٩٤٨ لكنا تكون صفراً . والتعليم بدوره ساهم في تنمية الوعي الثقافي - السياسي الذاتي للفلسطيني .

ثالثاً: إن توزع الفئات الوسطى على مجالات عمل كثيرة ساهم في إثراء العمل النقابي الفلسطيني واتساع عدد المنتسبين إليه ، وخوض المعارك الانتخابية للسيطرة عليه مما خلق مناخاً فلسطينياً خاصاً في العمل المدني الفلسطيني قوى من الروابط المهنية الوطنية . كتحاد العمال الفلسطيني واتحاد المعلمين واتحاد المهندسين الخ

رابعاً: لقد أدى اتساع الفئات الوسطى الفلسطينية في التجمعات المخيمية إلى زوال التفاوت الطبقي أولاً إلى حد كبير ، وإلى عمليات التزاوج المدني بمعزل عن الأصل والعائلة والمنبت الطبقي القديم . فالحد من زواج الأقارب التقليدي واتساع الزواج القائم على المعايير العلمية والعاطفية وسع من دائرة الاندماج بين أفراد الجماعة الفلسطينية .

خامساً: خضع التجمع الفلسطيني بعد اللجوء ونشأة المخيم إلى استمرار الزعامة التقليدية للمختار وكبير العائلة والشيخ ، وبعد اتساع الفئات الوسطى واندراجها في العمل السياسي نشأت الزعيم أو القائد والوجه السياسي بوصفهم الفاعلين الاجتماعيين .

وبالتالي فالمكانة والهيبة التي راح تحتلها النخبة السياسة والثقافية أرسدت قواعد اندماج جديد قائمة على السياسة والثقافة .

سادساً: إن محدودية ظروف العمل الوظيفي والمهني ، بل وصعوبة العمل السياسي في كثير من الأحيان أمام الفئات الوسطى الفلسطينية في المخيم قد دفعت بعدد - وإن كان محدوداً- إلى الهجرة أو طلب الهجرة إلى البلدان الاسكندنافية والأوربية الأمريكيتين . .
فالبنية النفسية للاجئ تسمح له بأن يرى جميع أماكن اللجوء واحدة ومتشابهة .
والذي حصل أن الجاليات الفلسطينية في أوروبا راحت تشكل تجمعات فاعلة ثقافياً وسياسياً على

مستوى نشر القضية الفلسطينية في الخارج وليس مؤثرات فلسطيني أوروبا الدورية والدوريات التي يصدرونها إلا شاهداً على فاعلية هذه التجمعات .
وليس هذا فحسب، بل إن الذي يحافظ على هوية هذه التجمعات وانتمائها أنها تصطبغ معها خياراتها السياسية- الحزبية فتنتقل مجتمعا الفلسطيني من المخيم إلى المهجر الأوربي

٥ . الوعي العولمي والوعي الوطني :

يعيش الفلسطيني في الشتات - المخيم - أو في أي تجمع كان - شأنه شأن أي كائن آخر جدل العولمة والخصوصية .

فالعولمة بوصفها حالة جديدة من حالات الرأسمالية الامبريالية وعلى نحو جديد قد خلقت الشرط الابرز لشوء الإنسان الذي يجعل من انجازات العالم أحد انجازاته المحلية ، حيث المعرفة سهولة الاتصال والتواصل والوصول الى المعلومة .

فهل تشكل العولمة بما هي ثقافة عالمية أيضاً سلباً لهوية الفلسطيني ؟ وبخاصة أن الشتات مكان ليس صلباً تحت أقدام الفلسطيني ؟
إن مشكلة الفلسطيني اللاجئ ليس في ثقافة عالمية قادرة على أن تخترق ثقافته الوطنية ، بل في الانتماء الطبيعي للعالم ، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان مواطناً في وطن يأخذ شكل الدولة .

أي أن مشكلته مشكلة اللاجئ الواقع تحت إشراف وكالة الغوث الدولية ، الفاقد لحقوق المواطن المنتمي إلى الدولة .

ولهذا لانعتقد أبداً أن العولمة عامل سلب لهوية التجمعات الفلسطينية في الشتات ، بل لقد وفرت العولمة بما وفرته من وسائل اتصال وأدوات تواصل للفلسطيني في الداخل أو في الخارج شرطاً جديداً لعرض قضيته على العالم الذي كان به صمم عن سماع صوت التراجيديا الفلسطينية .

والناظر إلى الداعمين الأوربيين للفلسطيني الآن يدرك التحول الذي ساهمت به العولمة .
فالعولمة لم تلغ بطاقة الهوية الشخصية ولا جواز السفر ولا الحق في المواطنة ، ولا الحق في الأرض .

ولما كان اللاجئ الفلسطيني فاقد لكل هذه المظاهر والمعايير الضرورية لكي ينتمي الإنسان إلى العالم المعاصر فستظل قضيته قضية شعب في مرحلة تحرر والتحرر تعني بالنسبة إليه العودة والدولة .
والآن هل هناك من خطر قريب أو بعيد على بقاء علاقة الانتماء واستمرار الهوية والتماسك الجمعي لفلسطيني الشتات؟ الجواب نعم

أما الجواب بنعم فيعود إلى ما يلي :

أولاً: إن الحياة اليومية المعيشة ومشكلاتها قد تضعف الاهتمام بالجانب الوطني . ولا سيما أن تناقص فرص العمل في بلدان الشتات : سورية، الأردن، لبنان، يدفع أعداداً كبيرة للهجرة إلى دول "السعودية والخليج العربي" حيث لا اشتغال في الهم الوطني - السياسي أو الثقافي هناك بسبب بنية المجتمع والسلطة .

بل إن الخوف على لقمة العيش يدفع كثيراً من العاملين في السعودية ودول الخليج إلى الانزواء حتى عن العلاقات المعشرية العامة، والاكتفاء بعلاقات أسرية ضيقة .

ثانياً: قد يؤدي ضعف الانتماء السياسي - وبخاصة عند ظهور المآزق والأزمات الفلسطينية كأزمة الخروج من بيروت وأزمة التسوية وأزمة الوحدة الوطنية - إلى ظهور شعور اللامبالاة بالأهداف الفلسطينية الكبرى .

وبخاصة هدف العودة، وبالتالي قد تؤدي اللامبالاة هذه بضعف شعور الانتماء .

ثالثاً: لقد شكلت م . ت . ف . بدواؤها وهياكلها ومكاتبها المنتشرة في جميع البلدان مرجعية مهمة للفلسطيني . وبخاصة بالنسبة إلى الخدمات المعيشية، وبالتالي فإن ضعف نشاط م . ت . ف قد يؤدي إلى تناسيها أو نسيانها بوصفه منظمة جامعة . وبخاصة في ظل الخلاف على المرجعية بين التيار السياسي الإسلامي والتيار الوطني الديمقراطي - العلماني . مع ما يترتب على ذلك من ضعف في العصبية التي ولدتها المنظمة .

رابعاً: إن الانشغال عن المجتمع المدني الفلسطيني بسياسات فوقية حول اقتسام السلطة وما شابه ذلك، من شأنه أن يقلل من شأن فاعلية المجتمع المدني هذا، وبخاصة النقابات والاتحادات والجمعيات والمراكز الثقافية في بث الحيوية في المجتمع الفلسطيني في المخيم على وجه الخصوص .

وتأسيساً على ما سبق فإن أي نظام سياسي فلسطيني سواء كان م. ت. ف، أو السلطة الوطنية الفلسطينية، إن أراد أن يسهم في بقاء اللحمة الوطنية الفلسطينية وعصبية الانتماء والحفاظ على الهوية وبخاصة في تجمعات الشتات عليه أن يقوم بما هو آتٍ .

أولاً: البحث الدائم عن توفير فرص عمل داخل المخيم وتوظيف جزءاً من المساعدات المالية الأوربية والعربية، في مؤسسات إنتاجية تخفف ما أمكن ذلك من حال البطالة التي اشرنا إلى خطرها .

وليس هذا فحسب، بل لا بد لأية سلطة سواء سلطة المنظمة أو سلطة السلطة أو سلطة التنظيمات أن تشجع الرأسمال الفلسطيني للعمل داخل المخيم، لاسيما وان الرأسمال الفلسطيني يمتلك شركات عابرة للأقطار العربية ويجب أن نشير إلى أن المساعدات العينية التي تقدم لجزء محدود من فلسطيني الشتات من اجل كسب ولائهم السياسي لا تقوم بدور دائم ومهم في ظل مشكلات الفلسطيني المعيشية .

ثانياً: استمرار العمل الفاعل في أوساط الشباب سياسياً وثقافياً، وبخاصة أن المرحلة التي تمتد من قيام السلطة الوطنية وحتى الآن تشهد عزوفاً من قبل شبيبة المخيم عن الاندراج في الحركات والأحزاب السياسية، وما زال الجيل التي نشأ منذ الثورة عام ٦٥ وما قبل هو الجيل الذي يقوم بالعمل السياسي .

إن العمل السياسي داخل جمهور الشباب والمدعوم بالعمل الثقافي، وبقاء الحراك دائماً في حال من النشاط، من شأنه أن يعيد إنتاج الحيوية الفلسطينية السياسية .
وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة دعم كل الحركات الشبابية الفلسطينية وبخاصة تلك التي تتخذ من حق العودة هدفاً لها واسماً .

فجيل الشباب اليوم في خطر سياسي، ويجب الانتباه إلى ذلك، وبخاصة في الجامعات والمدارس الثانوية .
ذلك أن جمهور الشباب دائم التفكير بمصيره الحياتي، ولعمري إن ربط مصيره الحياتي بالمصير الوطني أحد أهم ما يجب القيام به .

وقد لوحظ في الآونة الأخيرة غياب جمهور الشباب بشكل ملحوظ عن الاشتراك في الندوات الثقافية، ونشاطات المنظمات الشعبية ومهرجانات التنظيمات السياسية، وطقوس عزاء الشهداء .

وأسمح لنفسني بهذه المناسبة أن اقترح عقد ندوة علمية خاصة تضم علماء اجتماع ومفكرين وسياسيين تحت عنوان "واقع الشباب الفلسطيني في الشتات وتأکید دوره السياسي".

ثالثاً: لاشك أن م. ت. ف تمر بأزمة بنوية ومالية تضعف من حضورها الفاعل في حياة فلسطيني الشتات وبالتالي أن استعادة حضورها الفاعل في أوساط التجمعات الفلسطينية أمر في غاية الأهمية وهذا يمكن أن يتم عن طريق:

أولاً: إجراء انتخابات لاختيار أعضاء المجلس الوطني الممثلين للتجمعات في الشتات إذا ما توافرت الشروط لذلك. وهذا أمر من شأنه أن يخلق حالة من الحراك التنافسي واستعادة الذاكرة الكفاحية.

ثانياً: الإبقاء مهما كلف الأمر مالياً على نشاط الدوائر التالية في التجمعات الفلسطينية في الشتات:

١. دائرة التربية والتعليم وفتح مكاتب لهذه الدائرة في كل تجمع فلسطيني في الشتات وبخاصة في المخيمات ذات الكثافة العالية والعالية نسبياً. على أن لا تكون مهمة هذه الدائرة الإشراف على إيفاد طلاب المخيم إلى الجامعات العربية والعالمية فقط، بل والعمل - بكل جد- على فتح مدارس خاصة مجانية، ورياض الأطفال، وجامعات خاصة هي الأخرى شبه مجانية. لاسيما وأن مدارس غوث اللاجئين لم تعد كافية ليتعلم التلاميذ بسبب الزيادة الكثيفة للسكان، حيث تبلغ زيادة السكان في المجتمع أكثر من ٣٪.

٢. دائرة الإعلام والثقافة: أن أهمية هذه الدائرة- كما أثبتت تجربة السبعينات والثمانيات - كبيرة جداً. ذلك أنها تعمل على حفظ الفلكلور الثقافي الفلسطيني، وتعزيز الثقافة الوطنية، وإحياء الذاكرة عبر النشاطات المتعددة من أدب ومسرح وسينما وإصدار الكتب. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة شبه غياب لنشاط هذه الدائرة.

٣. دائرة التنظيم الشعبي للحفاظ على المجتمع المدني الفلسطيني وبخاصة الاتحادات العامة للطلاب والمعلمين والأدباء والكتاب. ومد هذا المجتمع بمساعدات مالية دائمة لاستمرار نشاطه داخل المخيم.

٤. تفعيل دائرة شؤون اللاجئين ونقلها من دائرة الاسم إلى دائرة الفعل. وأخيراً لا بد من تأسيس طقس وطني دائم وسنوي لعقد مؤتمر للنخبة السياسية والثقافية والاجتماعية لفلسطيني الشتات يناقش أهم المشكلات المعيشة أولاً وأهم الشروط التي تعزز الوحدة الوطنية والاحتفاظ بالهوية والأخطار التي تضعف الشعور بالانتماء.

الهوامش :

- ١ . إنني أتحدث عن تجربة شخصية في مخيم اليرموك ودرعا وحماه وحمص واليرب وجرمانا ، فأنا أعرف أن أكثر سكان المخيم قد لا يكونوا على اطلاع بما أكتب لكن الذي يعنيه هو الاسم الدال على الفلسطيني . فأنا بالنسبة إليهم فيلسوف فلسطين .

التسوية السياسية بين جدلية المفهوم وندررة النتائج

محمود الفطافطة *

مقدمة

عند الحديث عن التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل تستدعي ضرورات البحث العلمي معالجة كثير من القضايا والتساؤلات المتعلقة بهذه المسألة التي تعددت الآراء والمواقف حول مبرر انطلاقها، وتكاثر مساراتها، والنتائج التي نجمت عنها، وما إلى ذلك من جدل لا يزال ملتعباً، بشأن طبيعة مصيرها ومآلها.

هذه المسيرة التي بدأ الإعلان عنها بشكل رسمي في مؤتمر مدريد المنعقد في الثلاثين من شهر تشرين أول ١٩٩١ - وإن كانت ذيولها ممتدة إلى سنوات طويلة قبل هذا التاريخ، لازمها الاعتلال منذ نشأتها، ولا يزال، فقد استطاعت إسرائيل برعاية أمريكية كاملة أن تنتهز فرصة الضعف والانقسام العربي لتمرر وتفرض شروطها التي قضت، فيما قضت إليه، بتفتيت العرب إلى موائد تفاوضية منفصلة؛ مجردة من فن التفاوض وغنى الدلائل ومثانة الوثائق.

وبما أن المفاوضات تقوم على حسابات دقيقة لميزان القوى والمصالح في الوقت الذي كان فيه العرب والفلسطينيين مجردين من إسناد ذاتهم، أو توفير الدعم من خارج إطارهم (الإقليمي والدولي) فإن إسرائيل استطاعت أن تنفرد بهم منذ بداية هذه المسيرة المحملة بخيوط التعثر إلى حد الانقطاع حيناً وبرواسب الغموض إلى حد التشكيك أحياناً.

دخل العرب مؤتمر مدريد وميزان القوى يميل إلى مصلحة إسرائيل بشكل واضح وكبير. هذا الخلل الذي تظهرت

*صحافي وأكاديمي ومؤسس باحثون بلا حدود

تجلياته من خلال ميزان القوى العربي - الإسرائيلي اتسم بظواهر ثلاث أولها امتلاك إسرائيل لصناعة حربية حديثة ومتطورة ومتفوقة، وثانيها احتكارها للسلاح النووي في المنطقة، في حين تمثل المظهر الثالث في تحالف الدولة العبرية مع الولايات المتحدة الأميركية عبر شراكة إستراتيجية عميقة الجذور، متنوعة الأسباب والمجالات .

ومنذ انطلاق التسوية السياسية وُضعت اشتراطات ومحددات في مؤتمر مدريد على غير ما كان يتمناه الطرف العربي . فعلى الرغم من الاقتراح السوري بضرورة أن تشكل الوفود العربية طرفاً واحداً في المفاوضات وأن يؤجل عمل اللجان متعددة الأطراف إلى ما بعد الانتهاء من المفاوضات الثنائية رفضت إسرائيل هذا المقترح لتتحول العملية السياسية بعد ذلك إلى تعددية المسارات وبالتالي تشتت العرب في تنوءات تفاوضية أجادت إسرائيل ومن خلفها واشنطن اللعب على أوتارها وتحديد نغماتها وضبط إيقاعها .

وهكذا كان حال مسيرة التسوية بين العرب وإسرائيل ، حيث أصبحت هذه العملية السياسية مجزأة ولم تعد شاملة ، لا في جزئياتها ولا في كليتها وأخذت المسارات الثنائية الواحدة تلو الأخرى تعطي نتائجها استناداً إلى هذا الخلل المبدئي الأساسي الذي أتاح لإسرائيل فرض متطلباتها الأمنية على عملية التفاوض وجعل هذه النظرية الأمنية المرجعية التي تقيس بها القبول والرفض للمطالب والحقوق العربية . بكلمات أخرى : أصبحت إسرائيل هي التي تدير اللعبة التفاوضية والقادرة على تحديد معاييرها ومكانها وزمانها وبالتالي ضبط نتائجها في حين أن الأطراف العربية ومن ضمنها الطرف الفلسطيني لم تكن مؤهلة للانخراط في فنون التفاوض وتعقيدها ، أو قادرة على تجميع خيوط القوة الذاتية أو الغيرية لصالحها .

استناداً إلى مجمل هذا المعطى فقد بدأت بدور التعثر تلازم عملية التسوية السياسية منذ البداية ، فالعرب غدوا مشتتين على طاولة تفاوض هنا ، وثانية هناك ، ولا يجمع بينهم مبادرة أو إستراتيجية موحدة ، وواضحة ، في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل متسلحة بعقيدتها الأمنية ، وإيديولوجيتها الصهيونية التي ترى في نفسها القوى العظمى والوحيدة بين محيط عربي ضعيف ، وبالتالي عليها أن تحدد مسار ومصير هذه العملية التفاوضية .

أسئلة الدراسة

يمكن القول أن التسوية السياسية طرحت ولا تزال أيضاً غزيراً من التساؤلات مقابل اتساح جسدها بأجوبة فقيرة إلى حد الندرة . حزمة الأسئلة التي تعانق هذه التسوية منذ انطلاقتها ولغاية الآن «تفرخ» باستمرار ، ملقبة مسؤولة إخصاب الجواب وولادة النتيجة على تقلبات الزمن وتطورات أحداثه حيناً ، وتناقض الرؤى

إلى حد الريبة والإقصاء المطلق في أحيانٍ أخرى . من هنا؛ فإن طرح جملة أسئلة في هذا الإطار سيساهم في إزالة قسماً كبيراً من اللثام الذي يغطي جسد هذه التسوية ويكشف عن وجهها وحقيقة مضمونها ونتائجها، وصولاً إلى استشراق مستقبلها . ومن أبرز هذه الأسئلة :

- ١ . ما المقصود بالتسوية السياسية من حيث اللفظ والمعنى والدلالة؟ .
- ٢ . ما هو الوصف الأدق لعملية تفاوض العرب وبضمنهم الفلسطينيين مع إسرائيل ، هل هي «تسوية سياسية» أم «عملية سلمية» أم غير ذلك؟ .
- ٣ . هل يملك طرفي الصراع الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني رؤية للتسوية السياسية أو خياراً تفاوضياً حقيقياً؟ .
- ٤ . هل كان التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي مستنداً إلى أسس «التفاوض العمودي» مقابل «التفاوض الأفقي» أم غير ذلك؟ .
- ٥ . من هو المسبب الرئيس لتعثر هذه العملية التفاوضية ، هل هي إسرائيل ، أم الفلسطينين ، أم الولايات المتحدة ، أم أطراف أخرى؟ .
- ٦ . هل ترى إسرائيل مصلحتها الإستراتيجية في إعادة المسيرة التفاوضية إلى الفعل من جديد ، أم تفضل طرق وسياسات غير ذلك؟ .
- ٧ . ما هو الخيار الذي يحقق المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني ، التفاوض والمقاومة معاً ، أم المقاومة دون التفاوض ، أم العكس؟ .
- ٨ . ما مدى تأثير الانقسام الداخلي الفلسطيني على واقع ومستقبل التسوية السياسية؟
- ٩ . كيف يمكن للفلسطينيين من توظيف علاقاتهم مع دول مختلفة بهدف إعادة بلورة أسس عملية التسوية من جديد ، تستند إلى ضمان تحقيق مطالبهم وتطلعاتهم؟ .
- ١٠ . ما هو مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية في حال بقيت المسيرة التفاوضية متعثرة بهذا الشكل؟
- ١١ . هل يمكن استشراق مستقبل هذه المسيرة التي وفق نتائجها ستحدد خريطة ومسار الصراع العربي ، الفلسطيني - الإسرائيلي ، وبالتالي حاضر ومستقبل منطقة الشرق الأوسط والعالم على وجه العموم .

مفاهيم ورؤى

لا يوجد تعريف دقيق لمفهوم الصراع بين العرب وإسرائيل أو بالنسبة لتسويته ومستقبله، ذلك أن لكل طرف من أطراف هذا الصراع مفهوماً أو تعريفاً مختلفاً أو متناقضاً عن الآخر^١. وإذا ما قمنا بالبحث عن تعريف لأحد المصطلحات التي ارتبطت بشكل واسع وملحوظ بتسوية هذا الصراع والمعبر عنها بلفظة «السلام» لوجدنا أن هذا «السلام» تلازمه صفتين أساسيتين، هما (السلام العادل) و(السلام الشامل). كذلك؛ فإن منطق (تسوية الأمر الواقع) أخذ يقدم نفسه بديلاً لمفهوم ومضمون هذا اللفظ (أي السلام). بعبارة أخرى: تجرد هذا المسمى من شعاع المحتوى ليظل متسيداً بعتمة الاسم. التعرّيج إلى هذا اللفظ يربطنا بقنطرة تساؤل هام مؤداه: هل المقصود بمفردة «السلام» هو العمل على إزالة أسباب هذا الصراع أم مجرد تخفيف وتيرته ورش «رذاذ» من الماء على رماده المختزن بجمرٍ ما زالت المنطقة تكتوي بناره؟.

للإجابة على هكذا سؤال علينا أن ندلف قليلاً إلى بعض الحالات المتشابهة لهذا الصراع، فمثلاً الحرب الفيتنامية وحرب التحرير الجزائرية ثم الحرب الباردة ومن قبل ذلك كله الحرب العالمية الثانية كانت في مجملها تعتمد على إزالة مصادر الصراع وليس تسويته. فإزالة مصادر الصراع تنتهي بإزالة الصراع نفسه. وهكذا نجد أننا في الصراع العربي - الإسرائيلي في حالة تسوية الصراع لا إزالته، لأن إزالة مصادر الصراع تقودنا إلى حالات شروطها الغير متوافرة في الوقت الحاضر. وفق ذلك؛ نجد أن أطراف هذا الصراع مهيأة لتسويات وليس لسلام يزيل جذور أو أسباب هذا الصراع^٢.

إلى ذلك؛ فقد تعددت الآراء وتباينت المواقف إزاء مفهوم ما تم ويتم من حوار ولقاء بين بعض الدول العربية والفلسطينيين من جهة، والإسرائيليين من جهة ثانية. فالبعض يرى أن ما يجري هو عملية تفاوضية، هدفها تحقيق السلام والاستقرار لشعوب المنطقة^٣، بينما يوجد فريق آخر يؤكد على أن ما يحدث لا يمكن إطلاق وصف «العملية التفاوضية» عليه، لأنه لم يكن حواراً ندياً أو متوازياً في القوة والإمكانات وتلبية الالتزامات منذ الأصل^٤ في حين هناك آخرون لا يؤمنون بوجود تسوية سلمية لاعتقادهم أن حلقات هذه التسوية ما هي إلا دوائر استسلام لإسرائيل دون قيد أو شرط، وكأنها مشروع معاهدة تسليم من قبل العرب^٥. وفي رأي أخير نجد من يذهب للقول بأن هذه التسوية ماتت ودفنت ونسيت^٦.

وبالتلازم مع مصفوفة هذه المواقف والاتجاهات إزاء التسوية السياسية هنالك طرف آخر يذهب للقول بوجود «عملية تسوية» تخفو حيناً وتنشط أحياناً مع طرحه لسؤال يشغل الكثيرين هو: كيف بدأت خيوط هذه التسوية وكيف تمت مجرياتها ووقائعها منذ مؤتمر مدريد ولغاية الآن؟^٧. وأيضاً هنالك من يرى بأن التسوية السياسية لم ولن يكن يوماً هدفها هو تحقيق السلام وحل القضية الفلسطينية بصورة عادلة، وإنما كل ما جرى أو سيجري هدفه تصفية هذه القضية لصالح الإسرائيليين^٨.

وفي خضم ما جرى ويجري من حوارات ولقاءات سياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد يكون مصطلح «التسوية السياسية» هو الأصوب نظراً لعدم تحقيق هذه المسيرة ما يصبو إليه الفلسطينيون من سلام واستقرار، أو تحقيق حلمهم الذي طال والمتمثل في بناء دولة فلسطينية وعاصمتها القدس وضمان عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها والعيش بحرية بكرامة كباقي الكثير من شعوب الأرض.

التسوية وجدلية المصير

كما هو الحال، في المصطلح، فإن الحكم على طبيعة وجود، أو عدم وجود مثل هذه التسوية ما زال في إطار الجدل والنقاش كذلك. ولنبداً بمن هم يرون أن التسوية السياسية تعرضت لجملة تحديات كانت سبباً في تعثرها، ومن ثم إلى توقفها، أو انهيارها. أهم هذه العوامل في نظرهم^٩:

١. تشدد وتعنت الموقف الإسرائيلي. فإسرائيل لا تبغي سلاماً عادلاً، وإنما تبغي تسوية أقرب إلى «المباراة الصفرية» تحقق لها ما تريده وللفلسطينيين أقل القليل. تحقق لها الأمن حسب رؤيتها والاحتفاظ بالمستوطنات والقدس عاصمة أبدية لدولتها المصطنعة بينما على الفلسطينيين أن يكتفوا بدولة مقزومة، مهينة الجناح، محرومة من أسباب القوة، تسقط بها ومعها قرارات الأمم المتحدة المؤكدة على «حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف». إن القيادة السياسية في إسرائيل لا تؤمن بالسلام، بل تؤمن بإسرائيل الكبرى.

٢. الانحياز الأمريكي التام للطرف الإسرائيلي؛ ذلك أن ضمان بقاء وأمن تفوق إسرائيل يحتل باستمرار قمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط. فالموقف الأمريكي الثابت يجسد ما بين أمريكا وإسرائيل من تحالف استراتيجي أو رابطة عضوية فريدة أو علاقة تبعية من نوع خاص. يضاف إلى ذلك عدم استعداد التحالف الأمريكي - الإسرائيلي «التنازل» عن شيء من

مكاسب إسرائيل التي جنتها في حرب حزيران عام ١٩٦٧ وطموح صنع القرار في كل من واشنطن وتل أبيب إلى مراكمة المكاسب الإسرائيلية عبر التهام الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة .

٣ . تمسك بعض الفصائل الفلسطينية بموقف مبدئي ثابت قوامه رفض أي سلام مع إسرائيل ، للاعتقاد بأن الصراع معها صراع وجود لا حدود . فهي كيان مصطنع ، استيطاني ، غريب ، اغتصب أرض الغير وطردهم منها ، نشأ وتمدد وفرض وجوده بالقوة العسكرية ، يربي أبنائه على كراهية الفلسطينيين والعرب والتعامل معهم بكل الشدة والعنف . إن كياناً بهذا الصفات يستحيل قبوله أو التعايش معه ، وبالتالي لا يمكن التعايش معه بل مواصلة النضال لاقتلاع جذوره والقضاء عليه .

٤ . الضعف العربي والأوروبي والعالمي في تحريك هذه العملية بعيداً عن الانحياز الأمريكي المطلق والعضوي لإسرائيل ، بحيث أصبحت حيثيات ومجريات هذه العملية السياسية تتحكم فيها إسرائيل ، وواشنطن ، الأمر الذي ضاعف من فشلها ، وعزز من توقفها في كثير من المحطات التي مرت بها .

وبصعود اليمين الإسرائيلي إلى الحكم في عام ١٩٩٦ بقيادة بنيامين نتانياهو ، أخذ السراب الذي أحاط بهذه العملية يتبدد ، وتأكد لمن كان لديه شك أن إسرائيل غير قادرة على تحمل أي عملية تسوية تنطوي على أدنى قدر من المنافع للطرف الفلسطيني ، ناهيك عن التسليم بحقوقه المشروعة^{١١} .

وفي مقابل ذلك نجد أن من يرى بأن هذه التسوية ما زالت حية ويجب العمل الجاد والسريع على تنشيطها فيسوق جملة من التجليات على صحة قوله ، تتمثل في أن اللقاءات والحوارات ما زالت جارية بين الطرفين (الإسرائيلي والفلسطيني) ، وإن هذه العملية قد تصاب بالجمود والتوقف حيناً ولكنها ستبقى متواصلة طالما الصراع باق والاحتلال جاثم على الأرض الفلسطينية^{١١} . هؤلاء كالذين ينظرون إلى الطاحونة التي تزعج الأذن دون أن تسد جوع المعدة . هذه اللقاءات لم توث شيئاً مما هو مطلوب فلسطينياً وأصبحت بالنسبة إلى إسرائيل مجرد «علاقات عامة» تجني من ورائها مكاسب سياسية ودعائية ، سيأتي ذكرها لاحقاً .

لعبة التفاوض

كانت مطالب الوفد الفلسطيني خلال المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي متواضعة بقياس التسليم بفقدان

أربعة أحماس الوطن، بحيث قام المفاوض الفلسطيني خلال سنوات المفاوضات العجاف الماضية بتقديم ما يكفي من الإشارات والإيماءات لتسجيل تنازلات جوهرية فعلية على تلك المطالب الأصيلة.

أما المقابل الذي حصلوا عليه من إسرائيل فلم يتوقف عند مجرد الرفض، بل جاءت الإجابة العملية بتكثيف الاستيلاء على الأرض واستيطانها وخنق الفلسطينيين في «كانتونات ومعازل» على أرضهم وفي وطنهم. المشكلة إذن تكمن في إسرائيل وليس في الفلسطينيين، فإن وافقت إسرائيل فان التسوية السياسية تصبح ميسرة ومستمرة؟!^{١٢}.

وتعتبر الأسس التي قامت عليها هذه العملية التفاوضية، أقل ما يتمناه ويطلبه الشعب الفلسطيني فاعتراف إسرائيل في مبادئ الإعلان «أوسلو» كان اعترافاً بمنظمة وليس بشعب فلسطين. فكل فقرات هذا الاتفاق تتحدث عن الفلسطينيين وليس عن الشعب الفلسطيني، فهو لديهم لا يمتلك الحق في تشكيل كيانية سياسية مستقلة. وإلى جانب ذلك فإن لكل مبادرة سياسية كان لها هدفاً كبيراً من جانب إسرائيل وواشنطن وكأنها مشروع معاهدة تسليم. فجورج بوش الأب طرح فكرة مؤتمر مدريد بعد حرب الخليج الثانية وجورج بوش الابن طرح خارطة الطريق في أعقاب سقوط بغداد^{١٣}.

اتبعت إسرائيل في تفاوضها مع الفلسطينيين أساليب ومسلّمات تعتبر أسوأ التقاليد السياسية للحركة الصهيونية في التعامل مع الفلسطينيين والعرب عموماً. أهم هذه الأساليب تتمثل في^{١٤}:

أولاً: الأساليب

١. التمسك بقوالب تفاوضية جامدة حتى النهاية ورفض كل الضغوط الدولية أو وجهات الرأي العام العالمي، مع رفضها مشاركة الأمم المتحدة، لأن ذلك من شأنه التأكيد على الإطار المرجعي القانوني الدولي المتمثل في القرارين ٤٤٢ و ٣٣٨، والقرارات الأخرى ذات الصلة، والصادرة عن المنظمة الدولية.

٢. سياسة الامتناع عن التفاوض الجاد واستخدام التفاوض لإهدار الوقت، وتجنب الضغوط الدولية الرامية لوضع نهاية قانونية للصراع العربي - الإسرائيلي. وقد استخدمت إسرائيل هذا التكتيك طوال فترة حكم يتسحاق شامير حيث صرح «أنه كان مستعداً للتفاوض لعشر سنوات دون أن يتحرك عن موقفه».

٣. فرض الأمر الواقع على نحو ظاهر بخصوص الموضوعات التي يجري حولها التفاوض الأمر الذي جعل نطاق التفاوض محصوراً في الحدود التي تنوي إسرائيل التنازل عنها. وقد طبقت جميع الحكومات الإسرائيلية هذا الإجراء، لا سيما بخصوص ملف الاستيطان.
٤. فرض مزيد من التنازلات أثناء التفاوض حول الترتيبات الإجرائية والإدارية والأمنية هو جزء لا يتجزأ من أسلوب إسرائيل التفاوضي. فالتفاوض حول هذه الترتيبات الإجرائية عادة ما يستغرق زمناً طويلاً بسبب المبالغة في التفاصيل، الأمر الذي يتيح للإسرائيليين فرصة كبيرة لمزيد من التحايل وانتزاع التنازلات.
٥. إعادة التفاوض حول الاتفاقيات المبرمة بالفعل. ومثال على ذلك إصرار نيتانيا هو على إعادة التفاوض حول الاتفاق الخاص بالخليل في العام ١٩٩٧، والبنود المتعلقة بالانسحابات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة.
٦. إخراج و«عصر» المفاوضات الفلسطيني وهو ما يتم باستخدام تقنيات متعددة مثل تسريب الأخبار المتعلقة بالتفاوض، والمبالغة في التفاصيل وإطالة أمد التفاوض حتى حول أبسط الأمور بهدف انتزاع مزيد من التنازلات حتى آخر لحظة.
٧. وأخيراً اتباع أسلوب تكتيك حافة الهاوية (التهديد بإنهاء أو انهيار المفاوضات إذا لم يقبل الطرف الفلسطيني بالتنازلات المطلوبة منه).

ثانياً: المسلمات

ارتكزت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على مسلمات في التفاوض مع العرب والفلسطينيين بحيث نجحت في إقناع الرأي العام الإسرائيلي، ومن ثم الدولي بهذه المسلمات، والتي أهمها^{١٥}:

١. إن الصراع مع الفلسطينيين يدور على وجود الدولة وليس مجرد الانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧.
٢. إن ما يجري ضد إسرائيل هو حرب حقيقية شاملة ضد الدولة والشعب اليهوديين؛ وبالتالي يتوجب محاربة العرب والفلسطينيين وعدم التسليم أو التنازل لهم بأي حال من الأحوال.
٣. إن المفاوضات ليست هي الطريقة المثلى للتعامل مع الفلسطينيين والعرب. وللتدليل على ذلك قدمت مراكز الأبحاث الإسرائيلية إحصاءات تبرهن على أن اتفاق أو سلو قد أضر بأمن إسرائيل ومواطنيها.
٤. القوة المسلحة هي الخيار المناسب للتعامل مع الفلسطينيين والعرب وأن من خلالها يمكن التوصل إلى

اتفاق مع الفلسطينيين لتسوية الصراع وفق الرؤية التي تحقق بها إسرائيل أهدافها وتطلعاتها .
٥ . إن أي تسوية سياسية لا بد من أن يسبقها فرض إرادة إسرائيل على الشعب الفلسطيني وتغيير القيادة الفلسطينية ووصول قيادة بديلة تؤمن بحق إسرائيل في الوجود وتعترف بقوتها وتقبل التفاوض وفق الأسس التي تحددها إسرائيل .

وفق ذلك ؛ يؤكد بعض الخبراء الإسرائيليين على استحالة الوصول إلى مصالحة حقيقية مع الفلسطينيين بل وحتى مع العالم العربي في المستقبل القريب . وعليه ؛ فإن وجود وضمان بقاء إسرائيل كقوة مهابة في المنطقة «يتم ضمانه فقط بنفوذ قوتها العسكرية وقدرتها على ردع الفلسطينيين عن القيام بإجراءات عسكرية ، وكذلك بقدرتها حسب الحاجة على أن تهزمهم وان تلحق بهم خلال ذلك خسائر وأضرار فادحة»^{١٦} .

هذه المسلمات الإسرائيلية كانت سبباً رئيساً في تعثر التسوية السياسية . والى جانب ذلك هناك عوامل أخرى ساعدت في ذلك التعثر مثل تحيز الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إسرائيل ، وضعف المواقف الدولية والعربية المساندة للسلطة ، وقلة الإمكانيات الموضوعية التي بحوزة هذه السلطة وهي تخوض معركة مفاوضات عدو شرس^{١٧} .

ثالثاً: المبادرات

في التاسع والعشرين من آذار/ مارس عام ٢٠٠٢ ، اجتاحت القوات الإسرائيلية في ظل حكومة شارون مدن ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة وأعدت احتلال المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية ، واضعة بذلك المسمار الأخير في نعش اتفاقية أوسلو . ومنذ ذلك الحين انهارت عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية عملياً^{١٨} .

هذا المتغير الكبير الذي حصل لتلك العملية لم يكن مفاجئاً في كليته ففي الفترة الممتدة ما بين ١١ - ٢٥ تموز/ يوليو من عام ٢٠٠٠ عقدت قمة كامب ديفيد٢ ، ولم ينتج عنها سوى الفشل واحتدام الصراع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي المسنود من حليفه الأمريكي . هذا الفشل الصق بالفلسطينيين وتحديداً بالرئيس الراحل ياسر عرفات وصولاً إلى ما نجم عن ذلك من تراكمات أوصلت إلى تلك الاجتياح ، ومحاصرة عرفات بداخل مقره برام الله ومن ثم وفاته في ١١ / ١١ / ٢٠٠٤ .

القمة كامب ديفيد ٢ تم ترتيبها على عجل من جانب إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون ؛ لذلك غابت

عنها متطلبات النجاح من إعداد جيد واتفاق مسبق على القضايا التي سيتم تناولها، وعلى مواضع الاتفاق. إذن؛ لم تكن قمة كامب ديفيد الثانية قمة للتفاوض، إذ لم تسبقها مثلاً اتصالات أو لقاءات سرية أو علنية لترتيب وقائع القمة. ولهذه الأسباب نظر الجانب الفلسطيني إلى القمة باعتبارها «فخاً إسرائيلياً» بتخطيط أميركي ينبغي على الوفد الفلسطيني وعرفات تحديداً الخروج منه بأقل قدر ممكن من الخسائر^{١٩}.

النتيجة كما تم ذكره سابقاً، كانت فشل القمة وتعرض الفلسطينيين إلى حملة إعلامية إسرائيلية وأمريكية تحمل الفلسطينيين مسؤولية فشل المفاوضات وتشوه دور الرئيس عرفات شخصياً، مع العلم هنا أن هذه (الخسائر) كانت بالنسبة إلى عرفات مقبولة مقارنة بما يمكن أن يترتب عليه من قبوله بالصفقة الإسرائيلية والأمريكية، والتي كانت، لو نجحت، ستحول عرفات إلى «خائن» في عين شعبه والشعوب العربية وغيرها^{٢٠}.

وكذلك الحال؛ فإن إسرائيل لم تتوقف كثيراً أمام المبادرة العربية التي قدمها ولي عهد السعودية، الأمير عبدا لله (الملك الحالي) إلى القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، والتي تبنتها القمة باعتبارها مبادرة عربية بل عمد شارون إلى نسف المبادرة عندما شن عملية ما تعارف عليها «بالسور الوافي» في اليوم التالي لإعلان المبادرة^{٢١}.

وتوالت عملية رفض إسرائيل للمبادرات السياسية الدولية المتكررة. فعلى الرغم من أن خريطة الطريق فيها الكثير من المثالب إلا أن الفلسطينيين والعرب رحبوا بها من باب «درء المفاسد» ولكن إسرائيل وضعت عليها ١٤ تعديلاً كل تعديل كافٍ لنسف التسوية من أصولها، مع الإشارة، هنا، إلى أن ما جاء في «خارطة الطريق» لن يضمن أو يوفر الآلية العملية نحو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والقادرة على الحياة بعد إجراء التعديلات الجوهرية التي أصرت إسرائيل على إدخالها عليها، ووافقتها عليها الإدارة الأمريكية^{٢٢}.

إن أقصى ما تقدمه «خارطة الطريق» هو الحصول على تهدئة عامة والعودة إلى مسار مفاوضات مفتوحة ستكون شاقة ومرهقة وغير مضمونة النتائج للجانب الفلسطيني. هذا أقصى ما يتمناه الجانب الإسرائيلي، وأقصى ما يستطيع تحصيله الجانب الأمريكي^{٢٣}.

تفاوض جديد: ضرورات ومحاذير:

إذا عاد الجانب الفلسطيني إلى المفاوضات مرة أخرى، فعليه أن لا يلدغ من الجحر مرات متعددة، وبالتالي عليه أن يحصن نفسه ويحكم تعامله مع هذه العملية كي لا تؤول إلى ما آلت إليه عملية المفاوضات السابقة. في هذا السياق يجب على الجانب الفلسطيني أن يحرص تماماً على ما يلي:

١. العودة إلى المفاوضات يجب أن لا يكون هدفاً قائماً بذاته ولذاته بالنسبة للجانب الفلسطيني، بل هي وسيلة لتحقيق هدف. والهدف هو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة وكاملة السيادة. وعلى الجانب الفلسطيني أن يصر على عملية التوازي في التنفيذ، وأن يرفض بشكل قاطع مطلب إسرائيل بأن يتم التنفيذ بشكل متوالي، أي أن يقوم الطرف الفلسطيني بتنفيذ خطوات محددة أولاً، في المجال الأمني تحديداً، كي يقوم الجانب الإسرائيلي بتنفيذ الخطوات المطلوبة منه لاحقاً^{٢٤}.

٢. على الجانب الفلسطيني أن يحكم، إذا عاد إلى التفاوض، ويبتقان، آليات التفاوض مع إسرائيل، وأن لا يعيد تكرار أخطائه السابقة المكلفة في هذا المجال. فعملية المفاوضات هامة وخطيرة في آن، ويجب أن لا تترك "للتساهيل" أو للمماحكات الداخلية التي يعاني منها الوضع الفلسطيني الرسمي كثيراً، بل عليها أن تتم بأقصى درجة من التنظيم والكفاءة وأعلى درجة من التنسيق الداخلي. بصريح العبارة، على الجانب الفلسطيني أن ينهي بشكل كامل وقاطع فوضى وعشوائية التفاوض التي كانت جزءاً من العملية التفاوضية السابقة، وذلك بوقف عملية التسابق والتنافس الفلسطيني الداخلي عليها^{٢٥}.

٣. يجب التعلم من دروس الماضي، وذلك عبر تحاشي إغراق الشعب الفلسطيني بالتفاوض العشوائي والأمل الزائف خلال عملية التفاوض القادمة. فمن أجل اكتساب شرعية لعملية افتقرت لها، وللتغطية على كثير من مجالات العجز والإخفاقات الفعلية خلالها، قام الجانب الفلسطيني خلال العملية التفاوضية السابقة بتقديم سيل جارف من الإعلام التفاوضي الموجه، فتم تحقيق الانجاز بعد الانجاز وتحرير مناطق تلو مناطق، وإقامة السيادة، وحشر "الخصم" في الزاوية المتلاحقة، حتى تبين أن كل ذلك جزافاً. يجب أن لا يتكرر ذلك مرة ثانية، بل يجب لكي تحظى العملية التفاوضية بصدقية أن يتم الإعلان عن إخفاقاتها قبل إنجازاتها، بكل صدق وجرأة.

٤ . يجب تجنب التفاوض على قضايا غير سياسية، من نوع مسائل تحسين الظروف والتسهيلات، فهذه يجب ألا تكون موضوع تفاوض على الإطلاق، فغالباً إسرائيل سعت إلى حرف التفاوض عن المواضيع الجوهرية السياسية إلى المواضيع المعيشية، وكان ذلك خطأً، وبالتالي يجب عدم الانجرار إلى مثل ذلك في المفاوضات المقبلة ٢٦ .

٥ . التحذير من إعادة التفاوض على ما كان يتفق عليه، بهدف إجبار الجانب الفلسطيني على تقديم المزيد من التنازلات، فالمطالبة والتسوية الإسرائيلية التي خبرت في الحكومات الإسرائيلية السابقة، هدفت إلى إضاعة المزيد من الوقت للإجهاز على ما تبقى من الكيان الفلسطيني في الضفة والقطاع والقدس، وبالتالي خلق وقائع جديدة على الأرض، تفرض نفسها على أي حل مستقبلي ٢٧ .

٦ . إن رعاية عملية التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل، وتحديدًا بين الأخيرة والفلسطينيين تحتاج إلى جهد دولي نشط، وليس إلى استمرار الانفرادية الأمريكية في ذلك خلال أكثر من عقد مضى، والتي لم تؤدي إلى تحقيق التسوية، وإنما إلى احتقان الأوضاع في المنطقة برمتها. وعلى هذا الأساس يجب إطلاق الدعوة لعقد مؤتمر دولي جديد لرعاية عملية التسوية، على أن يتم العمل على الصعيد العربي لإيجاد موقف موحد بهذا الاتجاه، وأن يتم الدفع باتجاهه مع الاتحاد الأوروبي وروسيا ودول عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي لإخراج هذه المبادرة إلى حيز التنفيذ ٢٨ . هذا الأمر سيخرج إسرائيل ويضغط على واشنطن .

٧ . إن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، عبر المنظمة، بعملية تفاوض تحظى بالتأييد الداخلي مرهون بصدقية هذه السلطة أمام الشعب . ولا تتحقق هذه الصدقية من كيفية أدائها التفاوضي فقط، وإنما من مجمل أدائها العام في تدبير شؤون الحياة الفلسطينية . عندما يستقيم الوضع الفلسطيني الداخلي سيشعر المواطن الفلسطيني باطمئنان لهذه الحكومة أو تلك السلطة وسيعطيها الثقة للتفاوض باسمه .

٨ . كل ما سبق ذكره من نقاط ضروري وأساسي لخوض غمار عملية مفاوضات محكمة، ولكنه لوحده يبقى غير كاف لضمان تحقيق الهدف من المفاوضات . المفاوضات علاقة قوة بين طرفين أو أكثر . ولكي يحقق كل طرف هدفه من المفاوضات عليه أن يجمع أقصى ما يمكن من عناصر القوة للممارسة للضغط اللازم لإقناع / إجبار الطرف المقابل على التجاوب مع مطالبه . يؤدي توازن قوة الطرفين المتفاوضين إلى ضرورة تقديمهما تنازلات متكافئة ومتبادلة في عملية التفاوض .

وإذا ماتم التطرق إلى معادلة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والمفاوضات الناجمة عنها، فالنتيجة المعلومة هي لصالح إسرائيل التي تمتلك قوة بينة قامت على مدى السنين باستغلالها وتوظيفها إلى أقصى مداها، وذلك لفرض أهدافها على الطرف الفلسطيني.

خيارات متعددة ونتائج مختلفة

وفي ظل هذا المشهد غير المتوازن على الإطلاق، رأى البعض أنه يجب على الجانب الفلسطيني أن يعلن بوضوح، كمدخل لحقبة المفاوضات القادمة كي لا تصبح مزمنة أو عديمة، أن الحل المقبول له يتمثل باندماجية الشعب والأرض الفلسطينية واستحالة انفصالهما، أي استحالة القبول الفلسطيني بدولة معازل على أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

وعلى الجانب الفلسطيني، وفق هذه الرؤية، أن يترك أمام العالم الاختيار لإسرائيل: إما الموافقة على الدولتين المستقلتين المتجاورتين عن طريق الفصل السيادي والقانوني بينهما وفق حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وإما ترك الأمور لتتناسب نحو قيام دولة ثنائية القومية، مع الملاحظة أنه لكي يشكل خيار الدولة ثنائية القومية عنصراً قوياً فلسطينياً فاعلاً ومؤثراً في العملية التفاوضية يجب على إسرائيل أن تشعر بجديّة إمكانية لجوء الفلسطينيين إليه في حال مراوغتها في قبول خيار الدولتين المستقلتين، وجديّة استخدام هذا الخيار تحتاج من الفلسطينيين في إدارة مفاوضاتهم القادمة مع إسرائيل إلى جرأة وخروج عن المألوف^{٣٠}.

وإذا استشعر الجانب الفلسطيني المراوغة الإسرائيلية فعليه أن يقوم بالانسحاب الفوري والنهائي من هذه المفاوضات، والاتجاه مباشرة للعمل على خيار الدولة ثنائية القومية. وهكذا فقط يمكن أن توضع إسرائيل أمام المحك الفعلي المرتبط بقرار يتعلّق بالمصير، فليس مصير الشعب الفلسطيني الذي يجب أن يتحدد في عملية المفاوضات، وإنما أيضاً مصير إسرائيل. عدا عن ذلك سيعود الطرف الفلسطيني إلى المربع رقم واحد وستكون العملية التفاوضية القادمة ونتائجها نسخة كربونية عن السابقة، والتي يعلم الكثير بأنها كانت فاشلة^{٣١}.

وفي مقابل هذا الموقف هناك من يرى أن خيار «دولة ثنائية القومية» غير ممكن، ليس لأن الفلسطينيين لا يريدون، بل لأنه من السهل على إسرائيل أن تقبل دولة فلسطينية قابلة للحياة، من أن تنفي وجودها بيدها من خلال السماح بقيام دولة ثنائية القومية، فاليهود يريدون دولة نقية، يتجمع فيها اليهود من كل أنحاء العالم كي يعيشوا معاً^{٣٢}.

التائج والتوصيات

التائج

١. قد يكون مصطلح «التسوية السياسية» هو الأصوب، بسبب عدم تحقيق هذه المسيرة، ما يصبو إليه الفلسطينيون من سلام واستقرار، أو تحقيق حلمهم الذي طال، والمتمثل في بناء دولة فلسطينية، وعاصمتها القدس، وضمن عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها.
٢. أن التسوية السياسية كعملية، متوقفة، إلى حد الانهيار، فكل ما يجري هو مجرد لقاءات تحدث بين هذا المسؤول أو ذاك، ولا يمكن وصفها بأنها عملية، بقدر ما يمكن إن تكون لقاءات (علاقات عامة) من جانب إسرائيل، وسلوك فلسطيني قد عهدناه منذ بداية هذه التسوية.
٣. أثبتت الأحداث أن هناك منهجين في النظر إلى تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي. أولهما: منهج الأنظمة العربية الحاكمة. وهو منهج ذو شقين. تمثل أولهما في اتفاقيات كامب ديفيد (١٩٧٨)، ثم في المعاهدة المصرية- الإسرائيلية (١٩٧٩)، والمعاهدة الأردنية- الإسرائيلية (١٩٩٤)، واتفاقيات أوسلو (١٩٩٣). وتمثل ثانيها في مبادرة السلام العربية التي أقرها بالإجماع مؤتمر القمة العربي في بيروت (٢٠٠٢/٣/٢٨).
- أما المنهج الثاني فيرى أن الصراع العربي- الإسرائيلي طويل الأمد، متنوع المجالات، وقد يستغرق عقوداً عدة، قبل أن ينتهي إلى حل عادل يحقق المطالب الشعبية العربية.
٤. ترى إسرائيل مصلحتها في إعادة المسيرة السلمية إلى الفعل من جديد (وفق رؤيتها الخاصة والقديمة)، لأن موازين القوة والحالة الدولية ليست في صالح الفلسطينيين والعرب عموماً، إلى جانب رغبتها في إبرام اتفاقات سلام مع دول عربية أخرى، لا سيما مع دول الخليج، وتحديداً السعودية، فضلاً عن ترحيل ما يحوم بداخلها من مشاكل تطول عمق ومركزية نظامها السياسي والاجتماعي.
٥. لغاية الآن، لا يمكن الحديث عن إمكانية أو وجود إرهابات تؤشر ببزوغ قوى إقليمية أو دولية، تقوم بإحياء هذه المسيرة مجدداً، عوضاً عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت عملياً في رعاية هذه التسوية، وانحازت بشكل مطلق، إلى إسرائيل.
٦. لا يمكن لأي تسوية أن تجد حلاً لجميع الأسباب المكونة للصراع العربي- الإسرائيلي الذي يتصف بأنه شمولي ذو أبعاد إقليمية وسياسية واقتصادية واجتماعية وتاريخية وحضارية وقيمية وغيرها، مؤسس على نزعة عدائية كامنة في ذهنية الطرفين المتصارعين.

٧. وعلى هذا سيبقى الصراع العربي-الإسرائيلي صراعاً مفتوحاً إلى أجل غير محدود، وسيستمر في شكل دورات حلزونية، بحيث يعكس في كل دوره القدرات المادية والمعنوية التي يحوزها كل طرف من أطراف الصراع. وتصبح التسوية في هذه الحالة ضرورة لتهدئة الصراع عندما يصل إلى مستوى معين من الشكل المادي العسكري إلى أدوات سلمية كالتفاوض والوساطة والتوفيق وغيرها من أدوات وطرائق. بكلمات أخرى، إن ما جرى من اتفاقات وتسويات عربي، فلسطينية - إسرائيلية لن تنهي الصراع بقدر ما تعمل على التحكم في إدارته لمدة ما.
٨. النماذج الناجحة لحركات التحرر التي تسعى إلى تحرير أرضها هي التي التزمت بحكمة المزج الواعي أو المزوجة بمعايير دقيقة بين العمل الميداني، بالمقاومة المسلحة أو المدنية أو بكليةتهما معاً، بحسب المعطيات الموضوعية، وبين آليات التفاوض السياسي وغير السياسي بدون تهافت أو استضعاف للذات. وعلى مدار سنوات التفاوض الفلسطيني. الإسرائيلي، ثبت أن الحالة الفلسطينية لم تكون بدعاً من هذا المنطق، وربما لن تكون مستقبلاً.
٩. إن محاولات التسوية لن تهدئ الصراع العربي - الإسرائيلي، بل أنه مرشح لمزيد من التعقيد على ضوء مخططات واشنطن في المنطقة.
١٠. إن انهيار عملية التسوية اختبار حي وجلي لتوازنات القوى الإقليمية والعالمية في المنطقة العربية وحولها من ناحية، والمستقبل المنطقة العربية برمتها من ناحية ثانية، ولئال القضية الفلسطينية من ناحية ثالثة.

التوصيات

١. اللقاء مع الجانب الإسرائيلي الآن غير ضروري، ولا يصب في الهدف الفلسطيني، لأن إسرائيل تريد من وراء ذلك، التغطية على ممارساتها القمعية والتدميرية بحق الفلسطينيين وبنيتهم التحتية، إلى جانب إيهام العالم بأنها دولة سلام، وتريد تحقيقه، في مقابل وجود «إرهابيين»، أو «متمردين» فلسطينيين، فضلاً عن أن مثل هذه اللقاءات تضعف من المواقف والحقوق الفلسطينية في حال تم العودة إلى طاولة المفاوضات.
٢. يجب عدم التعويل على إمكانية العودة إلى طاولة المفاوضات سريعاً، حتى مع إمكانية حدوث لقاءات مع الجانب الإسرائيلي التي أصبحت في نظر البعض ضرورية وملحة على ضوء التطورات الدولية الجديدة. فعدا عن أن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تملك رؤية للتسوية السياسية أو خياراً تفاوضياً حقيقياً، فإن العودة السريعة إلى طاولة المفاوضات دون توفر شروط جديدة ومناخ مختلف

عن العهد التفاوضي السابق لن تنفيذ المصلحة الفلسطينية في شيء، إذ ستعود إسرائيل إلى ممارسة ابتزازها المعهودة.

٣. على العرب والفلسطينيين معاً، أن يفعلوا المبادرة العربية دولياً، وضمن إطار منظمة الأمم المتحدة، شريطة أن لا يتنازلوا أبداً عن بعض البنود فيها، وأن يحصلوا على ضمان أممي، يساهم في انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٤. يتوجب على الجانب الفلسطيني الرسمي في حال تم العودة إلى طاولة المفاوضات، إتباع آليات وأدوات مختلفة عما تعودوا عليه في المفاوضات السابقة، وذلك حتى يحافظوا على ما تبقى من الأرض الفلسطينية، ولا يساهموا في إدخال الشعب الفلسطيني وقضيته في مسارات التيه والمجهول مرة أخرى.

٥. بما أن «عملية التفاوض» من صلاحية السلطة الوطنية الفلسطينية، دون أن يكون للحكومة تدخلاً في ذلك، لاسيما في ظل الحكومة الحالية، فعلى الأخيرة (الحكومة)، وكذلك المجلس التشريعي أن يراقب هذه المفاوضات، حتى لا يتم ما لا يحمد عقباه، كاتخاذ قرارات، وإبرام اتفاقيات، خطيرة بحق الفلسطينيين (شعباً وقضية).

٦. ضرورة أن يقوم الطرف الفلسطيني المفاوض بإمداد الشعب عبر القنوات الإعلامية بمجريات العملية التفاوضية، شريطة أن تكون تلك المعلومات صادقة، وبعيدة عن التضخيم والتهويل، كما حصل في المفاوضات السابقة.

٧. المطلوب من إسرائيل، في حال أعيدت العملية التفاوضية إلى مجراها، أن تقوم بشكل واضح، بالاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني المنصوص عليها في القرارات الدولية، وأهمها: الاعتراف بمبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والاعتراف بأن القدس الشرقية هي أراض فلسطينية محتلة، ويجب أن تعود للسيادة الفلسطينية الكاملة، والاعتراف بأن حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ هي حدود الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة الكاملة، وعاصمتها القدس الشريف، وإزالة جميع المستوطنات والمستوطنين عن أراضي الدولة الفلسطينية إزالة تامة، وغيرها من الحقوق الطبيعية للشعب الفلسطيني.

- ١ . الكيلاني، هيثم . مستقبل الصراع العربي-الإسرائيلي، في: ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟، نادية مصطفى (تحرير)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٤٢٩
- ٢ . المرجع نفسه . ص ٤٣٠
- ٣ . الباز، أسامه . ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢
- ٤ . الخالدي، وليد . آفاق السلام في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٥٢، خريف ٢٠٠٢، ص ٥
- ٥ . فرسخ، عوني . خصائص وسمات مواقف النظم العربية من التسوية السلمية، في: ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟، مرجع سبق ذكره . ص ١٣٨
- ٦ . موسى، عمرو (أمين عام الجامعة العربية) . مقابلة تلفزيونية، قناة الجزيرة الفضائية، الدوحة، بتاريخ ٢٣/٢/٢٠٠٧
- ٧ . الأزعر، محمد خالد . السلطة الفلسطينية وانهيار عملية التسوية، في: ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣
- ٨ . هيكل، محمد حسين . (صحافي مصري) . مقابلة تلفزيونية . قناة الجزيرة الفضائية، القاهرة، بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٧
- ٩ . www.fateh-org.plo.ps/yaser/k4.html
- ١٠ . أبو بكر، بكر . (قيادي في حركة فتح)، مقابلة شخصية، رام الله، بتاريخ ٢٩/٤/٢٠٠٧
- ١١ . <http://www.alwatanvoice.com/arabic>
- ١٢ . www.amin.org/look/amin/article
- ١٣ . غليون، برهان . العرب ومعركة السلام، ط ١، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩)، ص ٣٥
- ١٤ . السيد سعيد، محمد . تأملات حول أسلوب التفاوض الإسرائيلي، عالم الفكر، مجلد ٢٥، عدد ٤، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، يونيو ١٩٩٧، ص ٦١
- ١٥ . هلال، علي الدين . الجامعة العربية والسلام العربي الإسرائيلي، عالم الفكر، مجلد ٢٥، عدد ٤، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، يونيو ١٩٩٧، ص ١٥
- ١٦ . الجرباوي، علي . حول الخيارات والمفاوضات والوضع الفلسطيني العام، انظر: حول الانسداد السياسي وآفاق الاعتراف، وسام رفيدي (تحرير)، (رام الله، معهد أبو لغد للدراسات الدولية "جامعة بيرزيت"، ٢٠٠٤)، ص ٥٤
- ١٧ . الجرباوي، علي . البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، ١٩٩٩)، ص ٥٣
- ١٨ . السيد سعيد، محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣
- ١٩ . المرجع نفسه، ص ٦٤
- ٢٠ . المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار". ما بعد فك الارتباط (سيناريوهات إسرائيلية)، (رام الله: مؤسسة الأيام للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص ١٣

٢١. الجرباوي، علي . البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨
٢٢. قريع، احمد. الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق مفاوضات أوسلو ١/ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٢، ٢٠٠٦، ص ١٧
٢٣. حمدي، إيمان. انهيار عملية التسوية ومواقف قوى اليمين واليسار الإسرائيليين، في "ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟"، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥
٢٤. www.palestine-studies.org/final/ar/books
٢٥. جاد، عماد. التسوية وسياسة حكومة شارون، في "ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟"، مرجع سبق ذكره، ص ٤١
٢٦. www.elaph.com/ElaphWeb/Politics
٢٧. أبو عمرو، زياد. خارطة الطريق: التحديات وثمان النجاح"، في: انظر: آثار الحرب الأمريكية على العراق، (رام الله: معهد أبو لغد للدراسات الدولية "جامعة بيرزيت"، ٢٠٠٣)، ص ٧٣
٢٨. الجرباوي، علي . العملية التفاوضية القادمة: لكي لا نعود إلى المربع رقم ١ (رام الله: معهد أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠١)، ص ٤٦
٢٩. الجرباوي، علي . حول الخيارات والمفاوضات والوضع الفلسطيني العام، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤
٣٠. أبو عمر، زياد. مرجع سبق ذكره، ص ٧٠
٣١. الجرباوي، علي . لكي نتخطى الأزمة، (رام الله، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠١)، ص ٤٧
٣٢. أبو عمر، زياد. مرجع سابق، ص ٧٣

أثر المنظمات الدولية العاملة في مجال التمكين السياسى على المرأة الفلسطينية

وسام بسام جودة *

تمهيد

يزداد إدراك أفراد المجتمع على المستوى العالمى بأهمية مشاركة النساء فى المجالات السياسية، وقد دأبت الأمم المتحدة على تنظيم المؤتمرات الدولية، لإتاحة المجال للنقاش بين النساء ومنظمات المجتمع المدنى لتبادل الخبرات والتجارب، ولفتح المجال أمام تنظيم الجهود النسوية، للوقوف على المطالب والمستجدات النسوية، وقد أثمر التفاعل النسوى العالمى والدولى فى صدور اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو ١٩٧٩)، كما دعت هذه المؤتمرات المختلفة إلى تفصيل المشاركة للنساء، ومنها قرارات مؤتمر بكين ١٩٩٥، التى كان لها أهمية خاصة حيث دعت إلى تحديد مشاركة المرأة فى مراكز اتخاذ القرار، وفى تشجيع الحكومات على أن تأخذ فى قوانينها تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ كنوع من التمييز الإيجابى، وفى ضوء منهاج بكين أصبحت استراتيجية الحركات النسوية تركز على تعزيز مشاركة النساء من خلال خطط وبرامج مفصلة ومحددة، ومن قبل مؤتمر بكين فقد نصت كافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على حق النساء فى المشاركة السياسية، وفى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ١٩٤٨ نصت مبادئه على الحقوق المدنية والسياسية للنساء مثل الحق فى حرية المعتقد وممارسته وتغييره، وحرية الرأى والتعبير عنه، وحرية الاشتراك فى الجمعيات والتجمعات السلمية، وحرية المشاركة فى الشؤون العامة والترشح والانتخاب، كذلك فى العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهى الوثيقة الثانية التى أصدرتها الأمم المتحدة فى العام ١٩٦٦.

وقد كان للقرارات وللجهود النسوية، شأنًا كبيراً فى المساهمة فى رفع الغطاء عن التمييز الممارس ضد المرأة على الصعيد العالمى، وفى التأثير والضغط لتحقيق الاعتراف بشرعية النضالات النسوية المطلوبة، عبر تمسك النساء بالقرارات والبناء عليها وفقاً لخصوصيتها الوطنية، كما كان لذلك أثره الكبير فى رفع مستوى التمكين السياسى للنساء فى العالم، إضافة لذلك صدور القرار الدولى رقم ١٣٢٥، الذى يحتسب كثمرة للنشاط الدولى للنساء.

* باحثة وناشطة مجتمعية

ولقد استحوذت قضية تمكين المرأة سياسياً في مجتمعاتنا اهتماماً خاصاً من قبل المنظمات الدولية، خاصة تلك العاملة في مجال المرأة وحقوق الإنسان والتنمية، وفي أروقة الأمم المتحدة حيث أن المنطقة العربية تمر بمراحل انتقالية من مراحل تفاوت بين انعدام الديمقراطية وغياب المشاركة السياسية للمواطنين إلى حداثة التجربة الديمقراطية.

وإذ تمثل مشاركة النساء الفلسطينيات في الحياة السياسية ضرورة من أجل المشاركة في عملية التنمية الشاملة للمجتمع الفلسطيني، فقد ارتبطت هذه المشاركة في مهداها الأول بالقضية الفلسطينية وتطوراتها، إذ تميزت بمشاركة النساء الفلسطينيات عن غيرهن من النساء بالعمل الوطني الذي دفعهن إلى الساحة السياسية بما يحتمله ذلك من تغييرات في الثقافة الاجتماعية، ومع مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية كانت هذه المشاركة غير مستقرة وتراوحت بين المد والجزر فما زالت مشاركة النساء محصورة بنظرة المجتمع التي تحمل ارتثاً من العادات والتقاليد والتراكمات الفكرية والذكورية، وفاقم الأمر التركيز على دور النساء الانجابي والاهتمام بالبيت والأطفال وتجاهل أى مشاركات أخرى في المجال الاجتماعي أو السياسي، وفي مقابل ذلك خاضت العديد من النساء تجربة الإنتخابات الفلسطينية الأولى عام ١٩٩٦، وأصبح هنالك نائبات في المجلس التشريعي، ووزيرات في الحكومة التابعة للسلطة الفلسطينية.

مازالت السيطرة على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما غير ذلك هي ضمن الأدوار الذكورية، ومازال اتخاذ القرارات داخل أو خارج البيت اختصاصاً ذكورياً بشكل رئيسي، بالمقابل فإن الأدوار الإنجابية المتصلة بمعدلات الخصوبة والزواج المبكر وارتفاع نسبة الأمية وانخفاض معدلات المشاركة في سياق العمل مازالت ترهق النساء وتجعل مشاركتهن العامة وخصوصاً السياسية عملية شبه مستحيلة.

إن التطرق لموضوع التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية يعنى تسليط الضوء على النساء الفلسطينيات ورؤيتهن لأنفسهن ولدورهن في عملية التمكين السياسي والظروف المجتمعية المحيطة بهن، وكافة العوامل ارتباطاً بتأثير الأدوار وعلاقات النوع الاجتماعي التي تتشكل في سياق اجتماعي - اقتصادي - سياسي.

إن تقييم منظمات المجتمع الأهلي أو الدولي، هو عملية تشاركية، منهجية، تستند على تعلم جماعي، ومعرفة منظمة، تسهم في بناء القدرات، وتستهدف التحقق من أي برامج ومشروعات تلك المنظمات، والتحقق من الأهداف التي تبنتها، لتحسين نوعية حياة البشر المستهدفين، وبأقصى فاعلية وكفاءة.

ويأتى هذا الجزء ضمن الدراسة البحثية التي قامت بها الباحثة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، وكان

موضوعها (دور المنظمات الدولية في التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية) خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، حيث تتمحور مشكلة الدراسة في معرفة أثر دور المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، خاصة تلك العاملة مع المرأة في مجال التمكين السياسي، بالنظر إلى خريطة تلك المنظمات، والإطار التنظيمي الذي تعمل من خلاله وطبيعة العلاقة فيما بينها وبين السلطة القائمة في غزة، وعلاقتها بالمنظمات الأهلية النسوية العاملة هناك، إضافة إلى الوقوف عند أهم الإنجازات التي أحرزتها، وأهم التحديات التي تعترض عملها بهذا الخصوص.

وبالحديث عن المنهجية التي تم استخدامها ضمن الجزء العملي (الميداني) في الدراسة، حيث صممت استمارة لتنفيذ مجموعة من المقابلات مع ممثلي المنظمات الدولية، كذلك مع مجموعة المنظمات الأهلية النسوية، الأمر ذاته بالنسبة للمجموعات المركزة، حيث جاءت الاستبانة لتتوافق في ذات الإطار مع التساؤلات التي جاءت فيه الدراسة، حيث تسعى الدراسة للإجابة على تساؤل رئيسي هو ماهية الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية على مستوى التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، وما هي حدود فاعليتها في هذا المجال في جميع التطورات الحاصلة، وينبع من هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية تتمثل في الآتي:

١. إلى أي مدى يمكن للمنظمات الدولية العمل على تفعيل وزيادة التمكين السياسي للمرأة في إطار العلاقة مع الحكومة القائمة؟
٢. هل كان هنالك تكييفاً مع الشريعة الدولية في عمل المنظمات الدولية، وهل لعبت دوراً إيجابياً في رفع مستوى التمكين السياسي في إطار الإتفاقيات الدولية، وكيف تساهم من خلال برامجها في توسيع هذا المفهوم وتكريسه؟
٣. ما هي الآليات المتاحة للمنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة لتفعيل التمكين السياسي للمرأة؟
٤. ما هي أهم التحديات التي تواجه عمل المنظمات الدولية العاملة مع المرأة في مجال التمكين السياسي؟
٥. هل تمتلك المنظمات الدولية أي شراكات مع المنظمات النسوية من أجل تفعيل التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية؟
٦. ما هي أهم المؤشرات التي تستخدمها المنظمات الدولية من أجل تحسين وتفعيل مفهوم وواقع التمكين السياسي الخاص بالمرأة؟
٧. ما هو أثر الدور الذي لعبته المنظمات الدولية في عملية التمكين السياسي؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها من الدراسات القليلة التي تلقى الضوء على دور المنظمات الدولية في التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، من خلال ما تقوم به هذه المنظمات من نشاطات وبرامج مختلفة تتعلق بالتمكين والتثقيف السياسي، أو كل ماله علاقة بالتوعية، ويمكن أن يعطى المرأة إمكانية في محاولة إظهار إمكاناتها الكامنة، و مدى اندماجها وعطائها وأثر ذلك في النهاية على التنمية المجتمعية، وتأتي أهمية هذه الدراسة نظراً لمحدودية الدراسات الأكاديمية في:

- المنظمات الدولية .
 - التمكين السياسي
 - دور المنظمات الدولية في التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية
- إضافة لذلك تزايد عدد ودور المنظمات الدولية العاملة في فلسطين وخاصة في قطاع غزة "موضع الدراسة كما تأتي أهميتها من أهمية العلاقة القائمة بين المنظمات الأهلية الفلسطينية والمنظمات الدولية الموجودة، وتزايد المنظمات الدولية العاملة مع النساء بشكل خاص وفي موضوع التمكين .

أهداف الدراسة :

تتركز أهداف الدراسة في ثلاثة عناصر هم :

- معرفة العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر بالمجتمع الفلسطيني ، وتشكل البيئة التي تعمل فيها المنظمات الدولية هناك .
- تناول الاتفاقيات الدولية وتلك الخاصة بالمرأة وحقوقها السياسية، كذلك تحليل موقف القوانين والتشريعات الفلسطينية من حقوق المرأة السياسية .
- تسليط الضوء على مجموعة من المنظمات الدولية العاملة مع المرأة الفلسطينية وتحديدًا في مجال التمكين السياسي في قطاع غزة، وبيان نشاطها وإنجازاتها وعلاقتها بالمنظمات الأهلية النسوية والحكومة القائمة هناك، وأهم المعوقات التي تواجهها .

تقسيم الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى فصل تمهيدى وأربعة فصول وخاتمة، يدور الفصل الأول حول الإطار المفاهيمي للدراسة،

ويتضمن أربعة مباحث، يحتوي المبحث الأول على مدخل التمكين السياسي، فيما يتناول المبحث الثاني مدخل المشاركة السياسية، أما المبحث الثالث فيتناول مدخل النوع الاجتماعي، ويتناول المبحث الرابع مدخل حقوق الإنسان.

أما الفصل الثاني الإطار القانوني للدراسة ينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول وضعية حقوق المرأة في الشريعة الدولية، أما المبحث الثاني وضعية حقوق المرأة الفلسطينية في التشريعات والقوانين الوطنية.

فيما يركز الفصل الثالث على بيئة المشاركة السياسية والحقوق الانسانية للمرأة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني، وينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بيئة المشاركة السياسية الفلسطينية، فيما يتناول المبحث الثاني الحقوق الإنسانية للمرأة الفلسطينية، أما المبحث الثالث فيقدم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

أما الفصل الرابع فينهض بموضوع أثر المنظمات الدولية على التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة، وينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يقدم المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية، أما المبحث الثاني فيركز على المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة مع المرأة في مجال التمكين السياسي في قطاع غزة، ويتناول المبحث الثالث نتائج تقييم أثر المنظمات الدولية العاملة في مجال التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة.

نتائج الدراسة، يمكن تقسيم نتائج الدراسة إلى عشرة محاور:

المحور الأول:

الحجم الكلي للمنظمات الدولية العاملة في مجال التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية لا توجد بيانات رسمية دقيقة حول عدد تلك المنظمات سواء العاملة بشكل عام في قطاع غزة، أو تلك العاملة مع المرأة، أو العاملة في مجال التمكين السياسي.

وما ذكر جاء بناء على اجتهاد بحثي، من خلال المعرفة بتلك المنظمات، والأنشطة التي تنفذها تلك المنظمات بالتعاون مع المنظمات الأهلية النسوية في القطاع.

ومع تنوع وتعدد تلك المنظمات واختلاف أهدافها، إلا أنه لا يمكن حصر تلك المتخصصة في العمل مع النساء، وأن أولويات هذه المنظمات قد اختلفت بعد اندلاع الحرب على غزة، وبعد حالة الانقسام الداخلي

الفلسطيني التي يعيشها الشعب الفلسطيني، حيث المتوفر هو مجرد تقديرات، لعدم وجود دليل رسمي محدث بعدد المنظمات الدولية، سواء تلك الحكومية والمتمثلة بمنظمات الأمم المتحدة، أو المنظمات الدولية غير الحكومية المتنوعة، والتي تعمل مع أكثر من فئة.

المحور الثاني: حول مفهوم التمكين السياسي

تري الدراسة من خلال ما استخدمته من أدوات، أن هنالك تصاعد في العمل على مستوى المنظمات الدولية من خلال شركائها المنظمات النسوية بالغالب، للعمل على توسيع وتأسيس مفهوم التمكين من خلال البرامج والأنشطة المطروحة، ولكن فيما يتعلق بالتمكين السياسي، كفهم وممارسة بحاجة لجهد إضافي كبير وطويل لترسيخ هذا المفهوم وتداعياته، إذ أن مفهوم التمكين السياسي لازال في مهده على مستوى عمل المنظمات الدولية وشركاؤها من المنظمات النسوية، وبالتالي على مستوى النساء الفلسطينيات أنفسهن اللواتي يشكلن قاعدة العمل لهذه البرامج والأنشطة، حيث لازال مفهوم التمكين السياسي يعنى بالنسبة لهن، فقط مشاركة المرأة في الانتخابات بالتصويت أو بالترشح، حيث يحتاج ذلك لنضج وتراكم أكبر في العمل مع القاعدة النسوية الفلسطينية، لترسيخ هذا المفهوم فهماً وممارسة.

وتري الدراسة بأن هنالك غياب في التعريف الفعلي لمفهوم التمكين السياسي، وقياس مؤشراتته بشكل واضح وممنهج.

المحور الثالث: الارتباط بأهداف الألفية والخطط الاستراتيجية

يلاحظ ارتكاز قسم كبير من المنظمات الدولية في عملها مع المرأة الفلسطينية، حيث تركز بشكل واضح إلى الرجوع للإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وتحديد الإتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة، والقرارات والإعلانات الدولية، نذكر منها بالتحديد، إعلان أهداف الألفية، حيث تركز هذه المنظمات على أهداف بعينها في العمل مع النساء، منها الهدف الأول المتعلق بضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في الحياة العامة والسياسية دون حواجز، والهدف الثاني التصدي للعنف، الهدف الثالث الخاص بالمساواة الجندرية، الهدف الخامس المتعلق بصحة الأمومة، الهدف الثامن الذي يركز على الشراكات، ولو قلنا أن المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة تركز بشكل رئيسي في استراتيجياتها بالعمل على تحقيق هذه الأهداف، بشكل منفصل، أو الأهداف المذكورة مجتمعة.

وتري الدراسة أن فرض الحصار على قطاع غزة، لعب دوراً في التركيز بالعمل على إنجاز أهداف الألفية المختلفة على مستوى المجتمع الفلسطيني.

المحور الرابع : الفئات المستهدفة

تعمل المنظمات الدولية مع أغلب الفئات المجتمعية، ولو ذكرنا ما يتعلق بالمرأة الفلسطينية، وفي مجال التمكين السياسي تحديداً، نرى أنها تعمل على ثلاث مستويات مع المرأة:

- المستوى الأول هو النساء في القاعدة، وفي المناطق المهمشة بالتحديد.
- المستوى الثاني القيادات النسوية.
- المستوى الثالث العمل مع المؤسسات النسوية وبناء قدراتها التمكينية.

المحور الخامس : طبيعة الأنشطة والبرامج والمشاريع

تنوع أنشطة المنظمات الدولية في عملها مع المرأة بشكل عام بهدف التمكين، من خلال أنشطة وبرامج التوعية والتدريب والمناصرة، ومشاريع مناهضة العنف والتمييز المختلفة، في إطار التمكين للمرأة وبناء قدراتها، وزيادة مشاركتها في كافة مجالات الحياة وعلى مستوى التمكين السياسي هنا نذكر:

العمل بشكل مكثف في التوعية بالقرار ١٣٢٥، سواء من خلال عمل ائتلاف وصال الذي بدأ قبل أعوام، أو التوعية بمفاهيم حقوق المرأة والمشاركة السياسية، ومشاركتها على مستوى صنع القرار السياسي، تشكيل تحالف أمل لمناهضة العنف ضد النساء.

المحور السادس : الهيكل التنظيمي

تري الدراسة أن معظم المنظمات الدولية لديها مكاتب عمل ومقار لها في غزة، أو على الأقل من ليس لها هناك، لديها مكتب رئيسي بالقدس أو بالضفة الغربية، وتقوم بشكل دورى لمتابعة أنشطتها ومشاريعها، وهذا بدوره ساعد وعمل على وجود وخلق نوع من الثقة بين تلك المنظمات وشركائها في غزة، كما ينعكس ذلك على دقة العمل، والمتابعة الدورية لتحسين المشاريع والأنشطة، متابعة المخرجات مع الفئات المستهدفة، مما يساهم في تطوير تلك المشاريع والبرامج.

المحور السابع : العلاقة مع الحكومة القائمة في قطاع غزة

تري الدراسة أن حالة الانقسام الداخلية الفلسطينية أثرت بشكل كبير على مستوى الأنشطة والمشاريع، والتي تم تقليصها بشكل ملحوظ في غزة، منذ حصول حالة الإنقسام الفلسطيني في العام ٢٠٠٧، حيث رفضت الكثير من تلك المنظمات أن يكون لها علاقات مباشرة مع الحكومة القائمة في غزة والتي تمثلها حماس، تحديداً فيما يخص الشراكات مع الوزارات الحكومية، كوزارة شؤون المرأة مثلاً أو وزارة العدل، وزارة التخطيط والتنمية، وزارة الحكم المحلي... الخ، حيث استمر التعامل والشراكات فقط مع الوزارات في الضفة

الغربية، وهذا الحال موجود حتى اليوم على هذا النحو، والذي بدوره ساهم في تركيز تلك المنظمات لعملها وشراكاتها مع منظمات المجتمع المدني، خاصة المنظمات النسوية.

وما يجدر ذكره هنا أيضاً، أن الحكومة في غزة قامت بتشديد الرقابة على عمل المنظمات الدولية بشكل عام، وأصبحت تتطلب شروط وتراخيص خاصة لحصول تلك المنظمات على مقار لها في غزة، أو تصاريح دخول تمنحها الحكومة للعاملين الدوليين أسوة بالفلسطينيين، أثناء اجتيازهم لمعبر رفح أو معبر ايرز الذي يفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، بشكل عام، تعتبر الدراسة أن هنالك علاقة يشوبها التوتر والحذر بين المنظمات الدولية العاملة في القطاع، وبين الحكومة القائمة في غزة.

المحور الثامن: العلاقة والشراكة مع المنظمات الأهلية / النسوية

علاقة المنظمات الدولية مع منظمات المجتمع المدني بالعموم هي علاقة تعاونية ومميزة بالغالب، وبالتحديد عند الحديث عن المنظمات النسوية، التي تعتبر الشريك الأول لتلك المنظمات في عملها مع المرأة، هي علاقة تشابكية وتكاملية، وشراكة إيجابية.

الإنجازات

إن الإنجازات التي تمت حتى الآن على صعيد التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، وعلى صعيد تأمين حق المرأة في هياكل وآليات السلطة ومواقع صنع القرار على مختلف المستويات هي إنجازات بسيطة، وتكاد لا تذكر، مقارنة مع مجتمعات أخرى، أو مقارنة مع حجم التمويل الذي تضخه المنظمات الدولية للأراضي الفلسطينية.

- هنالك بداية تأسيس لمفهوم التمكين والتمكين السياسي على مستوى النساء الفلسطينيات، بالأخص ممن يعملن في المنظمات الأهلية النسوية، حيث أولئك في القاعدة بحاجة لجهود مضاعفة من البرامج والأنشطة التمكينية، على الأهم تلك المتعلقة بتمكينهن سياسياً.
- توقيع الرئيس أبو مازن قبل عامين على اتفاقية السيداو، يحسب جزء من هذا الإنجاز لعمل وجهده مجموعة من المنظمات الدولية العاملة مع المرأة بهذا الخصوص، خصوصاً منظمة UNFPA-NIFEM فلسطين.
- تشكيل ائتلاف وطني للقرار ١٣٢٥، يعد أحد الإنجازات المهمة على المستوى النسوي الفلسطيني،

- يحسب أيضاً جزء من هذا الجهد للمنظمات الدولية خاصة تلك التابعة للأمم المتحدة.
- تشكيل تحالف أمل الذى أسسته منظمة اليونيفام بالتعاون مع مجموعة من الشركاء من المنظمات الأهلية الفلسطينية، الذى يهدف إلى مناهضة العنف بكل أشكاله ضد المرأة فى المجتمع الغزى.
- تشكيل ائتلاف وصال، الذى شكلته منظمة UNFPA، بالشراكة مع جمعية الثقافة والفكر الحر، والذى يهدف بشكل أساسى للتمكين فى القرار ١٣٢٥.
- تعديل قانون الانتخابات بالعمل الحثيث مع المنظمات النسوية، والعمل بمبدأ الكوتا، فى الانتخابات التشريعية الأخيرة فى العام ٢٠٠٦.

التحديات

وعندما نتحدث عن التحديات على المستوى الفلسطيني، نجد أن هنالك أيضاً مجموعة من التحديات، التى تواجه المنظمات الدولية فى عملها، ويتوافق عليها الجميع، من منظمات دولية وأهلية، حيث تؤكد الدراسة، تنوع التحديات أمام عمل المنظمات الدولية وشركائها أيضاً فى العمل مع المرأة فى قطاع غزة، وعندما نتحدث عن التحديات أمام العمل لتمكين المرأة الفلسطينية ذات الطبيعة والواقع الخاص، فإننا هنا نركز فى مجموعة من التحديات، التى بدورها تبطء من عجلة التمكين والتمكين السياسي للنساء الفلسطينيات، أن أهم تلك التحديات:

- وجود الإحتلال الإسرائيلى فى قطاع غزة والضفة الغربية، طوال الفترة، حتى حين الحديث عن انسحاب إسرائيلى من غزة، فلا زال هنالك الإحتلال الجوى والبحرى، وعلى الحدود البرية مع غزة، وهذا بدوره أعاق الكثير، وفى ذات الوقت لازالت فلسطين أراضى محتلة لا تنعم بالسيادة.
- تكريس حالة الإنقسام السياسي الفلسطيني بين شطرى الوطن، بدوره أثر على عمل تلك المنظمات، وعلى برامج ومشاريع تمكين المرأة.
- تجميد عمل المجلس التشريعى، وغياب القوانين، وعدم وجود بيئة قانونية سليمة، حيث أى التمكين السياسي أحد أعمدته التمكين القانونى.
- حالة الفقر والفقر المدقع الذى تعيشه الأسر الفلسطينية، والتى تنعكس بدورها على وضعية المرأة، وأولوياتها واحتياجاتها.

يتضح من نتائج الدراسة، أن المجتمع الفلسطيني لا يزال يعانى من عدة صعوبات ومعوقات، حتى يستطيع

العيش كباقي المجتمعات، متمتعاً بجميع حقوقه الإنسانية، التي كفلتها له الشريعة الدولية، و أن مستوى التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة، لا زال ضعيفاً، في ظل الكثير من هذه العوامل والتحديات التي أدت بالتأكيد لسير عجلة التمكين ببطء، خاصة حينما نتحدث عن التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، على وجه الخصوص على مستوى قطاع غزة، حيث تعاني المرأة ضعف ما يعانيه الرجل، في ظل جملة من الموروثات الإجتماعية والتقاليد البالية، وفي غياب النساء عن دوائر صنع القرار السياسي، في المناصب السياسية والحكومية، و غياب على مستوى الأحزاب السياسية، جميعها تقف حائلاً أمام الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الدولية في تمكين النساء الفلسطينيات سياسياً، وفي ظل هذا التغيير في الأجندة والبرامج الذي يتأتى وفق المرحلة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، فإن كانت حالة حرب وصراع وانقسام، تفوقت أجندة الإغاثة والطوارئ على أجندة التنمية والتمكين، فماذا إذا كانت غالبية الشعب الفلسطيني يعيشون تحت خط الفقر، فأى دور ممكن أن تلعبه المنظمات الدولية في ظل حالة الفقر المدقع، وأعداد البطالة المتزايدة من النساء والرجال، وأى الأولويات بالمقابل ممكن أن تتعاطى معها المرأة الفلسطينية لذاتها، في خضم هذا كله، تترك هذه الدراسة أيضاً مجموعة من الأسئلة تحتاج لجهود جديدة تبناها، من أجل البحث والدراسة في الكثير من العوامل والمتغيرات، سواء على مستوى دور المنظمات الدولية، أو على مستوى المنظمات الأهلية خاصة النسوية.

على وجه العموم، إن تقييم الأثر لا ينبغي قياسه بقدرة المنظمات على إحداث تغيير كامل في معالجة الظواهر التي تصدى لها، والمقصود هنا التمكين السياسي، حيث يرتبط ذلك بعدة عناصر، قد تم شرحها والحديث عنها خلال فصول الدراسة وما تضمنته من مباحث، ذلك أن الإطار الدستوري والتشريعي، ووجود بيئة سياسية ملائمة خالية من الإحتلال والحصار والانقسام، ووجود دور فاعل للمنظمات الأهلية وخاصة النسوية، والأحزاب السياسية في دعم النساء وتفعيل مشاركتهن، يلعب الدور الأهم والأساسي، إلى جانب كل ذلك دور المنظمات الدولية، من أجل التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية بشكل عام، والمرأة الفلسطينية في قطاع غزة بشكل خاص.

وقبل الحديث عن مجموعة التوصيات الخاصة والتي تنحصر بأربعة مستويات، توجه الدراسة هنا، توصية رئيسية وأساسية وهي أنه: يجب العمل الحثيث والدؤوب من قبل كل الأحزاب والفصائل والمنظمات المجتمعية والنسوية، من أجل إنهاء حالة الإنقسام الفلسطيني الداخلي، والذهاب لانتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، ممكن أن تخلق جو سياسي سلمى وصحي وقوى مبنى على الوحدة والشراكة العالية والحقيقية من أجل دحر الإحتلال وإنهاؤه بالكامل، وبناء نظام سياسى فلسطيني، يمتلك مقومات الدولة، ويمتلك بيئة

قانونية وسياسية سليمة ومتوازنة، تؤسس كأرضية خصبة للتمكين السياسي للنساء والمرأة الفلسطينية، لزيادة مشاركتها السياسية، من القاعدة وحتى مستوى صنع القرار السياسي الفلسطيني.

كما وتوجه الدراسة مجموعة من التوصيات لعدة جهات ومستويات:

توصيات مستقبلية موجهة للمنظمات الدولية - العاملة مع المرأة الفلسطينية:

- ضرورة التركيز على الإحتياجات والأولويات الفلسطينية الحقيقية، توازياً مع أهداف الألفية والإنفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة، ودعم حقوقها السياسية.
- تكثيف البرامج والأنشطة والمشاريع التي تدعم تمكين المرأة في كل المجالات.
- تخصيص برامج ومشاريع للتمكين السياسي للمرأة
- تكثيف الشراكات وتعميقها مع المنظمات الأهلية النسوية تحديداً، بهدف تفعيل ووضع أرضية تمكينية صلبة لرفع مستوى الوعي السياسي لدى النساء الفلسطينيات.
- بناء شبكات دولية نسوية، والتأكيد على مشاركة المرأة الفلسطينية فيها، من أجل دعم المشاركة السياسية الدولية لها.
- وضع خطة إستراتيجية طويلة الأمد، وبالتعاون مع المنظمات النسوية.
- دعم البرامج والمشاريع التي تشكل سندا للمرأة الفلسطينية بكل شرائحها، توعيتها بحقوقها.
- العمل على تشجيع المراكز العليا في السلطة الوطنية لتعديل وتغيير القوانين الخاصة بالنساء، بما يتلاءم مع روح اتفاقية السيداو، واتفاقية حقوق السياسية، وإعلان مناهضة التمييز، والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان
- ضرورة زيادة التمويل والتنسيق والتشبيك بشكل أكبر وأعمق مع المنظمات النسوية، والعمل على اسناد آليات عمل وبرامج مدروسة في تفعيل دور المرأة السياسي، وعدم اقتصرها على التوعية والتثقيف، وذلك من خلال تطوير الخطط الإستراتيجية التنموية، والبرامج ذات الأثر الإيجابي على المرأة ومشاركتها السياسية.
- ضرورة العمل على تحقيق الإستدامة المالية لعمل المنظمات الأهلية، بالأخص المنظمات النسوية.
- العمل مع المنظمات الأهلية الفلسطينية من أجل فك الحصار الخانق على قطاع غزة

توصيات مستقبلية موجهة لصناع القرار السياسي (السلطة التشريعية المستقبلية):

- ضرورة الأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص، بعيداً عن التمييز المبني على النوع الاجتماعي في عمليات التعيينات الخاصة بالدوائر والمناصب الحكومية.
- تعديل قانون الانتخابات، حتى يصبح نسبياً كاملاً حتى تستطيع المرأة أن تحظى بقائمة نسوية موحدة، تجمع الحركة النسوية الفلسطينية على اختلاف توجهاتها، بحيث يجمعهم النوع وليس الإنتماء السياسي.
- العمل على إعطاء حيز أكبر لمشاركة المرأة في الحياة السياسية على المستوى الحزبي وخارجه.
- دعم مشاريع القوانين التي تحافظ على تواجد المرأة ومشاركتها السياسية، وإشراك المرأة في الدوائر السياسية العليا للأحزاب السياسية.
- العمل على وضع خطط وبرامج مشتركة بين القطاع الحكومي والأهلي، والشراكات مع المنظمات الدولية العاملة مع المرأة، بهدف تمكينها، ورفع مستوى الوعي السياسي الثقافي، ودعم وصولها لمراكز صنع القرار.

توصيات مستقبلية على مستوى الأحزاب السياسية الفلسطينية:

- العمل على برامج انتخابية تتبناها الأحزاب خلال الحملات الانتخابية، تتبنى قضية المرأة بشكل فعلي وحقيقي، وتؤكد على دورها في الحياة العامة والمجتمعية والسياسية وتحويل الوعود إلى ممارسة فعلية ملموسة.
- إعطاء المرأة الفلسطينية حيزاً ومساحة على مستوى صنع القرار الحزبي.

توصيات مستقبلية موجهة للمنظمات الأهلية النسوية:

- العمل على إعادة صياغة الأهداف المؤسساتية النسوية، ودعم المرأة اجتماعياً والنهوض بأوضاعها المختلفة.
- انجاز مشاريع وبرامج بشكل تكاملي مع المؤسسات الأخرى والتركيز على القاعدة النسائية في المناطق المختلفة.
- الالتزام بثقافة الديمقراطية داخل المؤسسات النسوية، والعمل على استغلال الطاقات الشابة فيها، والعمل على تنمية المشاركة السياسية للمرأة، ودعمها من خلال برامج وخطط طويلة الأمد.

- التنسيق بين النسوى والحكومى، وغيره، ووضع آلية عمل مشتركة، تضمن الاستفادة من الإمكانيات المتاحة، وتفعيل استراتيجية نسوية جديدة وموحدة.
- الأطر والهيكل النسوية بحاجة لإعادة ترتيب والحركة النسوية بحاجة لوقفة جادة وصحيحة مع نفسها، من أجل إعادة بنائها وتغذيتها بطاق اتوقدرات وقيادات شابة و جديدة.
- تكثيف حملات الضغط والمناصرة التى تدعم الحقوق السياسية للمرأة، وبالتالي تساهم فى تمكينها السياسى.
- المنظمات النسوية لابد أن يكون لها خطط وإستراتيجيات عمل طويلة المدى، وأن تعمل بشكل ثابت مع المرأة فى كل المناطق، وليس بشكل موسمى.
- ضرورة الإعتماد على إستراتيجية مستدامة ومتكاملة، وهو ماينجم عنه تحقيق تغيير ثقافى واجتماعى تجاه قضايا تمكين المرأة وما يتبعه أيضاً من تأثير على اتجاهات المجتمع فى شأن تعامله مع المرأة وقضاياها.
- التأكيد على أهمية العمل على زيادة وعى وإدراك المنظمات الأهلية بأبعاد مفهوم التمكين والتمكين السياسى، بحيث لا يختزل فى إشباع الاحتياجات الأساسية فقط على حساب الحاجات
- دعم العمل الحقوقي الدفاعي والتوجه إلى التأثير فى التشريعات والسياسات والرأى العام
- توفير قاعدة بيانات ومعلومات وافية عن المنظمات الأهلية النسوية والمنظمات الدولية لمعرفة حجمها الحقيقى ولتيسير التعاون والتفاعل بينها.

تقدير الموقف الإسرائيلي من الأحداث السورية

د.عدنان أبو عامر*

مقدمة

انشغلت الساحتان السياسية والأمنية في إسرائيل بما يدور في سوريا من أحداث داخلية خلال الأشهر الماضية، وبدا الأمر لكل متابع للشأن الإسرائيلي كما لو أن ما يحصل في شوارع دمشق ودرعا واللاذقية، إنما يعد شأنًا إسرائيليًا داخليًا لكثرة التحليلات والمتابعات والتقييمات، التي تناولت الشأن السوري بجميع تفاصيله الدقيقة: سياسياً، وعسكرياً، واجتماعياً، وطائفياً! وحظيت المواجهات التي تشهدها سوريا باهتمام وسائل الإعلام الإسرائيلية بمختلف أشكالها وتوجهاتها.

الاعتدال والممانعة

يبدو من الأهمية بمكان الإشارة إلى النقاط المتعلقة بالإدراك الإسرائيلي لسوريا، والقائمة على الاعتبارات التالية:

- ١ . جغرافياً: فالتطورات الجارية في سوريا، تمثل تطورات تجري في بلد مجاور لإسرائيل .
- ٢ . رسمياً: ما زالت سوريا في حالة حرب مع إسرائيل، برغم الاحتمالات القائلة بإمكانية أن تكون بلداً مرشحاً للدخول في اتفاقية سلام معها .
- ٣ . تمتلك سوريا ترسانة أسلحة كبيرة، بما في ذلك الأسلحة الصاروخية، والرؤوس الحربية الكيميائية ذات القدرة على ضرب إسرائيل، وإذا وقعت هذه الترسانة العسكرية في يد الإسلاميين، كما ترى تل أبيب، فمن الممكن أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى اندلاع حرب شرق أوسطية كبيرة .
- ٤ . يوجد ارتفاع متزايد في سقف التساؤلات الإسرائيلية المتعلقة بما إذا كانت مناشدات دمشق القائلة

*أستاذ القضية الفلسطينية، وعميد كلية الآداب بجامعة الأمة- غزة

بضرورة استئناف محادثات السلام مع إسرائيل ما زالت سارية المفعول، وتمتع بالجاهزية. ٥. على مدى السنوات الماضية، ظلت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تطالب الحكومات المتعاقبة بضرورة تلبية نداءات دمشق بإحلال السلام، والسبب في ذلك، إدراكها بأن التوصل إلى اتفاق سلام ناجح معها، وإن كان ثمنه إرجاع الجولان، فإنه سيتيح لإسرائيل فرصة إبعادها عن إيران، وضرب حزب الله وحركة حماس، وهذا أمر سيعزز أهدافها الإستراتيجية الكبيرة، وعلى النقيض من رئيس الوزراء السابق «إيهود أولمرت»، فإن رئيس الوزراء الحالي «بنيامين نتنياهو»، ما زال يقاوم توصيات وضغوط المؤسسة الأمنية التي تطالبه بالتفاوض مع دمشق^١.

وهكذا بات واضحاً أن القيادة الإسرائيلية، بشقيها: السياسي والعسكري، تتابع ما يجري في المحافظات السورية بانتباه شديد، خاصة ما يتعلق بأثرها المتوقع على زعزعة استقرار البلاد هناك، ولعل أدل على ذلك ما قام به جملة من القيادات الإسرائيلية يتزعمهم «شمعون بيريز» الرئيس الإسرائيلي، يرافقه عدد من قادة الجيش بزيارة للحدود الشمالية قرب الجولان، وإعلانه بما لا يدع مجالاً للشك أن أي زعزعة داخلية في سوريا، ستخفف عن إسرائيل «جبهة حربية»!

ومما يؤكد المخاوف الإسرائيلية، وفقاً لما ذكرته المحافل البحثية، أن تل أبيب تعرف كيف تتعامل مع المسؤولين السوريين الموجودين في دمشق، لكنها لا تعرف كيف ستعامل مع «سوريا أخرى» في حال تغير النظام، في ضوء التوقعات التي قد تشير إلى احتمال تصاعد الموقف هناك بصورة دراماتيكية خلال الأيام المقبلة، مما سيضعها على «أتون بركان ملتهب» من الممكن انفجاره في أي وقت.

كل ذلك يعني أن النظام السوري، وفقاً للتقدير الإسرائيلي، وإن نجح في تهدئة المظاهرات، فلن يستطيع كبح جماح بقية الاحتجاجات في العديد من المدن والمناطق الأخرى، وربما يصل الأمر إلى إمكانية سقوطه في حال إصراره على التعامل بعنف مع المتظاهرين^٢.

وتنقل أوساط إسرائيلية عن ضباط كبار في هيئة الأركان أن قيادات الجيش السوري وضعت الكثير من الأسلحة، وبالتحديد صواريخ «سكود» في مدينة درعا، نظراً لموقعها الإستراتيجي، وتحسباً لإمكانية اندلاع معركة مع إسرائيل في أي وقت، مما أثار تساؤلات عميقة في تل أبيب حول مصير هذه الصواريخ بالتحديد إن سقطت المدينة في أيدي المتظاهرين؟ وهل من الممكن أن يستخدموها لمواجهة إسرائيل؟ وما هو مصير العلاقة مع سوريا «المستقبل» إن تغيرت الأمور؟

الجهة الشمالية

في ظل المتابعة الحثيثة من قبل المحافل الإسرائيلية بقلق لآخر التطورات الميدانية في سوريا، فإن تل أبيب تبدو واثقة من أن الرئيس «الأسد» في خطر، لأن مفعول ما وصفته بـ«الدومينو» بدأ يضرب بقوة نظام الحكم هناك، بعد أن كسر الشعب حاجز الخوف، وخرج الناس إلى الشوارع، وحطموا التماثيل الضخمة، وأضرموا النار في مباني المؤسسات الحكومية الرسمية.

وقدرت الأوساط الإسرائيلية أن استمرار الأمور في سوريا على هذا النحو، سيؤثر لفترة طويلة من انعدام الاستقرار، وستكون له آثار بعيدة المدى على الشرق الأوسط عموماً، وأمن إسرائيل خصوصاً، لاسيما وأن إيران من بين المستفيدين من التطورات الحاصلة في المنطقة^٣.

وترى تل أبيب أن سقوط مبارك، والأحداث في البحرين، والضغط الذي تعيشه العربية السعودية عمل على تعزيز محور طهران-دمشق، والأخيرة تعتبر الحجر الرئيسي في ذلك المحور، وبالتالي فإن ضعف نظام الأسد، ناهيك عن سقوطه، سيعيد ذلك ضربة شديدة لإيران، وحزب الله وحماس.

كما أن هذا الوضع يعطي «مساحة تنفس» لخصوم المعسكر الإيراني، وعلى رأسهم المعسكر الموصوف بالاعتدال، لكنه يخلق إغراءً لإيران وسوريا للتخفيف عن الأخيرة من خلال «تسخين» النزاع مع إسرائيل! فيما اعتبرت أوساط عسكرية أن التخوف في الجيش الإسرائيلي ينصبّ على مصير الأسلحة غير التقليدية الكيميائية والبيولوجية التي بحوزة سوريا، وعلى عدم وجود ضمان بأن تبقى المنطقة الشمالية على الحدود معها هادئة في حال تغير الأمور.

وفي إطار التركيز الإسرائيلي على الشأن السوري في الآونة الأخيرة، فإنها تذكر ألف سبب يجعل تصنيف الرئيس السوري ضمن النوع الذي لن يبدو متهاوناً في التراجع أمام التطورات الداخلية، محصية أسباباً عديدة منها، على ذمة التحليل الإسرائيلي:

١. العنصر الجيني العائلي: فرغم أن الحديث يدور عن أعداد مختلفة من الضحايا، فإن هناك خيطاً يربط بين ما حصل بحق الإخوان المسلمين في حماة عام ١٩٨٢، وبين قتلى الأسابيع الأخيرة في درعا وصنمين ودمشق.

٢. الانتماء الطائفي: فالرئيس ليس وحيداً، وهو ممثل الطائفة العلوية «الأقلية»، لكنها تتمتع بكل مناعم السلطة، وإذا رحل دون صراع، فإن فقدان الامتيازات سيخرج على الطائفة بأسرها.
٣. القناعات الداخلية: فالأسد يرى نفسه ك«بطل الكفاح» ضد إسرائيل، ولا يعتقد أنه حان الرحيل.
٤. الإسناد الإقليمي: ف«أحمدى نجاد وحسن نصر الله» على حد سواء، عقدا حلفاً مع الأسد الشاب، ولا يعتقدان أن عليه أن يرحل.
٥. الازدواجية الأخلاقية الدولية: فالأسد يقدر بأن وضعه أفضل بكثير من وضع القذافي، ويعرف أن «أوباما وساركوزي وكامرون»، سيفكرون ألف مرة قبل إطلاق الصواريخ على القصر الرئاسي في دمشق كي يحموا المنتفضين^٤.

في ذات السياق، ترقب إسرائيل بحذر مستقبل العلاقات بين سوريا من جهة، والفصائل المسلحة الموجودة هناك كحماس وحزب الله، حيث ترعاها دمشق، وتدعمها سياسياً، معربة عن قلقها من مواصلة دعمها لها، لمحاولة صرف الأنظار عما يحصل من تطورات داخلية، والضغط عليها ل«التحرش» بإسرائيل، إن لزم الأمر.

وربما وصل الأمر ببعض الإسرائيليين للإعلان صراحة أنه يمكن القول بكل ثقة «وداعاً للسلام مع سوريا»، لأنه لو أرادت الأخيرة السلام فعلياً مع إسرائيل، لأصبح متأخراً جداً الآن.

البديل القادم

تزعم الأوساط الإسرائيلية أن السبب الوجيه لرحيل الأسد في هذه اللحظة، قد يكمن في اكتشافه فجأة أن قسماً كبيراً من الجيش وقوات الأمن لديه، يرفض قمع المتظاهرين، وينضم إليهم، وإلى أن يحصل هذا، فمسموح له مواصلة ذات الخطاب، كالوعد بالإصلاحات، وعدم القلق، وبالتالي فإن أحداً من زعماء الغرب لن يحرك ساكناً.

وفي حين أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تحاول المفاضلة بين نظام وآخر في المنطقة العربية، يبدو الوضع في الأحداث السورية مختلفاً ومغايراً، بالنظر إلى الحساسية الدقيقة للدولة السورية، لاسيما على صعيد الموقع الجيو-سياسي، بالنسبة لإسرائيل، ما يتطلب من الأخيرة أن تدير تقييماتها لما يحصل لدى جارتها الشمالية وفق أساسات هامة، تقوم على: قراءة سليمة للتطورات الداخلية هناك، والمزيد من التأهب الأمني، إلى جانب الحوار والتنسيق الوثيقين مع الولايات المتحدة، والأهم من كل ذلك «رأس مفتوح» للفرص التي قد ينطوي عليها الوضع الجديد.

وفي حين أنه ما زال من السابق لأوانه محاولة تقدير وجهة سوريا، إلا أن أهمية الأحداث فيها حالياً ليست بحجمها، وإنما في كونها غير مسبوقه في هذه الدولة التي لم تشهد مظاهرات كهذه منذ ثلاثين عاماً، ما يعني أن تغيير الأمور بصورة دراماتيكية يعني بشكل تلقائي انهيار «الحلف غير المقدس» بين سوريا وإيران.

وفي الوقت الذي ما زالت فيه الأوساط الإسرائيلية تنظر بعين من الترقّب إلى مآلات الأوضاع في سوريا، فقد بدأت تطرح أسئلة استشرافية من قبيل: هل هذه هي نهاية سلطة عائلة الأسد؟ أم أنها نهاية «الخيار السوري» لإسرائيل؟ خاصة في ظل اعتياد رؤساء الحكومات الإسرائيلية التعبير في الماضي أن يفحصوا إمكانية التوصل إلى تسوية مع دمشق، أو إعلان ذلك على الأقل، كلما وصل التفاوض مع الفلسطينيين إلى وضع حرج، بل إن بعضاً منهم، كـ«رايين وتنتياهو وباراك»، خطوا خطوات عملية، لكنهم صدموا سريعاً بـ«حائط صد» من الرفض السوري^٥.

ومع ذلك، فإن القراءة الإسرائيلية لما يحصل في سوريا اليوم تؤكد مجموعة مما أسمتها «الفرضيات الخاطئة» التي وقع فيها النظام هناك، وهي:

١. رفضه التخلي عما يوصف في إسرائيل بـ«المظلة الإيرانية»، التي تمنح الأقلية العلوية حماية من الأكثرية السنية.
٢. عدم الرغبة السورية بإضعاف تأييده لـ«حزب الله» الذي يساعده في لبنان.
٣. عدم السلام مع «إسرائيل» وهب له ذريعة إقامة «نظام طوارئ»، لقمع كل شرارة معارضة^٦.

ومع ذلك، فإن هناك قراءة تشاؤمية في إسرائيل لما يقال إنه «ربيع الشعوب العربية»، ومنها سوريا، لأنه قد يتجلى بعد وقت قليل أنه بدء لـ«شتاء طويل مظلم»، ما يؤكد أن فرضية نزولها عن هضبة الجولان، قد أنزل عن جدول الأعمال، بسبب ما يقال إنه شرق أوسط غير مستقر، لأنه على سبيل المثال لو وقعت إسرائيل مع سوريا على اتفاق في شأن انسحاب إلى الساحل الشرقي لبحيرة طبريا مقابل «ترتيبات أمنية»، فماذا كانت احتمالات أن يتم الحفاظ عليها؟ سواء بقي نظام الحكم الحالي، أو حل نظام آخر محله؟

في هذا الصدد يبرز كلام وزير الدفاع الإسرائيلي «أيهود باراك» الذي يدل على سعي القيادة الإسرائيلية لإرباك الداخل السوري في هذه اللحظة المفصلية في محاولة لاستعادة قدرتها على المبادرة بعد فشل المفاوضات، وارتيابك الآلة العسكرية، وشل قدرتها الردعية القادرة على تغيير المعادلات، بقوله: إن «الجوء الرئيس

السوري الى استخدام القوة ضد شعبه يعجل سقوط حكمه»، مشددا على إن إسرائيل «يجب ألا تخشى التغيير في دمشق وألا تجزع من إمكان تغيير الأسد».

هذا الكلام اتبع بموقف مماثل للرئيس السابق لجهاز الموساد «ماتير داغان» شكل بدوره نقطة متابعة في الدوائر السياسية والدبلوماسية الدولية، وهذان الموقفان يوحيان بحسب المصادر الدبلوماسية المعنية بإطلاق القيود الدولية التي كانت تمنع تشدد مواقف الدول الكبرى ضد سوريا وفي مقدمها الولايات المتحدة الأمريكية التي تراعي في الدرجة الأولى مصلحة إسرائيل وأمنها.

التداعيات الإقليمية

ويمكننا أن نستعرض المزيد من المواقف في محورين رئيسيين، يمكننا من خلالهما رصد التوجهات الإسرائيلية حيال مستقبل الأوضاع في سوريا والتداعيات الإقليمية وكيف توظف «إسرائيل» أحداث سوريا لمصلحتها. وعلى الرغم من أن كافة التقديرات الإسرائيلية الصادرة خلال السنوات القليلة الماضية بشأن إمكانيات حدوث أي مواجهات بين النظام السوري ومعارضيه كانت تؤكد على أن لدى الرئيس بشار الأسد من القدرة ما يجعله واثقاً في مسألة بقائه في السلطة، إلا أنه يمكن القول إن الأحداث التي تشهدها بعض المدن السورية حالياً جعلت كبار مسؤولي وزارة الدفاع وأجهزة الاستخبارات في تل أبيب يراجعون تقديراتهم بهذا الشأن وهو ما يتضح فيما يلي:

١. إن الجيش الإسرائيلي يستعد لاحتمال أن تحاول سوريا القيام بتصعيد عسكري عند الحدود الشمالية لإسرائيل في هضبة الجولان أو الحدود مع لبنان بهدف صرف الأنظار عن الاحتجاجات الجارية في المدن السورية ضد نظام بشار الأسد.

٢. تستعد قيادة الجبهة الشمالية في الجيش الإسرائيلي لوضع قد تحاول فيه السلطات السورية استخدام حزب الله أو تنظيم آخر يأتمر بأوامرها في لبنان لتسخين الجبهة على طول الحدود الشمالية.

فيما يرى «موشيه يعلون» وزير الشؤون الإستراتيجية في الحكومة الإسرائيلية في تصريحات للإذاعة العبرية أنه لا توجد احتمالات كبيرة بأن يقوم الرئيس السوري بتسخين الحدود الشمالية بهدف صرف الأنظار عن ما يحدث في بلاده من اضطرابات، مضيفاً أن ما يحدث في المنطقة من تطورات لا ينطوي

على تهديدات فقط ، وإنما أيضاً على نافذة فرص جديدة من الممكن تفتح أمام إسرائيل في حال سقوط نظام الأسد .

٣ . الاستخبارات الإسرائيلية تتابع عن كثب الأحداث الجارية في الأيام الأخيرة في سوريا ، وأنه خلافاً للتقديرات السابقة تحدثت عن استقرار النظام السوري في دمشق ، إلا أنه بعد الأيام الأخيرة يبدو أنه سيكون من الصعب على الرئيس السوري إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً .

٤ . إن الرئيس الأسد وأعوانه سيكونون مشغولين جداً في قمع الاحتجاجات الداخلية وأن التأهب في إسرائيل حالياً هو على المستوى الاستخباري ، ولا توجد مخططات لحشد قوات الجيش الإسرائيلي عند الحدود مع سوريا أو لبنان .

٥ . جاءت معظم التصريحات الصادرة على لسان المسؤولين السياسيين الإسرائيليين في هذا الصدد للتحذير من مغبة تحريض الحكم السوري لحزب الله وحماس للعمل ضد إسرائيل في الوقت الحالي^٨ .

التطورات الداخلية

بطبيعة الحال ظلّت الأحداث التي تشهدها سوريا الآن ومنذ اللحظات الأولى لتفجرها محط أنظار كبار المحللين والمعلقين في وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث الإسرائيلية ويمكن القول أن الاهتمام بالشأن السوري فاق الاهتمام بالشأن الليبي خلال الأيام الأخيرة لما تمثله سوريا من أهمية بالغة بالنسبة لإسرائيل ، وفي هذا الإطار رصدت وسائل الإعلام العبرية التداعيات المرتقبة للثورة السورية ، وانعكاسات إمكانية سقوط نظام الرئيس بشار الأسد على المستوى الإقليمي ، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية :

١ . (المتضررون من سقوط الأسد): قال أستاذ تاريخ الشرق الأوسط المتخصص في الشؤون السورية في جامعة تل أبيب ، السفير الإسرائيلي السابق في واشنطن البروفيسور «إيتمار راينوفيتش» أنه «إذا سقط النظام في سوريا فإن المتضررين الأساسيين هم إيران وحماس وحزب الله» ، مشيراً إلى أنه في ظل الوضع الراهن فإن «المطلوب أن تكون هناك سياسة إسرائيلية يكون في صلبها قراءة صحيحة للتطورات الداخلية في سوريا إلى جانب تأهب أمني وحوار وتنسيق مع الولايات المتحدة وشركاء آخرين وانفتاح تجاه الفرص الكامنة في الوضع الجديد» .

٢. (سقوط التحالف الإيراني - السوري): ذكر عميد كلية الآداب في جامعة تل أبيب البروفيسور «أبال زيسر» المتخصص في الشؤون السورية واللبنانية أنه خلال العقد الأخير لم تخف القيادة الإسرائيلية آمالها بأن يبقى بشار في كرسيه، لكن تحول بشار إلى حليف قريب لإيران وسماحه لها بتحويل حزب الله إلى قوة كبيرة يشكل خطراً كبيراً على إسرائيل». وأكد زيسر أن «سقوط بشار يعني انهيار الحلف بين سوريا وبين إيران وحزب الله. ومن هنا فليس هناك داع لأن تخشى قيادات تل أبيب من سقوط نظام بشار الأسد».

٣. (الموقف بالنسبة لإسرائيل): توقف المحلل السياسي في صحيفة «هآرتس»، ألوف بن، عند ما أسماه بموجة التظاهرات التي حدثت في سوريا، معتبراً أن هذه التظاهرات تقرب الثورة العربية من الحدود الإسرائيلية، بحكم الموقع الجغرافي لمدينة درعا، وتطرق إلى إمكانية فشل الحكم في سوريا في وضع حد للتظاهرات، مشيراً للنقاط التالية:

- سقوط نظام بشار الأسد سيدخل إسرائيل في حال من الغموض وعدم اليقين.
- هذه الحالة من عدم اليقين تجذب تعبيراً لها في جملة من الأسئلة، أهمها: من سيسيطر على مخزون صواريخ سكود ذات الرؤوس المتفجرة الكيماوية؟ من سيقود الجيش على جبهة الجولان؟ هل سيكون ورثة الأسد أكثر انفتاحاً على الغرب وإسرائيل، أم على العكس، سيحاولون تصعيد حدة المواجهة لنيل مشروعية داخلية وإقليمية؟ وإذا ما فشلت الثورة، وبقي الأسد على كرسيه، فهل سيجرب من جديد عملية السلام للحصول على هضبة الجولان من إسرائيل؟
- كل واحد من هذه الاحتمالات يحمل في باطنه مخاطر وفرض لإسرائيل في آن واحد، وأعاد المحلل الإسرائيلي إلى الأذهان تاريخ ما أسماها بالعلاقات المركبة التي أدارتها إسرائيل مع الرئيس حافظ الأسد ومع ابنه بشار، لافتاً إلى أن النظام السوري رفع راية المقاومة وسعى إلى تحقيق توازن استراتيجي مع إسرائيل، وفي الوقت نفسه مثل ميناء مستقرة للنظام الإقليمي وشريكا لعملية السلام.

٤. (التحليل الإسرائيلي للثورة السورية): يبدو بوضوح الاستخدام المذهبي التحريضي في تناول الحدث السوري في كلام البروفيسور «إيتمار راينوفتش» محلل الشؤون العربية، حيث يرى أن:

- الرئيس بشار الأسد يتصدى الآن للأزمة الأشد التي يواجهها منذ ورث كرسي أبيه في يونيو ٢٠٠٠. ففي مقابلة طويلة منحها لصحيفة «وول ستريت جورنال» تباهى باستقرار نظامه على عكس نظام

الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك ، لكن في نهاية المطاف وصلت موجات الصدى «للربيع العربي» إلى سوريا أيضاً .

- تتغذى المعارضة بعداء الأغلبية السنوية للحكم العلوي وأيضاً من إحساس الكثيرين بأن النظام متحجر ، فاسد ويمنع دخول سوريا إلى التيار المركزي للحياة في القرن الواحد والعشرين^{١١} .
- يحمل تغيير النظام السوري الكثير من الفرص والأخطار في آن واحد ، ربما ينعكس من خلال فترة طويلة من انعدام الاستقرار ، التي ستكون آثارها بعيدة المدى على الشرق الأوسط وعلى أمن إسرائيل ، فيما يعتبر سقوط نظام بشار بمثابة ضربة شديدة لإيران ولخططها التوسعية .
- فإلى الآن كانت إيران أبرز المستفيدين من التطورات في المنطقة : سقوط مبارك ، الأحداث في البحرين التوتر في اليمن ، عملت كلها على تعزيز محور المقاومة ، بل وصرفت الانتباه الدولي عن برنامجها النووي ، أما سوريا فهي الحجر الرئيس في المحور المؤيد لإيران . فسواء ضعف نظام الأسد أو سقوطه ، فسيكون ضربة قوية لإيران ، لحزب الله ولحماس^{١٢} .
- استمرار الصدمات واحتمال القمع العنيف في سوريا سيخلقان معضلة للولايات المتحدة وحلفائها ، فالتدخل في ليبيا وجد تبريره في أنه لا يجب السماح للقذافي بذبح المواطنين الليبيين المطالبين بالحرية والديمقراطية ، لذا سيتعين على أوباما وشركائه أن يشرحوا لماذا لا يتدخلون لمنع سفك دماء في سوريا .

لكن نهج النظام في القضاء على الاحتجاجات «بأي طريقة» قاد إلى شيئين :

- ١ . انشقاقات متتالية في الجيش ، بأعداد صغيرة في كل مرة ، لكن عددها الإجمالي خلال حوالي ١٤ شهراً ، كبير ،
 - ٢ . تجذر الاعتراض على النظام شعبياً ، وتصلبه نفسياً ، وانضمام مدنيين في العديد من مناطق البلد إلى العسكريين المنشقين ، ومشاركتهم في رفع السلاح في وجه قوات النظام^{١٣} .
- وقد أثار مزيج العنف والكرهية الذي اعتمد عليه النظام في مواجهة المحتجين شعوراً شديداً بالغضب والنقمة عند المشاركين في الثورة ، وعند قطاع واسع من الجمهور غير المشارك أصلاً ، وشكلت هذه الروح الناقمة والساخطة الأرضية النفسية للاستمرار في الثورة .

مصير الجولان

وتراقب إسرائيل بحذر التحولات السياسية الهائلة التي تحدث في العالم العربي منذ أكثر من عام، حيث تعتقد أنه من غير المرجح أن يؤدي صعود التيار الإسلامي إلى إحداث تغييرات في صالح الدولة اليهودية، ويقول بعض المراقبين الإسرائيليين أن سقوط سوريا قد يؤدي لتحويل مرتفعات الجولان من أراضٍ متنازع عليها إلى ساحة حرب، مما يحمل معه احتمال حدوث تدفقات كبيرة من اللاجئين، أو يحيل سوريا إلى قاعدة جديدة للمنظمات التي تعتزم مهاجمة إسرائيل.

وعلى طول الحدود السورية الإسرائيلية، حيث يقوم الجيش الإسرائيلي بمراقبة التحولات الدقيقة التي تحدث على الجانب الآخر، بينما يقوم القرويون الدرّوز بتجميع بعض المعلومات عن طريق أقربائهم المقيمين في سوريا من خلال «سكايب» و«فيس بوك»، هناك اتفاق عام يتمثل في استمرار حكومة الأسد في هذه الحرب لبضعة شهور أخرى وسفك المزيد من الدماء لوضع حد للثورة التي لا يستطيع أحد التنبؤ بنتائجها^{١٤}.

ويقول المسؤولون العسكريون الإسرائيليون إنه بينما تتركز الاعتداءات التي يقوم بها الجيش السوري في الأشهر الماضية في المدن الرئيسية، أقامت الشرطة السورية المزيد من نقاط التفتيش في الجنوب، وقلت إشارات تراجع السيطرة على الوضع الأمني.

ويضيف هؤلاء المسؤولين أنهم يعتقدون أن هناك فرصاً ضئيلة لحدوث عمليات تدفق للاجئين في الوقت الراهن، بينما لا يرون مؤشرات على دعم الطائفة الدرزية الصغيرة للشوار، ويقول أحد المسؤولين العسكريين «إذا رأينا الدرّوز يغيرون ولاءهم، فسنعلم أن نهاية نظام الأسد باتت قريبة، لكنهم لم يقوموا بهذا حتى الآن».

لكن المرجح في أفق الحاضر هو دوام الأوضاع الراهنة، فالنظام لا يستطيع، ولن يستطيع، وقف تمرد شعبي قوي الزخم وعميق المنابع، والتمرد الشعبي لا يستطيع حالياً إسقاطه، لكن بينما يبدو النظام قريباً من استنفاد أوراقه في المواجهة، فإن من شأن اعتماد الثائرين إستراتيجية نفس طويل، وتنسيق العلاقات بين مكونات الثورة، وقدر أكبر من المرونة في تحرك المكون العسكري، وتأمين العون المادي للأوساط الأكثر تضرراً، أن يكون عوناً حاسماً في تأجيج الاعتراض الشعبي إلى حين يتداعى النظام من الداخل، وربما بمساعدة أوضاع إقليمية ودولية مواتية أكثر^{١٥}.

أخيراً، فإن ما تقدم من تقييم لما تفكر به الدوائر الإسرائيلية تجاه الأحداث الدائرة في سوريا، قد لا يقدم رؤية صحيحة ثاقبة، خاصة وأن الرؤى الإسرائيلية لما يحصل في المنطقة العربية، ومنها سوريا، تنطلق من اعتبارات أمنية استخبارية بحتة، لم تثبت صحتها في الكثير من الأحيان.

ومع ذلك، فإن ما تقدم من قراءة إسرائيلية، ينطبق عليه المقولة السائدة بأن «ناقل الكفر ليس بكافر»، وما ذلك إلا اجتهاد بحثي لمحاولة استقراء التوجه الإسرائيلي نحو آخر العواصم العربية مناوأة لتل أبيب من جهة، ودعوة لصناع القرار فيها والمتحالفين معها من جهة أخرى، للإمعان بجد هذه المرة في القراءة الإسرائيلية الواردة آنفاً، لأن فيها الكثير مما يمكن استلهاهمه من قرارات وتوجهات «قريبة ومتوسطة وبعيدة» المدى.

الهوامش :

- ١ . هآرتس ، ١٨ / ١١ / ٢٠١١ .
- ٢ . يديعوت احرونوت ، ٢٣ / ١٠ / ٢٠١١ .
- ٣ . التلفزيون الإسرائيلي ، القناة العبرية العاشرة ، ١١ / ١ / ٢٠١٢ .
- ٤ . موقع ويللا الإخباري ، ٢٦ / ٣ / ٢٠١٢ .
- ٥ . القناة السابعة للمستوطنين ، ١٩ / ٤ / ٢٠١٢ .
- ٦ . إسرائيل اليوم ، ٣٠ / ٣ / ٢٠١٢ .
- ٧ . موقع معهد بحوث الأمن القومي ، ١٩ / ٤ / ٢٠١٢ .
- ٨ . موقع قضايا مركزية ، ٢٧ / ٢ / ٢٠١٢ .
- ٩ . المركز الأورشليمي لشئون الدولة ، ٣١ / ٣ / ٢٠١٢ .
- ١٠ . موقع نيوز ون الإخباري ، ١٨ / ٤ / ٢٠١٢ .
- ١١ . القناة العبرية الأولى ، ١٩ / ١ / ٢٠١٢ .
- ١٢ . الإذاعة العبرية ، ٢٩ / ٣ / ٢٠١٢ .
- ١٣ . التلفزيون الإسرائيلي ، القناة العبرية الثانية ، ٢٨ / ٤ / ٢٠١٢ .
- ١٤ . موقع تيك ديبكا الأمني ، ٢١ / ٤ / ٢٠١٢ .
- ١٥ . مركز المعلومات للاستخبارات والإرهاب ، ٢٢ / ٤ / ٢٠١٢ .

إسهام مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية ٢٠١٠-٢٠٠٧

د. محمد عبد الله أبو مطر*

مقدمة

تشكل صيرورة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، لاسيما بعد قيام السلطة الوطنية عام ١٩٩٤، حالة خاصة في محيطها الإقليمي والعربي، كنتاج لاستمرار الاحتلال وتصاعد حدة ممارساته الدافعة نحو تقويض بني ومقومات الحياة الوطنية للفلسطينيين على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وانتهاج سياسية الاحتواء من قبل القوى السياسية الفلسطينية في إطار علاقتها مع مؤسسات المجتمع المدني، وإضعاف استقلاليتها في سياق صراع الهيمنة على الحيز العام، بالإضافة إلى تعثر عملية ترسيخ الثقافة المدنية بفعل الولاءات العضوية وتنامي ظاهرة التسلح والعنف وعسكرة المجتمع.

إلا أن التحدي الأبرز الذي يواجه مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني هو الانقسام وما يتخذه من مضامين، تُمثّل خطراً حقيقياً على الهوية السياسية والجغرافيا الوطنية وبنية المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته، إضافة إلى تداعياته الخارجية وإسهامه في تراجع الانجازات والمكتسبات التي حققها الشعب الفلسطيني في مسيرة كفاحه ونضاله للحفاظ على ذاته الوطنية والسياسية. حيث بدا من الواضح في ظل الانقسام، عودة القضية الفلسطينية إلى مربع المحاور الإقليمية والدولية، لتصبح رهينة المصالح الخارجية، وما نتج عن ذلك من ضعف وتشتت للموقف الفلسطيني في إطار الصراع المركزي مع الاحتلال.

فهذا التحدي وما يحمله من تهديد مباشر لمصير الشعب الفلسطيني، يشكل الدافع الأساسي للبحث في دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق المصالحة الوطنية خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٠، سيما وأن هذه الفترة شهدت حراكاً ملحوظاً للعديد من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في إطار جهودها الرامية لإنهاء الانقسام، كما أن تناول دور هذه المؤسسات في تحقيق المصالحة يجد ما يبرره، في كونها تشكل جزءاً من

* كاتب فلسطيني

حياة المجتمع الفلسطيني المدنية، التي رافقته في مسيرة التكوّن الوطني، وقناة للتعبئة ورافعة لبناء المجتمع الفلسطيني واستنهاض مقومات بقاءه وتطوره، علاوة على أن مفاهيم التسامح واستيعاب الآخر والمصالحة والاندماج الديمقراطي، ومفاهيم العفو والمصالحة الوطنية هي قنوات يناضل من أجلها المجتمع المدني وتسعى مؤسساته إلى تعزيزها في المجتمع الفلسطيني .

غير أنه مقارنة دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق المصالحة الوطنية، تقتضي موضوعيا عدم إغفال أن هذه المؤسسات، ليست طرفا أجنبيا وخارج دائرة الانقسام وتفاعلاته، بل منها ما يُمكن اعتباره قد شكل أداة وهدف لهذا الانقسام وجزءا منه، وإن كانت هناك مؤسسات تنبعت لمخاطر حالة الانقسام وتداعياته، وهو ما تجسّد في محاولات توفير الحد الأدنى من متطلبات تحقيق المصالحة الوطنية، كإجراء الحوارات واللقاءات بمشاركة مختلف القوى السياسية الفلسطينية، وتبني مجموعة من الفعاليات والمبادرات لإنهاء الانقسام، إلا أن تلك المحاولات لا تعبر عن قدرة وحجم تأثير مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وما يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات عبر نضالها الوطني والاجتماعي في الضغط على القوى المنقسمة ودفعها نحو العمل على إنهاء الانقسام .

وعليه تطرح هذه الورقة إشكالياتها الرئيسية المتمثلة في: إلى أي حد ساهمت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية؟

إن تقديم مقارنة موضوعية لهذا التساؤل، يتطلب معالجة وتحليل مجموعة من القضايا الرئيسية، أهمها، خصوصية تشكل هذه المؤسسات وتداعيات هذه الخصوصية على أدائها، والدور الذي قامت به مؤسسات المجتمع المدني بعد نشوء السلطة الوطنية، والمعوقات التي واجهتها وحدّت من قدرتها في أداء المهام المنوطة بها، وانعكاسات ذلك في مجمله على موقفها وموقعها من الانقسام، وماهية المبادرات التي تقدمت بها وآليات الحل التي اقترحتها لإنهاء هذا الانقسام وتحقيق المصالحة، ومدى توفر هذه المبادرات على رؤية موحدة من حيث الأهداف والدوافع والآليات المقترحة، سواء فيما بينها أو مع غيرها من المبادرات التي طرحتها الفصائل الفلسطينية، بالإضافة إلى أوجه القصور في تلك المبادرات وأسباب عدم تبنيتها وتنفيذها .

وتكمن أهمية تناول تلك القضايا بالتحليل العلمي والمساءلة الموضوعية، لما يمكن أن يشكله ذلك من مساهمة في فهم مختلف التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وإلى أي حد أدت إلى إضعاف دور هذه المؤسسات في إنهاء الانقسام .

لذلك تهدف هذه الورقة إلى مقارنة مختلف التحديات والإشكاليات التي أنتجت معها مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية، التي قيّدت ولا تزال دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق المصالحة الوطنية، وذلك باستخدام مجموعة من المناهج والأدوات البحثية والعلمية كالمنهج النسقي، الذي تقتضيه طبيعة موضوع الورقة، مع الاستعانة بالمنهج «الاستقرائي» لأهميته في مقارنة تساؤلات الورقة، عبر التحليل والتحقق من خلال الملاحظة، إضافة إلى إجراء مجموعة من المقابلات مع بعض الفاعلين في حقل العمل المدني والقائمين على المبادرات التي طُرحت في سياق المساعي الفلسطينية لإنهاء الانقسام.

ويجدر التنويه أن هذه الورقة وبحكم تناولها لأحد الظواهر الاجتماعية، التي تتسم بخصوصيتها، وتشابك وتداخل العوامل المؤثرة فيها، فإنها لا تدع إحاطتها ومقاربتها لكافة ما يثيره موضوع الورقة من تساؤلات وإشكاليات، لكنها تسعى إلى أن تشكل مساهمة متواضعة في مجال البحث العلمي، خاصة في ظل محدودية المصادر والدراسات السابقة حول موضوعها، التي وإن تم الاعتماد على جزء منها في إعداد هذه الورقة ١، إلا أنها تميزت بالتركيز على قضايا محددة دون غيرها فيما يتعلق بدور مؤسسات المجتمع المدني في إنهاء الانقسام. لا نروم من ذلك إلى التقليل من أهمية تلك المصادر، وإنما تسليط الضوء حول غياب البحوث والدراسات العلمية التي تتناول بشمولية موضوع دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق المصالحة الوطنية، انطلاقاً من كون أن الانقسام ومنذ تصاعد حدة الاقتتال الداخلي نهاية العام ٢٠٠٦، تطلب أن يشكل العمل على إنجائه والحد من تداعياته على الشعب الفلسطيني، أولوية ومهمة رئيسية لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

على ضوء ما سبق تقديمه، سيتم تناول موضوع الورقة ومقاربة تساؤلاتها وما تثيره من قضايا وإشكاليات وفق المحاور التالية:

- المحور الأول، مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني: خصوصية التشكل وتداعياتها.
- المحور الثاني، مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بعد قيام السلطة الوطنية: الدور والمعوقات.
- المحور الثالث، مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وحالة الانقسام: الموقف والموقع.
- المحور الرابع، مبادرات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني لإنهاء الانقسام: الرؤية وآليات الحل.
- المحور الخامس، أوجه القصور في مبادرات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وأسباب عدم تنفيذها.

المحور الأول، مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني: خصوصية التشكل وتداعياتها.

بالنظر إلى مفهوم المجتمع المدني من حيث مضمونه واستخداماته في مختلف المراحل التاريخية^٢، نجد في السياق الفلسطيني قد تميز بسمات خاصة في إطار تشكّل مؤسساته ووظائفها، فعلى مستوى التشكّل، لم تبلور هذه المؤسسات في ظل وجود سلطة سياسية وكيان دولاني مستقل وذو سيادة، وإنما جاء تبلورها في مواجهة سلطة احتلال، لا تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني في التكوين السياسي والمجتمعي^٣، لذلك مارس الاحتلال مجموعة من السياسات العنصرية والتعسفية، التي استهدفت إضعاف بنية وتطور المجتمع الفلسطيني، بما فيها الأطر والمؤسسات المدنية، وهو ما انعكس على مستوى وظائفها ونشاطها، وقد طال ذلك مختلف مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من نقابات واتحادات وجمعيات، سواء تلك التي نشأت بدعم من منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية، أو التي تشكّلت كنتاج لقدرة بعض النخب الفلسطينية على التأطير الاجتماعي ومأسسة العمل المدني والطوعي^٤.

وقد تركّز عمل هذه المؤسسات في مواجهة سلطة الاحتلال والتخفيف من الآثار السلبية لسياساته تجاه المجتمع الفلسطيني، من خلال تكوين أطر الحماية الذاتية للشعب الفلسطيني وتعزيز وجوده الوطني، والحفاظ على هويته السياسية والاجتماعية وتماسكه وترابط نسيجه، كضرورة وطنية في إطار الصراع مع إسرائيل، كما أن الوظائف الاجتماعية والخدمية التي كانت تقوم بها هذه المؤسسات والتي عجزت سلطة الاحتلال عن القيام بها أو رفضت تقديمها^٥، كان ينظر لها في غالب الأحيان من زاوية الواجب الوطني بغض النظر عما قد يؤدي إليه ذلك من طغيان الأولويات السياسية على عملها المدني، وهو ما أنتج معه البيئة المواتية لتسييس عمل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني^٦.

المحور الثاني، مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بعد قيام السلطة الوطنية: الدور والمعوقات

مثل قيام السلطة الوطنية تطورا هاما في مسيرة المجتمع المدني الفلسطيني ومؤسساته من ناحيتين: الأولى: الزيادة الملحوظة في عدد هذه المؤسسات وتطورها النوعي^٧، حيث شهدت أراضي السلطة الوطنية تشكّل العديد من المؤسسات المدنية، والمنظمات غير الحكومية وتوسع انتشارها في كل من الضفة وغزة^٨.

الثانية: تنامي دورها، فقد أدى قيام السلطة الوطنية وتحكمها في إدارة الشأن الداخلي الفلسطيني عبر مجموعة من الوزارات والمؤسسات والأجهزة الأمنية، إلى دفع هذه المؤسسات للمشاركة في مهام التنمية التي

تتطلبها مرحلة الحكم الذاتي في مختلف مجالاتها^٩، والعمل على تطوير بنية المجتمع الفلسطيني، والسعي نحو التخفيف من حدة العلاقات الإرثية والولاءات العضوية، التي تعيق تعزيز وترسيخ قيم الولاء المدني والانتقال الديمقراطي في ظل وجود سلطة ذات سمات دولانية، كما ساهمت في تهيئة مناخ فلسطيني لمواجهة الرواسب والعادات الجامدة والآثار المتركمة لأوضاع وأساليب مهنية ميزت أداء السلطة الوطنية، بالإضافة إلى مواجهتها تعسف أجهزة السلطة والانتهاكات التي تمارسها^{١١}.

لكن على الرغم من قيامها بهذه المهام، إلا أنه يوجد العديد من المعوقات الذاتية والموضوعية التي حدت من إمكانياتها وقدراتها على أداء دور فاعل ومؤثر، يسمح لها بالمشاركة الإيجابية في توجيه العلاقات والتفاعلات داخل الحقلين السياسي والاجتماعي، بما يكفل لها حضوراً حقيقياً في تأطير ومأسسة الحراك الاجتماعي والمدني وتعزيز عملية التحول الديمقراطي، ومن أهم هذه المعوقات:

- التسييس المتزايد للعديد من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ويعتبر من الظواهر التي لازالت تلازم هذه المؤسسات منذ تشكيلها^{١١}.
- عدم استقلاليته في إطار علاقتها بالسلطة، وسعي هذه الأخيرة للهيمنة عليها والتدخل في نشاطها^{١٢}.
- محدودية الموارد المالية والاقتصادية وعدم استقرار مصادر التمويل.
- افتقارها لرؤية موحدة حول دورها ومهامها^{١٣}.
- تفشي مجموعة من الظواهر السلبية في عدد كبير منها، كالشخصنة، والفساد الإداري والمالي، وغياب نظم فعالة للرقابة والمساءلة^{١٤}.

فهذه المعوقات وغيرها أثرت إلى حد كبير على أداء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وانعكست على موقفها وموقعها خلال المراحل التي مر بها الانقسام.

المحور الثالث ، مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وحالة الانقسام : الموقف والموقف

بالنظر إلى الانقسام الفلسطيني ، يتبين موضوعياً أن هذا الانقسام مر بثلاث مراحل رئيسية :
الأولى : تنامي حدة الاستقطاب الثنائي بين حركتي «فتح» و«حماس» عقب الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦ في ظل وحدة السلطة والتنازع على الصلاحيات وازدواجية السيطرة^{١٥} .
الثانية : مرحلة الانتقال بالاستقطاب والصراع ، من الإطار السياسي إلى مربع الاقتتال الداخلي وعسكرة الصراع .
الثالثة : حسم هذه الصراع بالقوة والسلاح ، مما أفضا إلى ازدواجية السيطرة وثنائية السلطة^{١٦} .

فهذه المراحل وما شهدته من تصاعد في حالة الانقسام ، تطرح تساؤل حول مدى إسهام مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز وترسيخ مجموعة من القيم والمبادئ ، التي يمكن لها الحيلولة دون تفاقم حالة الانقسام ، كالتسامح والحوار ، والاندماج والولاء الوطني والمجتمعي ، والسلم الاجتماعي ، وثقافة التفاوض في حل الخلافات بديلاً عن لغة القوة ، وهي تعتبر من صميم دور مؤسسات المجتمع المدني ، في إطار عملها على إلغاء التناقضات والتباينات التي تغذي عوامل الفرقة في المجتمع وانزلاقه نحو الاقتتال الداخلي ، على نحو يسهم في إعادة إنتاج مقومات التحالف الاجتماعي^{١٧} ، الذي يضمن الوفاق الوطني في ظل حدة وتنامي التنافس السياسي .

إن مقارنة دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ، تظهر أن هذه المؤسسات ، لم تتمكن من اختراق المجتمع^{١٨} ، وصهر هذه التناقضات والتباينات لخلق حالة من الاستقرار بين المكونات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الفلسطيني ، بل أكثر من ذلك حيث يرى القائمين على بعض هذه المؤسسات بأنها تتحمل جزء من المسؤولية في موضوع الانقسام ، لتقصيرها في ترسيخ تلك القيم والمبادئ^{١٩} ، واستخدام العديد منها كأداة في تعزيز حالة الانقسام ، بالإضافة إلى التضارب في موقفها وموقعها خلاله .

كما يطرح التساؤل حول موقف وموقع هذه المؤسسات من الانقسام؟

بالاستناد إلى واقع مؤسسات المجتمع المدني وأدائها منذ بدء الاقتتال الداخلي بعد الانتخابات التشريعية في يناير ٢٠٠٦ ، فإن أي تحديد لموقفها يجب أن يأخذ بعين الاعتبار - حسب ما ورد في مقدمة الورقة - عدم حياد هذه المؤسسات أو التعامل معها كأطراف خارج سياق حالة الانقسام ، سواء بالمفهوم السلبي لعدم الحياد ، بمشاركة في ترسيخ حالة الانقسام أو عزوفها عن مواجهته والعمل على تقويضه ، أو بمفهومه الإيجابي بتدخلها لإنهاء حالة الانقسام والسعي لتحقيق المصالحة .

بناء على ذلك يمكن تقسيم هذه المؤسسات حسب موقفها وموقعها من حالة الانقسام إلى :

- مؤسسات أيدت توجهات القوى السياسية المتنازعة وأساليب تعاملها خلال مراحل الانقسام، سيما المؤسسات التابعة أو المناصرة لهذه القوى، التي قامت باستخدام العديد من هذه المؤسسات كأداة من أدوات الانقسام وفرض الهيمنة السياسية، خاصة بعض المؤسسات الإعلامية والصحفية، التي انحازت في خطابها الإعلامي - السياسي إلى أحد أطراف الانقسام، وعملت على تبرير وتصويغ الممارسات التي تقوم بها هذه الأطراف^{٢٠}.
- مؤسسات استهدفت خلال الانقسام، حيث أدت مساهمة تلك المؤسسات ومساندتها للقوى السياسية المتنازعة إلى استهدافها، الذي أخذ أشكال عديدة كالاعتداء على القائمين عليها واعتقالهم وإغلاق الكثير منها، ومنعها من ممارسة نشاطها ومصادرة محتوياتها، حتى باتت هذه الإجراءات تمارس بشكل يومي، وطالت أحيانا مؤسسات ليست لها علاقة بالأطراف المتنازعة، خاصة المؤسسات التي تقوم بمراقبة ورصد ممارسات هذه الأطراف^{٢١}.
- مؤسسات لم تكن معنية بموضوع الانقسام أو المصالحة، إما بسبب تخوفها من التدخل في هذه الموضوعات، أو بحكم نشاطها وضعف إمكانياتها وقدراتها على التعاطي مع حالة الانقسام^{٢٢}، وهو ما برز بوضوح في عزوف وغياب مشاركة الكثير من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الفعاليات والأنشطة، والمبادرات التي قدمتها بعض هذه المؤسسات^{٢٣}.
- مؤسسات عارضت وصول التنافس والصراع السياسي إلى مرحلة الانقسام، وبالتالي شرعت بعضها في اتخاذ مجموعة من الخطوات في إطار مساعيها لتحقيق المصالحة الوطنية، من خلال العمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، وتهيئة بيئة مواتية لإجراء الحوار الوطني وإنجاز المصالحة. وقد تجسد ذلك في العديد من المؤتمرات والنقاشات والندوات التي نظمتها هذه المؤسسات بمشاركة ممثلين عن مختلف الفصائل الفلسطينية^{٢٤}، بالإضافة إلى تقديمها لبعض المبادرات، التي عكست رؤية هذه المؤسسات تجاه إنهاء حالة الانقسام، وتضمنت مجموعة من الآليات المقترحة للمساهمة في حل الخلافات بين حركتي «فتح» و«حماس» وتحقيق المصالحة الوطنية.

المحور الرابع ، مبادرات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني لإنهاء حالة الانقسام : الرؤية وآليات الحل

إلى جانب المبادرات التي طرحتها الفصائل الفلسطينية وبعض الأطراف الخارجية^{٢٥} ، تقدمت مؤسسات المجتمع المدني بعدة مبادرات^{٢٦} ، يمكن تصنيفها إلى :

- مبادرات لمعالجة حالة الانقسام .
- مبادرات لمعالجة تداعيات حالة الانقسام .
- مبادرات للضغط لإجراء الحوار .
- مبادرات لتسويق رؤى معينة^{٢٧} .

وأهم هذه المبادرات :

- مبادرة القطاع الخاص وجمعية رجال الأعمال .
- مبادرة مجموعة الحوار الوطني من المثقفين والأكاديميين في عدد من المؤسسات المحلية والمراكز البحثية .
- مبادرة بعض الشخصيات المستقلة وقيادات في العمل المدني^{٢٨} .
- مبادرة مؤسسة بال ثنك .
- مبادرة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات .

ويتضح من خلال دراسة وتحليل تلك المبادرات التي تقدمت بها مؤسسات المجتمع المدني ، والمقابلات التي أجريت مع القائمين على هذه المؤسسات ، بأن رؤيتها تجاه إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة ، قد اتسمت بتقارب أهدافها ، وتباين دوافعها .

فمن حيث الأهداف ، أجمعت هذه المبادرات على ضرورة إنهاء حالة الانقسام وجسر هوة الخلاف والتباين بين أطراف الصراع الداخلي ، والدفع نحو تغليب لغة الحوار والمصلحة الوطنية ، بدلاً عن لغة القوة والمصلحة الفئوية والحزبية ، والعمل على تعزيز أجواء الثقة بين الطرفين عبر تهيئة البيئة والأجواء المناسبة للحوار^{٢٩} أما من حيث الدوافع ، يتضح أن بعض المؤسسات كان هاجسها الهم الوطني وتخوفها من ويلات الانقسام السياسي وأثاره الاجتماعية والاقتصادية ، ومؤسسات كان من دوافعها معالجة تداعيات الانقسام على مصالح الفئات التي تمثلها^{٣٠} ، بالإضافة إلى مؤسسات خشيت من سيطرة حركة «حماس» على غزة وما يمكن أن

تؤدي إليه من هيمنة أيديولوجية وما تشيعه من أجواء التدين^{٣١}، وأخرى بقدر ما تخشى من سيطرة حركة «حماس»، إلا أنها ترفض - حسب ما ترى - العودة إلى الوضع السابق وهيمنة حركة «فتح» على مؤسسات السلطة والمنظمة^{٣٢}.

لكن ما يثير التساؤل، هل امتد ذلك التباين على مستوى الدوافع، ليطل الآليات التي اقترحتها مؤسسات المجتمع المدني لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة؟

بالنظر إلى المبادرات المقدمة وتحليل ما ورد فيها من آليات مقترحة، نجد منها من تناولت الصراع من الناحية الأمنية، لذلك تركزت آليات الحل التي اقترحتها على كيفية إنهاء الصراع على الأجهزة الأمنية وتضارب الصلاحيات، كالمبادرة التي تقدم بها القطاع الخاص وجمعية رجال الأعمال، في مقابل ذلك ركزت مبادرة مركز الديمقراطية وحل النزاعات على الإشكاليات في بنية النظام السياسي الفلسطيني، خاصة السلطة الوطنية ومنظمة التحرير والعلاقة بينهما، واقترحت مجموعة من الحلول في هذا الإطار، كتشكيل المحكمة الدستورية لحسم مسألة ازدواجية الصلاحيات الدستورية بين الرئيس والحكومة، واللجوء للتحكيم لتحديد الموقف القانوني من الاتفاقيات التي وقعت منظمة التحرير، بالإضافة إلى مقترحات حل إشكالية العلاقة بين المنظمة والسلطة، أما مبادرة الشخصيات المستقلة وقيادات في العمل المدني، ومبادرة مجموعة الحوار من المثقفين والأكاديميين في عدد من المؤسسات المحلية والمراكز البحثية، فتمحورت حول مسألة الخلاف بين حركتي «فتح» و«حماس» واعتبرته المشكلة الرئيسية، وبالتالي جاءت أغلب الآليات التي اقترحتها لحل هذا الخلاف، كالتزام حركتي «فتح» و«حماس» بوقف كافة الأعمال التي يمكن أن تكرر واقع الانقسام بينهما وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق، وتشكيل حكومة وحدة وطنية كمخرج وخطوة أولى لحل الأزمة، بالإضافة إلى مقترحات بشأن حل إشكالية النزاع بين الطرفين على الأجهزة الأمنية، وبخصوص مبادرة مؤسسة بال ثنك فلم تركز على قضية محددة وإنما سعت إلى تقديم مجموعة من المقترحات العامة حول العديد من الإشكاليات^{٣٣}.

لكن هل تختلف هذه المبادرات عن غيرها من المبادرات التي طرحتها الفصائل؟

على الرغم من التقارب فيما بين هذه المبادرات حول ضرورة إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة، إلا أن مبادرات الفصائل تختلف عن مبادرات مؤسسات المجتمع المدني في تركيزها على الجانب السياسي وتبنيها مجموعة من المقترحات، التي سعت من خلالها إلى توسيع مشاركتها في النظام السياسي، والحيلولة دون

هيمنة أي من طرفي الصراع على هذا النظام، وهو ما تجسد في طرحها لبعض الالتزامات، كتراجع حركة «حماس» عن سيطرتها في غزة، ومطالبة الطرفين بالاحتكام للشعب عبر الانتخابات وعلى أساس التمثيل النسبي، وهو ما يمكن أن يتيح تواجد أفضل لتلك الفصائل في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، بل إن بعض مؤسسات المجتمع المدني ترى بأن الفصائل سعت من خلال مبادراتها إلى الاستفادة من الصراع بين حركتي «فتح» و«حماس»، لتحقيق مصالح حزبية وسياسية على نحو يكفل لها حضوراً موسعاً في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني^{٣٤}.

لكن رغم ما قُدم من مبادرات لإنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية، والترحيب الذي أبدته القوى السياسية بهذه المبادرات، لاسيما حركتي «فتح» و«حماس»، إلا أنه لم يتم تفعيل تلك المبادرات، وهو ما يطرح التساؤل حول العوامل والأسباب التي ساهمت في عدم تبني القوى القوي المنقسمة للمبادرات التي تقدمت بها مؤسسات المجتمع المدني؟

المحور الخامس، أوجه القصور في مبادرات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وأسباب عدم تنفيذها إن إسهام بعض مؤسسات المجتمع المدني في العمل على إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة عبر المبادرات التي تقدمت بها، يعتبر خطوة هامة في إطار العمل على ترسيخ الوحدة في النظام السياسي والمجتمع الفلسطيني، إلا أن هذه المبادرات لم تتمكن من تحقيق أهدافها، وذلك لتعدد أوجه القصور في هذه المبادرات، وما واجهته من تحديات أدت إلى تقويض مساعيها في انجاز المصالحة الوطنية.

أولاً، أوجه القصور في مبادرات مؤسسات المجتمع المدني

يتضح من خلال ما ورد في هذه الورقة، وجود العديد من أوجه القصور في مبادرات مؤسسات المجتمع المدني، تتمثل أبرزها في:-

- افتقارها لرؤية موحدة تجاه متطلبات إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة.
- عدم شموليتها في طرح كافة الإشكاليات الرئيسية التي غزت الانقسام وتقديم حلول لها.
- التركيز على قضايا معينة على حساب قضايا أخرى لا تقل عنها أهمية.
- عدم طرحها لآليات تساهم في مواجهة تحديات التطبيق العملي لهذه المبادرات.
- التضارب في بعض المقترحات، ومن أمثلة ذلك اقتراح بعض المبادرات تشكيل حكومة وحدة وطنية وأخرى حكومة تكنوقراط، ومطالبة بعض المبادرات برفض التدخل الخارجي وأخرى تدعو إلى

- التنسيق مع الطرف المصري وجامعة الدول العربية في حل عدد من القضايا الخلافية^{٣٥}.
- إخفاؤها في طرح الآليات الكفيلة بمعالجة التدايمات الاجتماعية لحالة الانقسام، كمتطلب أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية في إطارها الشمولي^{٣٦}.
- طرح بعض الحلول، كإجراء الانتخابات في الشتات ومعاينة كافة مرتكبي الجرائم التي وقعت خلال أحداث الاقتتال الداخلي، دون تبني آليات واقعية وموضوعية، تساهم في تذييل العقبات أمام قبول الطرفين تلك الحلول.
- ترحيل بعض القضايا الخلافية وإحالتها إلى لجان، دون الخوض في ماهية هذه اللجان وتكوينها واختصاصها ومدى إلزامية القرارات الصادرة عنها^{٣٧}.

ثانياً، التحديات التي واجهتها مبادرات مؤسسات المجتمع المدني

واجهت مبادرات مؤسسات المجتمع المدني العديد من التحديات، التي ساهمت في عدم تبني وتنفيذ هذه المبادرات، وهي تحديات أهمها:

- تعدد المبادرات مع غياب التنسيق بين المؤسسات التي قدمتها.
- التنافس السلبي بين هذه المؤسسات في موضوع المصالحة.
- توظيف المبادرات لخدمة أغراض وتوجهات بعض المؤسسات^{٣٨}.
- عدم قدرة بعض المؤسسات على خلق حالة من الحراك الشعبي والجماهيري لحشد التأييد والمناصرة لمبادراتها والضغط على القوى المنقسمة لتبنيها^{٣٩}.
- انحياز بعض المبادرات لأحد طرفي الصراع.
- وجود ما يشبه حالة من تكيف القوى المنقسمة مع الانقسام وإمكانية الاستمرار دون انجاز المصالحة.
- تبلور قناعة لدى أطراف الانقسام- إن صح التعبير- بأن التمسك بالمواقف قد يساعد على تحقيق أكبر قدر من مطالبها في أي اتفاق يمكن التوصل إليه مستقبلاً.
- تدخل بعض الأطراف الخارجية لتقويض أي مصالحة لا تتفق مع مصالحها^{٤٠}.

بناء على ما سبق ذكره يمكن التوصل إلى أربعة نتائج رئيسية تتمثل في:

- قصور في أداء مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني للوظائف والمهام الرئيسية للعمل المدني، سيما في مجال إنضاج العلاقات والتفاعلات داخل الحقلين السياسي والاجتماعي، بما يساهم في ترسيخ

-
- المضمون الديمقراطي في هذه العلاقات والتفاعلات ، وإنتاج مقومات الثقافة المدنية .
- افتقار هذه المؤسسات لرؤية موحدة تجاه المصالحة في إطارها الشمولي .
 - غياب دور فاعل ومؤثر لمؤسسات المجتمع المدني في إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة .
 - أن انجاز المصالحة والإشكاليات التي تطرحها تقتضي مساهمة كافة الأطراف الفلسطينية إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني .

- ١ . تمثل هذه المصادر والدراسات في ، نهاد الشيخ خليل ، مبادرات المصالحة الفلسطينية منذ أحداث يونيو ٢٠٠٧ وحتى يونيو ٢٠٠٨ ، دراسة مقدمة للمعهد الفلسطيني للاستشارات وحل النزاعات - بيت الحكمة ، غزة ٢٠٠٨ ، سعيد المقادمة ، تجربة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات كأحد مؤسسات المجتمع المدني في ميدان المصالحة الوطنية ، دراسة مقدمة للمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات ٢٠٠٨ ، تقارير مراكز حقوق الإنسان الفلسطينية حول بشأن الخروقات والانتهاكات التي مورست ضد المؤسسات الأهلية والمحلية في الضفة وغزة ، الندوة التي نظمتها الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين بعنوان «موقف المجتمع المدني الفلسطيني من الحوار الوطني ومدى إمكانية نجاحه ، ٢٠٠٨ .
- ٢ . مر مفهوم المجتمع المدني بالعديد من المراحل التي اختلفت فيها مضامين واستخدامات هذا المفهوم ، إلا أنه وفي ضوء التحولات التي اجتاحت دول أوروبا الشرقية في الثمانينات ، تم إحياء المفهوم في الدراسات الاجتماعية ليعني بصورة عامة ، ” مجموعة المؤسسات الطوعية في المجتمع ، التي تعارض أو تحد من تدخل السلطة المركزية السياسية وهيمنتها على الحيز العام“ ، وقد اعتبر وجودها شرطاً ضرورياً لقيام نظام سياسي ديمقراطي ، للمزيد حول مفهوم المجتمع المدني ، انظر ، عبد الغفار رشاد ، في مفاهيم المجتمع المدني ، مركز الدراسات والبحوث - القاهرة ، طبعة ٢٠٠١ ، ص ٤ وما بعدها ، إبراهيم أبراش ، ماهية المجتمع المدني ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة مراكش حول المجتمع المدني في الوطن العربي ٢٠٠١ .
- ٣ . للوقوف على خصوصية تشكل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ، راجع إشكاليات التعثر الديمقراطي في الوطن العربي ، وقائع مؤتمر القاهرة المنعقد في الفترة من ٢٩ شباط إلى ٣ آذار ١٩٩٦ ، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، رام الله ، الطبعة الأولى ١٩٩٧ ، ص ٤٢ .
- ٤ . انظر زياد أبو عمرو ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين ، إصدارات مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ص ١٥ وما بعدها .
- ٥ . يرى البعض أن المجتمع المدني ومؤسساته في الحالة الفلسطينية ، قدما نموذجاً مناسباً لصحة الافتراض النظري القائل بأنه ، في الحالات التي تختفي فيها الدولة أو السلطة ، فإن المؤسسات المدنية قد تستطيع ملئاً أو شغل الفضاء الاجتماعي والسياسي إلى جانب المؤسسات الإرثية كالطائفة والعائلة ، راجع ، محمد خالد الأزعر ، الثقافة السياسية الفلسطينية ”الديمقراطية وحقوق الإنسان“ ، مركز الأهرام لدراسات حقوق الإنسان - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ ، ص ٣٧ .
- ٦ . لمزيد من الإيضاح أنظر ، محمد أبو مطر ، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني : بين المطالب الداخلية والضغوط الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٠٢) ، الطبعة الأولى ٢٠١٢ ، ص ٣٦٠ وما بعدها .
- ٧ . يمثل التطور النوعي لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بعد قيام السلطة ، في ظهور مجموعة من المؤسسات ، صُنِّت حسب نشاطها وطبيعتها عملها ، إلى : مؤسسات نقابية ومهنية وتشمل الاتحادات والنقابات ، ومؤسسات إغاثة وخدمات تعمل في عدة ميادين ، كالصحة والزراعة ، ومؤسسات تنموية وبحثية مثل مراكز الدراسات والبحث والمراكز الإعلامية والمنظمات التنموية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان ، لمزيد من الإيضاح حول هذا الموضوع ، انظر ، جميل هلال ، النظام السياسي الفلسطيني بعد أسلو ، دراسة تحليلية ونقدية ، مؤسسة

- الدراسات الفلسطينية - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨، ص ١٢٥.
٨. بلغ عدد الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في غزة والمسجلة لدى وزارة الداخلية وحدها حتى ٢٠٠٩/٤/٢ (٨٧٢) جمعية، أما المؤسسات المسجلة لدى وزارة الاقتصاد في غزة والمصنفة كشركات غير ربحية ما يقارب (٤٥) مؤسسة، المصدر: إدارة الجمعيات بوزارة الداخلية بالسلطة الوطنية الفلسطينية.
٩. أكد "أمجد الشوا" - المدير التنفيذي السابق لشبكة المنظمات الأهلية - في مقابلة أجراها معه الكاتب، أنه رغم الصعوبات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني، إلا أنها استطاعت القيام بدور ملموس في العديد من مجالات التنمية، سيما في مجال التثقيف والتوعية وبناء الكوادر البشرية والمؤسساتية، وتعزيز الكثير من المبادئ والقيم التي ساهمت في ترسيخ العمل المدني وتطوره في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.
١٠. انظر، محمد أبو مطر، السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة محمد الخامس - الرباط، مايو ٢٠٠٥، ص ١٣٦ وما بعدها.
١١. يمكن تقسيم مؤسسات المجتمع المدني بناء على معيار التسييس، إلى مؤسسات مستقلة وحيادية، ومؤسسات حزبية ومسيية بشكل غير مباشر، لكنها تعمل في الإطار الوطني، ومؤسسات حزبية ومسيية بشكل مباشر لكنها تعمل وفق أجندة حزبية، مقابلة أجراها الكاتب مع "أمجد الشوا"، مرجع سابق، و"إياد السراج" - ناشط تنموي ومدير تنفيذي لمركز غزة للصحة النفسية.
١٢. يرى "جميل هلال"، أن سعي السلطة للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني شكل حالة صراع بين هذه المؤسسات والسلطة، وأخذ شكلا قانونيا خلال النقاش حول نصوص ومضمون قانون المنظمات الأهلية والخيرية، وشكلا تنظيميا تمثل في إقامة السلطة لمكتب المنظمات الوطنية، كبديل مرتبط بالسلطة ومنافس لشبكة المنظمات الأهلية - التي تضم في عضويتها حتى ٢٠٠٩/٤/٢٠ نحو (٦٢) مؤسسة -، لمزيد من الإيضاح حول هذا الصراع، راجع جميل هلال، مرجع سابق ص ٨٢ وما بعدها.
١٣. مقابلات أجراها معد الورقة مع "إياد السراج"، مرجع سابق، و"سعيد المقادمة"، المدير التنفيذي للمركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات - غزة.
١٤. أمان: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، المنظمات الأهلية الفلسطينية والفساد، أمان - رام الله، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص ٢٨-٢٩.
١٥. راجع -تيسير محيسن، الاستقطاب السياسي في المجتمع الفلسطيني، تقرير التنمية البشرية المستدامة في فلسطين - الصادر عن جامعة بيرزيت ٢٠٠٩.
١٦. لمزيد من الإيضاح حول هذا الموضوع، انظر، تيسير محيسن، المرجع سابق.
١٧. راجع، جميل هلال، مرجع سابق ص ١٢٦.
١٨. انظر، محمد أبو مطر، السلطة الوطنية وإشكالية الإصلاح، مرجع سابق، ص ١٣٧.
١٩. مقابلة أجراها الكاتب مع "أمجد الشوا" و"سعيد المقادمة"، مرجع سابق.
٢٠. مقابلة أجراها الكاتب مع "عمر شعبان" المدير التنفيذي لمؤسسة بال ثينك، و"أمجد الشوا" و"سعيد المقادمة"، مرجع سابق.
٢١. للمزيد حول طبيعة هذا الاستهداف والممارسات، راجع، تقارير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بشأن الخروقات والانتهاكات التي مورست ضد المؤسسات الأهلية والمحلية في الضفة وغزة، ٢٠٠٧-٢٠٠٨.
٢٢. لمزيد من الإيضاح، راجع مداخلة، طلال عوكل، في الندوة التي نظمتها الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين بعنوان "موقف المجتمع

- المدني الفلسطيني من الحوار الوطني ومدى إمكانية نجاحه“، مرجع سابق .
- ٢٣ . مقابلة أجراها الكاتب مع ”عمر شعبان“ و”أمجد الشوا“ و”سعيد المقادمة“، مرجع سابق .
- ٢٤ . من هذه المؤسسات ، شبكة المنظمات الأهلية، مؤسسة بال ثينك ، معهد دراسات التنمية، برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت ، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات ، المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات ، مؤسسة مواطن ، مؤسسة أمان وغيرها من المؤسسات .
- ٢٥ . أهم هذه المبادرات ، مبادرة الجبهة الشعبية ، مبادرة الجبهة الديمقراطية ، مبادرة الأسرى ، المبادرة المصرية ، المبادرة السعودية ، المبادرة اليمنية .
- ٢٦ . بلغ عدد المبادرات التي تقدمت بها أطراف فلسطينية من مؤسسات حزبية ومدنية ما يقارب ”١٥“ مبادرة ، مقسمة إلى مبادرات مقدمة من مؤسسات المجتمع المدني ، ومبادرات مقدمة من الفصائل ، ومبادرات مشتركة ، مقابلة أجراها الكاتب مع أحمد يوسف المستشار السياسي لرئيس الوزراء في الحكومة المقالة بغزة .
- ٢٧ . مقابلة أجراها الكاتب مع ”أمجد الشوا“ و”سعيد المقادمة“ ، مرجع سابق .
- ٢٨ . شارك في إعداد هذه المبادرة بعض الشخصيات المستقلة ومجموعة من مؤسسات المجتمع المدني في الضفة وغزة .
- ٢٩ . انظر ، نهاد الشيخ خليل ، مبادرات المصالحة الفلسطينية منذ أحداث يونيو ٢٠٠٧ وحتى يونيو ٢٠٠٨ ، مرجع سابق .
- ٣٠ . وفي هذا الصدد يشير السيد ”محمد مشتهى“ المدير التنفيذي لجمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في مقابلة أجراها معه الكاتب ، بأن مبادرة القطاع الخاص بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال ، كان من دوافعها بالإضافة إلى تحقيق المصلحة الوطنية ، الحفاظ على مصالح رجال الأعمال والتقليص من حجم الأضرار التي لحقت بالقطاع الخاص جراء حالة الانقسام وتداعياته على الوضع الاقتصادي الفلسطيني ورجال الأعمال .
- ٣١ . لمزيد من الإيضاح ، راجع ، نهاد الشيخ خليل ، مرجع سابق .
- ٣٢ . بدا من الواضح أن هناك خلاف أيضا بين هذه المؤسسات حول تحديدها لمسؤولية الأطراف عن حالة الانقسام ، فبعضها حمل حركة حماس هذه المسؤولية ، وجزء منها اعتبر حركة فتح هي المسؤولية عن تدهور الحالة الفلسطينية ووصولها إلى الانقسام ، وأخرى أقرت بمسؤولية الطرفين ، وقد انعكس هذا الاختلاف على مستوى الالتزامات التي طالبت هذه المؤسسات حركتي فتح وحماس بتنفيذها ، ، مقابلات أجراها الكاتب مع ”سعيد المقادمة“ ، ”أحمد يوسف“ ، ”محمد مشتهى“ ، ”أمجد الشوا“ ، ”إياد السراج“ ، مرجع سابق .
- ٣٣ . لمزيد من التفاصيل حول الآليات المقترحة ، راجع نهاد الشيخ خليل ، مرجع سابق
- ٣٤ . مقابلات أجراها الكاتب مع ”سعيد المقادمة“ ، ”أحمد يوسف“ ، ”محمد مشتهى“ ، ”أمجد الشوا“ ، ”إياد السراج“ ، مرجع سابق
- ٣٥ . مزيد من الإيضاح حول هذا التضارب ، راجع مبادرة مجموعة الحوار الوطني من المثقفين والأكاديميين لعدد من المؤسسات المحلية والمراكز المحلية ومبادرة بعض الشخصيات المستقلة وقيادات في العمل المدني .
- ٣٦ . تم إغفال هذه الآليات في جميع المبادرات التي قدمت سواء من مؤسسات المجتمع المدني والفصائل .
- ٣٧ . وهو قصور شاب كافة المبادرات التي اقترحت مثل هذه اللجان .
- ٣٨ . راجع ، سعيد المقادمة ، تجربة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات كأحد مؤسسات المجتمع المدني في ميدان المصالحة الوطنية ، مرجع سابق .
- ٣٩ . مقابلات أجراها الكاتب مع ”عمر شعبان“ ، ”سعيد المقادمة“ ، ”أحمد يوسف“ ، ”محمد مشتهى“ ، ”أمجد الشوا“ ، ”إياد السراج“ ، مرجع سابق .
- ٤٠ . راجع ، نهاد الشيخ خليل ، مرجع سابق .

المصالحة الفلسطينية وأزمة الحركة الوطنية

د. صلاح أبو خنلة *

لا يخفى على أحد حالة التعقيد والتأزم الشديدة التي تمر بها القضية الفلسطينية على مستوى الساحة الداخلية في ظل الانقسام، الذي انعكس على البنية المجتمعية والاقتصادية والسياسية وأوجد حالة من الإحباط وخيبة الأمل لدى الشعب الفلسطيني في ظل تزايد وتيرة حدة الصراع ما بين قطبي الحركة الوطنية، والتصريحات العلنية الخارجة عن سياق الحركة الوطنية الفلسطينية، بما تحتويه من مزايدات بعيدة كل البعد عن الإحساس بالمسؤولية الوطنية التي يجب أن يتحلى بها قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية.

فبعد مضي أربعة أشهر على توقيع إعلان الدوحة في يناير ٢٠١٢، بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس وخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، ومضي ما يقارب العام على توقيع اتفاق القاهرة المصالحة الفلسطينية في مايو ٢٠١١، الذي تم بحضور كافة القوى الفلسطينية في فلسطين والشتات، إلا أن الوضع الفلسطيني لا يزال على نفس الوتيرة من استمرار للانقسام وتفاقم لكافة المظاهر الداعمة له واستمرار للسياسات التي تعزز وتكرس واقع الانقسام الأفقي والعمودي بين الشعب الفلسطيني ليس في الضفة الغربية وقطاع غزة فحسب، وإنما امتد ليشمل كافة الساحات التي يتواجد بها الشعب الفلسطيني، وهي الساحات التي كانت طوال عمر الثورة الفلسطينية ساحات استقطاب وتجنيد لنصرة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة في المجتمعات التي يتواجد بها شعبنا.

فنحن نواجه في هذه الظروف أوضاعاً غير مألوفة وتحديات غير مسبوقة، على كافة مناحي الحياة والشأن الفلسطيني المتأزم انعكست على طبيعة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وهي تحديات مركبة ومعقدة داخلياً وخارجياً تحتاج إلى جهدا جماعيا في مواجهتها وفكرا مستنيرا في طريقة التعاطي والاستجابة لها. لقد أسهمت الخلافات الداخلية الفلسطينية على نحو خطير في إضعاف جبهتنا الداخلية وقدرتنا على مواجهة المشروع الصهيوني.

*أستاذ العلوم السياسية بجامعة القدس المفتوحة

إن مواصلة مسيرة النضال الفلسطيني بكافة أشكاله تشترط القدرة على تجاوز الانقسام وتداعياتها ونتائجه وقبل كل ذلك أسبابه، وإعادة الاعتبار إلى مكانة القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً بعد أن لحق بها ضرراً بالغاً نتيجة لهذا الانقسام الذي لم يستفيد منه سوى أعداء الشعب الفلسطيني .

إن الحالة غير المسبوقة التي وصلنا لها تشكلت بفعل العديد من العوامل التي ساهمت ورسخت البيئة المناسبة للانقسام الفلسطيني وأمدتها بكل عناصر استمراره، والتي يتوجب علينا قبل معالجتها إدراك خلفياتها وأبعادها لمعرفة الخلل الذي ساهم في الوصول إلى حالة التشرذم القائمة . والتي أسست للانقسام وأطالت أمده وهي التي شكلت بيئة منحرفة من المفاهيم والأفكار المغلوطة لدى بعض النخب السياسية، حيث ان أخطر ما أفرزته هذه الأفكار من قبل البعض تتمثل بتقسيم المجتمع الفلسطيني إلى فسطاطين، وهي نفس المفاهيم والأفكار التي سعى الاحتلال دوماً إلى غرسها داخل لبنات أو طبقات البنية المجتمعية الفلسطينية . وهنا نستذكر حديث الصحفي الإسرائيلي «إيبان» (بأن القلعة قد سقطت من الداخل). ذلك الأمر تجلّى في ظاهره بأن الصراع بين التيار الإسلامي الذي تقوده حركة حماس وبين التيار الوطني الذي تقوده حركة فتح، وهو ما أدى إلى تعميق أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني، والذي تبلور بشكل واضح في انقلاب حركة حماس على السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة عام ٢٠٠٧ باستخدام وسائل عنف لم تشهدده الحركة الوطنية الفلسطينية في كافة خلافاتها على مدار عمر القضية الفلسطينية وفي كافة الأماكن التي تواجدت بها الثورة الفلسطينية . بالرغم من حالة الاستقطاب التي كانت تمارسها بعض الأنظمة العربية من خلال فضائل متحالفة معها في عدد من الأزمات إلا أنه كان النظام السياسي والمشروع الوطني هو الناظم والقادر على تجاوز كل هذه الخلافات والأزمات التي عصفت بها، من أجل نجاح المشروع الوطني الفلسطيني وتحقيقاً للوحدة الفلسطينية الداخلية التي بقيت معياراً ومرتكزاً أساسياً لديمومة الثورة الفلسطينية نحو تحقيق تطلعات شعبنا الفلسطيني .

في ظل حالة الانقسام وتراجع وانسداد أفق التسوية السلمية، وفرص العودة لمقاومة مسلحة وشعبية واسعة فإن مصير القضية الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة سيعتمد على قدرة النخب السياسية الفلسطينية على تجاوز الخلافات وتجاوز الأزمات الداخلية (داخل الفصائل الفلسطينية).

لقد ساهمت العديد من العوامل في إيجاد البيئة الخصبة والمناسبة لولوج الحركة الوطنية الفلسطينية بكافة أقطابها في بوابة التنازع والصراع والاختلاف والانقسام، بدأت من غياب المرجعية الموحدة التي تجمع كافة فصائل العمل الوطني تحت سقف واحد يختلفون داخله لا يختلفون عليه، إضافة إلى ترهل البنى الداخلية لفصائل الفلسطينية مع غياب الثقافة السياسية الإيجابية والحراك الديمقراطي الذي من شأنه أن يغذي ويعزز

ديمومة الثورة الفلسطينية وأدواتها بكافة أنواعها (سلمية ومسلحة)، والارتباط الإقليمي الذي وظفت من خلاله بعض الفصائل لخدمة غيرها على حساب الوحدة الوطنية الفلسطينية واستقلالية القرار الداخلي وتطلعات المشروع الوطني الفلسطيني .

هذا على الصعيد الأفقي للحركة الوطني أما على الصعيد الرأسي لكل فصيل على حده، فقد أوجدت الخلافات المتجذرة ما بين نخب كل فصيل على حده حالة من عدم الاستقرار الداخلي انعكس بشكل سلبي على واقع الموقف السياسي للفصيل بحيث استخدم بشكل سلبي في حالة الاستقطاب على صعيد الحركة الوطنية الفلسطينية في سبيل تحقيق مصالح ذاتية خاصة شخصية وفصائلية على حساب المشروع الوطني الفلسطيني وعلى حساب طبيعة الصراع مع الاحتلال في ظل بيئة افتقرت فيها الحركة الوطنية الفلسطينية إلى العديد من عوامل المساندة والتعاطف والمناصرة . وتحديدًا في ظل هذه السياسات الاحتلالية التي تقوم بها إسرائيل في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة لاسيما التغول الإستيطاني الفظيع الذي يستهدف تغيير معالم مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المنشودة، وكذلك تغيير معالم الضفة الغربية بما يخدم السياسة الإسرائيلية في تحقيق واقع على الأرض يصعب معه تجسيد حلم إقامة دولة فلسطينية مترابطة جغرافياً مقسمة إلى كاتنونات التنقل بينها يحتاج إلى المرور بطرق التفافية تتجاوز الكتل الاستيطانية التي تم زرعها بعناية داخل أراضي الدولة الفلسطينية، بحيث تصبح الدولة الفلسطينية أشبه بمجموعة جزر غير مترابطة يسهل السيطرة عليها والتحكم بها . ولا تحوز على مقومات الدولة التي تلمي تطلعات شعبها .

إن القضية الفلسطينية دخلت في حالة أشبه بحالة لا حرب ولا سلم مع الاحتلال وهي الحالة التي تكون بها إسرائيل الأكثر قدرة على توظيفها لصالحها بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها . والتي هي بكل تأكيد تتناقض وتتعارض مع أهداف شعبنا الفلسطيني وتطلعاته والتي دفع ثمنها الآلاف من الشهداء وبما يماثله الآلاف من الأسرى والجرحى .

لقد انعكست الازمة الداخلية التي تمر بها حركتي فتح وحماس على المشهد العام الفلسطيني وعلى مجمل القضايا العامة التي تتعلق بالشأن الفلسطيني في كافة المجالات .

فعلى صعيد حركة حماس فقد شاركت الحركة بانقلابها على السلطة في قطاع غزة إسرائيل في حربها على الفلسطينيين، وقدمت لمشروع اريئيل شارون الذي ورثه أولمرت خدمة كبيرة . فشارون الذي سعى كثيراً لفصل الضفة الغربية عن غزة وجاء بعده أولمرت الذي يحمل حلم تحقيق هذا المشروع لم يستطع تحقيقه، فوفرت عليه

حركة حماس جهد التنفيذ ونفذته هي بحماقة غير مدروسة وغير محسوبة العواقب . لقد وضعت حركة حماس نفسها في مأزق عندما دخلت الانتخابات ، وعمقت مأزقها ومأزق السلطة عندما سيطرت عسكرياً على غزة .

في يوم من الأيام قال المناضل شفيق الحوت : «إن منظمة التحرير قد حولت اللاجئ إلى مناضل» أما اليوم للأسف فقد سقطت هذه المقولة عندما استبدلنا الصراع على السلطة بالصراع مع «إسرائيل» إذ حولت حماس نفسها من حركة إسلامية مقاومة ، إلى حركة إسلاموية براغماتية ، فإذا كانت حماس تعتقد أن كونها حركة إسلامية يضيف عليها قداسة ، فقد أخطأت عندما جعلت من الدين وسيلة لتبرير أفعالها فلا مبررات شرعية أو وطنية أو إنسانية فيما أقدمت عليه ، فهي إذ فعلت ما فعلت فقد أفقدت القضية الفلسطينية جوهرها ، وحولتها من قضية وطنية عادلة ، إلى قضية حصار وغذاء وكهرباء ووقود والى قضية وساطات بينها وبين حركة فتح .

أما على صعيد القطب الاخر فلم تستطع حركة فتح أن تعيد تقييم ذاتها بعد رحيل ياسر عرفات . ففرقات الذي استشهد محاصراً رفض التنازل او التخلي أثناء محادثات كامب ديفيد تموز من العام ٢٠٠٠ عن ثوابت هي ركيزة القضية الفلسطينية مثل قضيتي اللاجئين و القدس . فبعد محادثات كامب ديفيد بين باراك و عرفات ، عاد عرفات إلى رام الله و هو يدرك أن حلم الدولة الفلسطينية بات مستحيلاً مع مطالب لا يستطيع تنفيذها ، وأدرك أن أفق التسوية قد أغلق وأن مسار المفاوضات لوحده لن يقيم الدولة المنشودة ولن يستطيع من خلاله اعاده الحقوق وانجاز الثوابت الوطنية ، وما هي الا شهران من بعد كامب ديفيد اندلعت الانتفاضة التي اطلق عليه لقب «انتفاضة الاقصى» وعادت القضية الفلسطينية إلى أوج عنفوانها و ذروة مجدها عندما سطرت كافة مناطق الوطن أروع معارك المقاومة في سبيل عزة و كرامة و حرية شعب مضطهد مناضل مكافح وهنا وجب أن نستذكر اسطورة مخيم جنين في نيسان ٢٠٠٢ . ورفض ياسر عرفات المحاصر في مقر المقاطعة برام الله التنازل او الركوع خلال سلسلة المفاوضات التي كانت تجري بينه وبين زوراه من الأوربيين والأمريكان ، ففي زيارة لوزير الخارجية الامريكى فى حينه كولن باول إلى مقر عرفات قال باول : «اسمع أبو عمار قد أكون الصديق الوحيد والأخير لك في البيت الأبيض» فرد أبو عمار : «اسمع : أنت جنرال وأنا جنرال لكنني الجنرال العربي الوحيد الذي لا يهزم» . عاد باول إلى واشنطن ليخرج بوش ويصرح إن القيادة الفلسطينية الحالية لا تريد السلام ، وأن الأوان للبحث عن قيادة بديلة . رحل أبو عمار شهيداً وانتخب أبو مازن رئيساً للسلطة الذى عمل جاهداً على تجديد شرعيته من خلال عقد المؤتمر السادس لحركة فتح وتجديد دماء الحركة بانتخاب لجنة مركزية ومجلس ثورى جديدين الا ان المؤتمر السادس لم يحل ازمة الحركة على كافة المستويات وتجديداً على مسار المفاوضات الذى سدت الحكومة الاسرائيلية كل الامل المعقودة عليه باستمرارها فى سياستها الاستيطانية فى القدس والضفة وهو ما عمق من ازمة قيادة الحركة لدى قاعدتها ولدى شعبنا ، وافتقدت

الحركة الى روح المبادرة والبحث عن البدائل القادرة على خلق حالة تغير فيها من الوقائع، وانهمكت في شؤون السلطة ومسلتماتها وبريقها، مما أدخل الحركة في أزمة شرعية خاصة بعد الانتخابات البلدية وكذلك الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٦، الأمر الذي عمق من أزمة الحركة وإنعكس على بنية الحركة الداخلية إذا ما اضيف لذلك غياب الحراك الديمقراطي في العلاقة بين القيادة و جماهيرها. وما ان جرى الانقلاب في غزة بدا الأمر وكأن هم كبير ازيح عن كاهل القيادة تمثل في «وجع رأس اسمه غزة» وانعكس هذا الشعور بمجمله على سياسات السلطة تجاه غزة، وكأن غزة ليست جزءاً من الوطن وليست بوصلة للكفاح والنضال طوال عمر الثورة والقضية.

حركة فتح بدت وكأنها غير على قادرة على إستعادة روحها المتمثلة بكونها حركة تحرر وطني، وهي لا تبدو مستعدة لتجديد شبابها، واستعادة الحيوية الوطنية في أشكال عملها، بقدر ما تبدو أكثر استكانة لرتابة وضعها، ولواقعها كحزب حاكم لجناح من الوطن.

انعكست ازمة الفصلين الرئيسيين على الوضع الفلسطيني بحيث ظهر الصراع مع اسرائيل وكأن ثمة كيانيين مستقلين ومتكافئين يتنازعان على بعض الأراضي والنفوذ، بدل التركيز على إظهار إسرائيل بمظهر الدولة المحتلة، التي تمارس سياسات استعمارية وقهرية وعنصرية ضد الفلسطينيين.

لقد مرت مسيرة المصالحة الفلسطينية عبر السنوات الخمس الماضية بمراحل ومحطات كثيرة بدءا باتفاق مكة الذي جرى التوقيع عليه في شهر فبراير عام ٢٠٠٧، مروراً باتفاق صنعاء في شهر مارس عام ٢٠٠٨، واتفاق دكار في عاصمة السنغال في شهر يونيو من العام نفسه، مروراً بالورقة المصرية التي تم إعدادها في القاهرة وجرى طرحها في شهر سبتمبر عام ٢٠٠٩، تلك الورقة التي وافقت عليها حركة فتح والتزمت بالتوقيع عليها في حين رفضتها حركة حماس مطالبة بإجراء تعديلات عليها. كلها كانت محاولات لاعادة الروح للشعب الفلسطيني ولكنها للأسف جميعها باءت بالفشل نتيجة لعوامل عديدة داخلية وخارجية، توجت بالتوقيع من قبل الجميع على اتفاق القاهرة للمصالحة الفلسطينية.

اتفاق القاهرة الذي تم الإعلان عنه في شهر مايو عام ٢٠١١، واتفاق الدوحة يناير ٢٠١٢ (لحل معضلة رئاسة الحكومة) الذي تم التوقيع عليه من قبل الرئيس محمود عباس وخالد مشعل في شهر فبراير من العام الحالي. وهو ما تم الاتفاق في تاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٢ على اليات تنفيذه هو أقرب إلى محضر تفاهات بين حركتي فتح وحماس، والذي وقعت عليه كل الفصائل، بشأن تشكيل حكومة من «كفاءات وطنية» وتعيين الوزراء

بالتوافق ، على أن تحدد مهام الحكومة بما يلي : تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني ، الإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية ، متابعة عمليات إعادة إعمار قطاع غزة وإنهاء الحصار الإسرائيلي ، متابعة تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني وفقاً لصلحياتها ، معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام ، توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ، وتسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والخيرية ، وهو فرصة أخيرة لاعادة اللحمة للشعب الفلسطيني ، وإن كان يحمل في طياته عوامل إفشاله من خلال النصوص ان لم تخلص النوايا وكذلك لعديد العوامل الذاتية والخارجية التي لن تتقبل هذا الوضع ولديها من الامكانيات الكثير لافشاله واعادة البوصلة للوراء مثلما تم في التوافقات السابقة .

اتفاق القاهرة الحالي وان كان ضرورياً وملحاً للخروج من أزمة الانقسام يستلزم ليس فقط نوعاً من مصالحة بين الفصيلين الأساسيين المهيمنين والمتنازعين (على الشرعية والسلطة) ، وهي في كل الأحوال مطلباً جوهرياً ، وإنما يستلزم ، أيضاً ، استعادة كل واحدة من هاتين الحركتين لطابعها كحركة تحرر وطني ، وتحرر كل منهما من وضعها كسلطة (تحت الاحتلال) . كما يتطلب ذلك إعادة بناء الحركة الوطنية على أسس تعددية وديموقراطية ، والتوافق على إستراتيجية سياسية تتناسب مع ظروف الشعب ، بما لا يرهن الفلسطينيين لخيار واحد يتمثل بدولة مستقلة في الضفة والقطاع ، ولا بطريق واحد يتمثل بالمفاوضات ، أو العمليات الاستشهادية والقذائف الصاروخية ؛ لاسيما بعد أن فعلت إسرائيل ما فعلته بكل هذه الخيارات .

إن لحظة إنهاء الانقسام في النظام الفلسطيني وإعادة اللحمة إلى كيان السلطة ، بدفع من التطورات الحاصلة في الساحة العربية ، وبواقع حصول تقاطعات كبيرة بين "فتح" و"حماس" ، من الناحية السياسية (برنامج الدولة في الضفة والقطاع) ومن ناحية مكاتبيهما في السلطة ، إلا أن الأمور مازالت توحى بأن ثمة شوطاً كبيراً ينبغي قطعه لاستعادة الوحدة المنشودة وهناك الكثير من مبادرات استعادة الثقة المطلوبة من كلا الفريقين لتأكيد حسن النوايا .

إن هذا الانقسام باتت له ، على مرّ الزمن ، بناء ومفاهيمه وآلياته ودينامياته ، التي تساهم في حراسته وإعادة إنتاجه ، وحتى في جعله واقعاً عادياً قد تصعب العودة عنه وقادره على إفشاله طوال الوقت . وهو ما يتطلب الإقدام على مراجعة نقدية مسؤولة لتجربة الانقسام الكارثية ، لضمان عدم تكرارها ، وأيضاً لضمان عدم التضحية مجدداً بمعاناة الفلسطينيين وتضحياتهم .

المصالحة الحقيقية تتطلب من الطرفين المعنيين ("فتح" و"حماس") الإقرار معاً بمسؤوليتهما المشتركة عن كل ما

جرى، وبمسؤوليتهما أيضاً عن تحرير الوضع الفلسطيني وإخراجه من حال الجمود والعطب التي تعشش فيه. وهذه المصالحة تتطلب أساساً استعادة الحركة الوطنية الفلسطينية لطابعها كحركة تحرر وطني، لشعب يريد التخلص من الاحتلال والهيمنة والعنصرية الإسرائيلية، على الرغم من إمكان قيامها في الوقت ذاته بمهام إدارة مجتمعية وهو ما يتطلب وضع استراتيجية وطنية عليا يمكن تعتمد على الركائز التالية:

- الحفاظ على "م. ت. ف" بوصفها الكيان الوطني الجامع للشعب الفلسطيني والممثل الشرعي الوحيد له يعد "من ركائز المصلحة الوطنية العليا"، ولا يتعارض معها، بل يتطلب العمل الجاد من أجل إصلاحها، وتطويرها، وإعادة تشكيلها، بحيث تضم جميع الفصائل والقطاعات التي لا تزال خارجها، وترسيخ مكانتها ودورها كمرجعية وطنية عليا من خلال الاحتكام إلى الشعب عبر انتخابات حرة ومنتظمة على أساس قانون التمثيل النسبي الكامل.
- حق الشعب الفلسطيني مقاومة الاحتلال بأشكاله كافة، بما فيها الكفاح المسلح، التي يجيزها القانون الدولي، وهو حق مطلق لا جدال فيه، ولكن ممارسة هذا الحق، شأنها شأن ممارسة كل أشكال النضال والعمل، يجب أن تسترشد ببرنامج سياسي، وتنسجم مع عدالة القضية الفلسطينية وتفوقها الأخلاقي، وتترافق مع تحرك سياسي متعدد الأشكال من أجل حصاد الزرع الذي زرعه المقاومة.
- وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة قضيته داخل الوطن المحتل وخارجه تعتبر الحجر الأساس، وهي تستند إلى الحقوق التاريخية والطبيعية، وتلك المكرسة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.
- الشعب الفلسطيني يمر بمرحلة تحرر وطني يعاني فيها من الاحتلال في كل وطنه التاريخي، ومن تشريد أكثر من نصفه داخل الوطن وخارجه، ويواجه مشروعا صهيونيا استعماريًا استيطانيًا إجلائيًا عنصريًا توسعيًا، يستهدف تبيده وطمس حقوقه، ما يتطلب وحدة وطنية لتجسد في إطار جبهة وطنية. - التأكيد على الحقوق التاريخية والطبيعية لا يتعارض مع وضع برنامج قابل للتحقيق، يقوم على الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني والعودة وتقرير المصير، استناداً إلى المعطيات والحقائق وموازن القوى المحليّة والعربيّة والدوليّة.
- إقامة نظام سياسي يقوم على أسس ديمقراطية يحكم كل مكونات المنظمة والسلطة والأحزاب والنقابات والجمعيات، ويحل إشكالية وأزمة الإزدواجية وعدم الوضوح في النظام السياسي الفلسطيني من الناحية القانونية.
- تربط فلسطين من حيث تاريخها وحاضرها ومستقبلها بالأمم العربية والإسلامية، وهي جزء منهما، لذلك فإن هذا البعد هو العمق الاستراتيجي للقضية الفلسطينية الذي ساهم في إبقائها حيّة

حتى الآن، وفي ظل موجات الربيع العربي يصبح من الضروري الاتفاق على استراتيجية وطنية فلسطينية تمكننا من التكيف والاستفادة من مخرجات هذا الربيع .

- إن فلسطين جزء من العالم ، وقضيتها قضية تحررية إنسانية عالمية تنتمي إلى العدالة ، وتحقيقها ينسجم مع الكفاح من أجل المساواة والعدالة ومحاربة الفقر والبطالة والتخلف ، وضد كل أشكال الاستعمار والاستغلال والتمييز بين بني البشر .

بات من الواضح أن مرحلة كاملة من التجربة الفلسطينية انتهت ، بما لها وما عليها من نجاحات واخفاقات ، وثمة مرحلة جديدة تشقّ طريقها ، وإن بصعوبة وتعقيد بالغين ، ويتوقف استمرار ما تفعله او ما لا تفعله القوى الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة على ذلك وعليه يجب تدارك الأمر من خلال الإتفاق على برنامج عمل وطني موحد شعاره فلسطين أكبر من الجميع ، توظف فيه كل الطاقات والجهود الفلسطينية في مواجهة مخططات الإحتلال وممارساته وفي معركة البناء والإستقلال .

الإسلام السياسي بعد التحقق: حماس نموذجاً

صلاح عبد العاطي *

بدأت عملية تشكيل هوية ثقافية للفلسطينيين مع تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وقيام المؤسسات الرسمية والشعبية التي، على الرغم من ضعفها، ساهمت مساهمة فاعلة في تثبيت الهوية الفلسطينية، ولم يغير قيام السلطة الفلسطينية من هذه الحقيقة، بل تدهور الأمر خلال سنوات إلى الحد الذي تمزقت فيه هذه الهوية إلى هويات جزئية. ومع صعود حركة «حماس» طرحت إشكالية أخرى تتعلق بالمكون الإسلامي للهوية الفلسطينية وإبرازه على حساب المكونات الأخرى، وهو ما يعني أن الهوية الفلسطينية لا تزال أبعد عن النضج والاكتمال.

كان لفشل السلطة الوطنية أثر في ذلك لأسباب خارجية، أهمها ممارسات الاحتلال وقوى العولمة الخليفة. فالتابع للسياسة الإسرائيلية في حربها ضد الشعب الفلسطيني، يلمس أنها تعمل على جبهتين: عسكرية لاحتلال الأرض، وسياسية ثقافية لهزم ذاكرة الإنسان الفلسطيني وتشويه تاريخ القضية، ليصبح الشعب الفلسطيني شعباً بلا تاريخ وبالتالي بلا هوية.

ولأسباب داخلية أهمها الفساد وسوء الإدارة والتعسف في استخدام السلطة والفردية وعجزها عن ترسيخ قيم الديمقراطية والمواطنة وسيادة القانون ذلك كله أدى إلى زعزعة شعور المواطن بالانتماء إلى الوطن والشعب، وتعززت حالة العجز والتدهور وسيادة ثقافة التعصب والتطرف والعنف في التفكير والممارسة؛ لتصبح ثقافة العنف تسم طبع العلاقات السياسية والاجتماعية التي رسخت بشكل غير مسبوق خلال الانتفاضة الثانية، حيث انتشرت ظواهر النزاعات القبلية والعشائرية المسلحة والفئوية، حتى ان الأطر الحزبية المتداخلة مع الأطر القبلية والعائلية نفسها ساهمت في شيوع العنف والسلاح، وأصبحت لهذه الأطر سلطتها المنفصلة عن إطار السلطة الوطنية، ما أضعف السلطة وأوجد ازدواجية في السلطات، تكرست حتى بعد إجراء الانتخابات التشريعية التي كان من المفترض أن تعيد إصلاح النظام السياسي وتعزيز الشراكة في التصدي لمخططات الاحتلال من ناحية، وبناء المجتمع الديمقراطي من ناحية أخرى.

*محام، باحث، وناشط في قضايا حقوق الإنسان

حركة حماس

لا يختلف اثنان على أن الظاهرة المسماة المد الأصولي أو الإسلام السياسي هي من قضايا الساعة، حيث تفرض نفسها بأشكال متفاوتة الحدة ما بين بلد وآخر، وتأخذ تعبيرات وتمارس سلوكيات، قد تختلف في مظهراتها الخارجية، لكنها تتفق في جوهرها وفي مرجعيتها العقلية والعقائدية التي تنهل منها أو أنها تدعي ذلك. ولكن التجربة والممارسة هما المعيار الحقيقي لاختبار هذه الحركات، إذ باتت الحياة تقدم لنا مجموعة من التجارب التي تتراوح بين تجربة الحكم في السودان وبين النموذج الإيراني أو نموذج حكم طالبان والنموذجين التركي والمليزي. وما بين جميع هذه النماذج صار المجتمع العربي مقبلاً على تجارب جديدة في ظل صعود تيارات الإسلام السياسي إلى الحكم في بعض الدول العربية التي نجحت فيها هذه التيارات عبر انتخابات ديموقراطية.

منذ نشأتها، سعت حركة حماس جاهدة لفرض النفوذ في داخل المجتمع الفلسطيني ومؤسساته، بدءاً من النقابات ومجالس الطلبة والمعلمين والمهندسين والأطباء والمحاسبين... الخ. كما أن لديها مجلات وصحفاً دورية تعمل، بالإضافة إلى توظيف كالاترنترنت مثلاً، لزيادة نطاق حركة الاستقطاب بين فئة الشباب والشابات وطلبة الجامعات. ثم إنها عملت على التأثير في المجتمع من خلال الخدمات التي تقدمها جمعياتها مثل كفالة الأيتام وأسرة الشهداء وتوزيع المعونات ولجان الزكاة، أو العمل على تخريج كادرات شابة لقيادة العمل الثقافي الإسلامي والتعبوي في المساجد وغيرها، واهتمت أيضاً بدورات في أحكام الترتيل والحفظ والحظ والفنون الإسلامية وإقامة المهرجانات، إلى جانب العمل المسلح في مواجهة الاحتلال، الأمر الذي أعطاهم نفوذاً واسعاً وطاقاً هائلة على ترسيخ الجذور في المجتمع. وفي تلك الفترة قدمت حركة حماس نموذجاً إيجابياً صاعداً لدرجة أنها اعتبرت درة الحركة الإسلامية.

الإيديولوجيا الخطرة

منذ قيام السلطة الوطنية، عززت «حماس» خطابها السياسي والإيديولوجي الذي قام على اعتبار السلطة خارجة على الإجماع الوطني، حتى أنها كفرت المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى، بل اعتبرت المفاوضات ونهج التسوية أموراً تدرج في إطار الخيانة وأحياناً الخروج على الإسلام، مقسمة المجتمع الفلسطيني إلى عالم الكفر واللا وطنية وهذا هو عالم السلطة ومن يدور في فلكها من علمانيين ومساومين ومستسلمين، وعالم الإيمان والوطنية التي لا تشوبها شائبة وهذا هو عالم «حماس» ومن يدور في فلكها. كان لسوء الأداء وانتشار الفساد في داخل مؤسسات السلطة معيناً لها.

على ما يبدو فإن دعوات الخير المطلق والشر المطلق تلقى استجابة واسعة في البلدان التي فشلت في بلورة الضمير المدني لدى مواطنيها. إضافة إلى ذلك استخدمت «حماس» شعار «الإسلام هو الحل» كشعار للتجيش والتعبئة طوال مراحل صعودها، وحتى عند سيطرتها على قطاع غزة تنكرت لتراث الحركة الوطنية ورموزها، على الرغم من أن المشروع الإسلامي ما فتى الوعي به يتأرجح حتى اليوم بين الفكرة الشمولية والفكرة الليبرالية، وبالتالي فإن مقولة «الإسلام هو الحل» لا تعدو أن تكون هي الأخرى فرضية تحتاج إلى نظر.

لاحقاً أدى فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية إلى نتائج وآثار ملموسة ومباشرة، كان أخطرها استخدام الجانب الأيديولوجي في الصراع، الأمر الذي فتح الصراع الفكري والسياسي على مصراعيه في شأن علاقة الدين بالسياسي، أو بتعبير آخر إشكالية العلمانية والأصولية. وقد توج هذا الصراع، والصراع على السلطة والصلاحيات، بحسم عسكري سيطرت من خلاله الحركة على قطاع غزة، وسبقته تعبئة لعناصرها بتكفير العلمانيين أو تخوين بعض أقطاب الحركة الوطنية، الأمر الذي ترجم نفسه في أعمال قتل وعنف غير مسبوق في المجتمع الفلسطيني، ألقى بظلاله القائمة على الحقوق والحريات.

فقد شهدت الأعوام الأخيرة تدهوراً خطيراً في قيم التسامح والديموقراطية وحقوق الإنسان، وتعززت بدلاً منها قيم فتوية وتعصبية وعنيفة ظهرت في صورة انتهاكات خطيرة للحريات الشخصية والعامّة، لمعظم التشريعات الدولية والقوانين التي أصدرتها السلطة الوطنية، والتي تنظم وتحمي حقوق الإنسان وحرياته. فالأعوام منذ عام ٢٠٠٧ وحتى اليوم كانت الأسوأ في شأن حقوق الإنسان، والحريات العامة. فأخطر هذه الانتهاكات ارتكبت خلال عمليات الاقتتال الداخلي والصراع على السلطة بين «فتح» و«حماس»، وبمعزل عن العراقيل والصعوبات التي واجهت حركة حماس في الحكم، الداخلية والخارجية منها.

انتهاك الحريات

منذ أن سيطرت «حماس» على السلطة في غزة حاولت ولا تزال وبشكل حثيث إعادة صوغ المجتمع على أسس جديدة وفق رؤيتها.

وقد سجلت المنظمات الحقوقية الفلسطينية سلسلة واسعة من الانتهاكات التي اقترفتها حكومة «حماس» بحق الحريات، كان أبرزها الانتهاكات التي مست الصحفيين، والتي شملت الاعتداء عليهم واستدعاءهم وتقييد حرية عملهم والاعتداء على بعضهم بالضرب ومصادرة المواد الإعلامية واقتحام المكاتب الإعلامية والمنع من

التغطية الصحافية. وقد تسببت مضايقات أجهزة الأمن في قطاع غزة، التي استهدفت الصحافيين، في شل حرية التعبير لدى معظم العاملين في وسائل الإعلام والمثقفين. وعلى صعيد متصل، منعت الحكومة بغزة إدخال الصحف اليومية إلى القطاع، وقامت بمنع فرق «الراب» من الغناء، ومنع مشاركة شبان من قطاع غزة في مسابقة للغناء كانت تقيمها فضائية «ميكس» التابعة لشبكة «معا» الإخبارية. وخلال سيطرتها على القطاع، فضت عددا من الفعاليات الثقافية والتجمعات السلمية بدعوى عدم الحصول على ترخيص، مع أن القانون الفلسطيني لا يشترط الترخيص قبل عقد الفعاليات.

كما أنها مارست رقابة على الأفلام، وقامت أجهزتها الأمنية بمصادرة بعض الروايات الأدبية. وتحت شعار الحفاظ على القيم الدينية مارست «حماس» الرقابة ونجحت في منع كل ما اعتبرته لا يتلاءم مع «عادات وتقاليد المجتمع الفلسطيني والقيم الدينية»، أي بعبارة أخرى منعت كل ما لا يتماشى مع رؤيتها الأيديولوجية، تحت ذريعة الفضيلة.

واستمرت حكومة «حماس» في انتهاك الحريات الشخصية، وكان لذلك أثر شديد القسوة في المجتمع الفلسطيني. وكان للمرأة الفلسطينية النصيب الأكبر من تأنيث المدارس وفرض الزي والحجاب وفرض قيود على حرية المرأة. فقد شرعت حركة حماس في تطبيق حملة «الفضيلة» في القطاع، وعمل القائمون على الحملة على استصدار قرارات عديدة مست الحريات الشخصية والعامّة، كان أبرزها لائحة الآداب العامة التي أقرها مجلس الوزراء لحكومة غزة في جلسته المنعقدة في ٩/٦/٢٠٠٩، حيث تبعتها حملات سميت بحملات نشر الفضيلة وتركزت على فرض الحجاب في المدارس الحكومية وفي المحاكم، ومنع النساء من تدخين النرجيلة في الأماكن العامة، وركوب الدرجات، ومنع عمل الحلاقين في تصفيف شعر النساء، ومنع الاحتفال بعيد الحب، ومنع الاختلاط في الأماكن العامة، واشترط الحصول على ترخيص مسبق قبل أي فعالية حتى في الصالات المغلقة، وإغلاق عدد كبير من الجمعيات الأهلية، ومنع عرض الملابس الداخلية على واجهات المحال التجارية، ومتابعة المصطفين على شاطئ البحر لضمان تقيدهم بالعادات الإسلامية. ووصل الأمر إلى منع وزير التربية والتعليم في حكومة حماس ٧ طلاب من السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ضمن برنامج التبادل الدراسي الذي تشرف عليه وزارة الخارجية الأمريكية، لأسباب «ثقافية واجتماعية».

في هذا السياق سجلت المنظمات الحقوقية على أجهزة الأمن في قطاع غزة الاستمرار في عدم اتباع الإجراءات القانونية في معظم عمليات الاحتجاز والتوقيف والتفتيش والتحقيق والعرض على المحكمة، وازدادت حالات عرض المدنيين أمام محاكم عسكرية، فضلا عن حالات منع مواطنين من السفر على معبري رفح وبيت

حانون، وإن كان معظمها قد تم على خلفية الصراع السياسي مع «فتح». وتكررت الاستدعاءات والاعتقالات لدى جهاز الأمن الداخلي لقيادات وأعضاء حركة فتح في قطاع غزة، وناشطي الحراك الشبابي والشعبي.

قامت حكومة حماس بالاستيلاء على عدد من النوادي والاتحادات والنقابات والمراكز الثقافية، أو إغلاقها، أو التضييق عليها، أو احتوائها بطرق متعددة. كما عطلت حكومة «حماس» حق المواطنين في التجمع السلمي في أكثر من حالة، منها منع تنظيم مسيرات مؤيدة لمنظمة التحرير، ومنع إحياء ذكرى استشهاد ياسر عرفات، ومنع مسيرات لإنهاء الانقسام، ومنع إقامة مهرجانات في ذكرى النكبة، وكذلك منع الاعتصامات الاحتجاجية للقوى والمنظمات الأهلية.

أما فيما يخص الحق في تولي الوظائف العامة، فقد أقصت «حماس» عددا كبيرا من الموظفين عن وظائفهم واستبدلتهم بموظفين من حركة حماس. وفيما يخص الحق في المشاركة السياسية وتداول السلطة بشكل سلمي، فقد تراجعت أسسه وحلت آليات السيطرة في النظام الثيوقراطي، وتكرس هذا الأمر من خلال السيطرة على البلديات ومعظم النقابات وتعطيل الانتخابات فيها في ظل سعي الحكومة لإقصاء الآخرين والأصوات المعارضة لها، حتى أنها لم تشرك في حكومتها الفصائل المساندة لها في التوجهات السياسية.

يتبين لنا مما سبق أن «حماس» لم تستطع التحول من حركة مقاومة إلى سلطة قادرة على إدارة شؤون المجتمع المعاصر بأفكار عصرية، شأنها في ذلك شأن معظم الحركات السياسية الإسلامية. ولعل هذا هو ما يجعل الحركات الأصولية الإسلامية على الرغم من طابعها الجهادي التعبوي ومواقفها المعادية للاستعمار والصهيونية، قوة تراجع لا قوة تقدم، فهذا ما حدث بعد فوز حركة حماس في الانتخابات ثم الحكم، فسنوات حكمها جعلت من معظم فئات الشعب تقارن أداء حركة فتح الذي شابه الفساد والفوضى، وبين أداء حركة حماس وتفردا وقمعها للآخرين، وبالتالي إعادة إنتاج التجربة السابقة من التفرد والاستبداد وإن كان بدرجة أعلى في التعدي على الحريات الشخصية.

الاستبداد

وقعت حركة حماس خلال فترة حكمها في سلسلة من الإراكات والتناقضات، وقد تجلّى ذلك في الخلط بين برنامج الحكومة وميثاق الحركة وأيديولوجيتها. صحيح أن عهد «حماس» اتسم بفرض القانون والنظام، لكنها فرضته بأسلوب بوليسي قمعي، الأمر الذي أنشأ نظاما استبداديا لا تتوافر فيه مساحات كافية للحوار

والخلاف في الرأي، ولا فصلا بين السلطات. فلو استعرضنا بعض الحالات في تعامل «حماس» الأمني في غزة، سنجد أن أجهزة الأمن التابعة لحكومة «حماس» تعاملت بطريقة عنيفة جدا، وقد انتهى معظمها بمقتل وجرح مدنيين، أو بالقمع التعسفي والاعتقال، مثل حالة الاعتداء على عائلتي حلس ودغمش، والتعامل مع السلفيين في مسجد ابن تيمية برفح، ومؤخراً في الاعتداء على من يعتنقون المذهب الشيعي في غزة. على الرغم من تقديم الحكومة المقالة والحركة تبريرات لهذا القمع والاستخدام المفرط للقوة، إلا أن تلك التبريرات تقترب كثيرا من الذرائع والحجج التي كان يقدمها كل مرة أي نظام قمعي أو نظام بوليسي. على الرغم من التصريحات لبعض قيادات الحركة التي قالت بالديموقراطية والوسطية والاعتدال وحماية الحقوق والحريات، إلا أن الحركة لم تستطع أن تردم الهوة بينها وبين الناس ومنظمات المجتمع المدني، وإن كان بمقدور المتابع لحركة حماس أن يقرأ بعض التغيرات في سلوكها، خاصة بعد ثورات الربيع العربي ونجاح الإخوان المسلمين في تونس ومصر، نحو مزيد من الانفراج في علاقتها مع الآخرين، ولكن هذا الانفراج له وجهان: الأول هو محاولة «حماس» الاستفادة من أخطائها السابقة، والثاني اضطرار كثير من الفئات في قطاع غزة إلى التكيف مع ما حاولت أن تفرضه «حماس» بشكل رسمي أو غير رسمي على المجتمع.

تياران في الحركة

تظهر لنا تجربة حركة حماس وجود تيارين أساسيين داخل الحركة، أحدهما يميل إلى الاندماج والمشاركة السياسية وفق إستراتيجية تقوم على التوافق والتراضي، وقد تكونت لديه بوادر قابلة للتطور نحو الوعي بأهمية الديمقراطية وضرورتها كآلية وكشروط إجرائية تقوم على حق الاقتراع وحق التشريع وتداول السلطة التعددية وصيانة الحريات، وثانيهما يتردد في الاندماج والمشاركة، ويميل أكثر إلى الانفراد والتعصب والسيطرة وفرض رؤيته على المجتمع، وتتسم مواقفها بنوع من التشويش في شأن الديمقراطية وآلياتها ومفاهيمها. وهذان التياران الأساسيان هما اللذان يتقاسمان حركة حماس. على الرغم من ظهور مجموعة من البوادر نحو التحول الإصلاحي لدى بعض قيادات الحركة في إطار القبول بالمشاركة في الانتخابات والتوجه نحو المصالحة الوطنية، إلا أن التيار المتشدد في الحركة هو الذي نجح في فرض توجهاته ورؤيته التي قامت على التفرد السلطوي وإلغاء الآخر.

ختاما إن حركة حماس وإن كانت تتحمل وحكومتها في قطاع غزة مسؤولية كبيرة عن الانقسام وانتهاك الحريات الشخصية والعامّة وحقوق الإنسان وتراجع الديمقراطية والأوضاع الاقتصادية المتدهورة وتغييب مبدأ تداول السلطة بشكل سلمي، وتدهور السلم الأهلي، إلا ان من الظلم أن نحمل «حماس» المسؤولية

وحدها عن كل ما سبق . فهنا لا ينبغي تجاهل مسؤولية حركة فتح التي تتحمل جزءا من المسؤولية، بسوء إداراتها وتفردا وعجزها عن تقديم نموذج حكم ديمقراطي . كما تتحمل باقي قوى المجتمع جزءا من المسؤولية لعجزها عن وقف الانحدار ، والتصدي الفاعل للتفرد والانتهاكات للحقوق والحريات .

وينبغي ألا نغفل مسؤوليات الاحتلال الإسرائيلي باعتباره المسبب الرئيس لمعاناة الشعب الفلسطيني ، فمنذ فوز «حماس» في الانتخابات التشريعية وجدت نفسها في موضع بين الأيديولوجي من جهة ، والسياسي من جهة أخرى . وخلال فترة قصيرة نسبيا خطت خطوات عدة باتجاه السياسي والبراغماتي ، فقبلت «حل الدولتين» ، وإن كان «مرحليا» ، وقبلت الهدنة «لقاء التهذئة مع الاحتلال» ، وفي الشأن الاجتماعي سعت لتكريس أسلمة المجتمع على طريقته . ومع أنها لم تعط الفرصة كما تدعي لإثبات أهليتها للحكم ، إلا أنها نجحت في الصمود على الرغم من التحديات التي واجهتها ، كما نجحت في تثبيت الأمن الداخلي في القطاع على الرغم من كل الملاحظات السلبية على أدائها الأمني الذي اقترب من حدود تكريس السلطة البوليسية ، لكن الصمود والبقاء ليس معيارين للنجاح في الحكم ، فقد خسرت «حماس» الكثير من بريقها وشعبيتها جراء الإخفاق في تحقيق التنمية ، والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان والحريات ، إلى جانب العجز عن التصدي لمشكلات المواطنين اليومية ومواجهة التدهور في مستوى المعيشة والأزمات التي ألمت بسكان القطاع منذ حكمها له .

إن تجربة «حماس» في حكم قطاع غزة ، من حيث الأسلوب أو الأداء والإدارة للسلطة ، لم تقدم النموذج الأمثل الذي يمكن الاحتذاء به ، فتجربة الحكم المتفرد فشلت في جميع دول العالم ، وباءت بالفشل في غزة .

الربيع العربي والديمقراطية ... إمكانية التحول والمعوقات

طلال أبو ركة *

بعد أن زالت غمام الظلام التي سيطرت على العالم العربي لفترات طويلة، وجاء الربيع العربي لبيد كل معالم هذا الظلام ويحمل بين أجنحته آفاق وأحلام واسعة بالحرية والعدالة والانتقال نحو ديمقراطية حقيقية يحيا بها المواطن العربي، الذي عانى لعقود طويلة من الاستبداد وخبثات الأمل في أن يحظى بقيم المواطنة الحقيقية، حتى بات القول المأثور لا كرامة لنبي في وطنه، لسان حال كل مواطن عربي من المحيط إلى الخليج بفعل سياسات الأنظمة الاستبدادية التي أهملت المواطن العربي وحرمته من كافة الحقوق، بل وحتى الأحلام التي كانت تطارده فيها، وكان المواطن العربي دائماً ينظر لنفسه بالدونية عند عقده لأية مقارنة مع أي مواطن في أوروبا، وكان الحلم بالهجرة إلى أوروبا يراود كل شاب وفتاة للحصول على الجنسية حيث حقوق المواطنة المفقودة دوماً في العالم العربي.

حضر الربيع العربي أخيراً، وتوالت الانهيارات في الأنظمة «البطيركية» الأبوية العربية التي سادت على مدار عقود امتدت من لحظة الاستقلال في خمسينات القرن الماضي وحتى اللحظة، وانتهت مرحلة الزعيم والقائد المؤسس، وحضرت شعارات كانت تائهة غائبة عن المشهد العربي، اللهم إلا في صالونات النخب والمفكرين العرب في المهجر، لقد استفاقت الكلمات الممنوعة في العالم العربي وفاضت بها الحناجر في الساحات والبيادين، وأصبح صدى العدالة والحرية والكرامة يغطي كل الشاشات، لقد خرج المارد من القمم الذي انحس بداخله لعشرات السنين، وأصبح الكل يحلم بالانتقال والتحول نحو الديمقراطية والمواطنة، وعجت الفضائيات وكافة الصالونات بالمحللين والمثقفين للحديث عن إمكانيات التحول الديمقراطي في العالم العربي.

* منسق اعمال مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان في قطاع غزة

والآن وبعد مضي عام وأكثر على نجاح هذه الانتفاضات أو الثورات الشعبية يبقى السؤال الكبير مفتوح على مصراعيه هل نجحت في تحقيق الحلم بالتحول نحو الديمقراطية؟

يجب التأكيد أولاً على أن الديمقراطية تنشأ في كل بلد بطريقة مختلفة، فظروف دول أوروبا الشرقية تختلف عن ظروف البلاد العربية. ففي الأخيرة توجد معوقات كثيرة للديمقراطية لم تكن موجودة في غيرها من البلدان، مثل المنظومة الفكرية، والموروث الاجتماعي، والصراعات بين مكونات شعوبها، الدينية والطائفية والأثنية، وتشردم قوى الثورة، ونفوذ أصحاب المصالح، ودور القوى الدولية والإقليمية في المنطقة.

ربما من المجحف الحكم الآن على هذه التجربة الوليدة، واستباق الأحداث، لأن التحول الديمقراطي لا يعني التخلص من نظام حكم واستبداله بآخر، ولكن التحول يجب أن يكون مبني على ثقافة حقيقية تتبنى هذه القيم الديمقراطية وتؤمن بها، تبدأ هذه المرحلة من البيت وتنتهي في مؤسسة الحكم، لذلك ستحاول هذه الدراسة البحث في معوقات التحول الديمقراطي بعد الربيع العربي، ولن نخوض في أزمة الديمقراطية العربية، حيث ستحاول هذه الدراسة وضع النقاط على الحروف فيما يعترض أزمة التحول الديمقراطي المنشود بعد نجاح الثورة.

لمحة تاريخية حول الديمقراطية في العالم العربي

في بداية القرن العشرين بدأ الفكر الديمقراطي وكأنه أهم التيارات السياسية في العالم العربي من الناحية الفكرية، وارتبط الكفاح من أجل الاستقلال في المفاهيم الدستورية وسيادة القانون وتقييد سلطة الحاكم، وبالفعل فإن لحظة الاستقلال في أغلب الدول العربية ارتبطت بإقامة نظم حكم ودساتير أخذت بمظاهر الديمقراطية، مثل الأخذ بتعدد الأحزاب وإقامة مؤسسات تمثيلية نيابية واستمرت هذه النظم لمدة حقبة طويلة في مصر (١٩٢٣-١٩٥٢) والعراق (١٩٣٠-١٩٥٨) ولفترات قصيرة في دول أخرى مثل سوريا، والسودان، وليبيا، وتونس، وفي كل هذه البلاد تم وضع نهاية لهذه النظم من خلال تدخل الجيوش أو الحاكم، لتحل محلها نظم مختلفة تقوم على الحزب الواحد أم غياب الأحزاب الأخرى، وانتهجت هذه النظم مجموعة سياسات تعبوية وشعبوية، وقامت بإنجازات كبيرة في مجال التصنيع ونشر التعليم، ولكنها واجهت عدداً من المشاكل التي ارتبطت بتركيز السلطة في يد شخص واحد، ونمو أشكال مختلفة من البيروقراطية السلطوية واتساع دور الأجهزة الأمنية ووظائفها، وسيادة أسلوب التلقين الأيديولوجي في أجهزة إعلامها،

غياب الديمقراطية في العالم العربي

الواقع أن غياب الديمقراطية في العالم العربي غياب مضاعف، فهي غائبة ليس فقط على مستوى السياسة وأعلى مستوى أساس الحكم وأسلوبه— بل هي أيضاً غائبة على مستوى الفكر نفسه، مستوى الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، فهناك نخب تخاف من الديمقراطية وتريد تأجيلها.

إن هذه النخب تخاف الديمقراطية نظراً لأن علاقاتها بجسم المجتمع لا تمر عبر مؤسسات من نوع مؤسسات المجتمع المدني، بل عبر علاقات أخرى من نوع علاقات الولاء والرشوة الصريحة والضمنية، والعلاقات العائلية والقبلية والطائفية، ذلك ما يجعل شعار الديمقراطية في الوطن العربي يُرفع بالغالب ضد نظام الحكم القائم، وليس من أجل حل مشكلة الحكم، هذه المشكلة يتعين تحليلها بعمق بمواجهة الواقع وليس الهروب منه.

ومن هنا فإن أحد التحديات التي تواجهنا تتمثل في ضرورة إعادة النظر بصورة ضرورية في الموقف من الديمقراطية السياسية، فمن دون هذه المراجعة، ومن دون التحرر من عقدة عيوب الديمقراطية لا يمكن لأي مشروع عربي مستقبلي أن يجد طريقه إلى النور.

إن أهم المشاكل التي تتجسم فيها إشكاليات الفكر العربي المعاصر مشاكل بنوية فكرية واجتماعية في مقدماتها ظاهرة التطرف والتعصب الديني والمذهبي والطائفي والسياسي إلى درجة القتل والافتتال ومشكلة الأقليات في البلدان العربية.

ومن أهم العوامل التي فعلت فعلها في انبعاث هاتين الظاهرتين هو غياب الديمقراطية لأنه من دون التعبير الديمقراطي الحر لا يمكن احتواء مشكلة التعصب الديني ولا مشكلة الأقليات احتواءً سليماً وصحيحاً، يُضاف إلى ذلك إغفال حقوق الإنسان العربي، ولعل أبرز مثال حديث المرشد العام للإخوان المسلمين أخيراً في مصر بشأن الأقباط وما أثاره من جدل في الأوساط المصرية.

الصراعات بين قوى الثورة وتشرذمها؟

معظم الذين قاموا بالانتفاضات والثورات الشعبية الأخيرة في البلاد العربية هم من الشباب، أو ما أطلق عليهم بجيل الانترنت والفيسبوك والتويتر. وهؤلاء يشكلون نسبة كبيرة من الشعب، يريدون نظاماً ديمقراطياً

يضمن لهم حياة حرة وكرامة، ومعظمهم غير مؤدجين، ولكن مشكلتهم الكبرى أنهم غير منظمين في أحزاب أيضاً، أي أنهم لا ينتمون إلى أي حزب سياسي ويفتقرون إلى زعامة كارزماوية تقودهم وتوحدهم وتبلور أفكارهم في تنظيم سياسي ليحقق لهم أهدافهم المشتركة في بناء النظام الديمقراطي ودولة المؤسسات. لذلك، أرى أن تشرذم الطاقات الشبابية ليس في صالح الثورة الديمقراطية الوليدة، وأن الحل يكمن في تطوع مفكرين ديمقراطيين، وليبراليين، لبذل جهود كبيرة في توحيد هؤلاء الشباب وتنظيمهم في حزب أو أحزاب لسد الطريق على الأحزاب الإسلامية التي تتمتع بوحدة التنظيم والخبرة والقدرة على المناورة واختطاف الثورة من أصحابها الشرعيين.

مشكلة أخرى في هذا السياق، أن قوى الثورة غير متجانسة، وتضم مكونات مختلفة ومتصارعة سياسياً وأيديولوجياً وقبلياً، لذلك هناك خطر نشوب الصراعات الدموية بين هذه القوى عندما يتم القضاء على العدو المشترك. وعلى سبيل المثال، مقتل اللواء عبد الفتاح يونس، قائد قوات المعارضة الليبية، والذي انشق عن نظام القذافي وانضم للثورة، وفي طريقه إلى بنغازي للرد على أسئلة حول عدم تحقيق المعارضة لأي تقدم في الميدان، تم اغتياله واثنين من مساعديه من قبل حمايته وفي ظروف غامضة. ويعتقد بعض المراقبين أن السبب هو المنافسة بين قادة الثورة، مما يشي إلى انقسامات قبلية وغير قبلية داخل المعارضة، إذ هناك تقارير تفيد أن جماعات الثورة الليبية غير متجانسة، والشيء الذي أبقاهم متحدين لحد الآن هو عداؤهم وبغضهم للدكتاتور الليبي معمر القذافي وأعوانه، وبعد سقوط القذافي ستفجر الصراعات الدموية بين قوى الثورة نفسها، كما حصل في الصومال، وهو ما يحدث الآن في ليبيا حيث إعلان إقليم برقة استقلاله عن ليبيا ونفس الكلام ينطبق على الانتفاضات في اليمن وسوريا، حيث جاء تبلور قوى المعارضة السورية لاحقاً للحراك الشعبي، وقد شاب خطواتها الكثير من الاضطراب والانشغال بمحاولة التوصل إلى توافقان وتحديد إستراتيجية عمل، فنجحت أخيراً في تشكيل المجلس الوطني (أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١) الذي سرعان ما اكتسب شرعية شعبية واعترافاً واقعيًا، عربيًا ودوليًا.

ولكن حركة المجلس وقدرته على تقديم رافعة سياسية وإنسانية لقوى الثورة، تظل أقل نسبيًا من حجم الحراك الشعبي وطموحاته، ومن هجمة النظام الدموية على شعبه. مع نهاية العام الماضي، بدا واضحًا أن وحدات الجنود والضباط المنشقين عن جيش النظام، التي أعلنت عن تشكيل نفسها كقوة عسكرية معارضة باسم الجيش السوري الحر في يوليو/ تموز ٢٠١١، أصبحت رقمًا بالغ الأهمية في معادلة الصراع بين القوى الشعبية ونظام الحكم. ولكن إمكانيات قوى الثورة والجيش الحر وقدراته التنظيمية لم تزل محل تساؤل.

أصحاب المصالح والامتيازات؟

«في بداية عهد الإسلام وحينما تعاضم شأن دولة الرسول في مقابل قريش مكة، لم يعد بإمكان قريش مواجهة دولة المدينة - وهم بمثابة الثوار في ذلك الوقت، لذلك كانوا يلقون مسؤولية كل ما يحدث على قبيلة خزاعة، وهى قبيلة كانت تحكم مكة وهزمت من قريش، لكنهم ظلوا يحملونها مسؤولية كل ما يحدث»، إن نفس الأمر يتكرر في كافة الدول العربية التي شهدت انهيار للأنظمة السابقة، «فالنظام لم يسقط بعد بل لا يزال يحكم، لكنهم يحاولون توجيه المعركة إلى بقايا الحزب الحاكم، الذين لم يكونوا سوى جزء بسيط جدا من النظام».

فالنظام يتكون من جماعات وشبكات ومصالح متعددة ومعقدة، والقضاء عليه وعلى بقاياها لا يتم من خلال التطهير، لأن التطهير "حل إصلاحي" ويتم استغلاله لتصفية الحسابات بين جماعات النظام وبعضها البعض. في السنوات الأخيرة في مصر مثلاً حاول جمال مبارك زرع رجاله في قطاعات مختلفة منها الإعلام على سبيل المثال. وكان هذا يتم على حساب رجال آخرين تابعين لشخصيات في النظام كصفوت الشريف مثلاً. الآن حينما يتم استخدام مصطلح تطهير الإعلام يستخدمه رجال صفوت الشريف والنظام للتخلص من رجال مبارك. فبقايا النظام تتلون بلون الثورة وتستخدم آلياتها. في حين أن الحل الثوري في مسألة كالإعلام هو إعادة النظر في ملكية الدولة للإعلام بشكل كامل».

حيث أن الأنظمة السابقة اعتمدت في حكمها لفترات طويلة على سياسة "فرق تسد" وخلق شريحة واسعة من المتفعين، أحاطت نفسها بهم، وأعدت عليهم بالمناصب والمسؤوليات والمال والجاه والامتيازات الأخرى، وربط مصيرهم به، إذ يعرف هؤلاء أنهم صاروا مكروهين ومنبوذين من قبل الشعب، واستمرارية امتيازاتهم وسلامتهم تتطلب الدفاع المستميت عن النظام، فأصحاب المصالح يمولون أصحاب النفوذ السياسي، وأصحاب النفوذ السياسي يغطون أصحاب المصالح، وفي سبيل الحفاظ على مصالحهم سيدلون كل ما في وسعهم لمنع التحول والانتقال للديمقراطية في العالم العربي، حيث أن رغبتهم في الحفاظ على الأوضاع القائمة تجعلهم يحاربون التغيير، بل ويسعون للانقضاض على الثورة والتحالف مع القوى الجديدة الناشئة للحفاظ على مصالحهم، بل والمساهمة بإفساد الثوار والقوى عن أهداف الثورة

حتى يتمكنوا من حماية مصالحهم وهو ما يحدث الآن في مصر حيث العديد من الإشكاليات الواقعة بين العسكر وقوى الثورة على خلفية محاولة المؤسسة العسكرية حماية مصالحها من التغيير الحادث، ولا زالت مصر حتى اللحظة لا تعرف الاستقرار، إضافة لما يحدث في اليمن حتى بعد انتخاب رئيس جديد للبلاد خلفاً

لعلي عبد الله صالح ، وما يحدث من قتال في ليبيا الآن بين قوى الثورة نفسها وإعلان إقليم برقة إقليم مستقل عن المجلس الانتقالي .

غياب منظمات المجتمع المدني :

مع الإقرار بضعف فعاليتها السياسية، في ظل أنظمة البتريمونيالية الجديدة، ثمة من رأى أن بعض منظمات المجتمع المدني، لعبت دوراً في التمهيد للثورات، بوصفها تمريناً على الديمقراطية والنقد والقدرة على طرح البدائل والعمل الجماعي، وبوصفها شبكة معقدة من التفاعلات الاجتماعية أمنت الطريق نحو بناء وعي جمعي رافض لبقاء الواقع وطامح للتغيير، وثمة من لازل ينكر عليها أي دور إيجابي، والأخطر، اتهامها بوضوح بالعمل لصالح أجنداث خارجية حيث يرى تيسير محيسن أن هناك ثلاث جهات نظر في هذا الصدد وهي على النحو التالي :

«أصحاب وجهة النظر الأولى يؤكدون على الدور الفاعل للمجتمع المدني في الثورات، وإن كان بتفاوت من بلد لآخر طبقاً لدرجة تطوره. يتكأ هؤلاء على عدد من المؤشرات والدلائل العيانية، علاوة على منظورهم الفكري الذي تعبر عنه المدرسة الليبرالية. ترى هذه المدرسة أن التشكيلات المدنية تلعب دوراً في الحد من توغل الدولة. مهدت حركة المجتمع المدني من خلال برامج التدريب وورش العمل والأنشطة الثقافية والمعرفية والميدانية والإعلامية لعملية التغيير الثوري وعملت على تهيئة الرأي العام باتجاه رفض القهر والاستغلال وتكميم الأفواه ومن أجل حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي والعمل الأهلي والنقابي والحزبي. وقد لاحظ د. عزمي بشارة، في معرض تحليله للثورة في تونس أن ثمة علاقة بين الثورة وبين درجة تطور المجتمع المدني. ومن الواضح أن جدلية العلاقة بين النضال السياسي والاجتماعي في مسيرة أعرق منظمة اجتماعية في تونس (الاتحاد العام التونسي للشغل)، تبدت بصورة جلية في ربيع تونس.

وجهة النظر الثانية راديكالية، لا تنفي أي دور إيجابي للمجتمع المدني فحسب، بل وتذهب حد اتهامه بالعمل لمصلحة القوى الخارجية. تتأسس هذه النظرية فكرياً على المدرسة الماركسية الكلاسيكية التي ترى في التشكيلات المدنية (المجتمع المدني) مجرد مؤسسات رأسمالية وبالتالي أدوات طيعة في يد الدولة (وقوى النظام الرأسمالي العالمي) تستخدمها لامتصاص الحنق المجتمعي وتكريس السيطرة الاقتصادية. كما تستند في زعمها إلى مجموعة من الشواهد، كتدفق الأموال، وتلقي التدريب في دوائر غربية أو برعايتها وطبقاً لمقارباتها ومنظوراتها وغير ذلك. يقول عادل سمارة «نخبة المجتمع المدني مدجنة، محرفة لنظرية غرامشي،

ليس لها مساهمة في التحرر الوطني وهي أداة تخريب وتطويع في يد الغرب الرأسمالي»، أما الكاتب الإسلامي، فهمي هويدي، فيتهم المنظمات بأنها أصبحت تؤدي دور المستشرقين إبان فترة الاستعمار. هذا ويلاحظ بنوا شالا أن الاحتجاجات لم تكن وليدة عقدين من الدعم الموجه لتعزيز العمل المدني والتحول الديمقراطي، باستثناء حالة اليمن. ويشرح بنوا شالا الأمر بأن المعونة الخارجية استهدفت تخريب نخب العمل الأهلي عبر سياسة مزدوجة المعايير، من التعزيز والاستبعاد.

تقر وجهة النظر الثالثة بالدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني التقليدية (التعبئة الاجتماعية، الدعم اللوجستي، التمكين وبناء الوعي، التنظيم، رصد الانتهاكات ونقد السلطة، ..)، غير أن أصحاب هذا الرأي يسلمون ببعض المثالب والسلبيات، وخصوصاً الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي، نضوب الجذور الجماهيرية والطوعية وبالتالي ضعف المشاركة من قبل الجمهور، الافتقار للديمقراطية الداخلية، الاندراج بصورة أو بأخرى في نسق المعرفة والممارسة الذي تفرضه قوى العولمة ومؤسسات النظام الرأسمالي العالمي، القرب من الدولة/ النظام الحاكم والعمل ضمن قواعده ومحدداته. هذا ويستدركون بأن ثمة أشكال جديدة للفعل المدني والتنظيم المدني انبثقت إبان الاحتجاجات وفي التمهيد لها. يرى سمير أمين أن الأشكال التقليدية للنضال الاجتماعي لم تعد فاعلة، وبالتالي تفقد مصداقيتها، بالمقابل تضع الهياكل الاجتماعية الجديدة مكان السكن أي الحي، علاوة على الفضاء التخيلي، في مركز عمليات التعبئة الجماهيرية. انتشرت ما تسمى بشبكات «الريزوم»، وهي تكشف عن خصوصية الواقع المحلي من حيث تعدد المبادرات النابعة من أسفل وتحالفاتها الشبكية، مما كان له دور بالغ في الثورة وخصوصاً في مصر. تتسم الشبكات الريزومية بما يلي: التنوع الشديد في الشكل وأسلوب الحركة، القدرة الهائلة على التواصل، توليد مجتمعات صغيرة متعددة ومتنوعة تحوّلت إلى مراكز جديدة مناوئة للسلطة وتمارس ضغوطاً شديدة عليها. تعتبر التنسيقيات في سوريا، ولجان الحماية الشعبية في مصر، والمبادرات الشبابية في فلسطين، نماذج للفعل المدني في المستقبل، إذ بات بمقدوره أن يتجاوز العلاقات الشخصية في تعامله مع المنظمات الخاصة أو العامة، لينتقل إلى التعاقد في فضاء عام.

أزمة أحزاب المعارضة؟

ترتبط نشأة المعارضة في المعنى الفصفاض للكلمة بنشأة السلطة في المجتمعات الإنسانية، منذ أن انقسم الناس إلى حكام ومحكومين، إلا أن المعارضة السياسية بمعناها الحديث ترتبط على نحو محدد بتطور النظام الحزبي التنافسي الليبرالي (البرلماني)، الذي تحوّلت فيه الكتل والأجنحة التمثيلية إلى أحزاب. ولقد تشكل هذا النظام من ناحية تاريخية صرفة أول ما تشكل في المجتمعات المدنية الأوروبية الغربية، أي في المجتمعات

البورجوازية حسب فهم الفلسفة السياسية الحديثة للمجتمع المدني بوصفه المجتمع البورجوازي .

إن المجتمع المدني وفق هذا الفهم ليس إلا المجتمع البورجوازي الذي يقوم على اقتصاد السوق الذي تنظم يده الخفية نفسها بنفسها علاقاته ، على أساس قوانين التنافس والحرية والفردية والتوافق والربحية ، بشكلٍ يستطيع فيه أن ينتج ذاته بمعزلٍ عن تحكم البنى السلطوية للدولة .

إن المنهجيات السوسولوجية التاريخية تمثل المجتمع المدني في شكل مفهومي مجرد أو نقي ، يقوم على العلاقات الأفقية الطبقة غير الشخصية لفرد/ المواطن ، مقابل العلاقات العمودية الشخصية العصبوية التي يقوم عليها المجتمع العصبوي أو المجتمعات ما قبل المدنية البورجوازية الحديثة ، التي كان النظام الإمبراطوري الكلاسيكي شكلها السياسي ، وتمثل الجماعة العصبوية العضوانية السلالية أو القبيلة أو الطائفية أو الوراثية المغلقة وحدته الأساسية ، من هنا لا ترى بعض الاتجاهات المتصلة في تلك المنهجيات ، في المجتمع العصبوي مجتمعاً بل فيفساء جماعات تتجاوز دون أن تتلاقى ، ولا تنظر إليه في ضوء العقيدة التاريخية التي يشكل التطور الغربي معيارها كمجتمعٍ إلا جلاً ، أو بحسب الصيغة الهغلية مجتمعاً دون مجتمعٍ مدني .

ما يعنيه ذلك على مستوى مفهوم المعارضة السياسية ، هو أن التحول من المجتمع العصبوي القروسطي أو التقليدي إلى المجتمع المدني الحديث في أوروبا الغربية ، قد أفرز على مدى يزيد عن ثلاثة قرون ، مجالاً سياسياً عموماً مستقلاً نسبياً عن الدولة ، يتوسط ما بينها وبين المجتمع . ولم تكن مؤسسات هذا المجال إلا مؤسسات المجتمع المدني الطوعية والإرادية التي يشكلها الأفراد/ المواطنون الأحرار فيما بينهم ، والتي مثلت بديلاً عن المؤسسات والهيئات ” الفيوذالية “ (الإقطاعية حرفياً) الوراثية والتراتبية المغلقة . ولقد شكّل النظام الحزبي التنافسي الإطار الإجرائي التنظيمي للتنافس في هذا المجال السياسي العمومي ما بين المصالح المتضاربة في المجتمع المدني (البورجوازي) ، بشكل يحول دون الاضطرابات ، ومن هنا فإن أصغر تعريف مشترك عليه للحزب في نظرية النظم الحزبية التنافسية ، هو مجموعة الأفراد المنظمة في حزب يسعى للوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات التشريعية ، وتطور الأحزاب تبعاً لذلك يرتبط بالانتخابات البرلمانية .

إن النظام الحزبي تبعاً لذلك تنافسي بالضرورة ، وهو ما يفسر أن نظرية النظم الحزبية أي التنافسية بالضرورة قد ظلت تربط ما بين نشأة هذا النظام وتطوره ، وما بين نشأة النظام الاقتصادي - السياسي البرلماني الليبرالي وتطوره . إلى درجة أن تلك النظرية تستبعد النظم الحزبية الأحادية كلياً من مجال تعريف الحزب ، باعتبار أن الحزب هو جزء من كل في منظومة حزبية تعددية تنافسية ، تشكل المعارضة جزءاً لا يتجزأ منها .

لعلّ مآزق المعارضة السياسية العربية بما هي معارضة حزبية بالضرورة، يرتد عمقياً إلى إشكالية نشوء الحزب في الوطن العربي، إذ نشأ هذا المفهوم - إذا ما انطلقنا هنا من نظرية النظم الحزبية التنافسية - في مجتمع دون مجتمع مدني، أي في مجتمع تحكم الانقسامات العمودية مجمل انقساماته السياسية، ولا ريب في إطار وعينا التام للإشكالية ووظائف تصور المجتمعات ما قبل البورجوازية كمجتمعات دون مجتمعات مدنية، أن الاجتماع العربي - الإسلامي قد تميّز بموحّداته الثقافية اللغوية الكبرى التكاملية إلا أنه كان بحكم ضعف التطور البورجوازي يعاني من ضعف التكامل أو الاندماج الاجتماعي الذي يشكل أساس الدولة - الأمة .

من هنا لم تتشكل المؤسسات التمثيلية الليبرالية العربية بوصفها تختلف عن المجالس الاستشارية أو الشورية المساعدة، كثمرة تطور ذاتي بقدر ما زرعت زرعاً في شروط السيطرة الاستعمارية الغربية، أو تلبية لحاجات النخب الوطنية (القومية) أو الإدارة الاستعمارية نفسها لتكوين هيئة وطنية تمثيلية تتوسط ما بين المستعمر و"الأهالي". فقد انتخب المؤتمر السوري (البرلمان) في عام ١٩١٩، بغية تشكيل هيئة وطنية (قومية) تمثل البلاد في مؤتمر الصلح بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، كما تم انتخاب المجلس التأسيسي السوري في عام ١٩٢٨ لوضع قانون أساسي أو دستور، بالتوافق ما بين السلطة الانتدابية الفرنسية والكتلة الوطنية السورية. ولقد تشكلت في المجالس التشريعية السورية (البرلمان) في الفترة الليبرالية السورية، عدة أجنحة أو كتل برلمانية، كان أفواها سياسياً الكتلة الوطنية التي اقتدت بمفهم حزب الوفد المصري عن نفسه، ولم تعتبر نفسها حزباً بل وكياً عن الأمة حتى تحقيق الاستقلال. ولم ينشأ نظام حزبي تنافسي على عضوية الهيئة التشريعية وبالتالي على السلطة إلا بعد جلاء الفرنسيين عن سورية في ١٧ نيسان ١٩٤٦، حيث تلاشت الكتلة الوطنية كوكيل عن الأمة إلى حزبين متنافسين هما حزب الشعب والحزب الوطني، اللذين ينطبق عليهما إلى حد كبير مفهوم دوفرجيه للأحزاب الداخلية المنشأ، أي الأحزاب التي ترتبط بانتخابات الهيئة التشريعية والوصول إلى عضويتها عبر الاقتراع الذي بات عاماً منذ عام ١٩٤٧.

لقد تشكلت هنا معارضة ليبرالية داخلية المنشأ، إلا أن التحدي الأكبر الذي واجه النسق الليبرالي التنافسي قد صدر عن الأحزاب العقائدية القومية واليسارية والإسلامية الخارجية المنشأ، التي تعود جذور تشكلها الحقيقي برمتها في منطقة المشرق العربي إلى فترة الثلاثينات، التي تميّزت بالانحسار العالمي للرقعة الجغرافية الديمقراطية (الليبرالية)، وصعود النظم التوتاليتارية في أوروبا، وانتشار نوع مميّز من طبعاتها في المنطقة العربية في شكل أحزاب عقائدية راديكالية تطرح التغيير الثوري للمجتمع بواسطة ماكينة الدولة، أي السلطة.

ومن هنا مثل الوصول إلى السلطة الإشكالية الأساسية لهذه الأحزاب، التي وضعت نفسها في مواجهة ما

سمّته "الأحزاب التقليدية"، أي الأحزاب الداخلية المنشأ بوصفها، ولقد استندت جميع هذه الأحزاب إلى الفئات الوسطى المدنية والفلاحية الصاعدة والمتسعة يومئذ، وانخرطت في مجملها في انتخابات الهيئة التشريعية، ووصلت إلى عضويتها، وحتى إلى المشاركة في الحكومة كما في سورية والأردن بشكل خاص، لكن عبر فهم أداتي للبرلمان لا يعتبره الأداة الدستورية الأساسية في التغيير الاجتماعي، بل يسعى للوثوب عليه ثورياً أيّ انقلابياً كما كان هو واقع الأمر. ولا يعود ذلك في تقديرنا إلى مجرد طبيعة النشأة الخارجية الثورية لهذه الأحزاب، بقدر ما يعود أيضاً إلى عجز النظام الليبرالي التنافسي المتعدد الأحزاب، عن حلّ المشكلة الاجتماعية - الاقتصادية الأخطر يومئذ، وهي مشكلة الأرض، ولقد تمّ هذا الإخفاق بشكل مدرسي في كل من سورية ومصر، حين قاوم الملاكون الكبار الذين يسيطرون على الأحزاب البرلمانية إصدار أيّ تشريعٍ بتخفيض سقف الملكية، وتوزيع الأرض على الفلاحين.

لقد تميّز النظام الحزبي التنافسي الليبرالي العربي الذي تشكل في معظم البلدان العربية بعد الاستقلال، بالهشاشة والمحدودية في التعبير التمثيلي عن المصالح الاجتماعية المختلفة، ومن هنا ساد الاضطراب في المجال السياسي العمومي الذي أنشأه، وأخذت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية تكتسب سمات العنف السياسي المختلفة والمتعددة الدرجات، من الاغتيال إلى الانقلابات العسكرية، فلقد كان الغالب حقاً على البنى السياسية العربية هو ما يشخصه عبد الإله بلقزيز في غياب المجال الوسيط بين الدولة والمجتمع بالمعنى الحقيقي لمفهوم المجال أو الحقل السياسي الذي ينتمي إلى الحق العام، ويقوم على إدارة الصراع في إطار قواعده. فلم يتجذّر النظام التنافسي قط في وعي النخب السياسية العربية بما فيها معظم النخب الموصوفة بـ "الليبرالية"، التي كان وعيها الليبرالي نفسه هشاً. إذ أصرّ حزب الأحرار الدستوريين في مصر، والذي يعتبر أحد أكثر الأحزاب الليبرالية نضجاً، على ألا تضع جمعية تأسيسية منتخبة الدستور، بل صفوة منه خارج البرلمان، لأن ذلك كان يعني سيطرة حزب الأغلبية الشعبية وهو حزب الوفد على الجمعية، بل وصلت هشاشة الليبرالية العربية إلى درجة أن الأحزاب الليبرالية المصرية والسورية قد شكّلت نوعاً من منظمات شباهية شبه ميليشيائية لها تتولى وظيفة ردع المعارضين لها، من نوع "القمصان الزرقاء" في حزب الوفد، و"القمصان الحديدية" في شبيبة الكتلة الوطنية السورية في الثلاثينات. غير أن علينا ألا نفصل ذلك عن صعود النظم التوتاليتارية وإشعاع إيديولوجياتها يومئذ في العالم، والانحسار العالمي للنظم الليبرالية لقد كان النصف الثاني من القرن العشرين بشكل خاص هو قرن الإطاحة الثورية (الانقلابية) بالنظم التعددية التنافسية العربية، الذي تصدرته الأحزاب الراديكالية العربية عبر وسيلة الجيش، غير أن علينا أن نترث بوصف النظم الحزبية الأحادية التي نتجت عن هذه الانقلابات بـ «النظم السياسية الشمولية أو الكلاسيكية» كما يصفها بلقزيز، ولعلّ الأدق وصفها بالنظم الشعبوية، التي تنطلق إيديولوجياتها وإجراءاتها عموماً حين سيطرت

على السلطة، من تجاوز مرحلة التطور البورجوازي الليبرالي باتجاه «الاشتراكية» عبر سلوك طريق تطوري لم يخطئ المنظرون السوفييات حين وصفوه بـ «طريق التطور اللا رأسمالي»، ومن هنا قامت هذه النظم على نظام التخطيط المركزي الأوامري الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الشامل بهدف تحقيق أعلى معدل ممكن من التعبئة الاجتماعية والتنمية «الانفجارية»، في ظل قيادة كاريزماتية عامة، وحزب عقائدي تعبوي يُوَطَّر مختلف الفئات والطبقات «الكادحة» في منظماته الشعبية، وهو البديل الشعبي لما نسماه اليوم بمؤسسات المجتمع المدني.

ما يجب ألا نغفله هو أن هذه النظم في مجملها قد انطلقت إيديولوجياً من مفهوم جهوي للمجال السياسي، يقصره على القوى «الوطنية والتقدمية»، ويتميز هذا المفهوم من ناحيته الشكلية بالتعددية الحزبية في الإطار الإيديولوجي «الثوري» المشترك، إلا أن مثاله الأعلى يتمثل بالوصول إلى بناء الحركة العربية الواحدة أو «التنظيم السياسي الموحد»، أي إلى نظام الحزب الواحد في نهاية المطاف. ولقد حكم ذلك تصورات هذه النظم طيلة الفترة الممتدة من الستينات إلى انحلال المنظومة السوفياتية، وجرت تطبيقاته في كل من سورية والعراق واليمن الجنوبي السابق اقتداءً بالتجربة السوفياتية في أوروبا الشرقية، في شكل جهات سياسية متحالفة فيما بينها وتقتسم وفق نسب محددة حصص المشاركة في الإدارة والمجالس التمثيلية والمنظمات الشعبية والمهنية، بينما انفرد اليمن الجنوبي السابق بتحويل الجبهة ما بين فصائله الثلاث إلى الحزب الاشتراكي اليمني، أي نظام الحزب الواحد.

إن المجال السياسي التنافسي يتوارى هنا أو ينعدم، لصالح المجال التضامني المحكوم برمته من قبل السلطة، والذي يتميز بالخلاف على الفروع وليس على الأصول، ولا مكان هنا بطبيعة الحال لما يسمى بالمعارضة، إذ أن هذه «المعارضة» في مفهوم تلك النظم هي أقرب إلى النمط «الخارجي» الإسلامي، أي نمط «المروق» و«العصيان». والحق أنه لا يمكن أن نقيم فاصلاً حدياً ما بين انعدام المجال السياسي في مثل هذه النظم وما بين المجالات التقليدية وفق توصيف بلقرين لها، إذ تعيد البنات البيروقراطية والحزبية السياسية السائدة إنتاج الروابط «العضوانية» العصبوية بشكل محسوب، يأخذ بالاعتبار تمثيلها لتكويناتها الاجتماعية العضوانية ونفوذها فيها، بما لا يخل بنفوذ العصبية الأساسية المسيطرة.

إن النظم الحزبية الأحادية أو الجبهوية المستقطبة حول حزب يقودها، لا تعترف أصلاً بمجال سياسي عمومي يتوسط ما بينها وبين المجتمع بما في ذلك القطاع الجمعياتي الخيري المستوعب في آليات السيطرة والرقابة المحكمة. في حين أن ما يميّز دول المجال التقليدي وفق توصيف بلقرين لها، هو أنها لا تعترف بأطر مؤسسية

حزبية تعددية أو أحادية لكنها تعوّض عن ذلك بمأسسة القطاع الجمعياتي الأهلي، وغض النظر عن تحول بعض هيئاته إلى منابر لبعض الأطراف المعارضة، والسماح بمطبوعات مستقلة عن الدولة. أما المجال الحديث الصوري، الذي لا تتعدى وظيفته حدود تأييد المشهد السياسي الشمولي بديكور «ديمقراطي» حديث، فلعلّ من الأدق وصفه بتعبير صموئيل هنتينغتون بـ «الانفتاح الليبرالي من دون الديمقراطية»، إذ تصدر الإصلاحات السياسية هنا من الأعلى بدرجة عالية من السيطرة، وهو ما يقي مضمونها صورياً، بل من الممكن لنا أن نلاحظ أن معظم النظم السياسية العربية بغض النظر عن مستوى تطور المجال السياسي العمومي فيها بالنسبة للمجال التعددي التنافسي، تطبق برامج اقتصادية ليبرالية جديدة من دون الديمقراطية التنافسية بالمعنى الليبرالي، وهو ما يشير إلى أن العلاقة ليست ضروريةً أو لازمةً ما بين الانفتاح الليبرالي الاقتصادي والانفتاح الليبرالي السياسي.

إن أزمة المعارضة السياسية العربية في مختلف النظم السياسية العربية تتمثل في أن أصول معظمها لا ينحدر من الأحزاب البرلمانية الداخلية المنشأ التي دمّرت الانقلابات العسكرية تطورها، بقدر ما تنحدر من الأحزاب الراديكالية الخارجية المنشأ، التي مارست العمل السياسي بعقليةٍ ثوريةٍ «انقلابية». ومن هنا فإنها - لا سيما منها منظومتها القومية واليسارية - قد انحدرت من الشحمة نفسه الذي يكسو النظم الحزبية الأحادية التسلطية العربية، وربما ينطبق ذلك بشكل خاص على المعارضة السورية الديمقراطية التي تمثل جميع أحزابها أحزاباً منشقةً عن أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية «الحاكمة» في سورية، لأسباب إيديولوجية سياسية راديكالية وليس لأسباب «ديمقراطية». ولقد سبق لهذه المعارضة أن طرحت في أواخر السبعينات برنامجاً ديمقراطياً يقوم على الحريات السياسية الليبرالية الأساسية لكن دون مضمونها الاقتصادي، وقد كان هذا الطرح يعبر نسبياً عن تلمسها المبكر لمسألة الديمقراطية، إلا أنه كان في إطار عدم التطابق ما بينه وبين البنى التنظيمية والسياسية يعبر عن الحاجة إلى إدارة الصراع ضد السلطة على قاعدة برنامجية مختلفة جذرياً عنها، أي أن الخطاب الليبرالي السياسي دون الاقتصادي استخدم هنا تكتيكياً أو أداتياً.

غير أن شيوع ثقافة المجتمع المدني والديمقراطية منذ سقوط المنظومة السوفياتية، في أوساط النخب السياسية الراديكالية، والتي تتميز بتكوينها «الانتلجنسوي» المعارض بطبيعته للسلطة، أدى إلى إعادة بناء وعيها السياسي وتركيزه على تكوين مجال سياسي تنافسي وسيط ما بين الدولة والمجتمع. ودلالة ذلك تكمن في أن المطالبة بالتحول إلى الديمقراطية لم تصدر عن نخب ليبرالية بقدر ما صدرت عن نخب راديكالية يسارية وقومية منشقة. وفي حين هاجرت الراديكالية السابقة لهذه الأحزاب إلى الحركات الجهادية أو الاعتراضية الإسلامية، فإن التيارات الإسلامية الوسطية السياسية المعارضة، والمثلة أساساً بمنظومة الإخوان المسلمين

العالمية، قد أخذت تدرج مفاهيم الديمقراطية والمجتمع المدني في برامجها، مما يشير إلى أن مجمل الأحزاب الخارجية المنشأ قد أخذ يعتنق الخطاب الليبرالي السياسي في الحريات الأساسية، لكن في طور ضعفها وإنهاكها الشديد، وهو ما يضعها في إطار «الموجة العالمية الثالثة للديمقراطية». غير أن مشكلة هذه الموجة تكمن في أنها تتم في إطار الإيديولوجيات الليبرالية الجديدة المهيمنة على المؤسسات التي تقود عملية العولمة الجارية اليوم، في شكل ليبرالية اقتصادية دون حدود، تضعف إلى حد كبير الدولة الوطنية العربية، أي أنها على قدر كبير من التنميط في إطار استراتيجيات الطبقة الدولية المسيطرة.

وفي هذا الإطار المؤسسي ما فوق القومي لمؤسسات ما يُعرف بالمجتمع المدني العالمي، فإن بعض أطراف المعارضة قد اندرج في تحالفات ما فوق قومية لإسقاط النظام الذي يقارعه، إلا أن المسئول عن ذلك في الحالتين العراقية والسودانية ليس المعارضة نفسها بقدر ما هو البنية الإقتصادية للنظم التسلطية العربية المفرطة في عنفها ضد معارضيها، وعلينا أن نلاحظ هنا نوعاً جديداً من المعارضة، بمعنى بروزه اليوم وليس بمعنى حدائه تكونه، وقد غاب عن الورقة، وهو تعاطف المعارضات السياسية الاثنية في البلدان العربية التي تتميز بما يسمى اليوم بالتعددية الثقافية، وهو ما يفرض تحديات جديدة على الدولة الوطنية العربية، ومدى قدرتها على إيجاد إطار مؤسسي مرن وفعال واستيعابي، يحمي التشكيلة الوطنية من التمزق، ويوفر ضمانات التوازن الذاتي في إطار الوحدة، وهو أمر من الصعب التفكير به خارج مدى قدرة النظم العربية في المجمل على ديمقراطية ذاتها، وإرساء دعائم دولة الحق والقانون.

موقف القوى الإقليمية والعظمى :

اعتمدت الدول الكبرى في سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط في القرن الماضي على نظرية: أن القوة هي خير وسيلة للتعامل مع العرب. وذلك تمهيداً لفرض أجندتها، وبسط نفوذها، وإحكام السيطرة على ثروات هذه المنطقة الغنية من العالم لضمان تحقيق مصالحها، وإرضاء غرورها الاستعماري.

ومما ساعدها في ذلك، ضعف انتماء الحكام العرب لأوطانهم، ومقدرات شعوبهم الذين لم يأتوا بهم إلى كراسي الحكم المعتصبة.

لعل موقف القوى العظمى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واضح تماماً من الربيع العربي والتحول نحو الديمقراطية، من حيث تأكيدها على أحقية الشعوب العربية في تحقيق رغباتها، وضرورة

التحول نحو الديمقراطية، هو كلام عار عن الصحة وذلك لسبب بسيط تماماً، يتمثل في أن الإدارة الأمريكية تعي تماماً موقف الشعوب العربية منها على مدار السنوات السابقة، وخاصة فيما يتعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي والانحياز الدائم للولايات المتحدة الأمريكية باتجاه إسرائيل على حساب الحق العربي، وأنه أي تحول حقيقي نحو الديمقراطية يعني أن يكون ممثلي الشعب في الحكومات والبرلمانات سيلبون إرادة شعوبهم في طرد الولايات المتحدة من المنطقة العربية، وليس تهديد مصالحها فقط، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن السياسة الأمريكية معروفة في موقفها من الأنظمة الناشئة فهي تعمل دائماً على التدخل الجاد في فرض نظام جديد يخدم مصالحها وتطلعاتها وأهدافها في المنطقة بديل عن النظام السابق والذي كان هو الآخر يخدم مصالحها، ولكنها تتخلي عن النظام المهالك سريعاً مثلما حدث مع نظام مبارك حتى لا تتهم بالوقوف ضد إرادة الشعوب، وتصبح في موقف المتهم أو الشيطان مثلما حصل مع شاه إيران ونظام موبوتو في الكونغو، سوهارتو في ماليزيا وتشاوشسكو في رومانيا، وغيرهم كثيرون، حيث يحفل التاريخ بمثل هذه المواقف الأمريكية .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل ستستطيع الدول الكبرى، والولايات المتحدة تحديداً باعتبارها القطب الأوحده أن تتكيف مع الواقع العربي الجديد ما بعد الربيع العربي، وسقوط أغلب الأنظمة مما سوف يعمل حتماً على رفع يدها عن المنطقة ولو بشكل مرحلي؟

الخاتمة

أعتقد أنه إذا نجحت الثورات العربية في تخطي العقبات والمؤامرات التي تُحاك لها في الداخل والخارج، واستطاعت أن تأت بحكام وطنين يهدفون إلى النهوض بأوطانهم، وتحقيق الحرية والديمقراطية الحقيقية لشعوبهم؛ قطعاً سيضطر الغرب أن يخضع لهذا الواقع الجديد والتعامل مع الدول العربية بطريقة مغايرة تماماً لما سبق، وتغليب المصلحة والتعاون المشترك.

فلن يكون هناك حينئذٍ خيار أمام الغرب إلا أن يعيد النظر في سياسته تجاه المنطقة؛ لتتواءم مع إرادة الشعوب التي قالت كلمتها، وأكدت أن الزمن لن يعود إلى الوراء مرة أخرى، بل لابد لهذه الأمة أن تحصل على حقها المسلوب؛ حيث أنها تعد بوصلة للسياسة العالمية، ومركزاً للتأثير الدولي.

إن ما يجري في العالم العربي الآن هو ليس تحقيق الديمقراطية، بل بداية عملية شاقة وطويلة للانتقال إلى الديمقراطية. فالمهم أن رحلة الألف ميل قد بدأت بثورات الشباب المطالبين بالتغيير، وإقامة أنظمة ديمقراطية، ولا بد لها أن تنتصر.

هوامش

- ١ . عبد الخالق حسين ، إشكالية الليبرالية في العالم العربي ، مجلة الديمقراطية ، العدد ٣٠ ، أبريل ٢٠٠٨ ، ص ٣٧-٤٢ .
- ٢ . «بنوا شالا» قوى المجتمع المدني المعارضة وظهور سياسية تخيلية جديدة في الوطن العربي « مجلة سياسات ٢٠١١ العدد ١٧-١٨
- ٣ . تيسير محيسن ، في ضوء الثورات العربية مساهمة في إعادة قراءة مفهوم المجتمع المدني عربياً ، مجلة تسامح ، ٣٦ ، مارس ٢٠١٢ ، ص ١٥-١٦ .
- ٤ . سعيد رفعت « الربيع العربي بين احباطات الداخل وإشعاعات الخارج » شئون عربية العدد ١٤٨
- ٥ . سعد الدين إبراهيم «الربيع العربي . . لماذا ينبغي الاهتمام بالديمقراطية عند الجيران ؟» http://www.ahl-alquran.com/arabic/?printpage.php?main_id=8253&doc_type=1
- ٦ . الثورة السورية : نحو المقاومة المسلحة وتأجيج الصراع الدولي موقع الجزيرة نت <http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/03/20123611110236729.htm>
- ٧ . محمد باروت أزمة المعارضة السياسية في العالم العربي <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1757>

وطن بلا مواطنة... ومواطنة بلا وطن

أحمد عز الدين أسعد *

«المجتمع المجرد أو المتجرد من الدولة لا ينتج ديمقراطية ولا مواطنة، ولا مجتمعا مدنيا، بل ينتج (حرب الكل ضد الكل)»

عزمي بشارة

«وطني علمني أن أقرأ كل الأشياء»

مظفر النواب

إلماعة

هذه المقالة تلقي الضوء على قضية اجتماعية سياسية بالغة الأهمية، في وقت كثر فيه الصراع والتناحر والاحتراب في المجتمعات العربية، في ظل خطف الدولة واحتكارها في حكم الحزب الواحد، المتشخصن في صفة الرئيس الحاكم؛ صاحب النفوذ والقوة والسطوة والتفكير والتشريع وسن القوانين، المهيمن والمسيطر على أفراد وجماعات هم رعايا في المجتمع لا يتمتعون بأدنى حد من ثقافة وممارسة المواطنة.

فتبحث الورقة في تاريخ المواطنة، ومفهوم المواطنة، والمواطنة والوطنية، والمواطنة والجنسية، والمواطنة والحرية، والمواطنة وحقوق الإنسان، والمواطنة والديمقراطية، والمواطنة والإسلام، والمواطنة والذمية، والمواطنة في الخطاب الإسلامي المعاصر، استبدال المواطنة بالذمية، والمواطنة في الدول العربية، ومكونات المواطنة، وأبعاد المواطنة، والوطن بلا مواطنة... والمواطنة بلا وطن.

* طالب ماجستير دراسات عربية معاصرة - جامعة بيرزيت

تاريخ المواطنة

إن تاريخ مبدأ المواطنة هو تاريخ سعي الإنسان إلى العدل والإنصاف والمساواة، وهذا السعي الإنساني يعبر عن فطرة إنسانية، أقدم من دولة المدينة في الحضارة اليونانية، وناضل الإنسان كثيرا من أجل إحقاق حقوقه، والمشاركة في اتخاذ القرارات ونظم نفسه في حركات اجتماعية، منذ أقدم العصور في وادي الرافدين، وحضارة

سومر، وحضارة آشور وبابل، وفي حضارات الهند والصين وفارس، وحضارات الإغريق والرومان، والفينيقيين والكنعانيين^١.

تظهر صور من المواطنة في الإطار الاجتماعي والمعرفي لدولة المدينة في أثينا، فمثلا رفض سقراط الهرب من السجن وبقي حتى ينفذ فيه حكم الإعدام، على أن يخل بالتزاماته تجاه مدينته أثينا، أما أرسطو فدعا أن تقوم الدولة على القانون بشرط موافقة المواطنين لهذا القانون، والمواطنين عند أرسطو هم؛ الأحرار من الذكور البالغين، واستثنى العبيد والنساء من المشاركة السياسية، والمواطن الصالح عند أرسطو هو الذي ينشر الفضيلة ويسعى لتحقيق الخير العام^٢.

كانت المواطنة في أثينا محصورة بدولة المدينة، إما في العهد الروماني فتجاوزت المواطنة نطاق جغرافية مدينة روما، فمنح قانون جوليا سنة ٩٠ ق.م المواطنة للآلاف من البشر خارج روما. وأصبحت المواطنة تقوم على الواجبات والحقوق؛ فالمواطن يقوم بواجباته (الخدمة العسكرية، تسديد الضرائب)، ويحصل على حقوقه (حق الزواج، والتعامل التجاري مع المواطنين الرومانيين). فتجاوزت المواطنة الرومانية حدود الدولة المدينة، لتصل حدود الإمبراطورية خارج إيطاليا. أما الفلسفة الرواقية الرومانية؛ فهي تدعو إلى المواطنة العالمية لجميع البشر المتجانسين القادرين على التفكير العقلاني، وظهرت فكرة الواجب المدني للمواطن لخدمة المجتمع والقضية من أجله^٣.

في عهد الإقطاع أصبحت المواطنة مرتبطة بالإقطاعية، التي يهيمن عليها أمير أو سيد إقطاعي فيملك الأرض ومن عليها، مع صعود الملكية وإلغاء الإقطاعية، أصبح ارتباط الأشخاص بالملك الذي يحميهم ويدفعون له الضرائب ٤، من الأمثلة على ذلك الارتباط العضوي بالملك إذ كان الملك كاثوليكي وغير مذهبه إلى البروتستنتية يحول كل رعايا الملك مذهبهم حسب المذهب الجديد للملك، وفي حالات كان انتماء المواطن لشخص الملك؛ لان الملك هو الدولة، فملك فرنسا لويس الرابع عشر وصف نفسه بقوله (أنا الدولة).

مع تطور الفكر الغربي والبحث عن الدولة والخير العام تم التطرق إلى حقوق الفرد، وكان هناك جدل حقوق الفرد وحقوق المواطن، فكان لثورتان الفرنسية والأمريكية دور في تفسير ذلك. أفكار هوبز ركزت على أن السلطة القوية هي التي تحافظ على الأفراد وحقوقهم، إما لوك فيرى أن الملكية الدستورية مع الجمعية البرلمانية هي التي تحمي الحقوق الطبيعية للأفراد، وطور روسو أفكار لوك وسماها (العقد الاجتماعي) القائمة على فكرة الإرادة العامة^٥.

مفهوم المواطنة

المواطنة كلمة مشتقة من كلمة الوطن، وهي صفة يكتسبها شخص ينتمي إلى وطن معين، وهناك من يرى المواطنة إنها خلق المواطن الصالح، وآخرين يرونها المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد، والمواطنة أيضا مكون أساسي وريفي للديمقراطية، ومنهم من يرى أن المواطنة تتضمن حق الأفراد (المواطنين) إدارة شؤون الدولة والمشاركة السياسية وحق تقرير المصير^٦.

تعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها «علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق تلك الدولة، وتدل المواطنة على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات.» وتعرف موسوعة الكتاب الدولي المواطنة «بأنها عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم.»^٧

أما قاموس علم الاجتماع فيعرف المواطنة من الجانب الاجتماعي؛ بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين المجتمع سياسي (دولة) وفرد طبيعي، فيقدم الفرد الولاء للدولة والدولة تقدم الحماية، وتنظم هذه العلاقة بينهما عبر القانون^٨.

يعرف أيضا عدنان السيد حسين المواطنة؛ بأنها الإطار الجامع الذي يتفاعل فيه المواطن مع وطنه، ومع المواطنين الآخرين، ضمن الدائرة الوطنية للدولة، المحددة جغرافيا وسياسيا وقانونيا واجتماعيا واقتصاديا، ليست المواطنة مجرد انتماء عاطفي وانتماء فقط، بل هي انتظام عام له حدوده وأبعاده على جميع الأصعدة الإنسانية^٩.

مفهوم المواطنة، مفهوم تاريخي، حسب ما استقر في الفكر السياسي المعاصر. وهو شامل ومعقد، وللمفهوم

أبعاد مادية وقانونية، وأبعاد ثقافية سلوكية، وهو وسيلة أو غاية يمكن بلوغه تدريجياً بتعاون أفراد المجتمع^{١٠}.

المواطنة والوطنية

في العديد من الأدبيات يشار إلى مفهوم الوطنية على أساس انه المواطنة، ظهر مفهوم الوطنية بعد الثورة الفرنسية، بالتزامن مع ظهور الدولة الحديثة الدستورية القانونية، فهناك تشابه وتطابق بين مفهومي الوطنية والمواطنة، فالوطنية أعمق من صفة المواطنة، وهي أعلى درجات المواطنة؛ فالفرد يكتسب المواطنة بمجرد انتسابه إلى دولة معينة، ويحصل على الجنسية فيها، لكنه لا يكتسب الوطنية إلا بالعمل الجاد والدائم لصالح المجموع (الجماعة/ الدولة) التي ينتسب إليها، فتكون المصلحة العامة لديه أهم من المصلحة الخاصة. الوطنية هي الإطار الفكري النظري للمواطنة، والمواطنة هي الممارسات العملية والتجسيد الحقيقي لمفهوم الوطنية في الانتماء والعطاء^{١١}. فالشعب الفلسطيني لا يتمتع بصفة المواطنة بسبب غياب الكيان السياسي (الدولة)، بسبب غياب/ عدم قيام الدولة؛ حتى بعد إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، هناك غياب لصفة المواطن في ظل هيمنة الشرط الاستعماري الصهيوني على السلطة والشعب الفلسطيني. مع كل ذلك؛ إلا أن الشعب الفلسطيني (شرائح/ مجموعات/ أحزاب/ أفراد) يتمتعون بصفة الوطنية، بسبب جهودهم وتضحياتهم وممارساتهم لصالح القضية الفلسطينية. فالوطنية يمكن تحقيقها أو اكتسابها بوجود دولة يرتبط بها المواطن، وحتى في حالة عدم وجود الدولة يمكن اكتساب أو تحقيق الوطنية مثل الحالة الفلسطينية. أما المواطنة فلا تتحقق إلا بوجود دولة تحقق شرط معادلة المواطنة؛ كذلك دولة بالمعنى الايجابي الديمقراطي، فالعديد من الدول لا تتحقق فيها المواطنة مثل دولة الحزب الواحد، والشخص الواحد، ودولة القبيلة.

المواطنة والجنسية

هناك مزج وخلط بين مفهوم المواطنة والجنسية، فالجنسية تعني الانتماء إلى الدولة ووطنية/ قومية، والجنسية تخلق تضامناً في الواجبات، أما المواطنة فتمنح حقوق، فالمواطنة تعبير عن هوية مشتركة من حيث الجنسية، التي تعين وتحدد الهوية المشتركة للمواطنين، فجميع المواطنين يتمتعون بالجنسية. المواطنة مرتبطة بالوطن وهي تعبير عن ثقافة وتاريخ مشترك، وغير مرتبطة بقائد أو حاكم أو سلطة معينة، ولا توجد بالطبع والسليقة، ولا تمنح منحاً، بل تكتسب اكتساباً^{١٢}.

فالجنسية هي الرابطة القانونية والسياسية، والأداة للتمييز والتفريق بين الوطني والأجنبي، وظهرت في

وقت متأخر، في بداية القرن التاسع عشر^{١٣}. في الكيانات العنصرية مثل «إسرائيل» التي تدعي الديمقراطية، هناك تمييز بين المواطنين فلا يعامل الشعب العربي الفلسطيني في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ مثل الإسرائيلي اليهودي. كذلك تعمل «إسرائيل» مع الفلسطينيين سكان القدس الشرقية على أنهم حاملين للجنسية الإسرائيلية، ولا تتعامل معهم على أنهم مواطنين. أيضا في الدول السلطوية والقمعية يحمل المواطن جنسية دولته دون وجود رابطة المواطنة أو تمتعه بحقوق المواطن.

المواطنة والحرية

برز مفهوم المواطنة في المجتمع الغربي عام ١٧٨٣ في أوج نضج فلسفة الأنوار، وتم تطبيقه في الثورة الفرنسية، والغبي عصر الإقطاع، وتراجع سيطرة الكهنوت الكنسي، وأصبح الناس يخاطبون بمواطن أو مواطنة، وتم ترسيخ هذه المفاهيم بنضال تيارات سياسية واجتماعية وفكرية متعددة. فقامت فلسفة الأنوار على عدد من المقولات: لا سلطة على العقل، دمج العقل بالعقلانية والحرية والعدل السياسي والاجتماعي، التحرر من أسطورة الحتمية، شرعية السلطة. فتزاوج فلسفة الأنوار بين العقلانية والتحرر، فلا معنى للعقلانية دون أن تخدم التحرر، ولا ديمقراطية ومواطنة وحرية من دون عقلانية. خلاصة القول لا مواطنة من دون حرية، ولا حداثة حقيقية من دون حرية^{١٤}.

بامتلاك الشعب/ المواطن للحرية تتبلور علاقة المواطنة بينه وبين الدولة. عندما تغيب حرية الفرد يخيم وتسد علاقة الهيمنة والسيطرة والقهر بين الفرد والدولة، وتنشط أجهزة التخابر والتأمر على الأفراد، خوفا من محاولة استرداد الفرد لحيته، التي تحقق له مواظنته، حيث تفكك المواطنة علاقة القهر والاستغلال التي نسجتها الأنظمة القمعية، فالشعوب العربية ستحقق مواظنتها، بعد انجاز ثوراتها وترسيخ بنى النظم الديمقراطية، بتفويض حرية الشعوب العربية أزيلت أنظمة مستبدة، وبمزج الحرية بالوعي الشعبي والإرادة الوطنية تتحقق مواطنة المواطن العربي الحر.

المواطنة وحقوق الإنسان

في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، عام ١٩٤٨، يشير إلى حقوق عامة للإنسان، مثل: المساواة في الكرامة الإنسانية، رفض التمييز بسبب الجنس أو اللون أو العرق أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل أو الثروة أو المولد، المساواة أمام القانون، حرية الرأي والتعبير، حرية الاشتراك

في الاجتماعات والجمعيات السلمية . . . وغيرها من الحقوق . كذلك المواثيق الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية السياسية، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية^{١٥} ١٩٦٦ .

هذه المواثيق والعهد والقوانين والتشريعات، جميعها تؤسس وترسخ وتبني أسس المواطنة ومفاهيمها، وتغني الخلفية القانونية والثقافية لتطبيق المواطنة، هذه الوثائق المرسخة للحقوق الإنسان، المتعلقة بالحرية والعدالة والمساواة، هي القاعدة والتربة الخصبة لنمو المواطنة في المجتمعات .

المواطنة والديمقراطية

وجود العقد الاجتماعي في المجتمعات، هو قناعة فكرية وقبول ضمنى ونفسي والتزام بمبدأ المواطنة، فالمواطنة هي مصدر الحقوق ومناطق الواجبات، دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو الجنس، وبذلك يتم التوافق على دستور ديمقراطي، وإذ فقد المواطن جزء من حقوقه أو كلها، يفقد بذلك صفة المواطنة الحقيقية، فيشعر بالاغتراب في مجتمعه، فترسخ الديمقراطية في المجتمع يتيح للمواطنين ممارسة (الديمقراطية الإجرائية أو العملية)، في مناخ من المسؤولية والحرية^{١٦} .

ما معنى الديمقراطية إذ استثنيت المرأة، كمواطنة من الحياة السياسية، والديمقراطية لا تقتصر على المساواة بين المواطنين على الصعيد السياسي، بل تتعداه إلى الصعيد الاجتماعي، فالديمقراطية لا تسقط فكرة التنوع السياسي والتفافي والاجتماعي، بل تعمل على تحقيق الائتلاف والانسجام بين هذا التنوع، وتحقيق المواطنة للمواطنين . للمجتمع المدني دور مهم في عملية التنشئة المدنية والديمقراطية، ويساعد المواطنين في معرفة حقوقهم وواجباتهم . تتعمق المواطنة والديمقراطية مع ازدياد المشاركة المجتمعية للمواطنين، وعندما تهمش أو تقصا المشاركة المجتمعية، حتى لو كان ذلك لجماعات صغيرة في المجتمع، فهذا يهدد استقرار المجتمع ويعود المجتمع إلى مرحلة ما قبل اكتساب المواطنة كثقافة وممارسة^{١٧} .

بغيب الديمقراطية تغيب المواطنة، وبغيب المواطنة يغيب المواطن . بدون تحقق المواطنة لا يسمع صوت المواطن ؛ إلا بالثورة على الأنظمة المستبدة، وخير مثال الثورات العربية التي أسمعت الأنظمة وكل من راهن على موت الشعوب العربية بان المواطن يغيب ويمهل لكن لا يهمل حقوقه السياسية والمدنية . بغيب ثقافة الديمقراطية تهيمن السلطة على المجتمع المدني ووسائل الإعلام، كما تحكم سيطرتها على البناء السياسي الدولة، وتقمع

الفرد وحقوقه وتحقق صفة المواطنة للإفراد . الناتج عن غياب الديمقراطية؛ مواطنة للقبيلة المسيطرة على الدولة (الدولة القبيلية)، مواطنة للحزب المسيطر على الدولة (دولة الحزب)، مواطنة للطائفة المسيطرة على الدولة (الدولة الطائفية). فالدولة تمنح مواطنتها وكل خيراتها ومقدراتها للفتنة المقربة والمشكلة لرأس هرم السلطة .

المواطنة والإسلام

أقام النبي محمد دولة عربية إسلامية على أساس وقواعد جنينية سياسته ودينية وقضائية، لتنظيم المجتمع، استناداً إلى القرآن الكريم، بالإضافة إلى إجابة السنة النبوية على أسئلة المجتمع الإسلامي حينذاك. وفي عهد الخليفة الأول أبو بكر اعتمد مبدأ المساواة، في قضية العطاء من الغنائم وامتيازات المواطنة، دون اعتبار للقدم في دخول الإسلام، أو القرابة إلى النبي، أو البلاء في الحرب. أما الخليفة عمر بن الخطاب فاستحدث منصب مسئول بيت المال، وسن قرارات عدة، منها مراتبية الأعطيات، والقدم في الإسلام، والبلاء في الحرب، والانتماء العربي كمعيار للمواطنة. ضيق الخليفة الثالث عثمان بن عفان التصنيف الذي كان سائد لدى عمر بن الخطاب، ليكون لقريش حصة الأسد في السياسة والعسكر. حاول الإمام علي بن أبي طالب التوقف عند هذا النهج، لكن لم تسمح حربه الأهلية مع معاوية بفعل ذلك^{١٨}.

في الدولة الإسلامية معيار المواطنة الانتماء إلى الإسلام. غير المسلمين مواطنين بموجب دفع الجزية مقابل حمايتهم من قبل الدولة الإسلامية. تحولت الدولة الإسلامية إلى الشكل الوراثي بعد مقتل علي بن أبي طالب. وورثنا هذا الشكل في المنطقة العربية بعدد تفكك الإمبراطورية العثمانية وموجة التحرر من الاستعمار وقيام الدول القطرية العربية، التي تتبنى في دساتيرها الإسلام كمصدر لتشريع أو مصدر أول لتشريع.

المواطنة والذمية

الإسلام دين عالمي يسعى لسيط نفوذه على العالم اجمع، وكانت علاقته مع العالم تنقسم إلى قسمين: دار الإسلام ودار الحرب. دار الإسلام؛ هي الجغرافيا والأقاليم الواقعة تحت ولاية المسلمين، وتضم إلى جانب، أشخاص من غير المسلمين؛ وهم الذميون والمستأنسون، الذميون هم أهل الكتاب (اليهود والمسيحيين)، الذين احتفظوا بديانتهم الأصلية مقابل دفع الجزية، بذلك يتمتعون بالحماية والعيش في الدولة الإسلامية. أما المستأنسون؛ هم الأجانب القادمين من دار الحرب ودخلوا دار الإسلام بأذن من الدولة الإسلامية، ولا يتم اعتبارهم من رعاية الدولة الإسلامية. أما دار الحرب فلا تمتد الولاية الإسلامية إليها، ولا تطبق فيها الشريعة الإسلامية^{١٩}.

المواطنة في الخطاب الإسلامي المعاصر

يقبل الخطاب الإسلامي المعاصر فكرة المواطنة، القائمة على أساس المساواة الكاملة بين المسلمين وغيرهم على قاعدة الانتساب الوطني المشترك؛ باستثناء بخص وظائف سياسية ودينية، مثل: رئاسة الدولة، ونظارة الفتوى، وقيادة الجيش عند الجهاد، يميز الخطاب الإسلامي المعاصر، بين الصورة التاريخية لأهل الذمة القابلة للمجازة والمراجعة، وبين القيمة السياسية والأخلاقية الملازمة لها؛ هي قيم التسامح والاعتراف بالآخر في المجتمع الإسلامي. كما أن الخطاب الإسلامي الحديث يقترب بمفرداته من المساحة الليبرالية، لكن الاختلاف في الإسناد المرجعي، فالليبرالية تستند إلى الحق الطبيعي، والخطاب الإسلامي يستند إلى مرجعية أخلاقية دينية^{٢٠}.

الرهان قائم على مصداقية خطاب الحركات الإسلامية بعد فوزها في برلمان تونس ومصر والمغرب. حيث تعيش أقليات دينية في الوطن العربي في الدول المسيطرة الإسلاميين على برلماناتها؛ وهنا المحك للحركات الإسلامية في إقامة نماذج مدنية للحكم والسلطة تشمل جميع المواطنين ولا تقصي المواطن بناء على مذهبه أو دينه، وإلا فهي لا تختلف عن نماذج الدول المستبدة، وسيعمل المواطن العربي على إسقاطها كما اسقط الدول الدكتاتورية.

استبدال الذممة بالمواطنة

لم تعد هناك حاجة فقهية، ولا ضرورة اجتماعية، لاعتماد مصطلح الذممة، فالمواطنة بديل فكري وموضوعي لمصطلح الذممة. وهناك مبررات فكرية تدعنا نعتمد مصطلح المواطنة بين المسلمين وغيرهم في نفس الوطن وهي^{٢١}:

١. المساواة في الحقوق والواجبات أمام قضاء نزيه، والرسوم والضرائب يدفعها جميع المواطنين دون تمييز.
٢. إعلاء قيمة الحرية، وتطبيق الحريات العامة والخاصة، إضافة إلى حرية المعتقد.
٣. وجود هوية وطنية واحدة، تتبلور في اللغة والرموز والعادات والعلاقات الاجتماعية.
٤. التنمية الشاملة في إطار العدالة، تنمية الموارد المادية والبشرية، في إطار التقدم العلمي والثقافي، لتحقيق السعادة وهي مطلب شرعي ووضعي.

مكونات المواطنة

- للمواطنة عناصر أساسية لا بد من توافرها، لتحقيق المواطنة بابها صورها وهي: الانتماء، المساواة، الحقوق والواجبات، واحترام القيم العامة^{٢٢}؛ سأوضح هذه العناصر بشكل منفرد ومفصل.
١. الانتماء: الانتماء من لوازم المواطنة، وهو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص، للدفاع عن وطنه والارتقاء به، والعمل الجاد من أجل الوطن والتفاعل البناء لتحقيق الخير العام، ومن الأمثلة على ذلك التضحية من أجل الوطن، والقيام بالأعمال التطوعية الخيرية.
 ٢. المساواة: التساوي بين المواطنين جميعهم بما تقدمه الدولة من خدمات، على اختلافهم وتنوعهم، وحصول كل مواطن على حقوقه، ويقوم بتقديم واجباته اتجاه وطنه.
 ٣. الحقوق والواجبات: توفير الوطن أو الدولة للمواطنين حقوقهم مثل: التعليم والرعاية الصحية، والحرية الشخصية... الخ، مقابل تأدية المواطن لواجباته اتجاه وطنه، مثل: احترام النظام، الدفاع عن الوطن، المحافظة على الممتلكات العامة.
 ٤. احترام القيم العامة: مراعاة المواطنين للقيم المجتمعية، وتمثيلها في سلوكهم الخاص والعام، ومثال ذلك: الأمانة وعدم استغلال المصب للأغراض الشخصية، وعدم الغش والتزوير، إتقان العمل والإخلاص فيه.

أبعاد المواطنة

- للمواطنة الكاملة أو المواطنة بمعناها الشامل عدد من الأبعاد هي: البعد الإنساني، البعد الديمقراطي، البعد البيئي، البعد القانوني والدستوري^{٢٣}.
- البعد الإنساني: يتمثل بالرحمة، والتكافل، والتعاون، ورفض كافة أشكال التمييز، الحرية، حرية الاعتقاد، المساواة بين الجنسين.
- البعد الديمقراطي: مثل حرية اختيار السلطات السياسية، التداول السلمي للسلطة، احترام التعددية وممارستها.
- البعد البيئي: يشمل الانتماء للأرض، والمحافظة على القدرة الاحتمالية لها، والمحافظة على البيئة وحمايتها.
- البعد القانوني والدستوري: احترام الدساتير والقوانين والمعايير، التي تكفل حرية الأفراد والجماعات.
- أما أبعاد المواطنة في المجتمع العربي فهي: البعد الفلسفي والقيمي؛ الحرية، الخير، الهوية، العدل، المصير

المشترك. البعد السياسي والقانوني: مثل المساواة، واتخاذ القرارات، وتحمل المسؤوليات، وحرية التعبير، والبعد الاجتماعي والثقافي. فالمواطنة تحدد السلوكيات والعلاقات والقيم الاجتماعية، وتصبح بذلك مرجعية معيارية وقيمة اجتماعية^{٢٤}.

وطن بلا مواطنة . . . ومواطنة بلا وطن

في الدولة العربية تبنى الهوية والانتماء على أساس البنى العضوية التقليدية؛ القبيلة والدين، تقوم فكرة الديمقراطية عند بشارة وفق المدرسة الليبرالية، التي ترعى حقوق الفرد وتسبق حقوق الجماعة، ولل فرد الحق في الانتماء وتكوين هوية خاصة، وله الحق أن يتماها مع ثقافة معينة، فالمواطنة تبرز كأولوية، فالمواطنة ترسي التعددية الثقافية، والمواطنة المتساوية المتجانسة؛ تعني عدم مرور علاقة الفرد مع الدولة عبر العشير أو الطائفة، بل تكون علاقة الفرد بالدولة مباشرة، فعندما لا يكون هناك وسيط بين الفرد والدولة سوى مواطنته تتكون (الأمة المدنية)، والحقوق الجماعية لجماعة معترف بها داخل الأمة لا تمس أو تؤثر بمبدأ المساواة بين المواطنين. أن عدم الاعتراف بالجماعات أو الهويات الفرعية داخل الأمة يؤدي إلى الفاشية^{٢٥}.

لم تترسخ الدولة الوطنية القطرية العربية في الفكر والممارسة، بصيغتها المؤسسية لتتحول لدولة القانون والمؤسسات. جوهر فكرة المواطنة تحديد العلاقة بين السلطة السياسية وأفراد الشعب، التي يتم اكتسابها عبر التشريع والممارسات الثقافية، بدل من اعتبار السكان رعايا للدولة، أو جماعات عشائرية وطائفية ومذهبية. في تاريخ التحرر العربي من الاستعمار تعزز الشعور الوطني، وأصبحت الوطنية عامل جامع لجميع الطوائف والمذاهب والعشائر والمناطق. لكن بعد الاستقلال ومع بروز عدد من الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، ظهرت مشكلة الأقليات، وكان هناك خطأ في معالجة الموضوع، الذي تم بالقمع والإقصاء، بدل المعالجة بترسيخ المواطنة كمبدأ وحق والتزام^{٢٦}.

لا تتحقق في الوطن العربي المواطنة العضوية؛ التي تقوم على المساواة في الحقوق والواجبات، والانطلاق من قيمة عليا هي الحرية، والهوية الوطنية العامة التي تسمح بتعايش هويات مصغرة، ويتم التمتع في هذه المواطنة بالعدالة المتحققة من خلال التنمية. لكن العكس في الوطن العربي فالمواطنة منقوصة هي السائدة، فاستندت الدول العربية الحديثة على نخبة (أقلية) على حساب الأغلبية الساحقة من الشعب، والدول العربية تسلطية، تهمس الأقلية وتهمين على الأغلبية وتبعدها عن الحكم. ولا يوجد إقرار بالتعددية السياسية، والفكرية، والاجتماعية، والقومية، والدينية، وهذا يقوض مبدأ المواطنة^{٢٧}.

كان للثورات العربية التي انطلقت مطلع عام ٢٠١١ مثال مهم على تبلور الإرادة العامة والهم العام للمواطنين، سواء في تونس او مصر او ليبيا او اليمن او البحرين وغير ها من الدول العربية، مع وجود استثناءات لفئات منتفعة من النظم السلطوية العربية؛ لكن هذه الاستثناءات تؤكد القاعدة. فالشعب في تونس ومصر هب للاستقاط النظام من اجل الحرية والحقوق المدنية والسياسية، وكانت الثورة شعبية تشمل غالبية الفئات الشعبية، فالمواطن العربي لم يحقق موطنه في ايام حكم الانظمة القمعية، لكنه حقق موطنه في فضاء الثورة، باكتسابه صفة المواطن الثائر المطالب بحقوقه وحقوق شعبه المسلوبة.

حاولت الأقطار العربية تأسيس شرعيتها على التاريخ الإقليمي، فأقصت مجموعات سكانية لأنها لا تتطابق مع التاريخ الإقليمي وتاريخ الدولة. فرض الأمة على التاريخ ما قبل القومي، وإقصاء غير العرب من الأمة العربية. أما دوامة الأكثرية والأغلبية؛ يشير بشارة إلى تحالف الاستعمار مع القوى التقليدية والأقليات ضد الأكثرية، احدث ذلك انشقاقات طائفية وأثنية وإقليمية، وبنى الاستعمار أجهزة الأمن العربية من أبناء الأقليات، يعطي بشارة الحل على أساس الديمقراطية التدريجية للحالة العربية^{٢٨}.

الدول العربية قبل الثورات كانت اوطان لشعوبها كراعايا، فالوطن موجود بلا وجود للمواطنة. اما في في فلسطين فالعكس صحيح فالمواطنة والوطنية موجودة بلا وطن (دولة). استطاع الشعب الفلسطيني بفضل نضاله المستمر والحديث ببلورة شخصيته الوطنية الفلسطينية كمواطنين، وهيئات سياسية فممنظمة التحرير والاحزاب السياسية والسلطة الفلسطينية، اطر سياسية تعبر عن الوطنية الفلسطينية.

إن ترسيخ فكرة المدنية في المجتمعات العربية، وإقامة مجتمع العلاقات الحداثية الطوعية، والتسامي على العلاقات العضوية والبنى التقليدية؛ يحقق هذا للأفراد في المجتمعات العربية صفة المواطنة وتنضم علاقتهم مع السلطة الحاكمة عبر فكرة المواطنة.

اما قضية المواطنة فهي سابة في الوجود للوطن/ الدولة الفلسطينية. فلسطين تعج بالمشاريع والمؤسسات والكتابات والمنح، لغرض التنظير وتشكيل فكرة المواطنة، وبث الفكر الليبرالي عبر حصان طروادة (المواطنة)؛ فالجهود بمذولة من اجل فكرة المواطنة وليست لفكرة بلورة وتحرير الوطن فلسطين، وهنا اشير الى حرف البوصلة الوطنية الفلسطينية عن وجهتها الصحيحة، من خلال المؤسسات والمنظمات التي تعتاش على التمويل الليبرالي. فما يحتاجه المواطن الفلسطيني الوطن كأولوية اولى ثم بعد التحرر وقيام الدولة الفلسطينية، يتم الاهتمام بموضوع المواطنة؛ فالمواطنة لا تتبلور بلا وطن.

بدل الخاتمة

في الحالة العربية قبل ثورات الربيع العربي، كانت الدولة مغتصبة من الحزب الواحد والحاكم الفرد المتسلط أو النخبة الحاكمة، أما بعد هذه الثورات العربية بل وبعد أن تترسخ مطالب هذه الثورات وتحقق رؤيتها وأهدافها، هل سيتم تحرير الدولة وإعادة بنائها على أسس تحترم المواطنة والديمقراطية؟!، خصوصا أن بعض المؤشرات والنتائج أشارت إلى صعود موجة السلام السياسي إلى الحكم، فهل سيتم تحقيق المواطنة والمدنية لجميع الأفراد على اختلاف منابعهم ومنابتهم؟!، وما مصير المثاليات والوجدانيات والعواطف في ذهنية الشعوب نحو الوحدة العربية؟!، فأبي الخيارات اقرب لدولة المواطنة دولة الوحدة العربية أم الدولة القطرية؟! . في فلسطين هناك اجندات وغايات حملتها جهات كمبرادورية، تهدف الى حرف النضال الفلسطيني عن قضية تحرير فلسطين. وعملت على اشغال الشعب بقضايا التنمية والمواطنة وتمكين المرأة والشباب وغيرها من المفاهيم الليبرالية، التي لا تحقق الهدف الفلسطيني بقيام الدولة الفلسطينية. بعد موجة الربيع العربي أرى أن نجم المواطنة والمدنية سيلوح في الأفق. ولعل مواطنة المواطن العربي تحقق الوطن للمواطن الفلسطيني. والمعدلة ستكون وطن بمواطنة ومواطنين في الدولة العربية بما فيها فلسطين.

المراجع

- بشارة، عزمي . المجتمع المدني دراسة نقدية: مع إشارة للمجتمع المدني العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨
- بشارة، عزمي . في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧
- بو شلاكة، رفيق عبد السلام . «المواطنة في الخطاب الإسلامي» في بشير نافع . المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١
- الجنحاني، الحبيب . «المواطنة والحرية» في المواطنة في الوطن العربي . عمان: منتدى الفكر العربي، ٢٠١٠
- حسين، عدنان السيد . «المواطنة في الوطن العربي» في المواطنة في الوطن العربي . عمان: منتدى الفكر العربي، ٢٠١٠
- شعبان، عبد الحسين . «استحقاقات المواطنة العضوية: الحق والمشاركة والهوية» في المواطنة في الوطن العربي . عمان: منتدى الفكر العربي، ٢٠١٠
- الشماس، عيسى . المجتمع المدني: المواطنة والديمقراطية . دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٨
- بن طلال، الحسن . «نحو ميثاق مواطنة عربي» في المواطنة في الوطن العربي . عمان: منتدى الفكر العربي، ٢٠١٠
- الكواري، علي خليفة . «مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية» في بشير نافع . المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١

الهوامش

- ١ . الكواري، علي خليفة . «مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية» في: نافع، بشير . المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ١٦-١٧ .
- ٢ . حسين، عدنان السيد . «المواطنة في الوطن العربي» في: المواطنة في الوطن العربي . عمان: منتدى الفكر العربي، ٢٠١٠، ٥-٦ .
- ٣ . المرجع السابق، ٥-٦ .
- ٤ . شعبان، عبد الحسين . «استحقاقات المواطنة العضوية: الحق والمشاركة والهوية» في: المواطنة في الوطن العربي . عمان: منتدى الفكر العربي، ٢٠١٠، ٥٦ .
- ٥ . حسين، عدنان السيد . مرجع سابق، ٩-١٠ .
- ٦ . الشماس، عيسى . المجتمع المدني: المواطنة والديمقراطية . دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٨، ٣٨ .
- ٧ . الكواري، علي خليفة . مرجع سابق، ٣٠ .
- ٨ . الشماس، عيسى . مرجع سابق، ٣٨ .
- ٩ . حسين، عدنان السيد . مرجع سابق، ٣ .

١٠. الشماس، عيسى. مرجع سابق، ٤٠.
١١. المرجع السابق، ٥٠-٥١.
١٢. المرجع السابق، ٤١-٤٢.
١٣. شعبان، عبد الحسين. مرجع سابق، ٥٤.
١٤. الجنتحاني، الحبيب. "المواطنة والحريّة". في: المواطنة في الوطن العربي. عمان: منتدى الفكر العربي، ٢٠١٠، ٣١-٣٨.
١٥. حسين، عدنان السيد. مرجع سابق، ١٣-١٦.
١٦. الشماس، عيسى. مرجع سابق، ١٠٩-١١٣.
١٧. حسين، عدنان السيد. مرجع سابق، ١٩-٢٠.
١٨. شعبان، عبد الحسين. مرجع سابق، ٥٧-٥٩.
١٩. شعبان، عبد الحسين. مرجع سابق، ٥٩-٦٠.
٢٠. بوشلاكة، رفيق عبد السلام. "المواطنة في الخطاب الإسلامي". في: نافع، بشير. المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ٢٦١-٢٦٢.
٢١. حسين، عدنان السيد. مرجع سابق، ٨-٩.
٢٢. الشماس، عيسى. مرجع سابق، ٤٣-٤٥.
٢٣. بن طلال، الحسن. "نحو ميثاق مواطنة عربي". في: المواطنة في الوطن العربي. عمان: منتدى الفكر العربي، ٢٠١٠، ٧٢-٧٣.
٢٤. الشماس، عيسى. مرجع سابق، ٤٦-٧٤.
٢٥. بشارة، عزمي. في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٦١، ٢٠٠٧-١٦٢.
٢٦. الشماس، عيسى. مرجع سابق، ٢٠-٢٢.
٢٧. شعبان، عبد الحسين. مرجع سابق، ٤٥-٥٣.
٢٨. بشارة، عزمي. المجتمع المدني دراسة نقدية: مع إشارة للمجتمع المدني العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ٣٠٨-٣١٦.

هل الصحوة الاسلامية هي الحل

وفيق هوارى *

شهدت المجتمعات العربية، وخصوصاً المجتمعات التي عاشت انتفاضات ما يسمى الربيع العربي، تحولات سياسية أدت إلى بروز تيارات اسلامية متفاوتة على الساحة السياسية، ونجحت هذه التيارات في الوصول إلى الحكم في تونس ومصر بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة. وتكهن البعض بأنها تلعب دوراً أساسياً في النزاع الدائر حالياً في سورية.

يأتي هذا الوضع بعد نمو وتصاعد التيارات الإسلامية منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي وصولاً إلى اللحظة الراهنة، والذي يصفه البعض أنه زمن "الصحوة الإسلامية" وتتعدد الصفات التي تطلق على هذه التيارات من السلفية، الأصولية، المتطرفة، الجهادية وغيرها.

فما هي العوامل التي أدت إلى نمو وتصاعد هذه التيارات؟

أولاً، أزمة الاشتراكية

في ثمانينات القرن الماضي وصلت أزمة الاشتراكية إلى ذروتها، وأدى الجمود العقائدي الذي ساد سياسات السلطات التي أقيمت وحكمت باسم الاشتراكية، إلى عجز تلك السلطات عن تقديم حلول ناجعة للمشكلات التي تعاني منها البشرية، ولم تستطع القيادات الحزبية في تلك البلدان من تطوير النظرية الاشتراكية بما يتلاءم مع التطورات التكنولوجية التي حصلت خلال القرن العشرين وأثرت على النسيج الاجتماعي للشعوب، وبدت النظرية التي تنظر إلى ان التناقض الأساسي هو بين طبقة العمال وطبقة الرأسماليين وكأنها نظرية مبسطة وبدائية أمام الإنقسامات والتفاوتات التي شهدتها المجتمعات خلال القرن الماضي. كما أن التطورات

* صحفي لبناني

السياسية التي شهدتها بلدان مختلفة أدت إلى تطور الديمقراطية وتحولها من ديمقراطية تمثيلية إلى ديمقراطية تشاركية، تلعب كل فئات المجتمع من خلالها دوراً في مسار الحياة السياسية، مما نسف مفهوم ديكتاتورية البروليتاريا التي قامت على أساسها النظرية الاشتراكية. إن عجز النخب السياسية عن تطوير النظرية نفسها، والإصرار على قولبة المجتمعات بما يتلاءم مع الفكر المعتنق دفع بهذه الايديولوجيا إلى التوقع وعدم القدرة على تحليل وفهم الواقع كما هو.

وإذا كان المنهج الجدلي المبسط، الذي استخدمه ماركس وانجلس لتحليل الواقع، مناسباً لمستوى التطور الاقتصادي السائد في القرن التاسع عشر حيث كان العلم ما زال يعتمد على أساس الفعل ورد الفعل المتساوي. فإن التطور العلمي من جهة وتكون المجتمع من فئات متفاوتة المصالح جعل المنهج الجدلي المبسط القائم على أساس أن هناك تناقض أساسي وتناقضات ثانوية إلى منهج شكلي أيديولوجي لا يستطيع أن يحلل المجتمعات ذات العلاقات المعقدة والذي يبرز فيها أكثر من تناقض أساس وأكثر من تناقض ثانوي وتبديل مواقع كل منهم بسرعة بتبديل اللحظة السياسية. لكل هذه الأسباب عجزت الايديولوجية الماركسية عن انتاج مفاتيح لازمة لمعالجة المشكلات الراهنة، وعبرت أزمة الاشتراكية عن الوصول إلى ذروتها بانهايار نماذجها المتحققة في عدد من البلدان.

ثانياً، التطور العلمي المتسارع

ادى التطور العلمي المتسارع الذي شهدته البشرية بعد النصف الثاني من القرن الماضي وحتى الآن، إلى ازدياد حيز المعرفة والمعلومات لدى قلة من الدول وخصوصاً تلك التي استفادت من تراكم الرأسمال لديها من خلال استعمارها واستغلالها للموارد الطبيعية للبلدان المتخلفة، وتأمين فرص عمل للأدمغة الوافدة الى سوق عملها، والسيطرة على الابتكارات والاختراعات وتأمين المناخات المناسبة لذلك. كل ذلك، أو جدهوة كبيرة بين هذه القلة ومجتمعاتها (الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا والدول الصناعية الكبرى) وبين مجتمعات الدول الأخرى، وصارت هذه الهوة واسعة جداً بحيث تعجز هذه المجتمعات عن اللحاق بالتطور العلمي، وتحولت الدول المتخلفة إلى أسواق تؤمن يد عاملة رخيصة للدول المتقدمة، وتعيش على الفتات الذي ترميه إليها. كما نجحت الدول المتقدمة بالسيطرة على مصادر الطاقة أينما وجدت، عبر الاتفاقات الممكنة أو السيطرة العسكرية المباشرة.

وقد راكمت الدول المتقدمة ثروات كبيرة جراء سياساتها وحروبها الاقتصادية والعسكرية وممارستها الحصار

على تزويد الدول المتخلفة بالمعلومات التقنية اللازمة لفتح الأبواب أمام تطورها وتقدمها العلمي والاجتماعي . إن هذه السياسة دفعت شعوب المنطقة وخصوصاً شبابها وخريجي جامعاتها للشعور بالعجز والجهل بما يحصل حولها، وعدم القدرة على امتلاك التقنيات الجديدة والمحرم استخدامها إلا بما يتناسب مع مصالح أصحابها، وبالتالي باتت حصة هذه البلدان وشعوبها من الثروات المجمعة، بسبب التطور العلمي المتسارع، ضئيلة إلى حد كبير مما يجعل الدول المتخلفة مديونة بشكل دائم وشعوبها تعيش على حافة الفقر مقارنة مع شعوب تلك الدول القلة .

ثالثاً، الأنظمة الاستبدادية

لقد فرض اعتناق المسار الحدائوي الذي التزمته البلدان المتقدمة إلى التزام آخر هو البناء الديمقراطي في الحياة السياسية والحياة الاجتماعية فيها، لكن سياسة هذه الدول القائمة على استغلال الشعوب الأخرى قامت على دعم أنظمة استبدادية في المنطقة تفرض قيوداً على تطور مجتمعاتها وتحولاتها نحو الديمقراطية، فقد حرمت هذه الأنظمة شعوبها من حقوقها الإنسانية ومن حرية التعبير، إلى جانب تكديس الأموال المسلوقة من الشعوب الممنوعة من ممارسة المساواة والمحاسبة . وعملت على افناء الحياة السياسية ومارست القمع الشديد لكل مكونات المجتمع المدني الساعي إلى التغيير . وبدلاً من بناء دولة رعايية، بنت سلطات تمسك بالمجتمع وتلحقه بها وتحرم مؤسساته من أية استقلالية نسبية، وتحولت الشعوب إلى مجموعات عاجزة ومحرومة من التعبير عن مصالحها ومطالبها، وصارت مهمشة تلهث وراء لقمة عيشها، ومن جهة أخرى ساعدت تلك السلطات على نمو تيارات اسلامية سلفية تؤمن بضرورة العودة إلى القرون الأولى وتلتزم البند الأهم في الفكر السلفي المستخدم وهو عدم الخروج على السلطات .

رابعاً، تخلف البنى الاجتماعية

إذا كان التطور الاقتصادي والعلمي في البلدان المتقدمة قد فرض تحولاً في البنى الاجتماعية، وأدى نشاط المجتمعات المدنية إلى تعديلات في البنى الاجتماعية وتحول الشعوب إلى أفراد مستقلين احرار يتساوون أمام قوانين مدنية ترعى المجتمع وعلاقاته، لكن المجتمعات في بلدان المنطقة حافظت على تركيبها العشائرية والقبلية والعائلية، ولم تتحول المجتمعات السكنية الكبيرة إلى مدن بالمعنى المدني، بل بقيت مساحات تلتقي بها العائلات والعشائر والقبائل وهي مؤسسات يمكن السيطرة عليها ورمي الفتات لزعاماتها كي تبقى ملحقة بالأنظمة الاستبدادية القائمة التي عجزت عن بناء دولة واحدة تتداول التيارات السياسية السلطات فيها، بل

بقيت سلطة واحدة قوية قمعية مركزية يُختصر المجتمع فيها بحزب شمولي واحد ويُختصر الحزب بزعيمه الذي يتحلق حوله أفراد عائلته وبعض المنتفعين، أو يمكن أن يشهد المجتمع سلطات مختلفة تبني مواقعها اعتماداً على قوتها العشائرية، أو القبلية أو المذهبية على حساب تيار الدولة الواحدة ذات المؤسسات والقانون. أمام كل هذه العوامل، يجد الانسان نفسه ضعيفاً مجرداً من كل سلاح يدافع به عن نفسه، يحاول التفتيش عن موقع يحميه من الآخر، الآخر الذي لم يعد يستطيع تحديده أو القبول بالاختلاف عنه، وفي هذه المنطقة لم يجد من قوة يستند إليها إلا الايديولوجية الدينية، التي صارت ملاذه الوحيد، ويجد في أخبار ونجاحات القرون الأولى من الاسلام نموذجاً يحتذي به ويجد في السيف الذي استخدمه الأولون في فتح البلدان ونشر الدين في تلك الأيام الوسيلة الوحيدة المتوفرة بين يديه والممكنة لاستعادة مكانته وإيجاد موقع له تحت الشمس. ولكل هذه العوامل نمت التيارات الاسلامية، السلفية منها والمتطرفة وهي تحلم بحل لأزمات الشعوب ورفعت شعاراً عاماً فضفاضاً وهو "الاسلام هو الحل". ولكن هل يستطيع هذا الشعار العام أن يكون حلاً فعلياً عندما تصل تلك التيارات الاسلامية إلى الحكم؟ أم يتحول إلى قيد جديد؟

إن تجربة العقد الأول من الألفية الثالثة وخصوصاً ما حصل في أفغانستان والعراق أظهرت أن مجتمعات متخلفة وعقيدة سلفية لا يمكن أن تنتصر على مظالم دول متقدمة وعولمة متقدمة.

إذا كان التطور التقني والتاريخي للبشرية وصل بها إلى عولمة اقتصادية، ثقافية، اجتماعية... فإن هذا يطرح مسألة استكمال العولمة بما هو غائب عنها، والمواجهة لمسلك البلدان المتقدمة التي تحاول أن تفرض وصايتها ونهجها على مجتمعاتنا، لا تكون بالخروج من هذه العولمة والعودة إلى الوراء والتفتيش عن بطل مثل بن لادن، بل تكون المواجهة الناجحة بالدخول إلى العولمة واستخدام التطور التقني والعلمي والصراع من ضمنها. وهناك مثل صارخ وهو محاولة الاتحاد السوفياتي السابق والصين الانفكاك عن الاقتصاد العالمي والمشاغبة خارج منظمة التجارة الدولية، وانتهت المحاولة بانحيار الاتحاد السوفياتي وانضمام الصين إلى منظمة التجارة الدولية. وهل يمكن مواجهة البلدان المتقدمة من خلال تقسيم العالم إلى عالمين الأول عالم متخلف يكفر عالم متقدم؟

لذلك فإن نقد سياسة البلدان المتقدمة من موقع أصحاب رؤية عصرية مستنيرة حول حاضر البشرية ومستقبلها ككل بتعددتها وتنوعها يكون نقداً مقدعاً، قاطعاً ومرجلاً، ومواجهة تلك السياسة تكون باستحضار حقوق العالم وشعوبه مقابل محاولة بلدان تحاول أن تكون مرجعية وحيدة تتحكم بحاضر العالم ومستقبله.

وإن نقد تلك السياسة من موقع مستنير وعصري يستطيع أن يطال عنصراً أساسياً من عناصرها وهو التوظيف

السياسي الأميركي والأوروبي للإسلام الأصولي واستخدامه في أكثر من بلد لتحقيق أغراضها .

والآن وبعد تجربة العقد الأخير ووصول تيارات اسلامية إلى الحكم ، يصير مناسباً طرح الأسئلة الآتية : من يوحد أفغانستان؟ التي يمكن قمع حربها الأهلية ولكن لا مجال لإيقاف حربها الأهلية وهي بلد مقسمة فعلياً وفي حالة حرب أهلية مديدة . والعراق تحول إلى كيانات تركز إلى المكونات الأولية (سنة ، شيعة ، أكراد) ، لبنان تحول إلى دويلات مذهبية والتقسيم الفعلي موجود والسلطة المركزية هي الأضعف أمام سلطات المذاهب والطوائف .

لذلك نعود لسؤال : هل يكون الاسلام حلاً فعلياً؟ أم هو قيد جديد يمنع الشعوب من الوصول إلى الدولة المدنية كمدخل للحاق بركب التكنولوجيا والتقدم العلمي ودمقرطة العولمة؟

إرث الأزمات المسلحة ودور آليات العدالة الانتقالية في التحول الديمقراطي السلمي الجزائر نموذجا

د. سهام شريف *

اعتبر مفهوم العدالة الانتقالية آلية من الآليات التي تساعد المجتمعات على تجاوز تركة المراحل السابقة من تاريخه، كما تعتبر المصالحة الوطنية شكلا من أشكال العدالة الانتقالية التي تكون ضرورية لإعادة تأسيس الأمة على أسس شرعية قانونية وتعددية وديمقراطية في الوقت ذاته.

تم الشروع في تطبيق المصالحة الوطنية في الجزائر بعد أحداث المأساة الوطنية أو سنوات الإرهاب، ففي أعقاب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٢ التي فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة في الدور الأول منها اندلعت سلسلة عنف دامت قرابة العقدين من الزمن، وبعد سلسلة من الإجراءات الأمنية جاء ميثاق السلم والمصالحة الوطنية سنة ٢٠٠٥ الذي زكاه الجزائريون بنحو ٩٨٪ من أصوات الناخبين في الاستفتاء الذي جرى في التاسع والعشرين من سبتمبر، وهي النسبة التي منحت لرئيس الجمهورية آنذاك السيد بوتفليقة تفويضا شعبيا كاسحا لتنفيذ مشروعه في إنهاء أزمة العنف في البلاد.

كانت المصالحة الوطنية من أولويات البرنامج السياسي للمرشح للانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩ السيد عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه السلطة وذلك دون تحديد لا أسلوب تحقيق هذه المصالحة ولا الآداة لذلك لكن الخلافات في هرم السلطة حول المصالحة وآلياتها حال دون تطبيقها في ولايته الرئاسية الأولى، التي اقتضت على قانون الوثام المدني بعد استفتاء شعبي في ١٦ سبتمبر ١٩٩٩، ويقضي بعفو كلي أو جزئي عن المتورطين في أزمة العنف، كان قانون الوثام المدني ترجمة قانونية «للهدنة» التي أعلنت في فترة رئاسة اليمين زروال والتي أعلنت من طرف واحد: ما سمي بالجيش الإسلامي للإنقاذ بالاتفاق مع الجيش الجزائري عام ١٩٩٧.

وفي الولاية الثانية لرئاسة بوتفليقة سمحت التوازنات الوطنية بطرح مشروع المصالحة الوطنية عبر ميثاق السلم والمصالحة الوطنية كما أعلن الرئيس في خطابه في ١٤ أوت ٢٠٠٥ «إن كانت السياسة هي فن الممكن، فإن

* باحثة، ومدرسة علم اجتماع - الجزائر

المصالحة الوطنية التي أدعوكم إليها، هي المخرج الأمثل، إن لم أقل الوحيد الذي تتيحه حاليا (وكررها ثلاث) التوازنات الوطنية.»

كأي برنامج أو قانون جديد كان من المنتظر أن يواجه مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية موجة من الانتقادات لأنه لن يستطيع التكفل بأي نص وضعي بكل جوانب الأزمة ولن يكون بالشكل الذي كانت تتطلع إليه كافة أطراف المأساة التي عصفت بالجزائر قرابة عشرينيتين.

واستباقا لتلك الانتقادات احتوى مشروع ميثاق المصالحة الوطنية فقرة أعطته القداسة والحصانة من أي كتابات أو انتقادات، تذهب إلى درجة تسليط عقوبات تتراوح بين الحبس من ثلاث إلى خمس سنوات أو الغرامة المالية بما بين ٢٥٠ و ٥٠٠ ألف دينار جزائري (الدولار يساوي حوالي ٧٥ دينارا) (المادة ٤٦ من الأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة)^١.

وهذا كان له انعكاس سلبي على الساحة السياسية والإعلامية التي ظلت خارج اللعبة بعيدا عن جوهر النقاش الذي كان ينتظر أن يثار للمصالحة بالحقائق والمصالحة ومن ثم إزالة كل لبس أو مشكلة، والقضاء على كل ما من شأنه تغذية الأزمة وتأجيج النزاعات.

وحرّم هذا الأمر المجتمع من ديناميكية جديدة تعيد الحراك السياسي وحرارة النقاش الجدلي بالشكل الذي يعيد للجزائريين الثقة في السلطة وفي الممارسة الديمقراطية، وبالتالي يقنعهم بجدوى العمل السياسي الذي لم يعد له أي معنى في الجزائر.

لكن من جهة أخرى كان فتح المجال لأي نقاش سياسي سيؤدي أيضا إلى إشعال نزاعات من نوع آخر، وتأجيج الوضع عوضا عن تحسينه، وهذه كانت حجة السلطة في ذلك أي إبعاد الملف عن الزيادات السياسية كما تناقلته مختلف الوسائط الإعلامية العمومية أو الخاصة المقربة منها، على خلفية أن مختلف جولات الحوار التي نظمتها السلطة مع التنظيمات السياسية طيلة سنوات الدم والدموع والدمار، لم تؤت أكلها، لذلك كان خيار الحل الأمني يستبعد أي معالجة سياسية للأزمة كإجراء احترازي من تكرار المأساة.

لذلك من الناحية النظرية أي من الجانب التشريعي التوثيقي وبالنسبة للمناهضين أو المعارضين لهذا الميثاق كانت قوانين تطبيق المصالحة الوطنية وفيه لوجهة نظر السلطة كطرف طبيعي في العملية، وعكست طريقتها في التعاطي مع تطورات الأحداث منذ قرار وقف المسار الديمقراطي وإلغاء التشريعات، لقد كرس نفس

المنطق الإجرائي الشكلي الذي اتسمت به سياستها في معالجة الأزمة، حيث انفردت وحدها بوضع الترتيبات وتحديد خطوط وموضوع المصالحة.

إذن تضاربت الآراء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بين تلك التي أيدت ميثاق السلم خاصة أحزاب الائتلاف الحكومي، جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، إلى جانب حزب العمال، الذي ترشحت رئيسته لويزة حنون للانتخابات الرئاسية بتنشيط الحملة الدعائية للاستفتاء على الميثاق، كما أيدته بعض جمعيات المجتمع المدني. في حين عارضته بعض جمعيات عائلات المفقودين وطالبت بكشف الحقيقة، كما انتقدت منظمات حقوق الإنسان الجزائرية غير الحكومية الميثاق لخضوعه للتوازنات الوطنية، التي ترى أنه: «في مجال حقوق الإنسان يجب ألا نأخذ قضايا التوازنات السياسية في مسعانا للمصالحة الوطنية، التي تبنى على الحقيقة والعدالة والإنصاف، والأدهى والأمر في الجزائر أن التوازنات السياسية ليست نابعة من المجتمع، وإنما التوازنات المطروحة تتم داخل النظام، معنى هذا أن الأمر بعيد كل البعد عن الديمقراطية والمطالب الشعبية»^٢.

وانقسم موقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلّة بين مؤيد ورافض لميثاق السلم والمصالحة، واعتبره رئيس الجبهة عباسي مدني ونائبه علي بلحاج لأسباب أمنية صرفة، وهو ما رفضه مدني مزراق قائد ما يسمى بالجيش الإسلامي للإنقاذ (الذراع العسكري لجبهة الإنقاذ المحظورة) قائلاً: «والله المصالحة الآن أكبر من شقها الأمني، لأن المجال في الجزائر وحرية التعبير كبيرة جداً ولا أخالك تجهلين- يخاطب الصحفية- الحرية الكبيرة التي تتمتع بها الصحافة المكتوبة بالجزائر، ربما التلفزيون فيه تضيق، فالمصالحة اليوم تجاوزت شقها الأمني تماماً»، ويوضح مزراق أبعاد مصالحة اليوم بأنها «مصالحة مع مشروع المجتمع».

وفي مسألة إقصاء رموز الحزب المحلّ جبهة الإسلامية للإنقاذ، جاءت المادة ٢٦٣ من الأمر التنفيذي لميثاق السلم والمصالحة الوطنية لتمنعهم من أي عمل سياسي، لاقى هذا الإقصاء لرموز جبهة الإنقاذ معارضة حتى من خارج دائرة أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ فعبد الحميد مهري الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني يرى أن مفهوم المصالحة لا يقضي طرفاً معبر عنه اجتماعياً دون أن يسمى هذا الطرف، وقال: «المصالحة الوطنية الحقيقية لا تقوم إطلاقاً على إقصاء أي قوة سياسية يفرزها المجتمع، في تقديري إذا كان عندنا قناعة تامة بأن المجتمع له حق في أن يعبر عن جميع ما يختلج به من آراء وتوجهات سياسية، فنكون قد وضعنا الأساس الصحيح للمصالحة».

وأضاف مهري في توضيحه لمفهوم المصالحة «طبعاً الماضي قد نختلف في تحليله وفي توزيع المسؤوليات لكن

الحل يكمن في أننا ننمي مجتمعا قائما على ديمقراطية حقيقية وليس على ديموقراطية واجهات».

وكانت جبهة القوى الاشتراكية أكبر أحزاب المعارضة والمسموعة شعبيا، التي يتزعمها حسين آيت أحمد من أشد معارضي الميثاق، ومن منفاه الإرادي في الخارج عبر زعيم الجبهة رفقة مجموعة من المعارضين والمثقفين عن تشكيكه في نوايا المشروع وبأنه «يجيز اللاعقاب ويغلق باب النقاش نهائيا في وجه الرأي الآخر وفي وجه الأحزاب والأقلام الصحفية» لأنه يخفي الحقيقة حسب الناطق الرسمي للحزب عبد الكريم طابو: «من حق الشعب الجزائري معرفة الحقيقة على كل الجرائم التي ارتكبت من عام ١٩٩٢، أما الميثاق الذي طرحه الرئيس بوتفليقة يرمي إلى إبعاد كل الحقيقة وكل العدالة حول مرتكبي ومسيبي هذه الجرائم.»

غير أنه من الناحية التطبيقية بدأت أولى الإجراءات التنفيذية تعطي الانطباع بأن الأمر بدأ يأخذ شكل العفو الذي ظل رئيس الجمهورية يرافع من أجله قبل أن يصطدم بما أسماه التوازنات الوطنية التي لم تسمح له بالذهاب بالمصالحة الوطنية إلى أبعد مما جاء في الميثاق.

وإذا كانت القوانين التنفيذية لميثاق المصالحة الوطنية تستثني بعض الحالات من المحبوسين أو المحكوم عليهم، فإنه على أرض الواقع طالت عمليات إطلاق المساجين حتى بعض المحكوم عليهم بالإعدام.

ولعل إطلاق سراح الرجل الثاني في جبهة الإنقاذ المحلولة ورفع المحظورات التي كانت مفروضة عليه منذ خروجه من السجن في يونيو ٢٠٠٤ بعد قضائه عقوبة ١٢ سنة سجنا نافذا، يحمل أكثر من دلالة عن الإرادة غير المعلنة في الذهاب بالمصالحة الوطنية إلى أبعد الحدود المتاحة، وإن ظل الرجل تحت طائلة المادة ٢٦.

وباستثناء أقطاب التحالف الرئاسي، فإن مختلف الأحزاب المؤيدة لخيار المصالحة والمطالبة بها منذ إشعال فتيل الفتنة، لا تزال تتناول المسعى بحذر وتحفظ كبيرين خوفا من الوقوع تحت طائلة القانون، في حين عمدت أحزاب ما يعرف بالاستئصاليين إلى حسم أمرها باعتبار ذلك من قبيل تكريس ما تسميه سياسة اللاعقاب.

بدأت هذه التطبيقات الأولى لقوانين المصالحة تنبئ بمتاعب ستواجهها السلطات في تطبيق إجراءاتها، فعلى الصعيد الداخلي طفت على السطح موجة من الرفض من لدن بعض الجمعيات، لعل أهمها ما يعرف بعائلات ضحايا الإرهاب، وعائلات المفقودين، اللتين - وإن كانتا تقفان على طرفي نقيض - التقتا في رفضهما لما يعرضه ميثاق السلم والمصالحة على كل منهما، وتطالبان بتشريعات مستقلة خاصة.

تنظيم ما يسمى بعائلات ضحايا الإرهاب خرج إلى الشارع للجهر برفضه بعض الإجراءات المطبقة في إطار المصالحة كإطلاق عدد ممن يقدمون على أنهم قادة الجماعات المسلحة، والمطالبة بقانون خاص يعنى بأعضائها ويضطلع بمطالبهم بطريقة مستقلة عن غيرهم من الفئات المعنية بالمأساة الوطنية .

أما تنظيم ما يعرف بعائلات المفقودين وفي تجمعاته الأسبوعية التي ألفت تنظيمها صباح كل أربعاء أمام مقر اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان، جدد رفضه للعفو قبل معرفة كل الحقيقة عن مصير ذويه، مطالبا رئيس الجمهورية بإصدار قانون خاص يلزم الجهات المكلفة بتجسيد تدابير المصالحة الوطنية، بمنح العائلات شهادات إثبات الفقدان أو الوفاة .

وبتحالف تلك العناصر : جمعيات عائلات المفقودين وجمعيات ضحايا الإرهاب أنشأ تحالف في ٢٤ فيفيري ٢٠٠٦ أي بعد صدور ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، ورغم أن أعضاء التحالف من جمعيات مفقودين وضحايا الإرهاب كانوا متواجدين فعلا من قبل لكنهم ورغم الاختلافات في وجهات النظر فإنهم انتظموا في تحالف من أجل إيصال العديد من المطالب إلى الجهات المعنية «من أجل حملها على الأخذ بعين الاعتبار مطالب الضحايا في إعادة النظر في الإجراءات المتخذة في إطار سياسة ما يسمى بالمصالحة الوطنية»^٤ ولقد ورد هذا في وثيقة وزعت بمناسبة أحد الملتقيات التي ينظمها التحالف دوريا للتذكير بوجوده وبمطالبه .

ومن أهم مطالب التحالف، إنشاء لجنة حقيقة تتمتع بالصلاحيات اللازمة لتقصي الحقيقة في كل حالة على حدى لجميع الضحايا والمفقودين التي سببها أعوان الدولة أو الجماعات المسلحة، وكما هو ملاحظ في اسم الوثيقة فلا مكان لكلمة مصالحة أو تصالح كما هي غير موجودة ككلمة أو كمفهوم في محتوى الوثيقة نفسها ودائما بالتركيز على عنوان الوثيقة فإن البحث عن الحقيقة أي حقيقة ما حدث خلال قرابة عقدين من الزمن ولكل ضحية على حدى هو مطلب مهم جدا يتكرر كثيرا في محتوى الوثيقة، كما يعتبر مسألة المفقودين المسألة الأكثر تعقيدا بالنسبة لمرحلة مثل هذه المرحلة فبالنسبة للسلطات هي مسألة من صعب حلها ويكاد يستحيل ذلك، وبالنسبة لأهالي المفقودين هي بقدر كبير من الحساسية ولا بد لها من حل .

إذن تبقى الثنائية القائمة : سلم / عدالة، في مرحلة إنتقالية مثل المرحلة التي تمر بها الجزائر أي مرحلة ما بعد المأساة، هي ثنائية من الصعب تحقيقها، ويعتبر هذا من بين التحديات الرئيسية التي تواجه المرحلة أي معالجة آثار الماضي السلبية ومن بينها مطالبة ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي باسترداد حقوقهم والتعويض المادي والمعنوي والقانوني عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها سواء حصلت هذه الانتهاكات من طرف

مؤسسات حكومية أو من أطراف سياسية معارضة .

فالعدالة الانتقالية لا تعني من جهة غلق ملف الماضي دون حساب، أو حرمان الضحايا من حق المتابعة القضائية، وإنما هي اجتهاد لتحقيق المعادلة بين توفير الإحساس بالعدالة وبين فسح المجال أمام المجتمع حتى يتمكن من التصالح مع نفسه وتاريخه . فالخوف من الانتقام الجماعي من شأنه أن يشكل عائقاً إضافياً وحاسماً في وجه محاولات التوصل إلى صيغة من صيغ الانتقال السلمي للسلطة . ومن جهة أخرى من مصلحة المجتمع المدني إرساء مناخ يتصف بالثقة المتبادلة بينه وبين الأنظمة، وذلك من خلال إقناع جميع أطراف المعادلة، وبالأخص السلطة بأن التغيير سيكون في مصلحة الجميع .

فالعدالة الانتقالية تشجع الأفراد والجماعات على الإقدام على إرساء مقدمات من شأنها أن تعيد للمجتمع وحدته، وتحصن مستقبله ومستقبل أجياله ضد الانتكاسة والعودة إلى أساليب وسياسات المراحل السابقة . ومن بين تلك المقدمات الضرورية إحداث إصلاحات جذرية في أجهزة الشرطة ومؤسسة القضاء، وإعادة الاعتبار لضحايا القمع وتمكينهم من تعويضات تتناسب وحجم الأضرار التي أصابتهم . كما يكون من المهم إنشاء هيئات ومؤسسات مستقلة تتولى عملية تقصي الحقائق، وجمع المعلومات وتحديد المسؤوليات المباشرة فيما يتعلق بملفات انتهاكات حقوق الإنسان التي تمت خلال المرحلة الماضية .

إن الغاية من العدالة الانتقالية طي صفحة الانتهاكات الجسيمة الماضية مع عدم تفادي النسيان وعدم إثارة النزعات الانتقامية وهذا يقتضي المحافظة على الذاكرة بالنسبة للضحايا وذويهم وكل فرد في المجتمع، وضرورة تقصي الحقائق بكل شفافية وموضوعية، وقيام العدالة بدورها، واقتضاء جبر الضرر وإعادة الاعتبار للضحايا وذويهم، مع ضرورة الإصلاح السياسي والمؤسسي لتجنب تكرار مثل هذه الانتهاكات الجسيمة في المستقبل وتوفير المناخ الملائم لمصالحة وطنية وحقيقية أي مصالحة المجتمع مع تاريخه الحديث وسنوات القمع الماضية .

وتبقى التساؤلات التالية تطرح نفسها بقوة: هل منظمات المجتمع المدني عارفة بحقيقة مفهوم العدالة الانتقالية وآلياتها وأشكالها؟ . وهل من الضروري إجراء دورات تدريبية متخصصة-لأفراد جمعيات الضحايا وأهالي المفقودين - في هذا المجال حتى تفهم العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وقوانينها التنفيذية؟ كيف يمكن الدفاع عن هذا المفهوم في أوضاع غالباً ما يتمسك فيها جزء هام من الضحايا بحقهم في إنزال العقاب الفردي بمنتهكي حقوقهم؟ هل حقيقة أن العدالة الانتقالية تلتقي من حيث المفهوم والنتيجة مع حالات الإفلات من العقوبة؟

الهوامش :

- ١ . الجريدة الرسمية الجزائرية، ع ١١، ٢٨ فيفري ٢٠٠٦، ص ٧
- ٢ . المحامي بوجمعة غشير رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان
- ٣ . الجريدة الرسمية الجزائرية، ع ١١، ٢٨ فيفري ٢٠٠٦، ص ٦
- ٤ . وثيقة الميثاق من أجل الحقيقة السلم والعدالة، تحالف جمعيات ضحايا الإرهاب والاختفاءات القسرية
- ٥ . نفس الوثيقة السابقة

تقارير

تقرير حول: مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الثالث: ١٧-١٨/٦/٢٠١٢ «إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة»

خالد الزواوي *

«تعتبر إشكالية الدين والسياسة من أكثر الإشكاليات استعصاء على التحديد الدقيق لجهة الدور، وآليات التداول، وهذا لما في هذه الإشكالية من غموض نظري/ معرفي، أدى بالضرورة إلى صعوبات تطبيقية لدى جميع الاتجاهات التي تعاملت مع هذه الإشكالية على مستوى العالمين العربي والإسلامي .

هذه الإشكالية وذلك الاستعصاء المبني عليها يفرضان على جميع العاملين في حقل السياسة والدين أن يعيدوا دراسة المسألة بشكل أكثر علمية، ووفق منهجيات مختلفة تتناول المفاهيم التي يتأسس عليها الخطاب الفكري لكلا الحقلين، كمقدمة لتحديد المباني النظرية والفكرية اللازمة والضرورية لإيجاد حالة من التجاور والتبادل، بدلاً من ممارسات الإقصاء والتجاوز» .

بهذه العبارات حددت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية طبيعة مؤتمرها «مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الثالث» والذي عقد هذا العام في الفترة ما بين ١٧-١٨/٦/٢٠١٢م تحت عنوان «إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة»، وقد جاءت محاور المؤتمر على النحو التالي :

- ١ . المفاهيم والمصطلحات حيث ناقشت فيه مفاهيم (الدين، التدين، العلمانية، الدولة الدينية، الدولة المدنية . . .).
- ٢ . الأسس المعرفية للخطاب السياسي - الديني وتناولت فيه التصرفات السياسية النبوية "التصرف بالإمامة"، كمنطلق لتأسيس التمايز بين الديني والسياسي في الممارسة العملية، وكتب الأحكام السلطانية وأثرها في صياغة النظرية السياسية الإسلامية التراثية . والاستناد إلى المصلحة المرسله في الممارسات السياسية وتأثيره على هامش الحركة السياسية الإسلامية المتاحة في ظل النص .
- ٣ . القراءات الفكرية المختلفة للدين والسياسة : وذلك من خلال استعراض لأهم القراءات المختلفة للدين مثل : القراءة التقليدية للدين والسياسة من خلال المؤسسات الدينية الكبرى في العالم الإسلامي

*باحث في قضايا الفكر الإسلامي

(الأزهر، الزيتونة، . . .). القراءة الرسمية للدين والسياسة، دراسة في دور وزارات الأوقاف في تحديد المجالين الديني والسياسي. القراءة التجديدية للدين والسياسة، دراسة في الخطاب الفكري الإسلامي التجديدي المعاصر.

٤. الدين والسياسة في فلسطين: من خلال دراسة العلاقة بين الديني والسياسي في فلسطين، الحركات والأحزاب السياسية الإسلامية في فلسطين، والسياسات التعليمية ودورها في تحديد المناهج العلمية لتناول إشكالية الدين والسياسة.

وتكمن أهمية هذا المؤتمر لسببين:

١. أن الجهة القائمة على إدارته وترتيبه، هي وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وهذا أمر مهم لجهة أن الجهات الرسمية في العادة تربأ بنفسها عن الخوض في هذه الإشكالات المعرفية، الشائكة لها خاصة على المستوى السياسي.

٢. أن هذه الإشكالية "العلاقة بين الدين والسياسة" هي إشكالية تقتضي منا بحثاً ودراسة معرفياً وسياسياً وهذا لخطورة نتائجها وما يترتب عليها خاصة في واقعنا الفلسطيني المفتوح دائماً على هذا السؤال المعرفي/ السياسي في عملية صياغته لهوية الدولة الفلسطينية القادمة من خلال دستورها القادم.

وخدمة منها للقراريء الفلسطينيين تستعرض مجلة تسامح الأوراق والأبحاث العلمية التي عرضت خلال المؤتمر على مدار يومين.

في المحور الأول "المفاهيمي" تحدث الدكتور عبد الحكيم فرحات أستاذ علم الأديان في جامعة باتنة في الجزائر في ورقته التي جاءت تحت عنوان «الدين: المفهوم والدور» عن تحديد مفهوم الدين كما يتجلى من بحث مقارنة الأديان، وكشف عن الدور المنوط بها عند معتقديه، وتلمس ما بينه وبين السياسة من وصال وفراق، كل ذلك بمنهج نقدي اعتمد على أحدث البحوث المنجزة في مجال مقارنة الأديان.

وأما الباحث ساحلي مبروك فقد توصل في ورقته والتي جاءت تحت عنوان «الإطار المفاهيمي والمرجعي لعلم السياسة»، إلى أن العالم العربي عرف السياسة كتطبيق، من خلال الممارسات سواء في ظل الدولة الدينية أو الدولة المدنية (بناء مؤسسات سياسية، السلوكات السياسية كالإنتخابات، الأحزاب السياسية)، ولكنه لم يعرف علم السياسة كعلم إلا في بدايات القرن العشرين، نتيجة إحتكاك علماء العرب بالعلماء الغربيين، كما

أن تطور علم السياسة في ظل المدارس السياسية الثلاثة الكبرى كان إسهما غريبا .

الباحث المغربي أحمد بوجداد، وبعد أن حدد، بأن إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة من اعقد وأعمق وأقدم الإشكاليات التي عرفتها المجتمعات قديما وحديثا، فهي تتموقع في قلب الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمعات القديمة منها والحديثة، لم يجد أفضل من اللجوء إلى مناقشتها من خلال تجربة الإصلاحات السياسية والدستورية التي اعتمدها المملكة المغربية مؤخرا في سياق الربيع العربي، والتي تعتبر تجربة رائدة في العالم العربي، ووصفة ماهرة وذكية لتجاوز توتر العلاقة بين الدين والسياسة، وخاصة أن الجميع يتابع ويعرف بأن المغرب استطاع بتجربة فاعليه السياسيين وتراكماته التاريخية وخصوصيته، أن يتجاوز بنجاح الانفجاريات والكوارث التي عصفت بدول كثيرة في العالم العربي، ونجح في إدخال إصلاحات مهمة تمس السلطات الأساسية داخل الدولة (الدستور الجديد ٢٠١١) والذي توجت بانتخابات تشريعية نزيهة أوصل الحزب الإسلامي المعارض إلى سدة الحكم (نقصد به حزب العدالة والتنمية).

وأما الباحث عبد الرازق التلحيمي من فلسطين وبعد نقاشه المفاهيمي لمفهوم العلمانية مفرقا بين مفهوم العلمانية الجزئية والعلماني الشاملة مستخدما أطروحة عبد الوهاب المسيري يصل إلى نتيجة مفادها أن فرض العلمانية بالمفهوم المطلوب الآن يصيب الإسلام في مقتل ويفرض عليه أزمة وجود وحياة أو موت بسبب مسألة المؤسسة الدينية أو عدم وجود (وعدم القدرة على إيجاد) مؤسسة تقوم بالدور الذي تقوم به الكنيسة في المسيحية . فالإسلام ببساطة دين مختلف عن المسيحية بوضعها الحالي . ففيه شريعة شاملة وهو كما يقال دائما (وهي المقولة التي تغيظ العلمانيين حقاً) دين ودولة .

الباحث الفلسطيني ابراهيم عليان خلص في بحثه «الدولة الدينية والدولة المدنية» الى ان الخوف من وصول الاسلاميون للحكم ليس مبررا، الا فيما يتعلق ببعض التطبيقات المتطرفة للنصوص من قبل بعض الاسلاميين المتطرفين، والخوف من توابع الافشال الذي سيحاوله الكثيرون من الداخل والخارج من المحيط الدولي والاقليمي .

أما الباحث محمد رشيد حسين، من فلسطين، فقد حدد في بحثه «بين الدولة الدينية، والدولة المدنية»، بأن الدولة الدينية والدولة المدنية مفردات ومفاهيم كثر حولها الجدل والنقاش، وهناك في غالبية الدول العربية والإسلامية أنصار للدولة الدينية والدولة المدنية، والجدل بين هذين المفهومين لا زال قائما ومنع الإشكالية بين الدين والسياسة أو بين العقل السياسي والعقل الديني، خصوصا في المجتمعات المدنية المعاصرة التي لم تحسم خياراتها وتحدد موقفها الأخير بشأن هذه القضية .

الأُسعد العياري من تونس أوضح في ورقته «الدولة بين جدلية التيقراطية والمدنية» بأن الرؤية السياسية امتزجت بالرؤية الإلهية وألّحت بعض التيارات الفكرية على إشراك المقدّس في بسط نفوذ السياسة وتخيّر نظام الحكم لاستجلاب المشروعية حتى لكأن السياسة محتاجة للدين لتحديد رهاناتها المستقبلية، وإن الدّعوة لتدوين السياسة تعني الدعوة إلى غلق باب الاجتهاد والاقْتصار على ما أسماه بعض الفقهاء المحافظين بالعلم النافع وهو المعرفة الدينيّة وهو منطِق يتعارض مع الإسلام عقيدة وشريعة وحضارة كما أن أسلمة السياسة إساءة إلى الإسلام وإلى السياسة بدرجة أقلّ، فحصر الممارسة السياسية في النموذج الديني الوارد في «الذكر الحكيم» إنّما هو فكرة مستلهمة من الفكر الديني اليهودي، فلا يمكن استعادة النموذج النبوي للممارسة السياسية في الاقتصاد والاجتماع لأنّ الصّحابة اجتهدوا فأصابوا وأخطأوا، والمشكلات تظلّ متباعدة وما كان حلاً بالأمس قد يتحوّل إلى إشكالية اليوم.

الباحثة في جامعة السوربون بهية الحبيب الزمني أشارت في بحثها الذي جاء تحت عنوان «الدولة بين سلطة النص وتحييد الشريعة» إلى إن العلاقة بين الرسالة المحمدية والسلطة السياسية تبدو طبيعية خالية من الغلو فالإسلام في جوهره دين ودولة وهو رسالة وسياسة ولكن دونما تنصيب على نظرية الإمامة التي يرى الغزالي أنّها «ليست من المهمات وليست من فن المعقولات بل من الفقهيّات»

والإسلام في جوهره، كما تقول الباحثة، يؤسس لوساطة بين الرسالة والسياسة، وكذلك أيضاً بين الدين والدولة في سياق علاقة تبادلية قائمة على الاعتدال في غير ما إفراط في التوحيد بين الدين والدولة كما في الدولة التيقراطية الكهنوتية ودونما إفراط في الفصل بين الطرفين كما في مثال العلمانية وفي ذلك كله نتاج لنموذج الدولة الإسلامية والسياسة الإسلامية.

جعفر دسة من فلسطين حدد في بحثه «الدين والدولة» أنّ الدين الإسلامي ينظم للإنسان حياته من بدء خلقه وينتهي لآخر عمره. ويبنى مشروعه انطلاقاً من التركيبة الروحية والمادية للإنسان ويعمل على إيصال الإنسان إلى كماله المنشود ماراً بكل صغيرة وكبيرة تمس حياته، فيحقق النظام الديني غايته برسم للإنسان مساره في هذه الدنيا بكل أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية وبراغي جميع حقوقه. في المحور الثاني تحدث العديد من الباحثين حول الأسس المعرفية للخطاب السياسي / الديني :

ماجد صقر من فلسطين أشار في مداخلته «تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم بالإمامة وسماتها» إلى أنه قد نظّر كثيراً إلى التصرفات النبوية على أنها من نوع واحد وعلى وزن واحد وعلى أنها كلها وحي يتبع، وقد

بين كثير من العلماء والأصوليين خطأ هذه النظرة ومجافاتها لطبيعة التصرفات النبوية . لأن التصرفات النبوية تعني «عموم ما صدر منه صلى الله عليه وسلم من تدابير (وأمر عملية) من قول أو فعل أو تقرير سواء كانت للاقتداء أو لم تكن ، وسواء كانت في أمور الدين أو الدنيا وهي مختلفة ومتنوعة وأدلة ذلك كثيرة .

الباحث سعيد صالح خليل من الأردن أوضح في بحثه «في النظرية السياسية الإسلامية: قراءة في كتاب الأحكام السلطانية للماوردي «بأن قضية ولاية الإمام وخلعه تعد من المسائل الأساسية التي شغلت اهتمام المفكرين المسلمين الذين حاولوا تثبيت مفاهيم سياسية ، أو صياغة نظريات في الحكم والسياسة الإسلامية ، ولكن دراسات هؤلاء المفكرين ونظرياتهم ، لم تمثل الواقع والممارسة الفعلية للفكر السياسي الإسلامي ، فجاءت وصفية ، بل وتبدو مثالية ، لما يجب أن يكون عليه الأمر . ولا تقدم هذه الطروحات صورة واضحة عن جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في المنهجية والتطبيق .

مشيراً إلى أن أبو الحسن الماوردي يعد من أبرز المفكرين المسلمين الذين توسعوا في دراسة الجوانب الأساسية لنظرية الحكم في الإسلام . ولكن نهج الماوردي فيما تناوله من أفكار ، يعتمد على طرح نظريات مثالية وعمامة للحكم ، يصعب تطبيقها في زمانه .

باحث الأنثروبولوجيا محمد الناصر صديقي من تونس توصل في بحثه «ملاحم عن كتب التنظير السياسي في الإسلام عند الأشاعرة والاسماعيلية» إلى أنه كان للفكر السياسي في الإسلام إضافته النوعية وقد أدلت كل مرجعية بدلوها ، فالأشاعرة من أهل السنة كانت لهم ادبياتهم السياسية الدائرة في ركاب السلطة الخلائقية ، والشيء نفسه نجده عند الاسماعيلية في الطور الفاطمي ، ولكن الأهم من كل ذلك ان لكل هذه المجموعات الموالية والمعارضة للحكم السياسي في الإسلام اعطت للفكر دوره وإن توازى نشاطها مع أنشطة البلاط في معاداة ومحاربة الخصم بكل الوسائل المتاحة ، وهنأ نجد انفسنا امام صراع المدونات السياسية لتأصيل مرجعية مسألة اسالت من الدماء الكثير وهي «الإمامة والسياسة» ، لذلك جندت السلطة السياسية في دول الخلائف في الإسلام (عباسية ، فاطمية) جهابذة الفكر والفقهاء وعلماء الكلام للتسوية لمرجعتها ومشروعية حكمها سواء كان ذلك بحكم القرابة من النبي او مشروعية السيف والقتل ، والإلغاء .

الباحث نوح عبد الخالق قفيشة من فلسطين توصل في بحثه «السياسة الشرعية الإسلامية الأسس والمرتكزات» أن المصلحة هي المنبع الذي ينبغي أن ينهل منه المجتهد في أحكام السياسة الشرعية ، حتى يكون ما يتوصل إليه من أحكام متفقاً مع مقاصد الشريعة ومبادئها العامة محققاً للخير والسعادة للعباد في الدنيا والآخرة .

وأما الباحث سليم الهلالي من الأردن فقد أشار في بحثه «السياسة الشرعية» إلى أن السياسة في الشرع لباب الدين؛ لأنها رعاية شؤون الأمة بما لا يخالف أدلة الشرع، ولذلك لا بد من محافظة الدين على السياسة؛ فيكون (فلترها) لتصير سياسة نظيفة: هدفها إيجاد المجتمع المتماسك الذي يعيش بإيمان وأمن وأمان، وتحقيق مصالح أفرادها في حدود حقوق كل فرد وواجباته، وتبني السلام العالمي بتكريم الإنسان، ومن ثم تكون بعيدة كل البعد عن (النفاق والتدليس والمناورة) مبدأ (الغاية تسوّغ الوسيلة) التي لا تقوم إلا على (الغدر والكذب والحيلة).

عبد الحميد الفهري من تونس استعرض في مداخلته «الأمة بين رؤى العروبة والإسلام» وبشكل مختزل مسار العروبة والإسلام في حيز العلاقة بين الدين والسياسة خلال الفترة الممتدة من الطور السابق لظهور الإسلام إلى حدّ المرحلة الراهنة في المنطقة التي تمثل بلاد العرب والتي انتشر فيها الإسلام في مراحل متقاربة تاريخياً. الباحث عليان الجالودي من الأردن أوضح في بحثه «إشكالية العلاقة بين السلطنة والخلافة في الممارسة والفكر: العصر السلجوقي أمودجاً» إلى أن لقب سلطان تدرج عبر مراحل التاريخ الإسلامي من لقب يرمز إلى السلطة المجردة إلى لقب مرادف للخليفة نفسه، ومنذ القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي بدأ اللقب يطلق على الحاكم (ملك أو سلطان) الذي بيده السلطة الدنيوية إلى جانب الخليفة الذي بيده السلطة الدينية. ولاحظ الباحث أن الخلفاء العباسيين لم يعترفوا بمنح اللقب لأحد من ملوك الأطراف قبل السلاجقة، وهذا مرتبط بملاحظة الخليفة العباسي لقوة السلاجقة الفاهرة أثر انتصارهم على الغزنويين، واستعانتهم بهم للتخلص من الخطر الفاطمي البويهبي الشيعي الذي يتهدد وجود الخلافة العباسية.

ولاحظ الباحث أن الماوردي بتنظيره لإمارة الاستيلاء في أواخر العهد البويهبي وضع الأساس النظري للسلطنة لكل من جاء بعده من الفقهاء اللذين أجازوا السلطنة باعتبارها إمارة استيلاء يعقدها الخليفة مرغماً للمتولي على السلطة بقوة السيف. وهو في التنازلات التي قدمها يدرك الواقع الذي آلت إليه الخلافة في علاقتها مع المتسلطين عليها، ويحاول الخروج بتسويات الهدف منها إستيعاب حالة الضعف والقهر، ويرى مثل غيره من الفقهاء ان نبذ الفتنة ووحدة السلطة هي أساس قبول شرعية حكم المتغلب.

غالب عربيات من الأردن أشار في بحثه «الموقف الشعبي والرسمي من الحملة الفرنسية: قراءة من خلال سجلات بلاد الشام» إلى أن ضعف الدولة العثمانية السياسي والعسكري منذ القرن السابع عشر الميلادي، وهزائمها المتلاحقة أمام الجيوش الأوروبية شكل سبباً في مجيء الحملة الفرنسية على بلاد الشام في سياق عجزها وضعفها في شتى النواحي، وانعكاسها على ولاياتها، ومنها بلاد الشام، مؤكداً أن محاولة نابليون توظيف الدين من أجل إنجاح سياسته في حملته المزعومة، شكل بُعداً آخرًا تمثل بقدرة الموقف الرسمي ممثلاً

بالسلطان العثماني على كسب ود الموقف الشعبي على أساس أن دين الدولة هو الإسلام، وضرورة الحفاظ على تطبيق الشرع الشريف من خلال القرآن الكريم وآياته، وأحاديث نبيه التي تحث على مواجهة الغزو باعتباره عملاً دينياً محضاً قبل أن يكون عملاً سياسياً، وفضح ممارسات الآخر- نابليون وسياسته - التي ألبسها قناعاً دينياً زائفاً .

الباحث حمزة البكري من الأردن حدد في بحثه "القواعد السياسية العامة عند الإمام أبي يوسف في كتاب الخراج" بأن الإمام أبو يوسف بحث في هذا الكتاب مسائل كثيرة، كتقسمة الغنائم والفيء، وأحكام الخراج والعشور والصدقات، وحكم الأراضي التي يفتحها المسلمون، وأحكام أهل الذمة كالجزية ونحوها، وأحكام المرتدين والبغاة، والحدود والعقوبات والجنائيات، كما لم يُغفل عدّة مسائل من أحكام الولاية والفضاة وعمّال الدولة. وتمثّل هذه الموضوعات جانباً كبيراً من أبواب ما سُمّيَ بعد ذلك بـ"الأحكام السلطانية"، وإن كان هذا الاسم قد اتّسع ليشمل- إضافةً إلى هذه المسائل- أحكام الإمامة العظمى (الخلافة أو رئاسة الدولة) من جوانبها كلّها .

وبناءً على ذلك، يؤكد الباحث، فإنه يُمكن القول إن كتاب «الخراج» لأبي يوسف يُعدُّ أول ما أُلّف في «الأحكام السلطانية»، وإن لم يستوعب مسائلها، شأنه في ذلك شأن المؤلفات الأولى في سائر العلوم .

أما في المحور الثالث حول القراءات الفكرية المختلفة للدين والسياسة فقد هدف الباحث إبراهيم القادري بوتشيش من المغرب في بحثه "البيعة بين التوظيف الديني والسياسي: قراءة في النموذج المغربي" إلى تحليل الأبعاد الدينية والسياسية التي تكتسبها البيعة بالمغرب وفق منهج يزاوج بين المنظور التاريخي القائم على استرداد ماضي هذه الظاهرة وتأسيس جذورها الدينية والسياسية، وعلى معطيات علم الاجتماع السياسي الذي يكشف عن ترابط الدين بالحقل السياسي في موضوع البيعة استناداً إلى تحليل رموز مراسيمها وطقوسها الاحتفالية .

أما الباحث عبد الله الحوراني من فلسطين فقد تحدث في بحثه "القراءة الفكرية للدين والسياسة وخطاب الإسلام في معالجة مشكلات الحياة" عن أن الدين الإسلامي ليس بعقيدة فحسب، ولا هو مجموعة لعدد من الأعمال والطقوس الدينية ليس إلا، بل هو برنامج تفصيلي لحياة الإنسان كاملة، ليست المعتقدات والعبادات ومبادئ الحياة العملية وضوابطها فيه أشياء مختلفة منفصلة بعضها عن بعض، بل تتلاحم هذه كلها فيه وتؤلّف مجموعة لا تقبل التجزئة .

فيما توصل الباحثان وليد الهودلي وعوني فارس في ورقتهما المشتركة «القراءة التجديدية للدين والسياسة:

دراسة في الخطاب الفكري الإسلامي التجديدي المعاصر» إلى أن الخطاب الفكري الإسلامي شهد تطوراً ملحوظاً في السنوات القليلة الماضية، باتجاه النظر للمواقف السياسية للدول والحركات والأحزاب كاجتهاد سياسي خارج إطار الأمور العقائدية التي لا اجتهاد فيها، وقد ترتب على ذلك تنوعاً في المواقف السياسية حد الأرباك أحياناً، لكن هذا التنوع ليس بوتيرة واحدة، إذ أن توسيع حدود الرؤية السياسية يختلف من دولة إلى أخرى ومن حركة إلى أخرى تبعاً للتجربة ونضوجها، لكن هذا التطور ليس بالدرجة الكافية، إذ عجزت بعض التجارب عن توفير إجابات شافية لمتطلبات العصر بالإضافة إلى وجود تيارات ما زالت تربط بين الاجتهاد السياسي والأمور العقائدية ولا أدل على ذلك من الخطاب الفكري الذي تتبناه القاعدة ومثيلاتها.

الهادي غيلوفي الباحث من تونس أوضح في ورقته «الفقيه والسلطان، أو التداخل بين ولاية الفقيه والديمقراطية عند حزب الله اللبناني» أن فكر الإصلاحية الشيعية توصل إلى نتيجة مفادها أن هناك مجتمعات إسلامية خالصة يلائمها النظام الإسلامي وهناك مجتمعات مختلفة قد لا يلائمها التطبيق للنظرية الإسلامية مثل لبنان، فالمجتمع اللبناني مثلاً «هو مجتمع مختلط فليس من الضروري أن يكون صالحاً للتطبيق هنا، فكل مجتمع له خصوصيته، فالصيغة الملائمة للمجتمع اللبناني هي صيغة الديمقراطية التعددية، باعتبار أنها لا تخالف الإسلام، ولا تخيف المسيحيين.

الباحث خالد الزواوي من فلسطين تحدث في بحثه «الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر» حول الإشكالية المفاهيمية التي يعيشها أصحاب الخطاب السياسي الإسلامي في تحديد ماهيته، فضلاً عن تحديد سماته، أو تصنيفه على الوجه الدقيق والذي يعتبره الباحث تصنيفاً يبنى على الأساس المرجعي فهناك الخطاب السلفي، والدعوي، والحركي السياسي، متناولاً حجم السياسة في الإسلام والأسباب التي دعت الإمام حسن البنا إلى اعتماد الرؤية الشيعية في تناولها لحجم السياسة في الدين من خلال اعتبارها أن الإمامة من أصول الدين».

أما فوكه سفيان من الجزائر فقد تناول في بحثه «جدلية السياسة والأخلاق» مسألة الحكم في واعتبرها مسألة أخلاقية بالدرجة الأولى لما ترتبط به من واجبات تتعلق «بالأمانة» و«العدل» و«الإنصاف» و«التفاني» في خدمة الرعية والسهر على الصالح العام، بيد أن الحديث والبحث عن العلاقة بين الأخلاق والسياسة وتعريفهما، كما يؤكد الباحث، يكشف بأن واحد «وحدتهما العميقة» و«اختلافهما العميق»، إنها تشكل حسب المنظومة الفكرية التي يتم من خلالها التحليل، فقد تكون كلا واحداً متكاملًا «تحكم الأخلاق السياسية، وقوانين السياسة تستمد من الأخلاق معناها»، أو أنها قد تكون منفصلة غير متصلة، كما ناقش الباحث إشكالية «المستبد العادل» المفهوم بالنسبة له يتناقض مع التراث الإسلامي السياسي نفسه.

أما بالنسبة للمحور الأخير والمتعلق بإشكالية الدين والسياسة في فلسطين فيعتقد الباحث زهير الدبعي من فلسطين في بحثه «العلاقة بين الديني والسياسي في فلسطين رؤية تاريخية»، وبعد أن يستعرض امثلة حول آليات التعاطي مع السياسة لدى ممثلي التوجهات الإسلامية المختلفة، أن ما يقال (لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين) ينطوي على كثير من الإجحاف بحق المجتمعات، لأن الدين بلا سياسة يقزم إلى مجرد طقوس وشعائر داخل عتبات المساجد والمعابد، وينسلخ عن حق الناس في الخبز والدواء والكرامة والحرية والعدل. وللعبادة مفهوم عميق جدا وشمولي، وإن اختزلها داخل أسوار المساجد والمعابد يعني أن يترك الناس بين أنياب ومخالب الظالمين والمحتالين. وفي الشق الآخر إذا قلنا لا سياسة في الدين فان ذلك يعني أن يمارس السياسة نشاطهم ويحددوا مواقفهم بالكذب والغش والخداع والتضليل، كما ناقش الباحث الاستناد الصهيوني على الدين للممارسات القمعية المختلفة تجاه الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى الدور الذي يمارس من قبل الصهاينة غير اليهود من الكنائس اليمينية التي تشرعن إجراءات الاحتلال بناء على تفسيراتها الإنجيلية، كما تناول الباحث بشيء من التفصيل ما تعلق بزيارة القدس من نقاشات استخدمت فيها الفتوى والدين كخدمة للأهداف السياسية.

الباحث الأردني محمد الكردي، في بحثه «حاجة العالم إلى دولة إسلامية منسجمة مع الواقع المعاصر» أكد الحاجة إلى قيام دولة إسلامية وتحدث عن مواصفات دولة الإسلام حدوداً وشعباً وحاكماً وعلماء، وبين بأسلوب المقارنة المبسط بين مزايا الدولة الإسلامية والدولة المدنية والدولة العلمانية، فكانت الدولة المسلمة تمتاز بالمرونة واستيعاب الثقافات والشعوب والطوائف والتعامل مع كل جديد بحرية وعدل ومساواة، كل له حق وعليه واجب؛ لتبرز حاجة العالم إلى حكم مدني تحت مظلة إسلامية شرعية كما تحدث عن مواصفات الدين الإسلامي والتي مكنته من بناء توله تصلح لقيادة البشرية، تلك الصفات التي اتصف بها الإسلام وكانت سرّاً من أسرار قوته جعلته يسود على العالم.

وفي خاتم أعمال المؤتمر التي سردنا سابقاً، تم استعراض التوصيات الصادرة عن المؤتمر ومن أهمها:

1. ادماج حركات الإسلام السياسي في الحياة المعاصرة.
2. تطوير مفهوم الشورى إبرازاً لقيم الإسلام الحضاري وتعميقاً للتمثيل الشعبي في إطار مرجعية فقهية سياسية إسلامية.
3. الاستفادة من التجارب السياسية العالمية الناجحة والتي لا تتعارض مع أحكام الشرع.
4. لا بد من طرح النموذج الإسلامي الواسطي لتبديد المخاوف من الإسلام كنظام حكم.

الشيخ الذي تحول إلى ظاهرة في لبنان

وفيق هواري *

فجأة وبدون مقدمات، وفي أشهر قليلة تحول الشيخ اللبناني أحمد الأسير إلى ظاهرة في لبنان، وبدا ذلك الشيخ الشاب الهادئ وكأنه يسرع الخطى لتسلك سلم الزعامة حتى يصفه البعض بالزعيم المستقبلي لأهل السنة في لبنان.

منذ سنوات قليلة، بدأ الشيخ الأسير عمله بالدعوة والتبليغ معلناً أنه سلفي الدعوة لا هم له بالسياسة، ممثلاً التيار الأكثر مسالمة في مدينة صيدا - جنوب لبنان.

لكنه وفي شهر تموز ٢٠١١ وفي الاجتماع الدوري للقاء الاسلامي في المدينة أعلن نيته الشروع في تنظيم نشاطات ذات توجه مذهبي واضح، فنظم لقاءات شعبية في أماكن حساسة من المدينة، لكن موقفه تطور لاحقاً وأعلن في كانون الثاني ٢٠١٢ استقالته عن اللقاء الاسلامي وبدأ التحرك ضد النظام السوري، مؤيداً التحركات الشعبية هناك.

وإذا كان النظام الطائفي في لبنان كرس في الآونة الأخيرة زعامات مذهبية تنحو نحو التطرف، فيما بقيت السنية السياسية بزعامة الرئيس السابق رفيق الحريري تحاول أن تلعب الدور الواسطي بين المذاهب المختلفة عليها تثبت موقعها المهيمن على باقي الأطراف، إلا أن مقتل الحريري وتهميش موقع خلفه في الصراعات اللبنانية الداخلية، ضيقت من مساحة الاعتدال الذي حاولت السنية السياسية احتلالها، لتخلي مكانها لصالح أطراف سنية متطرفة، وهذا هو الظرف الموضوعي الذي حول الشيخ الأسير إلى ظاهرة.

*صحفي لبناني

وإذا كان اللبنانيون شديدي الولع باستخدام القضية الفلسطينية كورقة ضد بعضهم البعض، فالموقف منها هو أساسي في خطاب أي زعيم لبناني، وموقف المؤيدين لأي زعيم يتأثر بما يعلنه من موقف بحق فلسطين وشعبها. فماذا تمثل القضية الفلسطينية في خطاب الظاهرة الصاعدة المسماة بالشيخ أحمد الأسير.

فلسطين القضية المركزية

يقول الأسير: ”مهما حصل من تطورات على صعيد الأمة أو على صعيد البلدان متفرقة، فما زالت القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة. وهي عبارة عن ميزان لفحص حال الدين في الأمة لأن الوضع الفلسطيني وحال الفلسطينيين يظهر المستوى الذي وصل إليه الدين الإسلامي في حياتنا اليومية. الصهاينة يعيشون في عقر دارنا، يعتدون علينا، يستغلون مواردنا، والأمة العربية والإسلامية في مكان آخر لا تفعلان شيئاً. هذا الصمت، هذا السكون، هذا التشرذم هو الدليل القاطع على بعدنا عن الدين، فمن خلال نظرتنا وتفحصنا للوضع الفلسطيني يمكن أن نعي تدهور الحال السياسي والاجتماعي لأمتنا“.

قضية وطنية

وحول النقاش الذي يطول بين المسلمين وغيرهم، إذا كانت القضية هي وطنية أو إسلامية؟ يجيب الأسير: ”القضية الفلسطينية هي قضية وطنية تخص الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، وهي قضية مركزية للأمة الإسلامية، فالإسلام لا يمنعنا أن نحب أرض الوطن، فكيف إذا كانت أرض فلسطين تحتضن الأقصى وهي أرض أشار إليها القرآن الكريم، ولا يمكن فصلها عنه، وهي ليست للعرب فحسب أو للفلسطينيين فحسب أو للإسلاميين فحسب، بل هي للجميع حتى قيام الساعة“.

المصالحة

ويؤيد الشيخ الأسير المصالحة الفلسطينية الأخيرة بين فتح وحماس ويدعو إلى التعاون بين الجميع من أجل فلسطين ”يجب التعاون بين التيارات الإسلامية والعلمانية من أجل القضية. عادة توحد الأزمات التشرذم الذي يحصل بين أبناء الصف الواحد، وخصوصاً أن جميعهم على يقين بأن مؤامرة عالمية تحاك ضدهم، عليهم التوحد من أجل المصالحة العامة لقضية الفلسطينية“.

اتفاق أوسلو

ويحاول الشيخ الأسير تجنب اتخاذ موقف سلبي من اتفاقيات أوسلو، فيوضح قائلاً: "بعض الأطراف سعى إلى الاتفاقيات المذكورة، ورأى فيما الممكن الذي تسمح الظروف بالوصول إليه، لكن برأى أن أية محاولة لحل القضية الفلسطينية حسب الضغوط الدولية الحالية سيؤثر سلباً على القضية، وإن أدعو لعدم التسرع والاستعجال لعقد أية اتفاقية قد تعرض مستقبل الفلسطينيين للخطر، مع العلم أنني أقدر تماماً معاناة الشعب الفلسطيني داخل الوطن وفي الشتات، ولكن يجب أن لا نفرط بالمصلحة العامة للقضية الفلسطينية تحت ضغط الوضع الذي يعاني منه الشعب".

وحول التطور الذي لحق بخطاب حماس وجعلها تقترب من مواقف السلطة الفلسطينية عموماً وحركة فتح خصوصاً، يرى الشيخ الأسير: "خاضت حركة حماس بعض التجارب التي نظروا إليها نظرة واقعية، ووصلوا إلى هذه القناعة التي أعلنوها مؤخراً، لكن أعتقد حتى لو كان الأمر كذلك، فإن أي اتفاق يمكن أن يؤثر على تاريخ وحاضر فلسطين ومستقبلها يلزمه دراسة معمقة وتشاور فلسطيني عربي وإسلامي عام".

النموذج

ويعود الشيخ الأسير ليصف القضية الفلسطينية "هي نموذج عن الوضع العربي، قدرات موجودة، ولكن تغيب وحدة الموقف، وعدم استخدام الدين، ويظهر الدين دون المستوى المطلوب. فالإسلام هو الذي يجمع، هو الذي يدفع إلى الانتصار وهو الذي يلحظ حقوق الأقليات والآخرين".

يصمت برهة ويستطرد: "العاملان الوطني والديني يتكاملان ولا يتصارعان، أين التعارض؟ الوطنية هي جزء من الدين. القدس والأقصى هما نص ديني مقدس لذلك علينا الانطلاق من الواجب الوطني للدفاع عن الدين ومن الواجب الديني الدفاع عن الوطن".

الفلسطينيون في لبنان

وحول وضع الفلسطينيين في لبنان، يتهم الأسير معظم السياسيين اللبنانيين بالتجارة بالقضية الفلسطينية وبالفلسطينيين: "إنهم يبيعونهم الكلام المعسول، أغلبهم يتفق على التضييق على الفلسطينيين لدفعهم

للهجرة، واخراجهم من لبنان . هذا موقفهم الفعلي وما يقولونه في اللقاءات والخطب الرنانة مجرد لغو كلام“ .

ويضيف: ”أقل الواجب الوطني والديني تجاههم، أن يحصلوا على حقوقهم الانسانية والاساسية، إذا كنا فعلاً إلى جانبهم“ .

”وأقول لإخواني الفلسطينيين اللاجئيين قسراً إلى لبنان، إنني أتفهم آلامكم وأوجاعكم وأشارككم مأساتكم، وأتمنى أن تكونوا واعين لمحاولات السياسيين اللبنانيين المتاجرة بكم . وأدعوكم للإعتصام بحبل الله وبالمصلحة العامة لقضيتكم بعيداً عن أي تعارض بينها وبين المصالح الخاصة والحزبية وأقول أن دماءكم غالية جداً فيجب عدم هدرها“ .

ويختتم الشيخ الأسير: ”إن الصراع مع الاسرائيليين هو صراع وجود، الذي يقرأ يعرف كل شيء، عنهم يحاولون أن يغيروا التاريخ ويمحون فلسطين ليقولوا أنها اسرائيل، حتماً هي فلسطين وستبقى فلسطين“ .

انتخابات المجلس الوطني وعودة الحياة الى منظمة التحرير

عماد موسى *

تقترب عقارب الساعة من موعد الانتخابات اذا لم تتعرض هذه الساعة للتعطيم او الى أعطال ذاتية أو موضوعية، ولكن التفاؤل يحبي الآمال، ومن هذا المدخل الرومانسي نقول ان انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني هي صمام الامان لوحدة الشعب الفلسطيني في كيان نووي تجسد في منظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا حيث صمدت المنظمة في وجه كل محاولات التصفية والتذويب، وبقيت الى اليوم صامدة حاملة الهم الوطني والمشروع السياسي على الرغم من كل ما اعترأها من تأكل عبر الاعوام المنصرمة، تارة بفعل الهجمة الاسرائيلية وأعوان اسرائيل في المنطقة ودول العالم، وتارة من اهلها لسوء ادارة الصراع، وحتى لا نبقي في اجواء الكتابة الرومانسية نجد انه من الضروري أن نستعرض ابرز المحطات التي مرت بها المنظمة وعلى وجه الخصوص المجلس الوطني الفلسطيني .

نشأة المجلس الوطني الفلسطيني

بات معروفا عند الدارسين والمهتمين، انه بعد ان تأسست الجامعة العربية في عام ١٩٤٥، اتخذت الدول العربية التي اسست الجامعة العربية قرارا، بأن يكون لفلسطين مندوب يمثلها في الجامعة، وكانت فلسطين في ذلك الوقت تحت الانتداب البريطاني، واستمر تمثيل فلسطين في الجامعة العربية بعد النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ .

ومن الجدير بالذكر بأنه قد تعاقب على تمثيل فلسطين في الجامعة العربية، موسى العلمي، وأحمد حلمي عبدالباقي واحمد الشقيري .

وبتاريخ ١٣/١/١٩٦٤ عقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة، وقد اصدر المؤتمر قرارا بإنشاء كيان فلسطيني وبنى هيئة تطالب بحقوقه، وكلف احمد الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة بالاتصال بالتجمعات

*كاتب، وباحث

الفلسطينية لتحقيق هذه الغاية وبالفعل تمكن الشقيري من القيام بجولة زار خلالها الدول العربية، والاتصال بالفلسطينيين في أماكن تواجدهم وتجمعهم، ووضع اثناء هذه الجولة مشروعا للميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير، وتقرر عقد مؤتمر فلسطين عام الاول في القدس بتاريخ ٢٨-ايار ١٩٦٤، والذي تمخض عن انشاء منظمة التحرير الفلسطينية وجاء في البيان الختامي حيث اعلن المؤتمر (بعد الاتكال على الله: باسم المؤتمر العربي الفلسطيني الأول المنعقد بمدينة القدس في هذا اليوم . . . قيام منظمة التحرير الفلسطينية قيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير وردا لحقوق وامانيه وطريقا للنصر)، والمجلس الوطني منذ مؤتمره الأول أصبح هو السلطة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها .

رؤساء المجلس الوطني الفلسطيني
تعاقب على رئاسة المجلس الوطني كل من :

- ١ . احمد الشقيري : ١٩٦٤ - ١٩٦٧
- ٢ . عبدالمحسن القطان : ١٩٦٨
- ٣ . يحيى حمودة ١٩٦٩
- ٤ . خالد الفاهوم : ١٩٧٤ - ١٩٨٤
- ٥ . الشيخ عبد الحميد السائح
- ٦ . سليم الزعنون

المجلس الوطني والتشريع

إن اول تشريع وضعه المجلس الوطني في دوراته الأولى التي عقدت في نهاية ايار مايو ١٩٦٤ هو مشروع قانون الانتخاب والذي جاء في (٧٣) مادة موزعة على فصول هي :

(التعاريف، الاقتراع، العمليات الانتخابية، فرز الاوراق، و اعلان النتائج) ان وضع قانون انتخاب لدليل على التوجه الديمقراطي المبكر عند الفلسطينيين، وقد اضطلع المجلس بالتشريع لأنه يؤمن ان القانون هو الذي ينظم الحياة العامة ويضع ضوابط وقواعد للسلوك والتصرفات ويشكل ضمانة للحقوق وللحريات العامة، بموجب المادتين الخامسة والثامنة من النظام الاساسي لمنظمة التحرير والمصادق عليه من قبل المجلس الوطني في دورته الاولى في القدس في الفترة الواقعة ما بين ٢٨-ايار الى ٢ حزيران ١٩٦٤

العضوية في المجلس الوطني :

ومن ابرز مواد نظام الانتخاب هو :

لكل فلسطيني حق انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني اذا اكمل الثامنة عشرة من عمره وكان اسمه مسجلا في احد جداول الانتخاب النهائية ولم يكن معتوها او مجنونا ولم يكن محكوما بجناية او جريمة تمس الشرف الوطني .

ونصت المادة (٢٠) من نظام انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني وصادر بموجب المادتين (٥) و(٢٨) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المصادق عليه من قبل الدورة الأولى للمجلس الوطني المنعقدة في القدس على أنه يشترط في المرشح لعضوية المجلس الوطني ان يكون فلسطينيا يجيد القراءة والكتابة وناخبا مقيدا في جدول الانتخابات النهائي، وان يكون قد اتم الخامسة والعشرين من عمره عند اجراء الانتخابات وغير محكوم عليه بجناية او جنحة وليس موظفا في المنظمة إلا اذا استقال من وظيفته قبل موعد الترشيح بشهر واحد اذ لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس والوظيفة في المنظمة وان يكون عضوا عاملا في التنظيم الشعبي مادة ٥٦ من قانون التنظيم الشعبي، واخيرا ان لا يرشح نفسه في اكثر من دائرة

دوائر منظمة التحرير

مرت دوائر منظمة التحرير بسلسلة من التطورات قبل ان يستقر وضعها فبعد ان تشكلت اللجنة التنفيذية الأولى للمنظمة في ١٠/٨/١٩٦٤ وبعد ان وافق مؤتمر القمة العربي الثاني في الاسكندرية في ٥/١١/١٩٦٤ على قيام المنظمة، اخذت اللجنة التنفيذية تمارس نشاطها فأنشأت الدوائر التالية :

- ١ . الدائرة السياسية للشؤون العربية
 - ٢ . الدائرة السياسية للشؤون الخارجية
 - ٣ . دائرة التنظيم الشعبي
 - ٤ . دائرة الاعلام والتوجيه القومي
 - ٥ . الدائرة العسكرية
 - ٦ . دائرة الشؤون الادارية
- ثم حددت المادة ١٨ من النظام الأساسي لمنظمة التحرير المعدل في الدورة الرابعة للمجلس الوطني في القاهرة

بتاريخ ١٠-١٧/٧/١٩٦٨ دوائر المنظمة على الشكل التالي :

- ١ . الدائرة العسكرية
- ٢ . دائرة الشؤون السياسية والإعلامية
- ٣ . دائرة الصندوق القومي
- ٤ . دائرة البحوث والمؤسسات المتخصصة
- ٥ . دائرة الشؤون الادارية
- ٦ . أي دائرة اخرى ترى اللجنة التنفيذية ضرورة انشائها
- ٧ . ثم استقرت على النحو التالي :
- ٨ . امانة السر
- ٩ . الدائرة السياسية
- ١٠ . الدائرة العسكرية
- ١١ . دائرة الصندوق القومي
- ١٢ . دائرة شؤون الوطن المحتل
- ١٣ . دارة التربية والتعليم
- ١٤ . دائرة العلاقات القومية
- ١٥ . دائرة الاعلام والثقافة
- ١٦ . دائرة التنظيم الشعبي
- ١٧ . دائرة الشؤون الاجتماعية
- ١٨ . دائرة الشؤون الادارية

منظمة التحرير في الأمم المتحدة

حصلت منظمة التحرير على عضو مراقب في منظمة الأمم المتحدة بعد توضيحات جسام ونضال مرير، فقد كانت قضية فلسطين تتعرض وهي بند على جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة الى تبدلات فيبعد ان كان مدرجاً الى جداول الدورات التي عقدت ما بين ١٩٤٧-١٩٥١ اختفى من جدول أعمال الدورات التالية لتحل محله بنود فرعية واستمرت على هذه الحال حتى عقدت الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة عام ١٩٧٤ اثر حرب ١٩٧٣ فقد نجحت الدول العربية والدول المؤيدة لفلسطين في ادراج بند فلسطين على جدول

الأعمال وكان ذلك تمهيدا لأن تصدر الجمعية العامة في الدورة ذاتها بتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٧٤ قرارها ٣٢٣٦٠ (د . ٢٩) المتضمن تحديد وتأييد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وكان هذا القرار المستند الأساسي لحصول منظمة التحرير على مركز المراقب .

دورات المجلس الوطني الفلسطيني عقد المجلس الوطني الفلسطيني منذ نشأته والى اليوم ٢٢ دورة أهمها :

الدورة الأولى : من ٢٨ الى ٢-٦-١٩٦٤

وهي الدورة التي اعلن فيه عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية وذلك استنادا للأسس والمبادئ والأهداف التي حددها الميثاق القومي الفلسطيني وصادق المؤتمر على مشروع النظام الاساسي لمنظمة التحرير

الدورة الرابعة : القاهرة : من ١٠-٧-١٩٦٨ الى ١٧-٧-١٩٦٨

تشكل هذه الدورة تحولا مهما فيما يتعلق بتقليص العضوية في المجلس الى مائة عضو بعد كانوا حوالي خمسمائة عضو في الدورة الثالثة .

واتخذ المجلس ايضا قرارا بتغيير اسم الميثاق القومي الفلسطيني الى الميثاق الوطني الفلسطيني فالميثاق للشعب لا للأمة جمعاء وكلمة وطني تنصرف الى الشعب لا للأمة .

واتخذ قرارات تتعلق بالنظام الاساسي لمنظمة التحرير والمجلس الوطني ابرزها :

- فصل رئاسة المجلس الوطني عن رئاسة اللجنة التنفيذية ، وبذلك يصبح عمل المجلس الوطني الاساسي هو وضع التشريعات اللازمة ومراقبة تنفيذها
- نقص عدد اعضاء اللجنة التنفيذية الى احد عشر عضوا يتولى انتخابهم المجلس من بين اعضائه

ومن بين القرارات السياسية الصادرة عن الدورة هي :

على الصعيد الفلسطيني :

لما كان هدف النضال الفلسطيني وأسلوبه وإدارته شرطا مهما لتوحيد هذا النضال في مسيرة واحدة وتحت قيادة

واحدة، فقد بحث المجلس في تحديد هذه المفاهيم وافر التحديد التالي : أولاً- الهدف هو :

وتعديل كثير من المواد القرارات التي تتعلق بالنظام السياسي ففصلت رئاسة المجلس عن رئاسة اللجنة التنفيذية وبذلك اصبح عمل المجلس الأساسي وضع التشريعات اللازمة ومراقبة تنفيذها

- ١ . تحرير الأرض الفلسطينية بكاملها وممارسة سيادة الشعب العربي الفلسطيني عليها
- ٢ . خفض عدد اعضاء اللجنة التنفيذية الى احد عشر عضوا
- ٣ . قيام اللجنة التنفيذي بانتخاب رئيسها
- ٤ . الحق للشعب العربي الفلسطيني في ان يقيم لنفسه على ارضه المجتمع الذي يرتضيه وان يقرر موقعه الطبيعي في الوحدة العربية
- ٥ . التأكيد على الشخصية العربية الفلسطينية والوقوف في وجه أي محاولة لاذابتها او الوصاية عليها

الأسلوب :

- ١ . لقد اختار الشعب العربي الفلسطيني الكفاح المسلح أسلوب نضالي لاسترداد أراضييه وحقوقه المغتصبة الدعوات المشبوهة لإنشاء كيان فلسطيني مزيف : تسعى الحركة الصهيونية والاستعمار وأداتها اسرائيل الى تثبيت العدوان الصهيوني على فلسطين والى تعزيز الانتصار العسكري الإسرائيلي في سنة ١٩٤٨ وفي سنة ١٩٦٧ بإقامة كيان فلسطيني في الأراضي المحتلة بعد عدوان ٥ حزيران، كان يقوم على إعطاء الشرعية والديمومة لدولة اسرائيل الأمر الذي يتناقض كلياً مع حق الشعب العربي الفلسطيني في كامل وطنه فلسطين، فان مثل هذا الكيان المزيف وفي حقيقة حاله مستعمرة إسرائيلية يصفي القضية الفلسطينية تصفية نهائية لمصلحة اسرائيل وهو في نفس الوقت مرحلة مؤقتة تتمكن فيها الصهيونية من تفرغ الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد ٥ حزيران من السكان العرب تمهيدا لدمجها دمجا كاملا في الكيان الإسرائيلي .

الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٣

تعريف المجلس المركزي الفلسطيني :

هو هيئة دائمة منبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني، وهو مسؤول أمامه ويشكل من بين أعضائه ويتكون

من أعضاء اللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الوطني وعدد من الأعضاء يساوي على الأقل ضعفي عدد أعضاء اللجنة التنفيذية ويكثرون من فصائل حركة المقاومة والاتحادات الشعبية والكفاءات الفلسطينية المستقلة، يجتمع المجلس المركزي مرة كل شهرين على الأقل بدعوة من رئيسه، ويترأس جلسات المجلس ويديرها رئيس المجلس الوطني، ويقدم تقريراً عن أعماله إلى المجلس الوطني عند انعقاده، ويعقد المجلس الوطني جلسات طارئة بناء على طلب من أعضاء اللجنة التنفيذية، وتتخذ قرارات المجلس بأكثرية أصوات الحاضرين .

نشأة وتأسيس المجلس المركزي الفلسطيني

في الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٣، تقرر تشكيل مجلس مركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية لمعاونة اللجنة التنفيذية في تنفيذ قرارات المجلس الوطني وإصدار التوجيهات المتعلقة بتطورات القضية الفلسطينية بين دورتي المجلس :

تشكيل المجلس المركزي :

وجه رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٣ رسالة إلى أمين سر اللجنة التنفيذية يطلب منه فيها تسمية أعضاء المجلس المركزي "على أن يكون ذلك مناصفة تقريباً بين المنظمات الفدائية والكفاليات الفلسطينية غير المنتمية والاتحادات الشعبية" قررت اللجنة التنفيذية في جلساتها عام ١٩٧٣ تشكيل المجلس المركزي من ٣٢ عضواً يضاف إليهم ٦ أعضاء مراقبين، وذلك على الشكل التالي :

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وأعضاء اللجنة التنفيذية العشرة وأربعة من حركة فتح، وإثنان من الصاعقة، وإثنان من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وإثنان من جبهة التحرير العربية، وإثنان من الجبهة الديمقراطية وتسعة من أصحاب الكفاليات .

الدورة الثانية عشر : ٦-١٢ / ١ / ١٩٧١

وتعد هذه الدورة من اهم دورات المجلس الوطني لارتباطها بما عرف انذاك بالبرنامج مرحلي وهدف مرحلي اقامة السلطة الوطنية المستقلة على كل جزء يتحرر من الاراضي والذي عرف ببرنامج انقاط العشر وقد اوجد هذا البرنامج شرخا في الساحة الفلسطينية الجزائر ١٢-١٥ / تشرين ثاني / ١٩٨٨

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة عشرة غير العادية . . دورة الانتفاضة والاستقلال الوطني ودورة الشهيد البطل أبو جهاد في الفترة من ١٢-١٥ / ١١ / ١٩٨٨ .

ولقد توجت هذه الدورة بإعلان قيام الدولة الفلسطينية على أرضنا الفلسطينية باعتبار ذلك التتويج الطبيعي لنضال شعبي جسور وعنيد، تواصل أكثر من سبعين عاما وتعهد بالتضحيات الجسام التي قدمها شعبنا في ارض الوطن وعلى حدوده . . وفي كل مخيمات ومناطق الشتات .

كما تميزت الدورة بتخصيصها للانتفاضة الوطنية الفلسطينية الكبرى باعتبارها من ابرز الأحداث الكفاحية في تاريخ ثورة الشعب الفلسطيني المعاصرة بجانب الصمود والمحمي لاهلنا في مخيماتهم داخل وخارج أرضنا المحتلة .

• ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الأوسط ، وجوهرها القضية الفلسطينية ، تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيه منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة ، آخذين بالاعتبار ان المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير عملا بمبادئ واحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب ، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة او بالغزو العسكري ، ووفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية .

٢ . انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلالها منذ العام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية

• إلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم ، وإزالة المستعمرات التي إقامتها اسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ العام ١٩٦٧ .

• السعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا ولتوفير مناخ موات وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضى متبادلين ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضي
حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن .

• ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة في فلسطين لاتباع جميع الأديان .

الدورة الحادية والعشرين ٢٢-٢٥ / ٤ / ١٩٩٦ غزة، دورة الأعمال وبناء الوطن

في رحاب مدينة غزة المحررة وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته العادية الحادية والعشرين، دورة الأعمال وبناء الوطن في الفترة ما بين ٢٥-٢٥ / ٤ / ١٩٩٦ في هذه الدورة تم انتخاب سليم الزعنون، رئيسا للمجلس الوطني الفلسطيني بدلا من لرئيس السابق الشيخ عبد الحميد السائح وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة

ودعت الدورة اعضاء المجلس التشريعي المنتخب والذي اعتبر اعضاؤه الثمانية والثمانين اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني وقد اصدر المجلس الوطني الفلسطيني في ختام دورة اجتماعاته في غزة المحررة القرارات التالية :

- يؤكد المجلس الوطني ان بناء وترسيخ السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها الحلقة المركزية في برنامج الاستقلال الوطني هو المهمة الأولى والرئيسية لشعبنا الفلسطيني
- يؤكد على تركيز جهود الشعب الفلسطيني وتجنيد إمكانياته وقدراته كلها في سبيل إزالة الاحتلال والاستيطان، وبناء السلطة وترسيخها على أساس احترام القانون والنظام من اجل التعددية السياسية والطريق الديمقراطي .
- ان المجلس الوطني الفلسطيني يعتبر الانتخابات الرئاسية والتشريعية الركيزة الثانية في بناء الكيان الوطني المستقل . ان المشاركة الجماهيرية الشاملة في الانتخابات، وتوفير الحرية الكاملة للقوى والأحزاب والفصائل والأفراد لخوض الانتخابات وطرح برامجها بكل حرية قد نقل شعبنا نقلة نوعية الى مصاف الشعوب الديمقراطية في عالمنا المعاصر، وأضاف قوة وزخما لكفاحنا في سبيل الحرية وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة .
- ان مشاركة جميع الفصائل والقوى في الداخل والخارج في دورة المجلس وفي جلسات الحوار الوطني تشكل بداية صحيحة وجادة لتعزيز أواصر وحدتنا الوطنية في وجه محاولات الوقيعة بين أطراف الصف الوطني
- ان المجلس الوطني يدعو الحكومة الإسرائيلية الى الوفاء بالتزاماتها كاملة، ورفع القيود التي تفرضها على الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني تحت ذريعة الأمن، ان التنفيذ الدقيق والأمين لاتفاق أوسلو بجميع بنوده هو الذي يعزز الأمن ويحقق السلام
- يؤكد ان المفاوضات القادمة لحل قضايا الوضع النهائي وهي القدس والمستوطنات واللاجئون،

والحدود والعلاقات مع الجوار والسيادة والمياه، يجب ان تقوم على أساس التطبيق التام لقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ ولقرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين، وعلى الانسحاب الإسرائيلي من كامل ارض فلسطين المحتلة في عام ١٩٦٧، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية وإقامة دولته المستقلة والتمتع بالسيادة الكاملة على ارض الوطن . ان القرار الإسرائيلي بترابط قضايا الحل النهائي ووقف التسوية والمماطلة يتطلبان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية واحترام المواعيد المتفق عليها في الاتفاقات الموقعة بين الجانبين .

لجنة تفعيل منظمة التحرير

بعد حوالي ٢٢ دورة عقدها المجلس الوطني في القدس والقاهرة وعمان ودمشق والجزائر وغزة ورام الله ها هي لجنة تفعيل منظمة التحرير تمكن اخيرا من اعداد مشروع نظام الانتخاب لأعضاء المجلس الوطني واعتبر النظام الاراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة واقترحا لتكون دوائر الشتات من ٦ الى ٨ دوائر بما لا يمس بالتمثيل النسبي الكامل، وقد عالج النظام المقترح مسألة تمثيل المرأة في المجلس الوطني، بشرط ان يتم تضمين حد ادني لتمثيل المرأة على القوائم الانتخابية بما لا يقل عن امراة واحدة من بين كل من الاسماء الثلاثة الاولى في القائمة وامراة واحدة من الاسماء الاربعة التي تليها وهكذا.

قوانین و تشریحات

مقدمة عن الحق في تكوين الجمعيات في الاتفاقيات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان

د. محمد أمين الميداني *

المقدمة

نصت مختلف الاتفاقيات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان على الحق في تكوين الجمعيات كحق أساس من حقوق الإنسان. سنستعرض في هذه المقالة، وبشكل عام، هذا الحق ومختلف جوانبه كما نصت عليه هذه الاتفاقيات الإقليمية، وهي: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (أولا)، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (ثانياً)، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (ثالثاً)، والميثاق العربي لحقوق الإنسان (رابعاً).

أولاً، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

اعتمدت منظمة مجلس أوروبا، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تم التوقيع عليها في مدينة روما بتاريخ ٤/١١/١٩٥٠، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ ٣/٩/١٩٥٣، مضافاً إليها ١٤ بروتوكولاً دخلت كلها حيز التنفيذ^٢.

تنص الفقرة الأولى من المادة ١١ من هذه الاتفاقية الأوروبية وعنوانها (حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات)، على ما يلي:

١. لكل شخص الحق في حرية المشاركة في الاجتماعات السلمية، وفي حرية تكوين الجمعيات. ويشمل هذا الحق حرية إنشاء النقابات مع الآخرين، والانضمام إليها للدفاع عن مصالحه.
٢. لا يجوز إخضاع ممارسة هذه الحقوق إلا للقيود التي يحددها القانون والتي تعد في مجتمع ديمقراطي تدابير ضرورية لحفظ سلامة الوطن وأراضيه، والأمن العام وحماية النظام، ومنع الجريمة، وحماية الصحة والأخلاق، وحماية حقوق الآخرين وحياتهم. لا تمنع هذه المادة من فرض قيود قانونية على ممارسة أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو إدارة الدولة لهذه الحقوق^٣.

* رئيس المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، فرنسا. أستاذ زائر في جامعة ستراسبورغ، فرنسا. أستاذ زائر في

جامعة الجنان، طرابلس، لبنان

تنقسم إذن هذه الحرية، حسب المادة ١١ من الاتفاقية الأوروبية إلى قسمين:

١. الحق في التجمع السلمي: يعدّ الحق في حرية الاجتماع السلمي من الحقوق الأساسية في المجتمع الديمقراطي الأوروبي^٣، كما أنه ضروري في الحياة السياسية والاجتماعية لأية دولة من الدول الأوروبية، وتعتمد عليه أيضا الأحزاب السياسية بهدف تطبيق حق آخر هو الحق في الانتخاب.

ولا تتعلق ممارسة هذا الحق، حسب قرارات اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان^٤، باجتماع سلمي لعدد محدد من المشاركين، بل يشمل هذا الحق أيضا تنظيم المظاهرات السلمية والتي لا يمكن عادة تحديد عدد المشاركين فيها. بل وذهبت اللجنة لأبعد من ذلك حين أوضحت بأن ممارسة هذا الحق تشمل أيضا المظاهرات التي لا يمكن أحيانا السيطرة عليها وحصرها في المجال السلم^٥.

وأوضحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان^٦، من جهتها، بأن الحق في التجمع السلمي لا يمنع الدول من اتخاذ الإجراءات الاحتياطية بهدف أن تسير المظاهرات بشكل قانوني وسلمي^٧، هذا من جهة.

كما شابته هذه المحكمة الأوروبية، من ناحية ثانية، في قرار اتخذته في عام ١٩٨٨، بين حرية التجمع، وبين حرية التظاهر، داعية الدول الأطراف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان إلى دعم هذه الحرية^٨.

٢. الحق في تكوين الجمعيات: يسمح هذا الحق بتطبيق فعلي للحقوق الفردية، ويشمل بالدرجة الأولى حق تكوين الجمعيات التي ليس لها هدف ربحي^٩، ويقابل هذا الحق، الحق أيضا في عدم تكوينها والانتساب إليها^{١٠}، والذي لا يمكن أن يُعدّ بحد ذاته عملا إلزاميا، كما أوضح ذلك الفقه القانوني الأوروبي^{١١}. وحق تكوين الجمعيات يعنى أيضا حق تأسيس النقابات والانتساب إليها^{١٢}.

وسيكون من المطول عرض كل القضايا التي نظرت فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان^{١٣}، وحسبنا أن نشير إلى أنها تعرضت لهذا الحق من خلال أربع محاور وهي:

١. تأسيس الجمعيات

٢. دور الجمعيات

٣. الانتساب إلى الجمعيات

٤. حل الجمعيات^{١٤}.

ولا يمكن أن نغفل، في المقابل، القيود التي فرضتها المادة ١١ من الاتفاقية الأوروبية بخصوص ممارسة الحق في تكوين الجمعيات. وعدادت الفقرة ٢ من هذه المادة، من جهة، الظروف والأوضاع التي تميز فرض هذه القيود، والتي تعد تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي، وهي:

١. حفظ سلامة الوطن وأراضيه.
٢. حفظ الأمن العام وحماية النظام.
٣. منع الجريمة.
٤. حماية الصحة والأخلاق.
٥. حماية حقوق الآخرين وحياتهم.

وأوضحت هذه الفقرة ٢، من جهة ثانية، أنه يجوز للدول الأطراف في الاتفاقية الأوروبية، وفيما يتعلق بحق الاجتماع السلمي، والحق في تكوين الجمعيات «فرض قيود قانونية على ممارسة أفراد القوات المسلحة أو الشرطة».

ثانيا، الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

اعتمدت منظمة الدول الأمريكية^{١٥}، هذه الاتفاقية الأمريكية، وتم التوقيع عليها في مدينة (سان خوسيه) بجمهورية كوستاريكا بتاريخ ٢٢/١١/١٩٦٩، ودخلت حيز التنفيذ في ١٨/٧/١٩٧٨.

نصت المادة ١٦ وعنوانها «حق التجمع» من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على ما يلي

١. لكل شخص حق التجمع وتكوين جمعيات مع آخرين بحرية لغايات إيديولوجية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية أو عمالية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو سواها.
٢. لا تخضع ممارسة هذا الحق إلا لتلك القيود المفروضة قانونا والتي تشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لمصلحة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام، أو لحماية الصحة العامة أو الأخلاق العامة أو حقوق الآخرين وحياتهم.
٣. لا تحول أحكام هذه المادة دون فرض قيود قانونية، بما فيها حتى الحرمان من ممارسة حق التجمع، على أفراد القوات المسلحة والشرطة»

أول ما يلفت الانتباه في أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة^{١٦} هو حصر تكوين الجمعيات، كما عبّر أحد القانونيين، «لغايات إيديولوجية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية أو عمالية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو

سواها»، في حين أن حق كل شخص بالتجمع جاء مطلقاً^{١٧}. ولو أننا لا نرى أن تعدد الغايات يشكل نوعاً من «الخصر»، بل هو محاولة لتغطية جوانب عديدة ومتنوعة لغايات يتم تكوين الجمعيات لتحقيقها وتنفيذها، هذا من ناحية.

ولم تتطرق هذه المادة ١٦، من ناحية ثانية، إلى الحق في عدم الانتساب إلى الجمعيات، كما لم تتطرق إلى ذلك وبصريح العبارة المادة ١١ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. في حين أن الفقرة ٢ من المادة ١٠ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب كانت واضحة في التأكيد على عدم جواز إرغام أحد بالانضمام إلى جمعية، وكما سنرى ذلك لاحقاً.

وأوضحت المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان^{١٨}، أن حق تكوين الجمعيات يقصد به حق الأفراد بالتجمع سوية بقصد انتهاج هدف مشروع دون تدخل السلطات العامة^{١٩}.

ويرى الفقه القانوني الأمريكي أن الحرية النقابية - علماً بأنها ليست في نطاق مقالتنا هذه - مصونة بفضل المادة ١٦ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان تبعاً لاجتهادات المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان في هذا الخصوص^{٢٠}.

ووضعت أيضاً هذه الاتفاقية الأمريكية مجموعة من القيود على ممارسة حق التجمع وتكوين الجمعيات. وعددت الفقرة ٢ من المادة ١٦ من الاتفاقية، من جهة، الظروف والأوضاع التي تجيز فرض هذه القيود، والتي تعد تدابير ضرورية في مجتمع ديمقراطي، والقيود هي:

١. مصلحة الأمن القومي.
٢. مصلحة السلامة العامة.
٣. مصلحة النظام العام.
٤. حماية الصحة العامة.
٥. حماية الأخلاق العامة.
٦. حماية حقوق الآخرين وحياتهم.

وتتشابه القيود التي فرضتها الاتفاقية الأمريكية مع القيود التي فرضتها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. كما حددت الفقرة ٣ من المادة ١٦، وكما هو الحال بالنسبة للفقرة ٢ من المادة ١١ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فئة محددة من الأشخاص «أفراد القوات المسلحة والشرطة» يمكن أن يتم فرض قيود قانونية عليها،

بالإضافة إلى القيود التي نصت عليها الفقرة ٢ من نفس المادة، وقيود قانونية أخرى في حق هذه الفئة قد تصل لحد الحرمان من ممارسة حق التجمع .

ثالثاً، الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

اعتمدت منظمة الوحدة الإفريقية التي أصبحت لاحقاً الاتحاد الإفريقي ، هذا الميثاق الإفريقي ، وتم التوقيع عليه في مدينة نيروبي عاصمة جمهورية كينيا ، في ٢٨/٦/١٩٨١ ، ودخل حيز التنفيذ في ٢١/١٠/١٩٨٦ .

نصت المادة ١٠ من هذا الميثاق الإفريقي على ما يلي

- ١ . يحق لكل إنسان أن يكون وبحرية جمعيات مع آخرين شريطة أن يلتزم بالأحكام التي حددها القانون .
- ٢ . لا يجوز إرغام أي شخص على الانضمام إلى أي جمعية على ألا يتعارض ذلك مع الالتزام بمبدأ التضامن المنصوص عليه في هذا الميثاق» .

ولم تتطرق هذه المادة إلى أية قيود تتعلق بتكوين الجمعيات كما هو الحال بالنسبة للاتفاقيتين الأوروبية والأمريكية لحقوق الإنسان، ولكن من الملفت للنظر أنها أكدت على عدم جواز إرغام أي شخص «على الانضمام إلى أي جمعية»^{٢٢}، وهو ما يميز، برأينا، هذا الميثاق الأفريقي بالقياس إلى الاتفاقيتين الأوروبية والأمريكية لحقوق الإنسان .

ولكن، تم في المقابل، الإشارة إلى غياب النص على «حرية التجمع» في صلب المادة ١٠ من الميثاق الإفريقي، وضرورة دراسة المادة ١٠ مع المادة ١١ من هذا الميثاق^{٢٣}، والتي تنص على ما يلي: «يحق لكل إنسان أن يجتمع بحرية مع آخرين ولا يحيد ممارسة هذا الحق إلا شرط واحد ألا وهو القيود الضرورية التي تحددها القوانين واللوائح خاصة ما تعلق منها بمصلحة الأمن القومي وسلامة وصحة وأخلاق الآخرين أو حقوق الأشخاص وحررياتهم». وإن كنا لاحظنا أن النص على هذين الحقين تم في صلب مادة واحدة في كل من الاتفاقية الأوروبية والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، فإننا لا نرى ضرراً في الوقت نفسه في النص على هذين الحقين في مادتين مختلفتين تستفيد كل منهما من تطبيقات متنوعة واجتهادات مختلفة من قبل الهيئات المكلفة بالسهر على حسن تطبيقهما، هذا من ناحية .

ونلاحظ، من ناحية ثانية، عدم وجود قاعدة واحدة متبعة في هذا الخصوص، فالميثاق العربي لحقوق

الإنسان، والذي سنتطرق إليه لاحقا، نص في المادة ٣٥ على «الحق في حرية تكوين الجمعيات أو النقابات المهنية»، ونصت الفقرة ٦ من المادة ٢٤ من هذا الميثاق على: «حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية».

ونشير أيضا إلى أن فقرات هذه المادة ١٠ من الميثاق الأفريقي لم تنص على أية قيود تتعلق بممارسة حرية تكوين الجمعيات على خلاف الاتفاقية الأوروبية والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، كما سنرى لاحقا.

وكانت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب^{٢٤}، قد اعتمدت عام ١٩٩٢ قرارا يتعلق بحرية تكوين الجمعيات^{٢٥}، كما طُلب منها في عام ١٩٩٣ أن تقدم تفسيراً للحكم الصادر في قضية منظمة الحريات المدنية ضد نيجيريا، ونظرت في عام ١٩٩٤ في شكوى لجنة حقوق الإنسان الكينية ضد كينيا^{٢٦}.

رابعا، الميثاق العربي لحقوق الإنسان

اعتمدته القمة العربية لجامعة الدول العربية هذا الميثاق العربي، في تونس بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٤، ودخل هذا الميثاق حيز التنفيذ في ١٦/٣/٢٠٠٨.

نص المادة ٣٥ على ما يلي:

١. لكل شخص الحق في حرية تكوين الجمعيات أو النقابات المهنية والانضمام إليها وحرية ممارسة العمل النقابي من أجل حماية مصالحه.
٢. لا يجوز فرض أي من القيود على ممارسة هذه الحقوق والحريات إلا تلك التي ينص عليها التشريع النافذ وتشكل تدابير ضرورية لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحررياتهم.
٣. تكفل كل دولة طرف الحق في الإضراب في الحدود التي ينص عليها التشريع النافذ.

نلاحظ من قراءة هذه المادة أنها أشارت إلى الحق في حرية تكوين «النقابات المهنية» والانضمام إليها، و«حرية ممارسة العمل النقابي» إلى جانب «الحق في حرية تكوين الجمعيات». ويتشابه نص هذه المادة ٣٥ من الميثاق العربي مع نص المادة ١١ من الاتفاقية الأوروبية من حيث الإشارة إلى تأسيس «النقابات»، في الوقت الذي

أشارت فيه الاتفاقية الأمريكية إلى حق تكوين الجمعيات لغايات «عمالية» من دون الإشارة إلى النقابات بصريح العبارة، ولم يأت الميثاق الأفريقي على ذكر «النقابات» أو ما يشابهها، هذا من ناحية.

واستكملت الفقرة ٣ من المادة ٣٥ من الميثاق العربي، من ناحية ثانية، حرية تكوين النقابات بحق أساس ألا وهو «الحق في الإضراب»، ولكن «في الحدود التي ينص عليها التشريع النافذ»، ولكن ماذا عن التشريع في دولة طرف في الميثاق العربي لا يجيز تكوين النقابات أو الحق في الإضراب؟ لعل «لجنة حقوق الإنسان العربية» - سنتعرض لها لاحقا - التي أسسها هذا الميثاق العربي ستجتهد بالإجابة على هذا السؤال من خلال دراستها لتقارير الدول العربية الأطراف في الميثاق، ومن بينها دول تحظر قوانينها وتشريعاتها اللجوء إلى الإضراب.

وبينت أخيرا، الفقرة ٢ من المادة ٣٥ من الميثاق العربي حالات تقييد الحق في حرية تكوين الجمعيات أو النقابات المهنية، وهذه الحالات هي:

- ١ . صيانة الأمن القومي .
- ٢ . صيانة السلامة العامة .
- ٣ . صيانة النظام العام .
- ٤ . حماية الصحة العامة أو الآداب العامة .
- ٥ . حماية حقوق الآخرين وحررياتهم .

وينص الميثاق العربي لحقوق الإنسان على تأسيس «لجنة حقوق الإنسان العربية» للنظر في التقارير الأولية والدورية التي ترسلها للجنة الدول الأطراف في هذا الميثاق^{٢٨}. وسنكرر ما سبق أن كتبناه في مقالة سابقة بخصوص انتظار ما سيصدر عن هذه اللجنة بعد دراستها لتقارير الدول العربية الأطراف في الميثاق العربي لتبيان أوضاع حرية تكوين الجمعيات والنقابات والانتساب إليها وكل ما يتعلق بهذه الحرية في الدول الأطراف في الميثاق^{٢٩}.

الخاتمة

لاحظنا في هذه المقالة كيف أن الاتفاقية الأوروبية والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان جمعت في مادة واحدة بين حق التجمع أو الاجتماع السلمي، وبين حق تكوين الجمعيات، في حين أن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق العربي لحقوق الإنسان لم يأتيا إلا على ذكر الحق في تكوين الجمعيات، وخصص كل ميثاق منهما مادة أو فقرة منفردة للحق في التجمع السلمي، هذا من جهة.

وانفرد الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بتقرير عدم جواز إرغام أي شخص على «الانضمام إلى أي جمعية» بشكل صريح وواضح، في حين لم تشر إليه الاتفاقيات الإقليمية الأخرى التي كانت موضوع مقالتنا.

وحرصت الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان التي تعرضنا إليها، من جهة ثانية، على التأكيد على وجود مجموعة من القيود التي تحد من ممارسة الحق في تكوين الجمعيات باستثناء الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وتتشابه كثيرا هذه القيود في تلك الاتفاقيات الإقليمية^{٣٠}.

وحظيت أخيرا فئة محددة من المواطنين: أفراد القوات المسلحة وأفراد الشرطة في الاتفاقيتين الأوروبية والأمريكية لحقوق الإنسان باهتمام خاص، حيث تم التركيز على القيود المفروضة على هذه الفئة بخصوص ممارسة حق تكوين الجمعيات، لأهمية وحساسية الدور الذي يقوم به هؤلاء الأفراد في حياة المواطنين وتجاه الوطن.

الهوامش :

- ١ . انظر بخصوص مجلس أوروبا وميثاقه واختصاصاته، محمد أمين الميداني، النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٩ وما بعدها. (لاحقا، الميداني، النظام الأوروبي).
- ٢ . انظر ترجمة هذه الاتفاقية الأوروبية وبعض البروتوكولات المضافة إليها في: الاتفاقيات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، ترجمة وإعداد الدكتور محمد أمين الميداني، والدكتور نزيه كسيبي، منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة تعليم حقوق الإنسان، ٢٢، القاهرة، ٢٠١٠.
- ٣ . انظر بخصوص مفهوم المجتمع الديمقراطي، محمد أمين الميداني، مفهوم «المجتمع الديمقراطي» في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان»، مجلة (رواق عربي) منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، العدد ٢١، ٢٠٠١، ص ٨٣-١٠٠.
- ٤ . نذكر بأن اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان توقفت عن ممارسة اختصاصاتها ونشاطاتها اعتبارا من ١/١١/١٩٩٨، تاريخ دخول البروتوكول رقم ١١ المضاف إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان حيز التنفيذ. وفضلنا الإشارة إلى اجتهادات هذه اللجنة الأوروبية لأهميتها وللدور الهام الذي لعبته منذ عام ١٩٥٣ تاريخ دخول هذه الاتفاقية الأوروبية حيز التنفيذ في تفسير أحكامها وإصدار قرارات خاصة بانتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك الشكاوى الفردية والحكومية التي وصلتها. انظر بخصوص البروتوكول رقم ١١، الميداني، النظام الأوروبي، ص ١١٢ وما بعدها.
- ٥ . Décision. N°. 8440-78, Déc. Du 16/7/1980; D.R. 21; p. 138, 162
- ٦ . انظر بخصوص المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وتأليفها واختصاصاتها ونشاطاتها، الميداني، النظام الأوروبي، ص ١١١ وما بعدها. كما يراجع، محمد أمين الميداني، «دخول البروتوكول رقم ١٤ المضاف إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان حيز التنفيذ»، مجلة (موارد)، مجلة متخصصة في التربية على حقوق الإنسان، يصدرها برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منظمة العفو الدولية، بيروت، العدد ١٤، شتاء ٢٠١٠، ص ٤٩-٥٤.
- ٧ . V. VALTICOS, « Article 11 » in L.-E. PETTITI, V. COUSSIRAT-COUSTERE, E. DECAUX, E. IMBERT, La Convention européenne des droits de l'homme : commentaire article par article, Paris, Economica, 2ème édition, 1999, p. 422
- ٨ . J.-P. COSTA, « Liberté d'association » in la Déclaration universelle des droits de l'homme, ouvrage collectif, nouvelle édition, mise à jour et augmentée, Paris, Gallimard, 2008, p. 116
- ٩ . G. COHEN-JONATHAN, La Convention européenne des droits de l'homme, Paris, Economica, Aix-en-Provence, Presse Universitaires d'Aix-Marseille, 1989, p. 502
- ١٠ . تنص المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي: «-١ لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية. -2 لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما».

١١ . VALTICOS, op. cit., p. 423.

١٢ . نصت العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان على الحق في تكوين النقابات: الفقرة 4 من المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ ، المادة ٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ ، المادة ٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ .

١٣ . انظر بخصوص اجتهادات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان:

V. BERGER, *Jurisprudence de la Cour européenne des droits de l'homme*, Paris, Sirey, 12ème édition, 2011.

١٤ . انظر بعض القضايا المتعلقة بهذه المحاور في المرجع السابق، ص ٦٩٣ وما بعدها.

١٥ . انظر بخصوص المنظمة الدول الأمريكية وهيئاتها وميثاقها والتعديلات التي طرأت عليه في:

T. BUERGENTAL, D. SHELTON, *Protection Human Rights in the Americas. Cases and Materials. A publication of International Institute of Human Rights, Strasbourg. N. P. Engel Publisher, Kehl, Strasbourg, Arlington, Fourth Edition, 1995.*

١٦ . انظر نص هذه الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في: حقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية والإقليمية، إعداد: محمود شريف بسيوني، محمد السعيد الدقاق، عبد العظيم وزير، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٨، ص ٣٤٣ وما بعدها. (لاحقاً، حقوق الإنسان، الوثائق العالمية والإقليمية).

١٧ . انظر:

L. HENNEBEL, *La Convention américaine des droits de l'homme. Mécanisme de protection et étendue des droits et libertés. Publication de l'Institut International des Droits de l'Homme, Bruxelles, Bruylant, 2007, p. 578.*

١٨ . انظر بخصوص هذه المحكمة الأمريكية، محمد أمين الميداني، «المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان (دراسة في نظامها العام)»، المجلة اليمنية لحقوق الإنسان، صنعاء، العدد الثالث، ٢٠٠٦، ص ٩٩-١١٣.

١٩ . انظر اجتهادات المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان:

٢٠ . para ٦٩، Affaire Caso Huilca Tecse c. Pérou، ٣ mars ٢٠٠٥، Série C. n. ١٢١،

٢١ . انظر نص هذا الميثاق الإفريقي في: حقوق الإنسان، الوثائق العالمية والإقليمية، ص ٣٦٦ وما بعدها.

٢٢ . انظر:

F. OUGUERGOUZ, *La Charte africaine des droits de l'homme et des peuples. Une proche juridique des droits de l'homme entre tradition et modernité*, Genève, PUE, 1993, pp. 115 et s.

٢٣ . إفلين أنكوما، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الممارسات والإجراءات، الناشر: الشركة الأفريقية للقانون الدولي والقانون المقارن (من دون تاريخ)، ص ١٨٦ وما بعدها.

٢٤. انظر بخصوص تأليف هذه اللجنة الإفريقية واختصاصاتها ونشاطاتها، محمد أمين الميداني، "التعريف بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" في: محمد أمين الميداني، دراسات في الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان، منشورات مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تعز، اليمن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ ص ٦٢ وما بعدها. وانظر أيضا، دليل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، منشورات منظمة العفو الدولية، ٢٠١٠.

٢٥. أنكوما، ص ١٨٧.

٢٦. المرجع السابق، ص ١٨٨-١٨٩.

٢٧. انظر نص هذا الميثاق العربي في وثائق جامعة الدول العربية: ق. ق. ٢٧٠ د.ع (١٦) - ٢٣/٥/٢٠٠٤.

٢٨. انظر بخصوص هذه اللجنة وتأليفها واختصاصاتها، محمد أمين الميداني، «لجان حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية»، (المجلة العربية للعلوم السياسية)، مجلة فصلية محكمة، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٦، ربيع ٢٠١٠ ص ٣٨ وما بعدها. ٢٩. انظر، محمد أمين الميداني، «مقدمة عن حرية التعبير في الاتفاقيات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان»، مجلة (موارد)، مجلة متخصصة في التربية على حقوق الإنسان، يصدرها برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منظمة العفو الدولية، بيروت، العدد ١٦، ربيع ٢٠١١، ص ٢٦-٣٣.

٣٠. نود أن نشير هنا إلى "الخطوط التوجيهية والتقرير التفسيري"، لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومكتب الديمقراطية والمؤسسات وحقوق الإنسان، ولجنة البندقية، حول "حرية التجمع السلمي"، (الطبعة الثانية)، والتي تم تحضيرها من طرف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الديمقراطية والمؤسسات وحقوق الإنسان حول حرية التجمع السلمي، ولجنة البندقية، واعتمدها لجنة البندقية دورتها العامة ٨٣، (البندقية ٤ حزيران/يونيو ٢٠١٠). توجد ترجمة عربية وفرنسية لهذا التقرير وعنوانه الأصلي بالإنكليزية:

OSCE/ODIHR – VENICE COMMISSION, GUIDELINES ON FREEDOM OF PEACEFUL ASSEMBLY, (2nd. ٣١

Edition), Prepared by the OSCE/ODIHR, Panel on Freedom of Assembly and by the Venice Commission,

(Adopted by the Venice Commission, at its 83rd Plenary Session, (Venice, 4 June 2010

كيف تطور البيئة الحقوقية في منطقة الخليج العربي

محمد محفوظ *

خلاصة الدراسة

إن تطوير البيئة الحاضنة والضامنة لحقوق الإنسان في مجتمعات الخليج العربي، مرهونة بقدرة هذه المجتمعات على تطوير أنظمتها السياسية وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في الشأن السياسي والوطني، وإنه لا يمكن أن تتطور البيئة والحقائق والوقائع المحترمة لحقوق الإنسان على المستويين القيمي والمؤسسي، في ظل أنظمة سياسية تحتكر حقل السياسة والدولة، ولا تفسح المجال لشعبها وقواه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية من المشاركة في السياسة والحكم، فالدول التي تفتقد إلى تقاليد وأعراف وتدابير مؤسسية لمشاركة شعبها في الشأن العام، هي دول في بنيتها الأساسية وخياراتها الكبرى طاردة لقيم حقوق الإنسان، ومخرجة لكل بيئة مجتمعية يمكن أن تتطور فيها مقتضيات صيانة واحترام حقوق الإنسان.

لهذا فإننا نعتقد في منطقة الخليج العربي أن الإصلاح السياسي هو بوابة صيانة حقوق الإنسان على شكل مؤسسي وقيمي.

ومن الناحية الواقعية والسياسية، فإن تفاوت الحكومات الخليجية في مستوى رعايتها واحترامها لحقوق الإنسان، يعود إلى التفاوت في طبيعة الأنظمة السياسية ومستوى فعالية حياتها السياسية والوطنية، فالدول التي تمارس الانتخابات وتمتلك برلمانا شعبيا، فهي دول متقدمة على غيرها في حقل احترامها وصيانتها لحقوق الإنسان، أما الدول التي لا انتخابات فيها ولا مجتمعات مدنية حيوية ومستقلة تنشط في فضائها، فهي دول مترجعة إلى حدود دنيا في صيانتها لحقوق الإنسان وفي مدى احترام أنظمتها ومؤسساتها لمقتضيات حقوق الإنسان وفق الشريعة الدولية والإسلامية.

*كاتب وباحث سعودي

فالبينة الضامنة لحقوق الإنسان في كل التجارب الإنسانية، لا يمكن أن تنجز في كل أبعادها وأفاقها بدون الإصلاح السياسي في منطقة الخليج، الذي يوسع من دائرة المشاركة الشعبية في القرار السياسي اليومي والاستراتيجي، ويؤسس العلاقة بين الجميع على أسس المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات بعيدا عن الانتماءات التقليدية التي تزخر بها منطقة الخليج العربي وإن مشروعات التنمية لا يمكن أن تؤتي أكلها بالكامل، بدون مركزية الإنسان فيها وصيانة حقوقه وكرامته .

والدول التي تفتقد فيها المؤسسات والأطر التي تحفظ حقوق الإنسان، وتحول دون انتهاكها، فإن مشروعات التنمية فيها تتحول إلى مشروعات نمو كمية، تبرز في سلع الحضارة والحداثة المعاصرة، دون أن تسند بإنسان قادر على استيعاب تقنياتها وأسرارها، والعمل على إدارتها بما يناسب اللحظة الزمنية وخطط التنمية في الوطن .

ولعلنا لا نبالغ حين القول: أن تغييب المواطن (الإنسان) وتنمية كفاءاته وطاقاته وقدراته في مشروعات التنمية، هو أحد الثغرات الأساسية في المشروعات الاقتصادية والتنموية التي تعيشها منطقة الخليج العربي . وإن الاهتمام بمشروعات التنمية السياسية، يساهم في خلق البيئة الاجتماعية الحاضنة والمدافعة عن حقوق الإنسان .

وعليه فإن الدراسة ترى أن تطوير البيئة الحقوقية في منطقة الخليج العربي تتطلب الآتي :

- ١ . تنمية حس المواطنة في مجتمعات الخليج واستيعاب كل التنوعات الموجودة في الفضاء الخليجي، وأن تكون المواطنة بكل حمولتها القانونية والدستورية هي قاعدة التعامل مع المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم التاريخية والتقليدية .
- ٢ . تظهير العلاقة العميقة التي تربط مفهوم التنمية في كل أبعاده مع حقائق حقوق الإنسان .
- ٣ . تفكيك الرؤية الدينية التي تفرق بين المواطنين لاعتبارات مذهبية، وتبني خطاب الإصلاح الديني الذي يعطي أولوية لقيم الحرية والتسامح وصيانة حقوق الإنسان .
- ٤ . بناء كتلة وطنية تطالب بالإصلاح وتلح عليه بكل الوسائل السلمية، وتتجاوز في حركتها كل عناوين التشطي الموجودة في المجتمعات الخليجية، وتعطي أولوية لمشروع الإصلاح السياسي وكل مقتضياته ومتطلباته .

الإصلاح السياسي وقضايا المواطنة

إن الوصول إلى مبدأ المواطنة، وتجسيد مقتضياتها ومتطلباتها في الحياة الاجتماعية والسياسية، يتطلب على المستوى العملي، الكثير من العمل والكفاح للانعتاق من كل الدوائر والممارسات التي تحول دون الوصول إلى هذا المبدأ الجامع، الذي يؤكد على الحرية والمساواة بصرف النظر عن المراتب والأصول. ويبدو من العديد من المعطيات والتداعيات، أن تراخي الإرادة السياسية في البلدان العربية والإسلامية تجاه هذه القيم، هو المسئول إلى حد بعيد عن تدهور الأوضاع وتقهرها في مختلف المجالات والميادين، وذلك لأنه إذا لم يشعر الإنسان بإنسانيته، وتحمى حقوقه من الضياع والتلاعب، لا تتوفر لدى هذا الإنسان العلاقة المطلوبة مع واقعه السياسي والاجتماعي.

وحينذاك تبدأ الفجوة بالاتساع بين النخب السياسية السائدة وعموم المجتمع بمكوناته المتعددة، وتبلور مستويات التناقض وحالات عدم الثقة، فتتباين من جراء ذلك الأجندة والمصالح والعلاقات والأولويات. فتعاظمت من جراء ذلك المحن والأزمات، وتضاعفت التوترات والاحتقانات وبرزت في المشهد السياسي والاجتماعي، العديد من العناوين واليافطات، التي تسهم في المزيد من التشظي والتفتت وخلق الحواجز بين أبناء المجتمع والوطن الواحد، وتحوّل المجالين العربي والإسلامي من جراء هذه الوقائع وتأثيراتها المتعددة، إلى ساحة للصراعات المفتوحة على كل الآفاق والوسائل، واشتد أوار الخصام السياسي والتناقض الأيدلوجي.

وبتنا جميعا حكاما ومحكومين نعيش الأزمة بكل ضغوطاتها واحباطاتها وتأثيراتها، ولا خيار أمام الجميع إلا الانخراط في مشروع الإصلاح السياسي والثقافي والاجتماعي، الذي يعيد للعرب والمسلمين دورهم الحضاري، ويخرجهم من ظلمات التخلف والتعصب والاستبداد بكل صنوفه وأشكاله، وينقلهم من واقع الاحتراب الداخلي بعناوينه المختلفة إلى رحاب الوحدة والمواطنة الكاملة. وحجر الأساس في هذا المشروع الإصلاحية، هو إعادة الاعتبار للفرد والتعامل معه على أساس المواطنة بصرف النظر عن انتماءاته التاريخية والراهنة، وأن تتعامل معه مؤسسة الدولة على أساس انتماءه الوطني.

وفي هذا الإطار من الأهمية التأكيد على النقاط التالية :

١ . إن العدالة في مجالات الحياة المختلفة، هي سبيل إنجاز مفهوم المواطنة في الواقع الاجتماعي، وذلك لأن المواطنة لا تعني التجاور المادي والجغرافي، وإنما هي بناء نفسي وروحي وثقافي، يتجاوز كل عوامل التباغض والتناحر والشكوك المتبادلة. وهذا الطموح والتطلع، لا يمكن أن يتحقق إلا بالعدالة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. حيث لا مواطنة بدون عدالة ومساواة وتكافؤ للفرص. والأمم والمجتمعات التي استطاعت أن تركز مفهوم المواطنة في تجربتها السياسية والحضارية، هي تلك المجتمعات التي قطعت شوطا طويلا في بناء الديمقراطية والمشاركة العامة والعدالة المجتمعية. إذ بدون هذه القيم، لا يمكن أن يتطور حس المواطنة، وتبلور قيم الانتماء الوطني الصحيح. وعليه فإن العنصرية والطائفية والديكتاتورية وتكميم الأفواه وانعدام الحريات العامة، كلها حقائق وعوامل مضادة ومناقضة لمبدأ المواطنة. ولا يمكن أن يتطور هذا المفهوم في مجتمع يعاني من الأمراض والآفات المذكورة أعلاه. وذلك لأنها كلها تناقض مفهوم العدالة، وتشعر للتمييز وممارسة الظلم بكل صنوفه وأشكاله. وهذا بطبيعة الحال، يقتضي التزام برنامج وطني شامل، لإصلاح وتطوير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تتأمن كل ضرورات المواطن، ويشعر بالأمن والثقة بوطنه راهنا ومستقبلا.

والعدالة في أحد وجوهها، تعني التحرر من الفقر والجهل والمرض، وتحقيق مستوى معيشي، مطرد التقدم ولا يميّز بين المواطنين. والعمل على صياغة ثقافة وطنية جديدة، تصقل روحية المواطن، وترسم اتجاهاته المقبلة، وتعلي من شأن التعايش السلمي والمصير المشترك والمسؤولية العامة، وتهدم جدران العنصرية والطائفية والاستبداد.

وغياب العدالة في الواقع الوطني، هو الذي يهدم مستلزمات الوحدة الوطنية ويدق إسفيناً في مشروع العيش المشترك والوفاق الوطني. فالحقوق والواجبات لا تتم على قاعدة فئوية أو قومية أو طائفية، وإنما على أساس المواطنة. فهي المعيار والضابطة الوحيدة لترتيب نظام الحقوق والواجبات.

٢ . الاختلافات السياسية والعقدية والقومية والمذهبية في الدائرة الوطنية، ينبغي أن لا تشع وتوسع للعداء والافتراق والانكفاء بل للتعايش والتبادل المعرفي وإثراء الثقافة الوطنية بالمضامين الحية والقادرة على اجترار تعايش حيوي وفعال بين مجموع مكونات الحالة الوطنية.

إن المجتمعات الإنسانية ولاعتبارات عديدة، هي بحاجة بشكل دائم إلى تشريع قانون ودستور، ينظم حياتهم في شؤونها المختلفة، ويحدد المسؤوليات، ويجعل كل مؤسسات الدولة خاضعة لهذه القوانين الدستورية. ولعلنا لا نبالغ حين القول: أن تضخم مستوى الاستبداد السياسي والاستفراد بالرأي في العديد من الدول العربية والإسلامية، يرجع في أحد وجوهه إلى غياب المؤسسات الدستورية، التي تأخذ على عاتقها ضبط نزعات الاستفراد والغطرسة وأشكال الحكم المطلق. وإن الإصلاح السياسي لا يمكن أن يكون بمجرد التصريحات المناسبة أو الخطوات التكتيكية المقبولة شعبياً. وإنما هو بحاجة إلى دستور يترجم إرادة الإصلاح ويجعل مؤسسة الدولة في إرادتها منسجمة والإرادة العامة للأمة. فالإصلاح السياسي بحاجة دائماً إلى قاعدة قانونية، وهذه القاعدة هي الدستور الوطني الذي ينظم العلاقات ويحدد المسؤوليات. وإن القانون هو المرجعية الوحيدة لمعالجة كل المشاكل والأزمات. وإن كل أجهزة الدولة ومؤسساتها، ينبغي أن تكون خاضعة لمقتضيات القانون ومواد الدستور الوطني، وبالتالي فإن مشروع الإصلاح السياسي، يقتضي توفر مرجعية دستورية، وشفافية في الأداء والسياسات، وخضوع كل قوى المجتمع ومراكز القوى في مؤسسة الدولة إلى القانون والدستور، ولا يمكن أن نتصور إصلاحاً سياسياً حقيقياً بدون الدستور ونظام قانوني يكفل الحريات ويصون الحقوق، ويحافظ على المكتسبات، وينظم عملية التنافس والصرع. فالدستور حصانة ضد تكرار أخطاء ومآسي الماضي، كما هو مطلب وطني عميق، ينسجم ومقتضيات العصر الحديث، وأصالة المجتمع.

٣. لا ريب أن الوحدة الوطنية في ظل الظروف والتحديات الكبرى التي تواجه واقعا السياسي من الضرورات التاريخية التي ينبغي أن نوليها الأهمية القصوى. ولكن من الخطأ التعامل مع هذا المفهوم بعيداً عن ضرورة الإصلاح وإعادة صياغة هذه الوحدة بما ينسجم وقيم العدالة والحرية والتسامح. فالوحدة التي تبنى بوسائل قسرية لا تدوم، كما أن الوحدة الوطنية التي لا تحترم حقوق الإنسان وخصوصيات التنوع الثقافي في المتوفر في المجتمع، لا تستند على قاعدة صلبة ومتمينة. لذلك من الضروري التأكيد على ضرورة تجديد أسس الوحدة الوطنية، والعمل على صياغة الذات الوطنية وفق أسس أكثر عدالة وإنسانية. فالتحديات التي تواجهنا، ينبغي أن لا تصرفنا عن هذه الضرورة، وذلك لأن البناء السليم، هو القادر على مجابهة التحديات والاستجابة الفعالة لمقتضيات الراهن. فالوحدة الوطنية ضرورة قصوى، كما أن الإصلاح السياسي وتجديد أسس الوحدة الوطنية ضرورة قصوى أيضاً، وتحولات الراهن تدفعنا إلى الإيمان العميق بضرورة التجديد والإصلاح وصياغة الذات الوطنية على قاعدة الوحدة والتعايش السلمي بين مكونات الوطن والمجتمع.

فضاء المواطنة

ثمة علاقة عميقة وجوهرية، بين مفهوم المواطنة والأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة. وذلك لأن الكثير من مضامين المواطنة على الصعيدين الذاتي والموضوعي، هي بحاجة إلى فضاء سياسي جديد، يأخذ على عاتقه تحريك الساحة بقواها ومكوناتها المتعددة باتجاه القبض على المفردات والعناصر الضرورية لهذا المفهوم.

فالمواطنة كمبدأ ومرجعية دستورية وسياسية، لا تلغي عملية التدافع والتنافس في الفضاء الاجتماعي، بل تضبطها بضوابط الوطن ووحدته القائمة على احترام التنوع وليس على نفيه، والساعية بوسائل قانونية وسلمية للإفادة من هذا التنوع في تمثين قاعدة الوحدة الوطنية. بحيث يشعر الجميع بأن مستقبلهم مرهون بها، وأنها لا تشكل نفيًا لخصوصياتهم، وإنما مجالًا للتعبير عنها بوسائل منسجمة وناموس الاختلاف وآفاق العصر ومكتسبات الحضارة. ولا يكتمل مفهوم المواطنة على الصعيد الواقعي، إلا بنشوء دولة الإنسان، تلك الدولة المدنية التي تمارس الحياد الإيجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيدولوجيات مواطنيها، بمعنى أن لا تمارس الإقصاء والتهميش والتمييز تجاه مواطن بسبب معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. كما أنها لا تمنح الخطوة للمواطن بفضل معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية. فهي مؤسسة جامعة لكل المواطنين، وهي تمثل في المحصلة الأخيرة مجموع إرادات المواطنين.

لذلك فإن مفهوم المواطنة لا ينجز في ظل أنظمة شمولية- استبدادية، لأن هذه الأنظمة ببنيته الضيقة والخاصة، تحول مؤسسة الدولة إلى مزرعة خاصة، تمارس الإقصاء والتهميش، كما تمنح الامتيازات بمبررات دون مفهوم الوطن والمواطنة.

فالدولة المدنية التي تحترم الإنسان وتصون كرامته، وتمنحه حرياته الأساسية، هي الحقيقة الموضوعية الوحيدة، التي تبلور مفهوم المواطنة، وتخرجه من إطاره النظري المجرد إلى حقيقة سياسية ومجتمعية راسخة وثابتة. فدولة الإكراه والاستبداد وممارسة القمع والتعسف، تجهض مفهوم المواطنة وتخرجه من مضامينه السياسية المتجهة صوب الموازنة الفذة بين ضرورات النظام والسلطة ومتطلبات الكرامة والديمقراطية. وكل الشعارات والمشروعات ذات الطابع التقدمي التي تحملها بعض السلط والدول، تبقى مجردة وفي دائرة الاستهلاك الإعلامي والسياسي بدون المواطنة التي تمارس حقوقها غير منقوصة وتلتزم بواجباتها دون مواربة. وعليه فإن مراعاة مصالح المواطنين والعمل على ضمان حقوقهم واحترام حرياتهم وصيانة كراماتهم، هو الذي يضمن

الاستقرار السياسي، ويطور مستوى التفاهم والانسجام بين السلطة والمجتمع وتبلور الإرادة الوطنية صوب القضايا الكبرى للوطن والأمة.

لذلك فإن المواطنة وفق هذا المنظور، هي قوام الحياة السياسية الفاعلة والسليمة، وحينما تجرد الحياة السياسية من مقتضيات ومتطلبات المواطنة، تتحول إلى حياة مليئة بالنزاعات والانقسامات وتكريس مضامين التخلف والانحطاط المجتمعي.

وذلك لأن المنابر الإعلامية ووسائل الثقافة في المجتمع، تشارك في عملية تفتيت مضمون المواطنة، عن طريق نشر ثقافة الكراهية والدعوة إلى المفاصلة والقطيعة مع بعض شرائح المجتمع. فينتشر التمزيق، وتتعاظم مظاهر التهميش وأشكال التمييز، وتهدد الوحدة الوطنية في أهم مقوماتها ومرتكزاتها ألا وهي المواطن. حيث أن تسميم المناخ الوطني العام، بثقافة التمييز والكراهية، ودعوات المفاصلة والتحريض الطائفي والقومي، تقلص إمكانية الاستقرار، وتحول دون توفر متطلبات الوحدة الوطنية. فالدولة التسلطية بصرف النظر عن أيديولوجيتها والشعارات التي ترفعها، هي التي تجوّف مفهوم المواطنة وتفرغه من مضامينه السياسية والمجتمعية. لذلك هناك علاقة وطيدة بين مفهومي الدولة المدنية والمواطنة. إذ لا دولة مدنية بدون مواطنة كاملة تمارس كل حقوقها وتقدم بكل واجباتها الوطنية. كما أنه لا مواطنة مستديمة بدون دولة مدنية تسن القوانين التي تحمي قانون المواطنة ومتطلباته، وترفده بالمزيد من الآفاق وأدوات الفعالية المجتمعية. فلا يمكن أن تتحقق مواطنة في ظل دولة تسلطية. استبدادية، لأن هذه الدولة ببنيته القمعية، تلغي دور المواطن في عملية البناء وتسيير أمور الوطن. كما أنه لا يمكن أن ينجز مفهوم الدولة المدنية في مجالنا الإسلامي، بدون احترام مفهوم المواطنة وتوفير كل مستلزماته الذاتية والموضوعية.

فالعلاقة جد وطيدة بين مفهومي المواطنة والدولة المدنية، إذ كل مفهوم يستند على الآخر لاستمراره وتجذره في المحيط الاجتماعي. وهذا بطبيعة الحال يتطلب "تسريع الاتجاه نحو الديمقراطية الحقيقية والتعددية الفعلية والتنمية الشاملة في الدولة وبالدولة إن أمكن، جنباً إلى جنب، محو الأميات المتكثرة، وتحرير الأبنية الثقافية السائدة من عقد الأتباع والتقليد، وتثوير الوعي الاجتماعي. بما يؤكد معاني الحراك والمغايرة وحق الاختلاف، وتدعيم أسس المجتمع المدني بما يؤكد مفهوم المواطنة بكل لوازمه الحديثة وشروطه الإنسانية التي لا تفارق حرية الرأي والاجتهاد وحق الخطأ في الوقت نفسه"^١. وبالتالي هناك منظومة متكاملة من القيم والمبادئ، التي تركز مفهوم المواطنة في الواقع الاجتماعي. ومن هذه المنظومة الديمقراطية والحوار والتسامح وحقوق الإنسان وحرية التعبير والانتماء. فكلها قيم ضرورية لإرساء مضامين المواطنة، أي أن توفر هذه

القيم، هو الذي يؤدي إلى إنجاز مفهوم المواطنة. وبمقدار غياب هذه القيم أو بعضها، بذات المقدار يتم انتهاك مفهوم المواطنة، وهذا يدفعنا إلى القول: أن المواطنة لا تنجز إلا في ظل نظام سياسي ديمقراطي - تعددي، يحترم حقوق الإنسان ويصون كرامته ويوفر ضرورات العيش الكريم.

وعليه فإن الاستقرار السياسي والمجتمعي في منطقة الخليج العربي بحاجة إلى توفر العناصر التالية:

١. المواطنة التي تمارس دورها في الشأن العام بدون خوف أو تردد.
٢. مؤسسات المجتمع المدني، التي تأخذ على عاتقها استيعاب طاقات المجتمع وتبلور كفاءاته وقدراته، وتساهم في معالجة المشكلات التي يمر بها المجتمع.
٣. الدولة المدنية التي تجسد إرادة المواطنين جميعاً، ولا تميز بين المواطنين لدواعي ومبررات ليست قانونية وإنسانية. فهي دولة جامعة وحاضنة لكل المواطنين وتدافع عنهم، وتعمل على توفير ضرورات معيشتهم وحياتهم.

فالأوضاع الخليجية، بدون هذه العناصر، تعيش القهقري والمزيد من التراجع والانحيار على الصعد كافة. لذلك فإن الجهود في منطقة الخليج اليوم، ينبغي أن تتجه إلى توفير كل مستلزمات تجسيد هذه القيم والوقائع في الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي.

ولعلنا لا نبالغ حين القول: أن غياب مبدأ المواطنة ومؤسسات المجتمع المدني والدولة المدنية عن واقعنا في الخليج، ينذر بتطورات كارثية على المستويات كافة. ولا خيار أمام النخب السياسية السائدة، إذا أرادت الاستقرار لأوطانها، إلا الانخراط في مشروع الإصلاحات السياسية والوطنية، المتجهة صوب إرساء دعائم المواطنة ومؤسسات المجتمع المدني والدولة المدنية الملتحمة في خياراتها الاستراتيجية مع خيارات مجتمعها، والساعية نحو إزالة كل رواسب الدولة التسلطية من واقعها ومؤسساتها وهيكلها المختلفة. وحده الإصلاح السياسي الحقيقي، هو الذي يوقف الكوارث القادمة وعلى الصعد كافة.

ويبدو من مختلف الوقائع والمعطيات والتطورات التي تشهدها منطقة الخليج العربي هذه الأيام، أنها جميعاً وبدون استثناء، بحاجة إلى الانخراط الجاد في مشروع الإصلاح السياسي، وإن تلك الحكومات الخليجية عن مشروعات الإصلاح السياسي أو تراجع البعض عنها، سيدفع المنطقة بأسرها إلى المزيد من التوتر والاحتقان،

فالمجتمعات الخليجية تستحق أوضاعاً سياسية أكثر تقدماً وحرية وعدالة مما هو قائم . وإن ممانعة هذه الدول من الانخراط في مشروع الإصلاح السياسي مهما كانت مبرراته ومسوغاته ، سيفضي إلى المزيد من الأزمات على كل الصعد والمستويات .

ولعل الذي يؤكد ضرورة الإصلاح السياسي بوصفه الخيار الأمثل والأقل كلفة للجميع ، هو هذه المفارقة الصارخة التي تعيشها المنطقة حيث حكومات مترهلة وتصل إلى حد العجز في مواجهة التحديات الكبرى التي تواجه المنطقة ، ومجتمعات خليجية حيوية وحية وتعيش حراكاً متصاعداً على أكثر من مستوى .

وإن معالجة هذه المفارقة لا يمكن أن يتم إلا بإصلاح سياسي حقيقي تشهده بلدان الخليج العربي ، وحتى لا تقع في الأحكام المجردة ، فإننا نعتزف أن دول الخليج العربي ، أقدمت على بعض الخطوات الإصلاحية ، التي لا يمكن نكرانها ، إلا أنها لاعتبارات عديدة ، ليست بمستوى النخب السياسية والاجتماعية الخليجية وذلك للأسباب التالية :

- ١ . تراجع بعض هذه الدول عن بعض إصلاحاتها ودخولها في نفق استخدام العنف والعودة إلى الخيار الأمني ، وما يستتبعه هذا الخيار من متواليات تضر بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي .
- ٢ . إن الخطوات التي أطلقتها هذه الحكومات وعدت خطوات إصلاحية ، لم تصل إلى مستوى أن تشكل بنية مؤسسية ومشروع وطني متكامل للإصلاح السياسي والدستوري وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية .
- ٣ . وجود مراكز قوى عديدة في دول الخليج العربي ، لا زالت رافضة لخيار الإصلاح وتعمل على إجهاضه وتخريب أسسه وتجويف بعض الخطوات الإصلاحية من الداخل .
- ٤ . غياب أية محاولة حقيقية في كل الخطوات الإصلاحية المعلن عنها عن مأسسة وتطوير النظم السياسية الخليجية ، فلا زالت بنية الحكومات على حالها وكأن كل خطوات الإصلاح هي للتجميل وتحسين الصورة ، وليس لإحداث تحول سياسي ومؤسسي حقيقي في شؤون وكيفية إدارة الدولة والمجتمع في الخليج .

إن أغلب الدول الخليجية ولاعتبارات متعلقة بطبيعة الخيارات والعلاقة بين قوى المجتمع المختلفة ، لا زالت تغذي تنمية الفوارق والتناقضات الأفقية والعمودية في المجتمعات الخليجية ، فبنية هذه الدول وخياراتها السياسية ، لا زالت تراهن لاستمرار قوتها ، على استمرار حالة التشطي الداخلي بعنوانين طائفية وقبلية ومناطقية ، دون أن تخطو خطوات جديدة في صياغة مشروع وطني جامع ومستوعب لكل التنوعات والتعدديات الموجودة في المجتمعات الخليجية .

حقوق الإنسان والتنمية

حيث وجد الإنسان، وجدت التنمية، وحيث غاب الإنسان تغيب بالضرورة التنمية. وذلك لأن التنمية بوصفها مشروعات وآليات وتوجهات هي من خصائص الإنسان وحدة، أي أن الأنساق التي تتجه إلى تعظيم الإمكانيات أو تنمية القدرات، لا يقوم بها إلا الإنسان.

وعليه فإن المشروعات السياسية التي تتمهن الإنسان وكرامته، أو تنتقص عبر إجراءاتها المتعددة من إنسانيته، لا تستطيع من الناحية الواقعية، مهما رفعت من يافطات وشعارات من تحقيق التنمية. وتكثير الكلام والخطب حول التنمية ومشروعاتها وأفاقها، لا يخلق تنمية.

كما أن المشروع السياسي الذي يسقط من حساباته إنسانية الإنسان، أو لا يعمل على تعزيز حقوق الإنسان، فإن هذا المشروع مهما أوتي من إمكانيات وقدرات، فإنه لن يستطيع من بناء تنمية مستدامة ومتوازنة، فالتنمية لا يحققها إلا الإنسان، وحينما يغيب هذا الإنسان، فإن الشعارات بوحدها لا تنجز تنمية، والادعاءات لا تبني واقعا جديدا، فالشرط الشارط لإنجاز مفهوم التنمية في المجتمعات الإنسانية، هو وجود الإنسان، الذي يشعر بعمق بحريته وحقوقه ويمارس إنسانيته، هو الإنسان القادر على تنمية القدرات وتعظيم الطاقات والإمكانيات،

وحينما يغيب هذا الإنسان، تغيب الإمكانية الفعلية للتنمية المستدامة.

ولعل هذا ما يفسر لنا إخفاق الكثير من مشروعات التنمية في بلداننا العربية والإسلامية، فهذه البلدان تمتلك كل المواد الخام والثروات الطبيعية التي تمكنها من تحقيق تنمية عظيمة على الصعد المختلفة ولكن وبفعل غياب الإنسان وحقوقه وحرية، فإن هذه المواد والثروات، تضيع في أغلبها سدى، ولا يمكن الاستفادة القصوى من هذه الخيرات والبركات. وحين التأمل العميق في هذه المفارقة، حيث الإمكانيات الهائلة ويقابلها غياب التنمية المستدامة، نجد إن غياب الإنسان بحريته وحقوقه، هو المسئول الأول عن غياب التنمية الحقيقية في هذه البلدان. فالإمكانيات الطبيعية والمادية بوحدها لا تخلق تنمية، وعمليات استيراد كل سلع الحضارة والاستهلاك، لا تنتج تنمية بل كلها مظاهر تؤكد غياب التنمية المستدامة في هذا البلد أو ذاك، فحجر الزاوية في مشروعات التنمية هو الإنسان بحقوقه وحرياته، فهو القادر على تحويل المواد الخام إلى مشروعات تنموية عملاقة، كما إنه هو القادر على تذليل كل الصعاب التي تحول دون انطلاق مشروعات التنمية الشاملة.

وعليه فإن تغييب حريات الإنسان وحقوقه من الفضاءين السياسي والاجتماعي، لا يخلق تنمية مستدامة، حتى لو توفرت كل المواد الخام والإمكانيات المادية. وذلك وببساطة شديدة، لكون الإنسان هو الذي يدير هذه المواد والإمكانيات، ويحولها إلى مشروعات وحقائق تنموية. وحينما يكون هذا الإنسان مكبل وتزداد عليه القيود من كل حذب وصوب، فإن إمكانياته الإبداعية وقدراته الإدارية ستراجع. فالإنسان في منطقة الخليج العربي، ليس أقل عقلا من الإنسان في المجتمعات المتقدمة، ولكن ما يميز الإنسان في المجتمعات المتقدمة عن الإنسان في المجتمعات الخليجية، هو أن الإنسان في تلك المجتمعات يشعر بعمق بحريته وله كامل الحق بممارسه كل حقوقه الخاصة والعامة، لذلك هو ينطلق ويبدع في مجالات البناء والتنمية. أما الإنسان في المجتمعات الخليجية، فإنه يشعر بالقيود المتعددة، ولا يمارس إنسانيته وحريته على أكمل وجه، لذلك هو مشغول بمحنه الذاتية، ومن ينشغل بأوضاعه الخاصة، وتضغط عليه سلبا لن يتمكن من الإبداع والتميز في عمله العام.

لذلك فإن الخطوة الأولى للإنطاق في مشروعات تنموية حقيقية في بلدان الخليج العربي، هي إعادة الاعتبار للإنسان وجودا وفكرا وحقوقا، وتعزيز كل هذه العناصر في إطار مؤسسي، يشعر فيه كل إنسان بالاعتزاز والقدرة على التعبير عن آراءه وأفكاره وإبداعاته.

هذه هي الخطوة الأولى التي تعيد صياغة العلاقة بين الإنسان ومشروعات التنمية، فالتنمية لا تستورد ولا تستنسخ، وإنما هي بحاجة إلى الإنسان الذي يحمل همها وعبئها في آن. بحاجة إلى الإنسان الذي يحول الخطط إلى حقائق.

بحاجة إلى الإنسان الذي يخلق واقعا اجتماعيا، دافعا نحو البناء وال عمران، ومحاربا لكل أشكال الكسل والترهل والجمود.

فإذا أحسنا صياغة العلاقة بين إنسان هذه المنطقة والتنمية وحاجاتها ومتطلباتها المتعددة، حين ذاك نطلق في رحاب البناء المفتوح على كل المبادرات والطاقات، والقادر على دمج كل القدرات في سياق مشروع تنموي متكامل.

وعليه فإن إدراك تحولات العالم وتطوراته، لا يكفي للانخراط الفعال في شؤون العصر وقضايا الملحة، وإنما من الضروري أن يرافق هذا الإدراك والاستيعاب، تجديد رؤيتنا وفهمنا لذواتنا وإنسان هذه المنطقة.

لأن تجديد رؤيتنا لهذه العناصر، والالتزام بمقتضيات هذا التجديد، هو سبيلنا لتجاوز حالة الشعور بالعجز

وانعدام القدرة أمام التحولات الهائلة التي تجري في العالم على مختلف الصعد والمستويات .

لذلك فنحن مع كل خطوة ومبادرة، تعزز موقع الإنسان في مشروعات البناء والتنمية، ونذكر بعمق أنه لا تنمية مستدامة، بدون إنسان مكتمل الإنسانية والحقوق، فالتنمية بوصفها مشروعات اقتصادية عملاقة، وبنية خدمية متكاملة، وخطط اجتماعية متواصلة، لا يمكن أن تنجز على الصعيد الواقعي، بعيدا عن العامل البشري - الإنساني . لأن هذا العامل هو الذي سيجرم وينفذ كل هذه المشروعات والخطط، وغياب حقوق الإنسان الأساسية، سيحوّله إلى منفذ سيء لهذه المشروعات والخطط، أو في أحسن الفروض سيحوّله إلى عنصر فساد وإفساد، يعمل لمصلحة الشخصية، وسيوظف موقعه في هذه المشروعات للإثراء اللامشروع، لهذا فإننا نجد وفي الكثير من دول الخليج العربي، أن الكلفة الحقيقية للمشروع لا تتجاوز (١٠) ملايين إلا أن الميزانية المصروفة على هذا المشروع هي أكثر بكثير من رقم (١٠) ملايين، فهذه الزيادة هي عمولات ورشوات ومحسوبيات وسرقات، والأنكى من ذلك أن المشروع لا ينفذ وفق المواصفات المطلوبة، فالذي يسرق المال العام، لن يجتهد في توفير أسباب النجاح الحقيقية للمشروع الذي يقوم به .

وعليه فإن إصلاح وضع الإنسان، وتوفير ضرورات عيشه الكريم وصيانة حقوقه الأساسية، كلها من الضرورات القصوى لعملية النجاح والتميز في مشروعات البناء والتنمية . فالتنمية قبل أن تكون تنمية للجدران والشوارع والخدمات، هي تنمية إلى الإنسان في وعيه وحرّيته وحقوقه، وأي تراجع على هذا الصعيد، سينعكس سلبا على الجانب المادي للتنمية، والمجتمعات التي بحثت عن الجوانب المادية للتنمية دون الالتزام بحقوق الإنسان وكرامته، لم تجن إلا المزيد من العذابات والكوارث الاجتماعية والإنسانية، فالمباني شاهقة والشوارع واسعة والخدمات في جلها متوفرة، إلا أن الإنسان بإنسانيته ووعيه وحقوقه غائب أو مغيب، ولعل أحد أسباب ذلك هو التعامل مع مفهوم التنمية تعاملًا إيدولوجيا مغلقًا، لا عمل لنا إلا استنساخ هذه التجربة، متغافلين عن تمايز الأوضاع والظروف والخصوصيات، «ويعتبر الاقتصاد مميّز مركزي في التجربة الحضارية الغربية، فهو عصب حياة الإنسان التي تحدت في شبكة علائقية ثلاثية الأضلاع: علاقة الإنسان بذاته وعلاقته بـ «الآخر» وعلاقته بالطبيعة .

أما علاقة الإنسان بذاته، فالاقتصاد الغربي ينظر إليها من زاوية كون الإنسان كائن غرائزي، وأن بقاءه متوقف على إشباع حاجاته الغريزية . وبما أن تلبية هذه الحاجات غير مضمونة لشرائحه من جهة، وشح الطبيعة من جهة ثانية، وجب عليه أن يستنفر كل قواه ويطور قدراته حتى يشبع حاجاته بشكل مستمر، وهذا ما جعل الإنسان يتحول إلى قوة عمل استثنائية، يستمد منها هوية ذاته، حيث تحدت بوصفه «كائنا عاملا .» . إنه بعمله

يطوع الطبيعة لينخرط في مسلسل الإنتاج، كما أن قوة العمل هذه جعلت منه كائنا «اقتصادانيا»، ومن ثم فهو أحد إثنين: إما منتج أو مستهلك، لا تحركه إلا نوازعه النفعية، وبهذا المعنى يصبح الإنسان وسيلة للتنمية وليس غاية لها.

أما علاقة الإنسان بالإنسان «الآخر» فمحكومة بالعلاقة الأولى، أي علاقة الإنسان بذاته. فكل ذات بحاجاتها اللامحدودة، تجد نفسها مقيدة في طموحها من أجل الإشباع، ومحصورة بتموحيات الذات الأخرى. وبما أن الإشباع غير محدود، وتلبية الحاجات غير مضمونة، فإن التصارع والتنافس والنفعية بين هذه الذوات هو اللغة السائدة والناظمة لتلك العلاقة. ألم يكن توماس هو بز سباقا إلى التنظير لهذه اللغة عندما نعتها بـ«حرب الجميع ضد الجميع»، واعتبر «الإنسان ذئبا للإنسان الآخر». أما بخصوص علاقة الإنسان بالطبيعة، فهي تتحدر بدورها من التصور الأول لعلاقة الإنسان بذاته.

فالتبيعة التي ينظر إليها كمقابل للإنسان تمتلك مصادر إشباع حاجاته، ولكنها ممتنعة ومستعصية. ومن ثم، فالوصول على ما يلبي رغباته لن يكون تكرما من الطبيعة، بل انتزاعا بالقوة، كيف لا ومصدر بقائه رهين بيد الطبيعة؟ لذلك يكد الإنسان من أجل أن ينتصر على الطبيعة، وذلك بإخضاعها والتحكم فيها. وتلك هي طبيعة العلاقة في منظورها الليبرالي، ألم يشترط ديكرت ضرورة أن يصبح الإنسان «سيدا ومالكا للطبيعة» لتحقيق إنسانيته^٢، فالتنمية ليست لهاثا متواصلا للمنفعة بكل أشكالها، بعيدا عن القيم والضوابط، كما أنها ليست دحرا لخصوصيات المجتمع أو تجاوزا لحقوق الإنسان الأساسية، فالتنمية في المجتمعات الإنسانية، بحاجة إلى توافر جملة من العوامل والشروط. وعلى رأس هذه العوامل والشروط، هي الشروط الثقافية والسياسية، فالتنمية كمنجز إنساني، لا تتحقق على أنقاض ثقافة المجتمع أو على امتهان كرامة الإنسان فيه، ومن يبحث عن التنمية على هذا الأساس، فإنه سيزيد من محن المجتمع وسيفاقم من امتهان حقوق الإنسان وكرامته، دون أن يصل إلى مطامحه في التقدم والتنمية.

فالتنمية بتجلياتها المتعددة، هي حصيلة عقل ووعي وإرادة الإنسان، وأي خلل في هذه العناصر (العقل، الوعي، الإرادة)، سينعكس سلبا على مجمل العملية التنموية، فكلما تقدم الإنسان في وعيه وإرادته وحقوقه، توفرت أسباب النجاح لمشروعات التنمية. أما إذا قمع الإنسان، وقيدت حريته، وامتنت كرامته، وانتهدت حقوقه، فإنه لن يكون قادرا على إنجاز مشروعات البناء والتنمية، فالتنمية الحقيقية هي التي تبدأ من تنمية الإنسان عقلا ووعيا وحقوقا وإرادة، وكل جهد يبذل في هذا السياق، هو من صميم الجهود والأنشطة التنموية. ونحن هنا نفرق بين عمليات النمو وعملية التنمية.

فالمجتمعات المتأخرة أو المتخلفة سياسيا وعلى صعيد حقوق الإنسان، لا تعيش تنمية حقيقية بل نموا كيميا، لا يصمد كثيرا أمام تداعيات ومتواليات غياب الحرية وحقوق الإنسان، فالمجتمع الذي لا حرية سياسية لديه، وتنتهك حقوق الإنسان فيه، لا يخرج عن نطاق الحياة الطبيعية. لذلك تتوفر فيه الكثير من مظاهر النمو وطلع الحضارة الحديثة، ولكن هذه المظاهر والسلع، لا تستند إلى عمق مجتمعي وسياسي. فهي أقرب إلى القشور التي لا مضمون لها، أما المجتمعات التي تصون حقوق إنسانها، وتوفر له سبل ممارسة حريته السياسية والعامّة، فإنه حتى ولو كانت مظاهر النمو متواضعة أو محدودة لديه، فإنه إذا أحسن التخطيط واستخدام موارده وإمكاناته بصورة إيجابية، فإنه قادر على إنجاز تنميته المستقلة. لأن المجتمع يعيش الحياة الحقيقية، ويشعر بذاته ويثق بقدراتها وإمكاناتها، ويمتلك القدرة الفعلية للدفاع عن ذاته وخياراتها السياسية والثقافية والاقتصادية.

فقوة الأمم والمجتمعات الحقيقية بمواردها الإنسانية قبل مواردها الطبيعية والاقتصادية، لذلك من الضروري أن تتوجه الجهود والإمكانات لتطوير هذه الموارد وتوفير المناخ الملائم لمشاركتها في شؤون المجتمع والأمة. فالثروة المادية بوحدها، لا تخلق تنمية، وإذا لم تسند بتنمية بشرية مستدامة، قد تتحول هذه الثروة من نعمة إلى نقمة، ومن رافعة لعمليات البناء والتقدم، إلى سبب لتكالب الأعداء وتصارع الفرقاء، إن تنمية الإنسان على المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية، هو أحد الشروط الأساسية للاستفادة من خيرات الأرض وثوراتها. وبدونها لن نستفيد إلا من فئاتها، وستأتي الأمم المتقدمة تحت عناوين وياضات متنوعة، لأخذ هذه الثروات ونهبها. «وإن الأنيميا المعاصرة التي يعاني منها النمو يجب أن لا تحجب عنا الفوضى المتزايدة في المجتمع الذي لغمه الرأسمال الليبرالي، فهذا الأخير عاجز عن أن يعطي للحياة في المجتمع معنى غير معنى النزوع نحو الإسراف والتبذير واحتكار الموارد الطبيعية، والعائدات الناتجة عن النشاط الاقتصادي، وفي نهاية الأمر التفاوت وعدم المساواة.

إن مخدر النمو هو الأفيون الجديد للشعوب التي تحطمت معاييرها الثقافية وتضامناتها الجماعي بهدف إغراقها في هاوية التسليع السحيقة»^٣. فبدون التحام التنموي بالإنساني، ستبقى الكثير من الخطوات والمشروعات فوقية، وبعيدة عن النسيج الاجتماعي والثقافي، مما يجعل تأثيرها محدودا وضيقا، «وتشكل أزمة هذه النظم جزءا لا يتجزأ من أزمة النظم المجتمعية العربية التي تكونت بعد الاستقلال، والتي لا تزال مفتوحة منذ عقود نتيجة إخفاقها عموما في مشاريع تحديثها المختلفة، الاشتراكية منها والليبرالية، التي طبقت في العقود الخمسة الماضية. وتتجلى هذه الأزمة في توقف عملية التنمية أو تراجع معدلاتها بشكل ملحوظ خلال العقد الماضيين وإفلاس السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتقنية جميعا والتهميش المتزايد للعالم العربي في الساحة العالمية. بل ليس هناك أي شك في أن أزمة النظم السياسية الأتوقراطية الفردية التي رعت هذا التحديث، في شقيها الأبوي العشائري والبيروقراطي الحزبي معا، هي الوجه الأبرز لهذه الأزمة. وهذا

ما يؤكد تدهور شريعة النظم وانهيار الثقة العامة بقدرتها على مواجهة التحديات والمشاكل المطروحة على المجتمعات، وتفاقم الشعور عند السكان بالفراغ السياسي وبالاتجار للقيادة السياسية الحكيمة والقلق على المستقبل وتصاعد التوترات وتفجر النزاعات والحروب الداخلية والإقليمية ونمو تيارات العنف المنفلت في داخل البلاد العربية وخارجها معا.

وفي موازاة ذلك تثير مضاعفات هذه الأزمة المتفجرة وإسقاطاتها المحتملة على المصالح الدولية مخاوف الدول الصناعية وتدفعها إلى مضاعفة الضغوط على النظم والتدخل المتزايد في شؤون المنطقة بهدف دفعها نحو التغيير الذي يتفق مع مصالحها أو يحفظها وإحداث تغيير جذري في سلوك الأنظمة المحلية وخياراتها الاستراتيجية^٤. من هنا نستطيع القول، أن هناك علاقة عميقة بين ظاهرة الاستئثار والاستبداد السياسي وتصحير الحياة السياسية والمدنية وظاهرة الفساد بكل مستوياتها وأشكالها، فالمجتمع الذي تضمحل فيه الحياة العامة، وتحتكر فيه القرارات المصيرية السياسية والاقتصادية من قبل فئة محدودة، تنتشر فيه حالات الفساد السياسي والمالي. وذلك لأن الاستئثار والاحتكار، يخلق فئات اجتماعية وسياسية واقتصادية طفيلية، لا تعيش إلا على الاتئواء والفساد. وتتخذ من تداعيات الاستئثار والاستبداد غطاء لتمرير انحرافها وفسادها وسرقتها للمال العام وخيرات الأمة والمجتمع. «فالسياسات التي تتبعها سلطات الاستبداد هي دائما سياسيات فئوية تقود حتما، كما تدل على ذلك الوقائع، إلى التخلف في المجالات كلها، لاسيما في مجال تطوير الاقتصاد، وفي المجال الاجتماعي، وفي مجال الخدمات العامة، وفي مجال التعليم، وفي كل ما يتصل برفع مستوى المعارف وتحويلها في ميادينها كافة إلى قوة مادية لصنع التقدم والعدالة في توزيع الثروة وفي أبواب إنفاقها.

وفي ظل هكذا سياسة تتسع رقعة الفقر ويزداد عدد الفقراء، وتتلاشى الفئات الوسطى، إذ تنحدر أقسام واسعة منها إلى مواقع الفقراء، وينحسر عدد المالكين للثروة، وهم بمعظمهم من حاشية السلطان، وذلك بالفساد والاستغلال وبالجرمة المنظمة وبكل أنواع الموبقات، وما أكثرها^٥. فحقوق الإنسان كقيم وإجراءات، هي من ضرورات التنمية الشاملة. ومن يبحث عن التنمية فعليه أن يوفر شروطها الثقافية والسياسية. وعلى رأس هذه الشروط هو صيانة حقوق الإنسان. ولا بد من إدراك «طبيعة الترابط العضوي بين حرية الوطن وحرية المواطن؛ فالأوطان القادرة على مواجهة تحديات الخارج، مهما عظمت، هي الأوطان التي تستند إلى مواطن حر يتمتع بحقوقه وكرامته»^٦.

وخلاصة القول: أن التنمية الشاملة في مجتمعاتنا، بحاجة إلى تنمية وصيانة حقوق الإنسان فيها. فهي أحد المداخل الأساسية لإنجاز تنمية مستدامة وشاملة، دون التضحية بحريات الناس وحقوقهم الأساسية.

حقوق الإنسان ومفارقات الواقع

ثمة ضرورة قصوى في فضائنا الخليجي لتجسير الفجوة بين المثال والواقع على صعيد مفاهيم وقوانين حقوق الإنسان. وذلك لأن صيانة وحفظ حقوق الإنسان هو أحد السبل الأساسية لتعميق خيار الاستقرار والسلم الاجتماعي. ولعلنا لا نجنب الصواب حين القول: أن مهمة كل الأطر الحقوقية الوطنية هي ترقية الواقع وتنميته للالتحام بالمثال والمبادئ العليا والأساسية لحقوق الإنسان.

ولعل من المفارقات الصارخة في واقعنا الخليجي المعاصر، هي تلك المفارقة المرتبطة بحقوق الإنسان في فضائنا الثقافي والسياسي والاجتماعي. حيث إننا نمتلك من جهة تراثاً ونصوصاً دينية هائلة، تحت على احترام الإنسان وصيانة حقوقه وكرامته، والتعامل معه وفق رؤية أخلاقية نبيلة. وبين واقع لا يتوانى في انتهاك حقوق الإنسان وتدمير كرامته وهتك خصوصياته. فنحن في منطقة الخليج نعيش هذه المفارقة بكل مستوياتها وتأثيراتها.

فنصوصنا الدينية تحثنا على الالتزام بحقوق الإنسان وصيانة كرامته وتلبية حاجاته. ولكن في المقابل هناك الحياة الواقعية المليئة على مختلف المستويات بأشكال تجاوز وانتهاك حقوق الإنسان. ولا يمكن ردم هذه الفجوة وتوحيد الواقع مع المثال على هذا الصعيد إلا بتطوير خطابنا الديني وإبراز مضمونه الإنساني والحضاري. وذلك لأن هذا الخطاب في أحد أطواره ومستوياته كان يمارس التبرير والتسويق لتلك المفارقة الحضارية التي يعيشها واقعنا في منطقة الخليج. وإن تجاوز هذه المفارقة، يتطلب العمل على بلورة خطاب حقوقي إسلامي، يرفض كل أشكال التجاوز والانتهاك لحقوق الإنسان الخاصة والعامة، ويبلور ثقافة اجتماعية عامة، تُعلي من شأن الإنسان وتحث الناس بكل فئاتهم وشرائحهم على احترام آدمية الإنسان وصيانة كرامته والحفاظ على مقدساته.

وإن صيانة حقوق الإنسان في الفضاء الاجتماعي، بحاجة إلى نظام الحرية والديمقراطية. لأنه لا يمكن أن تصان حقوق الإنسان بعيداً عن الحريات السياسية والديمقراطية. وإن ضمان الحقوق الأساسية للإنسان، بحاجة إلى نظام، ينظم العلاقات، ويضبطها بعيداً عن الإفراط والتفريط. فلا حقوق للفرد والمجتمع، بدون مرجعية عليا ينتظم تحت لوائها ومظلتها الجميع. فلا يمكن أن تصان الحقوق، حينما تنتشر الفوضى، ويغيب النظام وذلك لأن كل متواليات هذا الغياب تنعكس سلباً على واقع حقوق الإنسان في المجتمع. لذلك نجد أن المجتمع الذي يعاني من حروب داخلية أو أهلية، لا يتمكن من صيانة حقوق الإنسان فيه. وذلك لأن مفاعيل غياب النظام تحول دون احترام الإنسان وصيانة حقوقه. ولعل في مقولة الإمام علي بن أبي

طالب التالية إشارة إلى هذه المسألة: (لا بد للناس من أميرٍ برٍّ أو فاجرٍ يعمل في أمرته المؤمنون، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع به الفيء، ويقاتل به العدو، وتؤمن به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح برٍّ أو يستراح به من فاجر).

والدعوة إلى النظام لضمان الحقوق، لا تشرع بطبيعة الحال إلى الاستبداد والحكم المطلق. لأن هذا بدوره أيضاً يمتن الكرامات ويدمر نظام الحقوق في المجتمع. من هنا نصل إلى حقيقة أساسية وهي: أن النظام الذي يكفل الحريات للمجتمع، هو النظام القادر على صيانة حقوق الإنسان. ولا يمكن أن نصل إلى هذه الحقيقة، إلا بحيوية وفعالية اجتماعية تنتظم في أطر ومؤسسات وتعمل وتكافح لخلق الحقائق في واقعها، وتفرض ظرفاً جديداً، بحيث تكون صيانة حقوق الإنسان من الحقائق الثابتة في الفضاء الاجتماعي.

إننا دون تغيير واقعنا الاجتماعي، لن نتمكن من خلق نظام سياسي يصون الحريات والحقوق. من هنا تنبع أهمية العمل الاجتماعي والثقافي المتواصل، باتجاه تنقية واقعنا الاجتماعي من كل رواسب التخلف والانحطاط، ومقاومة كل الكوابح التي تحول دون التنمية والبناء الحضاري. إن حيويتنا الاجتماعية وفعالنا الثقافي المتميز والنوعي من الروافد الأساسية لبلورة قيم حقوق الإنسان في فضاءنا الاجتماعي والثقافي. فلا يكفي أن تكون النصوص الدينية حاضنة لحقوق الإنسان ومشرفة لها، وإنما لا بد من العمل والكفاح لسن القوانين واتخاذ الإجراءات وخلق الوقائع المفضية جميعاً إلى صيانة حقوق الإنسان.

وعليه فإننا نشعر بأهمية أن يتجه الخطاب الديني إلى مسألة حقوق الإنسان، ليس بوصفها مسألة تكتيكية أو مرحلية، وإنما بوصفها جزءاً أصيلاً من التوجيهات الإسلامية والمنظومة الدينية. لذلك ينبغي أن يتجه هذا الخطاب إلى الإعلاء من شأن هذه المسألة، وتنقية مفرداته ووقائعه من كل الشوائب التي لا تتسجم والحقوق الأساسية للإنسان.

فالإنسان بصرف النظر عن منبته الأيديولوجي أو انتمائه المذهبي أو القومي أو العرقي، يجب أن تحترم آدميته وتصان حقوقه. وأي فهم لأية قيمة من قيم الدين، لا تتسجم وهذه الرؤية، هو فهم مشوب وملتبس، ولا يتناغم والقيم العليا للدين.

فالإسلام بكل قيمه ومبادئه ونظمه وتشريعاته، هو حرب ضد كل العناوين والعناصر التي تنتقص من قيمة الإنسان أو تنتهك حقوقه.

فهي قيم من أجل الإنسان وفي سبيله، ولا يمكن بأية حال من الأحوال أن يشرع الإسلام لأي فعل أو سلوك يفضي إلى انتهاك حقوق الإنسان.

لذلك كله نستطيع القول: إن الانتهاكات المتوفرة في منطقة الخليج العربي لحقوق الإنسان، هي وليدة الأنظمة الاستبدادية والشمولية التي تمارس كل أنواع الظلم والعسف والقهر لبقاء سلطانها الاستبدادي، والإسلام بريء من هذه الانتهاكات. وإن المحاولات التي يبذلها علماء السلطان لسبغ الشرعية على تجاوزات السلطة الاستبدادية، لا تنطلي على الواقعين من أبناء الأمة، ولا تحسب بأي شكل من الأشكال على الإسلام مبادئاً وقيماً ومثلاً علياً. والإصلاح الديني المنشود، هو الذي يتجه إلى العناصر التالية:

١. تحرير المجال الاجتماعي والثقافي والسياسي من كل أشكال الهيمنة وانتهاك الحقوق وتجاوز ثوابت الدين القائمة على العدل والحرية والمساواة.
٢. تنقية الثقافة الدينية السائدة، من كل رواسب التخلف السياسي والانحطاط الثقافي والأخلاقي. فلا يمكن أن تكون ثقافة دينية أصيلة، تلك الثقافة التي تبرر الظلم أو تسوغ التعذيب أو تشرع للعسف وانتهاك الحقوق والحريات العامة للإنسان.
٣. بناء المجال السياسي والثقافي في الأمة، على أسس العدل والحرية والمساواة وصيانة حقوق الإنسان. فالمهم أولاً ودائماً أن يكون واقعنا بكل مستوياته منسجماً ومقتضيات الإسلام ومثله العليا.
٤. تحرير العلاقات وأنماط التواصل بين مختلف المكونات والتعبيرات، من كل أشكال التمييز والتهميش والإقصاء بدعوى ومسوغات دينية أو فكرية أو سياسية. وبناء العلاقة بين هذه التعبيرات على أساس الجوامع المشتركة ومقتضيات الشراكة والمسؤولية المتبادلة.

وهذا يتطلب تطوير علاقتنا المنهجية والمعرفية بالنصوص الإسلامية، وتحجير الفجوة بين مؤسساتنا ومعاهدنا العلمية ومصادر المعرفة الإسلامية الأساسية. وذلك من أجل إنتاج ثقافة إسلامية أصيلة ومنفتحة ومتفاعلة مع مكاسب العصر والحضارة.

وهذا بطبيعة الحال، ليس سهل المنال، وإنما هو بحاجة إلى جهود فكرية ومؤسسية متواصلة، لتنقية المجال السياسي والثقافي والاجتماعي من كل مظاهر الأنانية والآحادية والاستبداد.

وإن مشروع النهضة الوطنية على الصعيد كافة اليوم، بحاجة إلى وعي وثقافة دينية جديدة، تتصالح مع الحرية

وحقوق الإنسان، وتنبذ العسف والظلم بكل مستوياته ودوائره، وتتفاعل على نحو إيجابي مع التنوع والتعددية، وتقطع نفسياً ومعرفياً مع الرؤية الأحادية التي لا ترى إلى قناعاتها وتعامل معها بوصفها الحقائق المطلقة.

والفكر الديني المعاصر ينبغي أن لا يكون منعزلاً أو بعيداً عن قضايا الحرية وحقوق الإنسان ونقد الاستبداد بكل صنوفه وأشكاله.

فالإسلام لا يشرع للظلم والاستبداد، بل يدعو المسلمين إلى رفض الظلم ومقاومة الاستبداد ونشدها المساواة والعدل في كل الأحوال والظروف.

ولعلنا لا نبالغ حين القول: إن التحدي الأكبر الذي يواجه بلدان الخليج اليوم، هو في قدرة هذه الدول والبلدان على تجسير الفجوة بين الواقع والمثال فيما يرتبط بحقوق الإنسان. لأن الكثير من الأزمات والمآزق التي تواجه هذه البلدان، هي من جراء تراجع مستوى حقوق الإنسان في هذه الدول. ولا ريب أن هذا التراجع له تأثيرات سلبية عميقة على مختلف صعد ومستويات الحياة، لهذا فإن صيانة الأمن الثقافي والاجتماعي والسياسي، لا يمكن تحقيقه بدون صيانة حقوق الإنسان. كما أن بوابة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في كل هذه الدول، هي احترام حقوق الإنسان وصيانتها ومنع أي تعدي عليها.

لهذا فإننا نستطيع القول، وبلغة لا لبس فيها، أن شكل وطبيعة المستقبل الذي ينتظر دولنا الخليجية، مرهون إلى حد بعيد على قدرة هذه الدول على تطوير أنظمتها وواقعها السياسي، باتجاه المزيد من احترام وصيانة حقوق الإنسان،

وإن المهمة الأساس الملقاة على عاتقنا جميعاً، هي العمل على تجسير الفجوة وردم الهوة، بحيث تصبح كل حقائق ومتطلبات حقوق الإنسان شاخصة وبارزة في فضاءنا الاجتماعي والثقافي.

فلا يمكن أن تتوفر في فضاءنا الاجتماعي والوطني، عناصر القوة والقدرة والحيوية، بدون صيانة حقوق الإنسان. لهذا فإن جسر العبور إلى القوة بكل تجلياتها والحيوية بكل تظاهراتها، هو الإصرار على صيانة حقوق الإنسان وتجسير الفجوة على هذا الصعيد بين الواقع والمثال والمأمول.

في الوعي بحقوق الإنسان

تعددت النصوص والمواثيق الدولية والإقليمية، التي توضح حقوق الإنسان، وتنازلت الإعلانات من مختلف المواقع الأيدلوجية والثقافية والسياسية، التي تبرز رؤيتها وتصورها لشرعة حقوق الإنسان. ولكن وفي مقابل هذا التعدد والتتالي، ازدادت طرق انتهاك حقوق الإنسان، وتنوعت صور تجاوز هذه الحقوق سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات.

وأضحت مجتمعاتنا من جراء ذلك، تعيش مفارقة مذهلة هذا الصعيد. نصوص راقية ورائعة وجميلة توضح حقوق الإنسان، ووقائع وصور سياسية واجتماعية يندى لها الجبين، تنتهك فيها كل هذه المواثيق والإعلانات المنادية بصيانة حقوق الإنسان. ولجئنا إلى جمال النصوص وروعة المواثيق، لا يغير من الواقع السيئ على هذا الصعيد.

لذلك فإن المسؤولية الكبرى التي تتوجه إلينا جميعا هي كيف نردم الهوة والفجوة بين النص والواقع، بين المواثيق والوقائع، بين الأقوال والأفعال، بين المقولات الأيدلوجية والثقافية، والممارسات السياسية والإدارية. وبإمكاننا أن نحدد الخطوات التي تساهم في ردم الفجوة في النقاط التالية:

١. طالب بحقوقك: فلا يمكن أن تردم الفجوة، إلا بأن يتحرك أبناء المجتمع للمطالبة بحقوقهم، فلو عمل كل إنسان على المطالبة الدائمة والملحة بحقوقه، فإن قدرة المجتمع على ردم الفجوة، ستكون أقوى وأكثر فعالية، لذلك نجد أن المسافة تكون طويلة بين القول والفعل على مستوى حقوق الإنسان، في تلك المجتمعات التي لا تطالب بحقوقها، أو لا تسعى لتطوير آليات حفظ مكاسبها وحقوقها.

إننا نعتقد أن المجتمع الذي يطالب بحقوقه، ويلج عبور الوسائل المدنية والمشروعة للمطالبة بها، هو الذي يقبض على حقوقه، ويعيش في رحابها وبركاتها. أما المجتمع الصامت والخامل والذي لا يطالب بحقوقه، فهو سيعيش القهقري، ولن يتمكن من القبض على حقوقه.

فالخقوق بكل مستوياتها، بحاجة إلى وعي دائم بها، ويقظة مستمرة للحفاظ عليها وتطويرها، من هنا أهمية نشر الوعي الحقوقي بين أفراد المجتمع بكل فئاتهم وشرائحهم، حتى تتوفر لديهم إمكانية المطالبة بحقوقهم العامة، ويحافظوا على كل مكاسبهم على هذا الصعيد. فالمجتمعات الحية والفاعلة، هي القادرة على نبيل حقوقها أو الحفاظ عليها. أما المجتمعات الميتة

والراكمة فإنها لن تتمكن من الحفاظ على حقوقها فضلا عن المطالبة بها وتذليل العقبات أمام امتلاكها، فالمجتمعات التي نالت حقوقها العامة، هي تلك المجتمعات التي طالبت بحقوقها وعملت من أجلها، ونشرت الوعي الحقوقي بين أفرادها للحفاظ عليها.

فالوعي بالحقوق هو الذي يقود إلى نصره هذه الحقوق. وبالوعي والنصرة تتطور مفاهيم وحقائق حقوق الإنسان في المجتمعات الإنسانية. وينقل التاريخ أنه قبل البعثة النبوية الشريفة بعشرين عاما دخل رجل من قبيلة زبيد مكة، وعرض بضاعته للبيع فاشتراها منه العاص بن وائل، وحبس عنه حقه فاستعدى عليه الزبيدي بعض بطون قريش فأبوا أن يعينوه، فأوفى على جبل أبي قبيس المشرف على الكعبة، فصاح بأعلى صوته:

يا آل فهر لمظلوم بضاعته
ومحرم أشعث لم يقض عمرته
إن الحرام لمن تمت كرامته
بيطن مكة نائي الدار والنفر
يا للرجال وبين الحجر والحجر
ولا حرام لثوب العاجز القدر

فأثارت هذه الأبيات حمية رجال قريش، فقام الزبير بن عبد المطلب، وعزم على نصرته، وأيده في ذلك آخرون، فاجتمعوا في دار عبد الله بن جدعان فتعاقدوا، وتعاهدوا على أن لا يجدوا بمكة مظلوما من أهلها وغيرهم، ممن دخلها من سائر الناس، إلا قاموا معه وكانوا على من ظلمه حتى ترد عليه مظلّمته. ثم مشوا إلى العاص بن وائل فانتزعوا منه سلعة الزبيدي وردوها إليه.

وسميت قريش هذا الحلف بحلف الفضول، وشارك النبي الأكرم (ص) فيه وروي عنه قوله ﴿لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان، حلفا ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو دعيت به في الإسلام لأجبت﴾.

فلو صمت الزبيدي لضاعت حقوقه. ولو تخلف الواعون عن نصرته لتعمم الظلم والاضطهاد، لهذا فإن المطالبة الدائمة بالحقوق، هي طريق نيلها والقبض عليها.

والتجارب التاريخية لكل الأمم والشعوب، تثبت لنا، أن صيانة حقوق الإنسان، وبناء المجال العام وفق مقتضياته، لم يبنى أو تصل إليه المجتمعات المتقدمة، إلا بالتأصيل والوعي والمطالبة المستديمة، ومحاصرة كل بؤر التعدي على الحقوق، وتحفيز الناس للدفاع عن حقوقهم وتجسيدها في المجالين الخاص والعام.

٢. التربية الديمقراطية: فسيادة حقوق الإنسان في المجال العام، ليس ادعاء يدعى، وإنما هي مرحلة تبلغها الأمم والمجتمعات بعملها وكفاحها وسعيها الحثيث في هذا السياق.

ولا ريب أن التربية الديمقراطية، وإشاعة ثقافة الحرية والحقوق، من الروافد الأساسية لبلوغ مرحلة سيادة قيم حقوق الإنسان في المجال العام. من هنا تنبع أهمية أن تسود هذه التربية وآلياتها كل مؤسسات وأنشطة المجتمع، وذلك حتى يتشبع أبناء المجتمع بهذه القيم، ويتدرب الجميع على أسس الحوار والتعددية وصيانة حقوق الإنسان.

والتربية الديمقراطية بحاجة إلى جهود متراكمة، حتى تفضي في المحصلة النهائية، إلى أن تصبح هذه القيمة جزءاً من النسيج الاجتماعي والثقافي. وذلك لأنه على حد تعبير (عما نوثيل كانت): ثمة اكتشافان إنسانيان يحق لنا اعتبارهما أصعب الاكتشافات: فن حكم الناس، وفن تربيتهم.

فالطريق إلى التربية الديمقراطية، ليس معبداً أو سهلاً، وإنما هو ملئ بالصعوبات والعقبات والمشاكل. وإصرار أبناء المجتمع على هذا الخيار، وسعيهم الحثيث لتجاوز كل الصعاب، هو السبيل لإنجاز هذا المفهوم في الفضاء الاجتماعي. وعليه فإن كل واحد فينا، يتحمل مسؤولية مباشرة في هذا المشروع، بحيث يتقن نفسه ثقافة ديمقراطية، ويتعامل في كل دوائر محيطه وفق مقتضيات ثقافة الحرية والحقوق، ويشيع أجواءهما في دوائر حركته المتعددة.

الإصلاح الديني وحقوق الإنسان

ثمة مقتضيات وضرورات عديدة، تدفعنا إلى القول: أن الاجتماع الوطني، لا يمكنه الدخول النوعي في حركة العصر واستيعاب منجزاته ومكاسبه، وتمثل القيم والمبادئ الرافعة إلى التطور والتقدم، بدون الانخراط في مشروع الإصلاح الديني، نتجاوز من خلاله فهمنا القشري لقيم الدين، ونحرر وعينا الديني من الخرافة والتقليد واجترار الحواشي والشروح، والدفع بعملية الاجتهاد والتجديد والإبداع إلى الأمام.

والإصلاح الديني الذي نرى ضرورته ونشعر بأهمية تجاوزه الكثير من معوقات التقدم لا يعني رفض قيم الدين أو الخروج عن ضوابطه ومتطلباته، وإنما يعني إعادة تأسيس فهمنا للدين بعيداً عن الأحادية في التفكير والقشورية في الفهم والتعامل مع الاجتهادات الإنسانية في فهم الدين بعيداً عن التقديس الأعمى أو مفهوم

الحقائق المطلقة. بل هي أفهام مرتبطة بزمان ومكان محددين وعلينا فهم هذه الاجتهادات واحترامها، ولكن دون إلغاء عقولنا أو التعامل مع تلك الاجتهادات وكأنها نصوص خالدة لا تقبل المناقشة والجدل والحوار. فبدون تحرير وعينا وفهمنا من عوائق الجمود والحرفية والتأخر، لن نتمكن من الولوج في مشروع التقدم والتطور الإنساني والحضاري.

لذلك فإن الإصلاح الديني وتجاوز الفهم الأحادي والمتعسف لقيم الدين، من الضرورات القصوى التي تؤهلنا لبناء واقع مجتمعي جديد. فالكثير من متطلبات التقدم وعوامل الرقي، لا يمكن القبض عليها اجتماعيا، بدون عملية الإصلاح الديني التي تحرر الفهم والرؤية من الجمود والقشيرية، وتعيد صياغة الوعي على أسس القيم الحضارية التي نادى بها الدين، وعمل من أجلها أهله عبر المسيرة التاريخية الطويلة. « نعم، إن المعركة خيضة عربيا- على امتداد القرن العشرين- من أجل حيازة بعض أسباب الانتهاض المجتمعي، من جنس المعركة ضد الأمية، والتخلف، والاستبداد، ومن أجل التعليم والتنمية والديمقراطية، لم تكن في حصيلتها الإجمالية صفرا على اليسار، بل أنجزت الكثير من المهام وراكت الكثير من المكتسبات، ومع ذلك، من ينفي أنها كانت دون ما تطلع إليه النهضويون الاصلاحيون منذ أزيد من قرن، ومن ينفي أنها ما زالت- حتى اليوم- ضعيفة الاستجابة لحاجات موضوعية ضاغطة ومستمرة بل دون معدل مطالبها؟ سيقول قائل إن ذلك من حصيلة سياسات غير رشيدة درجت عليها النخب والسلط، ونحن لا نشك في ذلك، ولكن هل فكرنا. مثلا- في حلقات نهضوية تحتية عليها يقوم صرح السياسات والبرامج، وعلى هديها تترشد تلك. هل فكرنا في علاقة ذلك القصور بالإخفاق الذي مني به مشروع الإصلاح الديني»^٧.

فالبنية التحتية لعملية الإصلاح الشامل في الاجتماع الوطني، لا يمكن أن تنجز دون الانخراط الفعلي والنوعي في عملية الإصلاح الديني الذي يوفر لنا إمكانيات هائلة على المستويات الثقافية والاجتماعية والسياسية. ولا تنمو الحرية في واقعنا الاجتماعي والسياسي، إلا إذا نمت في ثقافتنا وأصبح وعينا العام منسجما ومطالبيا بهذه القيم والمبادئ الدستورية والديمقراطية.

تنمية الإنتاج الثقافي والمعرفي الديني، الذي يتجه إلى تطوير الوعي السياسي والاجتماعي المناقض للاستبداد السياسي والمساهم في تعميق الخيار الديمقراطي في مستويات الحياة المتعددة.

لهذا فإننا نعتقد أن تفكيك الاستبداد السياسي من واقعنا العام، يتطلب العمل على خلق معرفة دينية جديدة تبلور خيار الحرية، وتفكك كل السياقات الثقافية والاجتماعية المولدة لظاهرة الاستئثار والاستبداد. إننا بدون تغيير واقعنا الاجتماعي، لن نتمكن من خلق نظام سياسي يصون الحريات والحقوق.

الخاتمة

إن تطوير البيئة الحقوقية في منطقة الخليج العربي ، يتطلب الكثير من الجهود والمبادرات ، التي تستهدف تعميم ثقافة حقوق الإنسان ، وبناء منظومات مؤسسية تعنى بقضايا حقوق الإنسان ، سواء على مستوى الثقافة وخلق الوعي الحقوقي ، أو على مستوى رصد الانتهاكات والعمل على معالجتها والوقوف بوجه كل الأطراف التي تستهدف امتهان حقوق الإنسان أو التعدي على كرامته وحرية .

ولا ريب في هذا السياق أن التربية على حقوق الإنسان ، يعد هو المدخل الأساسي لتطوير البيئة الحقوقية في بلدان الخليج العربي ، لهذا فإننا ندعو إلى إدخال قيم التربية على حقوق الإنسان في المناهج التربوية والتعليمية ، والاستفادة من المنابر الإعلامية بكل مستوياتها على هذا الصعيد أيضا .

فالبيئة الحقوقية بكل عناصرها وآفاقها ، تتطلب العمل والكفاح المستديم بمختلف الطرق والمستويات ، لتعزيز ثقافة الإنسان ، ورفض التعدي على حقوقه وكرامته .
ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة ، تتحمل في هذا السياق ، مسؤولية أساسية ، إذ أنها مطالبة لإعطاء أولوية للتعريف بحقوق الإنسان والدفاع عنها .

ومن الطبيعي القول : أن الدفع والمطالبة بتطوير الحياة السياسية والمدنية في كل بلدان الخليج العربي ، هو الذي يوفر المناخ المؤاتي لصيانة حقوق الإنسان ، وتطوير الأنظمة والإجراءات المدافعة عنها والحامية لها ، وبناء حقائق مجتمعية متعددة تصون الإنسان (الفرد والجماعة) وجودا وحقوقا ورأيا .

فلتراكم الجهود والمبادرات ، باتجاه تطوير واقع حقوق الإنسان في مجتمعات الخليج العربي ، وليقف الجميع من مختلف المواقع الأيدلوجية والسياسية ، ضد كل صور وأشكال امتهان حقوق الإنسان في المنطقة ، فالحقوق الأساسية للإنسان ، ينبغي أن تكون مقدسة ومحترمة ، بصرف النظر عن المنابت الأيدلوجية أو الفكرية أو الجهوية للإنسان ، فتقدم واقع حقوق الإنسان في مجتمعاتنا ، هو مرهون بإرادتنا وسعينا المتواصل لتحقيق هذه الآمال في واقعنا الخاص والعام .

الهوامش :

١. الدكتور جابر عصفور، ضد التعصب، ص ٢٤٢، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت ٢٠٠١.
٢. مجلة المنعطف، مجلة فصلية فكرية. عدد مزدوج ٢٣-٢٤ / ٢٠٠٤، ص ٤.
٣. المصدر السابق ص ٩٦.
٤. ندوة. أزمة النظام العربي وإشكاليات النهضة. ص ٤٠، دار الانتشار العربي بيروت ٢٠٠٧.
٥. المصدر السابق، ص ٦١.
٦. المصدر السابق ص ٨٩.
٧. عبد الإله بلقزيز، الإسلام والسياسة- دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي، ص ١٧٧، المركز الثقافي العربي- الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠١

ثقافة

التسامح في فكر محمد أركون

علي خليل حمد *

مقدمة :

ولد محمد أركون (١٩٢٨_٢٠١٠) لأسرة فقيرة في قرية "توريت ميمون" في منطقة القبائل الجزائرية، وتلقى دراسته الابتدائية في إحدى القرى المجاورة، ثم واصل دراسته في مدرسة ثانوية بوهران، وبعد تخرجه فيها التحق بجامعة الجزائر، حيث حصل في عام ١٩٥٢ على شهادة ليسانس في اللغة والأدب العربي، وعلى دبلوم الدراسات العليا حول "الجانب الإصلاحي في أعمال طه حسين".

تابع أركون دراسته الجامعية في جامعات فرنسا حيث حصل على شهادة الدكتوراه عام ١٩٦٨، وكانت أطروحته فيها حول "نزعة الأنسنة في الفكر العربي"، وهي تناقش فكر المؤرخ والفيلسوف ابن مسكويه.

عين محمد أركون أستاذاً لتاريخ الفكر الاسلامي والفلسفة في جامعة السوربون عام ١٩٨٠، وعمل بصفة أستاذ زائر في عدد من الجامعات الأوروبية والأمريكية، وله الكثير من الأبحاث والمؤلفات باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

إذا كانت الأنسنة قد شغلت الفترتين الأولى والأخيرة من الحياة الفكرية عند محمد أركون، فإن التطبيقات الإسلامية ونقد العقل الإسلامي قد شغلت سائر تلك الحياة العلمية الخصبية المتجهة إلى تجديد الفكر الاسلامي، ضمن مشروع ضخم ناقش فيه بعض المسائل وترك الكثير منها مفتوحاً للباحثين الآخرين في المستقبل، وذلك من أجل تكوين "لاهوت إسلامي جديد" يحل مشكلة التراث الإسلامي في علاقته مع الحداثة، بدلا من اللاهوت القروسطي القائم على نظام فكري كلاسيكي معارض للتقدم والحداثة.

*كاتب وباحث وتربوي، عضو هيئة تحرير «تسامح»

ومن حيث المنهج، كان أركون ينتقل من منهج الى آخر بحسب طبيعة الموضوع، مستفيداً من المنهجيات الجديدة في عصره، ومن أهم هذه المنهجيات المنهجية التاريخية التي تهتم بدور البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في صنع التاريخ واختلاف الأفكار، بدلا من منهج الفيلولوجيا _ فقه اللغة _ المتبع في الاستشراق، والذي كان يهتم بالوقائع والأحداث الثابتة تاريخيا ضمن تصور خطي مستقيم للتاريخ. ومن هذه المنهجيات أيضا مدرسة الحوليات الفرنسية، وعلم النفس التاريخي، ومنهجية الألسنيات، والمنهجية الأنثروبولوجية.

تختلف رؤية أركون اختلافاً تاماً عن رؤية الجابري للعلاقة بين التسامح وحقوق الإنسان بمفاهيم العصر من جهة، والتراث من جهة أخرى. ففي حين حاول الجابري عقد صلات بين الطرفين من أجل إعادة بناء العقل العربي المعاصر، يرفض أركون وجود مثل تلك العلاقة بينهما، ويرى في المقابل أن التسامح وحقوق الإنسان بمفاهيم العصر الحاضر لم يكن لها وجود في التراث الاسلامي (المهيمن)؛ ومن ثم فإن إعادة بناء العقل الاسلامي ينبغي أن تتم بالقطيعة مع ذلك التراث، وتحديثه كما حدث مع العقل الأوروبي عند خروجه من عالم القرون الوسطى، يقول (أركون، ١٩٩٨، ص ٢٦٥):

” رفضت . . . أن أسقط مفهوم التسامح، بالمعنى الواسع، والحديث للكلمة، على التراث الإسلامي كما يفعل المسلمون التبجيليون أو التبريريون. وأرفض الانصياع لأي عصبية قومية أو دينية عندما أتحدث عن شؤون التراث بشكل عام. وأعتقد أن هذه هي أفضل طريقة لخدمته وخدمة أبنائه ومساعدتهم على رؤية الأمور بشكل صحيح. وكما يقال: ”صديقك من صدقك لا من صدقك.“

وعن أهمية مشروع أركون، وعلاقته بالتسامح، يقول مختار الفجاري (٢٠٠٥، ص ١٨١):
”تضمن أهمية خطاب أركون عن العقل الاسلامي في ما حققه من دعوة لتقارب الأديان وخاصة أديان المتوسط (الإسلام، المسيحية، واليهودية) من أجل مصلحة الإنسان فهو خطاب يدعو إلى التسامح والسلام العام. وقد حقق ذلك من خلال الكشف عن المبادئ الروحية المشتركة بين كل الديانات، وهي مبادئ عامة تشكل العقل الديني، والعقل الاسلامي جزء من ذلك العقل.“

يقدم هذا المقال التسامح عند محمد اركون: معناه، ومعوقاته، والعوامل المساعدة على تحقيقه، والتسامح الديني، والتسامح المذهبي، ويختتم المقال بتوضيح دور التربية والتعليم في وجود التسامح وعدمه.

قد يكون من المفيد، قبل مناقشة موضوع التسامح توضيح بعض المصطلحات الفنية كثيرة التردد في فكر

محمد أركون، وهي مصطلحات حديثة ابتدع كثيراً منها مفكرون فرنسيون عاصروهم أركون، وتأثر بهم، وطبق تلك المصطلحات في دراساته بمعانيها الأصلية أو بمعانٍ مقاربة لها؛ وقد اشتقت التوضيحات المقدمة هنا لهذه المصطلحات من شروح أركون نفسه أو تلامذته أو دارسين آخرين لأفكاره وأرائه.

مصطلحات خاصة:

• الأيديولوجية
مجموعة من التصورات الخارجة عن مراقبة العقل النقدي (أي عن كل تساؤل أو شك) والتي تهدف إلى تحيش التخيل الجماعي بشكل أفضل والتوصل إلى الخلاص النهائي والأخير (في الآخرة بالنسبة للأديان التقليدية، أو في هذه الحياة الأرضية بالنسبة للأديان_المذاهب الحديثة كما تعبر عن ذاتها من خلال الخطابات السياسية المعاصرة).

• الدين والأيديولوجية
يستخدم مصطلح الدين بمعنيين:
أ. المعنى الروحي المنزه والمتعالي، أو التجربة البشرية لما هو إلهي.
ب. المعنى الأيديولوجي الذي يحرف الوظيفة الأساسية للدين أي المعنى الروحي؛ وهو المعنى القانوني الرسمي، السلطوي، أو الذي يخلع الشرعية على السلطات السياسية.
ومشكلة العقل الديني أنه يؤيد الموقفين السابقين.

• المتخيل (المخيال)
مصطلح عنى به واضعوه وجود عامل غير مادي، مؤثر في حركة التاريخ؛ وهو عبارة عن صور ورؤى ترسب في ذاكرة جماعية معينة، ترسخ وحدة تلك الجماعة، وتعين مواقف لها تجاه غيرها يمكن أن تستغل سياسياً وأيديولوجياً في اللحظات العصبية.
مثال ذلك: مخيال السنة ضد الشيعة، أو مخيال الشيعة ضد السنة، أو مخيال الغرب ضد المسلمين، أو مخيال المسلمين ضد الغرب.

• (الإستمي_الإستمية)
النظام الفكري الشامل الذي يتحكم ضمناً أو عمقياً أو أركيولوجياً في فترة معرفية ما. أو مجمل المسلمات

الضمنية التي تتحكم بكل الإنتاج الفكري في فترة معينة دون أن تظهر إلى السطح .
مثال ذلك: من مكونات الإبستمي الخاص بالعقل الإسلامي: تفوقية المسلم على غير المسلم، وأن الصحابة جيل ممتاز نقل النصوص الدينية بكل دقة و أمانة، وأن الشريعة مستمدة كلياً بصورة صحيحة من القرآن الكريم والسنة النبوية . . .

• العقل الدوغمائي

يرتبط هذا العقل بشدة وصرامة بمجموعة من المبادئ العقائدية؛ ويرفض بالشدة والصرامة أنفسهما ما عداها، ويعتبر هذه لاغية ولا معنى لها، وتحل في دائرة الممنوع من التفكير فيه .

• المسموح التفكير فيه والمستحيل التفكير فيه

المسموح التفكير فيه هو النطاق الذي يؤذن للعقل بأن يشتغل داخله أو يفكر فيه، أو هو (بالنسبة لأمة لغوية ما في فترة ما) ذلك الشيء الذي يمكن إيضاحه والتفكير به بمساعدة الجهاز العقلي المتوافر في تلك الفترة . وما عداه هو المستحيل التفكير فيه .

وتعود استحالة المستحيل التفكير فيه، إما إلى محدودية النظام المعرفي وطراز العقلانية الخاص بالنظام الاجتماعي الثقافي الموجود، وإما بسبب الرقابة الذاتية لإكراهات الأيديولوجية المسيطرة .
من أمثلة المستحيل (الممنوع) التفكير فيه في الفكر الإسلامي: التفكير في جمع المصحف بعد عثمان بن عفان، والتفكير والبحث النقدي في الحديث النبوي بعد تدوين كتب صحاح الحديث، ونظرية خلق القرآن بعد المعتزلة، وفصل الدين عن السياسة .

• الأرثوذكسية الإسلامية:

الأرثوذكسية في الفكر الإسلامي هي مبادئ عقلية دوغمائية ترتكن إلى السلطة وليس إلى الاقتناع؛ وهي ثلاث أرثوذكسيات: سنية، وشيعية، وخارجية . ويغلب في الحديث عنها عند أركون أن يكون عن الأرثوذكسية السنية، وهي تشكل عنده مثلثاً مكوناً من رجال الدين، ورجال السلطة، وجمهور العامة . ويرى أركون في الأصوليات الحالية تعبيرات عن الأرثوذكسية القديمة القائمة في مواجهة الحدائث، وهو يرفضها رفضاً مطلقاً لانتمائها إلى عالم القرون الوسطى .

• القطيعة (الإبستمولوجية):

تعني القطيعة الإبستمولوجية (المعرفية) التخلي عن بنية لا واعية، ومؤثرة، في تاريخ الفكر؛ ويتحدث

أركون عن قطيعتين يعانیهما العرب الآن: الأولى عن الفترة التأسيسية المنتجة عند العرب في القرون الخمسة الأولى للهجرة، والأخرى عن العقلانية الغربية والحداثة منذ القرن ١٦ الميلادي حتى الآن.

• التفكيك:

يهدف تفكيك خطاب (أو منتج ثقافي) ما إلى الكشف عن آليات الفكر المولد له، وعن الأجزاء المخفية أو المطموسة فيه؛ وذلك من أجل فهم أفضل لشروط إنتاج الثقافة ذات الصلة ووظائفها.

• ما لا يطاق:

أو ما لا يحتمل، هو كل شيء يضعف من التفتح الأقصى للشخص البشري، أو يعرقل هذا التفتح، أو يحرفه عن مجراه الصحيح، أو يحذفه أو يلغيه بكل بساطة. . . كل شيء يقتل في الإنسان إنسانيته ونزعتة نحو الإبداع، كل شيء يخنق نسمة الحرية الخلاقة في داخله. . . الشيء الذي تنتفض الروح ضده فوراً وترفضه بقوة، ولكنه على الغم من ذلك يستمر في فرض نفسه على أرض الواقع وكأنه يريد أن يظهر العجز الجذري للإنسان على تجاوزه تناقضاته التي يتخبط فيها.

معنى التسامح

يعرف أركون التسامح (أركون، ١٩٩٨، ص ٢٤٣) بأنه:

”الاعتراف للفرد—المواطن بحقه في أن يعبر داخل الفضاء المدني عن كل الأفكار الدينية أو السياسية أو الفلسفية التي يريدتها. ولا أحد يستطيع أن يعاقبه على التعبير عن آرائه اللهم إلا إذا حاول فرضها عن طريق الثورة والعنف على الآخرين. لا يوجد سجناء رأي في المجتمعات الحرة الديمقراطية التي تطبق التسامح بالمعنى الحديث للكلمة، ولا يسجن أحد بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو الفلسفية.“

وقد أدى هذا التعريف بصاحبه أركون إلى رفض إدراج أشكال السلوك الآتية (أركون، ١٩٩٨، ص ص ٢٤٦_٢٤٨) ضمن التسامح الحق:

١. العفو عن الإساءة

يقول أركون: ”بالنسبة للفكر القروسطي فإن التسامح لا يمكن أن يعني في أفضل الحالات إلا السماح بالأشياء السلبية السيئة، أو التغاضي عنها لأسباب قاهرة، فهو إذن تكتيكي ومؤقت ولا يعني شيئاً

يذكر . وهذا ما يعبر عنه بشكل جيد، ضمن السياق الأخلاقي_التشريعي لأديان الوحي، عن تلك العلاقة الكائنة بين أقطاب الثلاثية التالية: كلام الله، النجاة الأبدية في الدار الآخرة، التسامح.

٢. تسامح الشعارات

من أمثله تسامح رجال الدين التبجيليين الذين يكمن هدفهم في الدفاع عن الأرثوذكسية الدينية، والذين يدأبون على القول إن دينهم يرفض التعصب، وإنه كله تسامح؛ أما في واقع الحال فإن ما يحدث معاكس لذلك تماماً؛ ومثلهم في ذلك السادة والأعيان الباحثون عن التبجيل الشخصي، وكذلك الساسة الغوغانيون الذين يجرون وراء الشعبية.

٣. تسامح الشفقة

وهو تسامح نفعي في جوهره، كما في حالة "الحلم" عند العرب، ويكون في العادة من القوي على الضعيف، أو الغالب على المغلوب؛ وهو لا يكلف صاحبه شيئاً يذكر، بل ربما أكسبه اعتباراً أخلاقياً وسمعة كبيرة في المجتمع. كما أنه تسامح أحادي الاتجاه يتم من الأعلى إلى الأدنى ولا يمكن أن يمارس في الاتجاه المعاكس.

وفي مقابل هذه الأشكال المختلفة من التسامح وهي: التسامح التكنيكي أو التيريري أو الانتهازي، يضع أركون ما يسميه التسامح الإيجابي الفعال، أي التسامح الذي لا يتفضل به أحد على أحد، أو فئة اجتماعية على فئة أخرى، وإنما هو حق لجميع المواطنين دون استثناء، وبغض النظر عن أديانهم ومذاهبهم وأصولهم.

٤. متطلبات التسامح

يطرح أركون عدداً من المتطلبات التي لا يمكن للتسامح أن يتحقق أو يستمر دون توافرها (أركون، ١٩٩٨، ص ص. ٢٤٥، ٢٣٨-٢٤٧)، وهي:

١. العقل النقدي الحديث

يقابل العقل النقدي الحديث عند أركون العقل الديني القروسطي الذي كان من المستحيل معه التفكير في التسامح؛ وذلك لأنه يؤمن بالحقيقة المطلقة التي لا تحتل الشك، الحقيقة المقدسة التي هي سبيل الخلاص؛ ومن ثم فإنها تستحق أجلاً التضحيات، وبذلك يصبح، استخدام العنف، من أجلها، مسوغاً تماماً.

وفي المقابل، يؤمن العقل الحديث بنسبية الحقيقة، وعقلانية الفكر، وعلمانية السياسة، وفصل الأيديولوجية السلطوية عن الدين بصفته نشاطا روحيا متعاليا؛ ونت ثم، فإن التسامح يدخل دائرة المسموح بالتفكير به، كما حدث في فترة الحداثة الأوروبية، وفترة ما بعد الحداثة التالية لها.

٢. دولة القانون

أي الدولة الديمقراطية التي ينطبق فيها القانون على الجميع، وتضمن حرية التعبير والاعتقاد للجميع دون استثناء، لكل الأديان والفلسفات والمذاهب، كما أنها تضمن حرية النشر لجميع الأعمال الأدبية والثقافية حتى لو مست موضوعات مقدسة لجماعة ما، مع اعتبار المسؤولية الثقافية للمؤلف عما يكتبه أو ينتجه من أعمال. يقول أركون (مسرحي، ٢٠٠٦، ص ١٤٥): "لا يمكن أن توجد ديموقراطية حقيقية دون أن تحصل في المجتمع مناقشات مفتوحة، حرة، خصبة، نقدية، خلافية؛ ولا يمكن لهذه المناقشات أن تحقق الغايات الإنسانية الرفيعة للديموقراطية، إذا لم تدخل التساؤل الفلسفي على أحد مستوياتها... ونحن نعلم إلى أي مدى يحذف الموقف الديني الدوغمائي كل تساؤل فلسفي."

٣. المجتمع المدني

يتطلب تحقيق التسامح في بلد ما قيام مجتمع مدني متماسك ومشعب بثقافة التسامح في ذلك البلد؛ وفي الواقع تقوم علاقة جدلية بين المجتمع المدني ودولة القانون، ففي حين توفر دولة القانون الأطر القانونية الملائمة للمواطنة والمساواة بين أفراد المجتمع وفتاته المختلفة من خلال الانتخابات وغيرها، يقوم المجتمع المدني والرأي العام بدور الرقابة على الدولة ومنع التحيز لطرف ما على حساب غيره بأي شكل كائنا ما كان.

٤. صيانة التسامح:

تكشف التجارب التاريخية عن «خروج قطار التسامح عن السكة» من حين إلى آخر مع تجدد الظروف القمعية لسبب أو لآخر؛ ويصدق هذا القول حتى على بعض البلدان التي شهدت التنوير وانتصار العقلانية، كما حدث على سبيل المثال في كل من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية بين الحريين العالميتين الأولى والثانية.

وهنا، تجدر الإشارة إلى الدور الخطير الذي تلعبه نزعة السلطة والتوسع، وكذلك المتخيل الاجتماعي في إضفاء المشروعية على التعصب من خلال الأيديولوجيا الدينية أو الدنيوية أو كليهما.

٥ . كيف نجح التسامح في الغرب؟

لم يكن العقل الديني المسيحي في أوروبا، في إبان القرون الوسطى، مختلفاً عن العقل الديني الإسلامي عند العرب في الفترة نفسها؛ فقد كان كلاهما عقلاً دوغمائياً يرى نفسه وحده صاحب الحقيقة ويرى الآخر أي آخر من الضالين، بل كان هذا يصدق حتى على أصحاب المذهب الواحد ضمن أي دين من الدينين .

وقد انطلق العقل التنويري الأوروبي في معركته ضد العقل الديني الدوغمائي من حيث انطلق نظيره في العالم العربي، أي بمحاولة «إحلال الميتافيزيقا العقلانية - المركزية محل المركزية اللاهوتية الدوغمائية للعقل الديني» التي شغلتها مفاهيمها واهتماماتها زمناً طويلاً، غير أنه تمكن في خاتمة المطاف من زعزعة السلطة الكهنوتية العليا للمسيحية «وفرض محلها قطيعة حاسمة بين الذروة الإلهية للسيادة/ والذروة البشرية المتمثلة بالسيادة الشعبية أو حق التصويت العام للشعب». وهكذا فقدت القوانين كل صفة قدسية، وأصبحت قابلة للتعديل والتطوير بحسب الظروف والحاجات (أركون، ٢٣٩، ١٩٩٨).

يلح أركون على أهمية العامل الفكري في تحقيق ما أحرزه التنوير من نجاح في أوروبا الحديثة، فيقول:

(أركون، ١٩٩٨، ص ٢٤٠):
«لم تستطع (التجربة الأوروبية) أن تُحلَّ المشروعية الجديدة محل المشروعية القديمة إلا بعد ثورات دموية هائلة (انظر الثورة الفرنسية مثلاً وما تلاها). وبالتالي فإنزال المشروعية من السماء إلى الأرض ليست عملية سهلة على الإطلاق. وينبغي أولاً أن تنجح على مستوى الفكر قبل أن تترجم على أرضية الواقع السياسي المحسوس».

مع غلبة العقل النقدي الحديث، في أوروبا، أصبح الطريق ممهداً، كما يرى أركون، لظهور مفهوم التسامح الديني لأول مرة، بعد أن كان من الأمور اللامفكر أو المستحيل التفكير فيها، في أثناء هيمنة العقل الديني الدوغمائي المسيحي، «ومع ظهور التسامح - بالمعنى الحديث والواسع للكلمة - ظهرت مجمل الموضوعات الخاصة بحقوق الإنسان». وهي الحقوق التي أعلنتها الثورة الفرنسية باستقلال تام عن الحقوق الإلهية، أي أن لكل إنسان حقوق نفسها بصفته إنساناً، بصرف النظر عن دينه أو مذهبه أو عرقه . . .

وبالطبع، توافرت ظروف تاريخيه معينه، سياسيه واقتصاديه واجتماعيه، أناحت للعقل الأوروبي الحديث تحقيق ما حققه من انتصارات، وتمهيد السبيل من ثم لتحقيق متطلبات التسامح وحقوق الإنسان، إلا أن ذلك لا يقلل من شأن ما تمتع به هذا العقل من خصب وعنفوان جديرين بالتقدير والإعجاب.

لا يخفي أركون رضاه عن العقل الأوروبي الحديث والمستوى الرفيع الذي بلغه معه التسامح وحقوق الإنسان، إلا أنه يأخذ عليه في وضعه الحاضر، مأخذين مهمين:

• أولاً:

انحصار تطبيق التسامح وحقوق الإنسان داخل المجتمعات الأوروبية أو الغربية وحدها، خلافاً للبلدان الأخرى_بلدان الجنوب، حيث يؤدي العنف بحياة الآلاف المؤلفة من الناس، وحيث تفتك العصبية والأصوليات بشعوب بأسرها، وهي التي أسهم الغرب في خلقها (العصبية) وتشجيعها لخدمة مصالحه الاستعمارية. وإذا كانت هذه الشعوب نفسها تتحمل جزءاً من المسؤولية، فإن هذا لا يعفي الغرب من مسؤولياته الجسام، وبخاصة في معالجته الامور، حيث يتبع، في أفضل الاحوال، أسلوب إدارة الأزمات وليس محاولة حلها.

• ثانياً:

إن التطرف الذي اتخذته الحداثة في بعض البلدان الديمقراطية الغربية تجاه الدين بإهماله أو مقاومة وجوده، أدى إلى وضع غير صحي في هذه البلدان نفسها، وفي الواقع تركز الاهتمام في الديمقراطيات الغربية على ما يسميه أركون "الفرد_المواطن" على حساب "الشخص_الروح"، (أركون، ١٩٩٨، ص ٢٥٤) أي أن الحداثة الغربية قد أعطت الأولوية للجانب الأمني، المادي، الاستهلاكي، وأهملت الجانب الروحي، "عن طريق رميه في الدائرة الخاصة لحياة الإنسان... بمعنى أن الإنسان لم يعد منظوراً إليه كروح، كداخلية حميمة، وإنما كفرد مواطن له حقوق مادية عديدة ينبغي إشباعها فقط".

وقد أدى هذا الوضع غير الصحي إلى انعكاسات سلبية مختلفة، منها انحطاط الفن، واشتغال السياسيين بقضايا جزئية آنية، وغرق الناس بوجه عام في دوامة الاستهلاك، وفشل محاولات رجال الدين بصيغته التقليدية في إقناع الجمهور بجدواه، الأمر الذي يستدعي بشدة إعادة تشكيل الحداثة بحيث تقوم بينها وبين الجانب الديني أو الروحي وشائج قوية، تجعل الإنسان يحس بقيمة الحياة الإنسانية ومعناها.

٦ . كيف فشل التسامح عند العرب؟

تبدو الصورة التي رسمها محمد أركون لواقع التسامح في العالم العربي المعاصر صورة قائمة حقاً؛ ومن مؤشرات هذا الوضع السلبي فيه: ضعف التنظير النقدي المتعلق بالتسامح، وتراجع التعددية الدينية بعد خمسينيات القرن الماضي في بعض المجتمعات العربية_الجزائر مثلاً_ وكذلك كثرة اللجوء إلى النصوص المقدسة للدلالة على حضور التسامح في حين تتفجر أعمال العنف الهوجاء في كثير من هذه المجتمعات.

يعترض أركون على القائلين بوجود التسامح_بمفهومه الحديث_ في الإسلام بالاستناد إلى النصوص المقدسة، أي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وذلك من جهتين: الأولى وجود آيات وأحاديث ذات توجهات مغايرة، والأخرى مناقشة الخطاب الشائع الذي يسقط المفاهيم المعاصرة للتسامح وغيره على تلك النصوص.

مثال ذلك: الآية الكريمة ”لا إكراه في الدين . . .“ التي تضرب مثلاً للحرية الدينية، بمفهومها المعاصر- في الإسلام. يشير أركون إلى آيتين كريميتين في سورة التوبة (٢٩، ٥) ذواتي توجه مخالف لذلك المفهوم؛ ويوضح أركون ذلك بالاستناد إلى تفسير فخر الدين الرازي (أركون، ١٩٩٨، ٢٤٤،) فيقول: ”إن تفسيره هو الذي يذكرنا بالفضاء العقلي للقرون الوسطى.

فهو يقول بأن الله يريد أن يضع الإنسان على المحك (أو أن يبتليه) في هذه الدار الدنيا لامتحان معدنه وصلابته وذلك قبل إطلاق الحكم الإلهي الأخير عليه وتقرير مصيره في الجنة أم في النار. هذا هو معنى ”لا إكراه في الدين“ وليس معناها أن الإنسان حرّ في أن يتدين أو لا يتدين، أن يؤدي الشعائر أو لا يؤديها. فهذا تفسير إسقاطي حديث على الآية، وذلك من أجل استغلالها لأغراض تبجيلية أو سياسية كما يفعل المسلمون المعاصرون. ويقول فخر الدين الرازي مضيفاً بأن حكم الله النهائي يعتمد أخيراً على التكليف، أي على مدى تأدية المسلم البالغ للفرائض الدينية والتزامه بالأحكام الشرعية، فإذا لم يؤدها فلا تسامح معه أبداً.

يرى أركون أن مثل هذا الاستغلال للنصوص المقدسة، بإسقاط المفاهيم المعاصرة عليها، يمثل شكلاً من أشكال العلمنة امتصته الحركات الأصولية، مثله في ذلك مثل تبني بعض هذه الحركات لخيار الانتخابات وتداول السلطة وغيرها من مبادئ الديمقراطية.

ويعزوا أركون غياب التسامح، بمفهومه الحديث، من اللامفكر فيه، عن الساحة العربية، حتى الآن الى هيمنة العقل الدوغمائي، بدرجة أو بأخرى؛ وهو يقسم هذا التاريخ إلى ثلاث مراحل، يتحكم بالفكر فيها "إبستمي" واحد، وهي:

١ . المرحلة الكلاسيكية أو مرحلة التأسيس :

وتمتد بين فترة نزول الوحي إلى نهاية القرن السادس الهجري تقريباً، أو نهاية القرن ١٢ الميلادي يُعيد وفاة الفيلسوف التنويري الكبير ابن رشد؛ وفي هذه المرحلة تأسس وتبلور العقل الديني الدوغمائي الذي أسهم فيه الشافعي، والأشعري، والغزالي، وإن كانت المرحلة نفسها قد شهدت بعض الحالات التنويرية، كما كان الحال لدى المعتزلة، ومسكويه وابن رشد .

٢ . المرحلة السكولاستيكية أو المدرسية :

بدأت هذه المرحلة بعد القرن السادس الهجري، وشهدت سيطرة أيديولوجية ودغمائية لأهل السنة (٢٠١١) فيما يسميه أركون العقل الديني الأرثوذكسي؛ وقد عززها صعود الحكم السلجوقي ثم العثماني من بعده، واتصفت هذه المرحلة التي استمرت حتى مرحلة النهضة في عهد محمد علي بكونها مرحلة اجترار العلوم التقليدية، والتجميد التام للعلوم العقلية .

٣ . مرحلة النهضة والثورة

بدأت النهضة في القرن ١٩ واستمرت حتى الخمسينيات من القرن ٢٠، وأعقبتها مرحلة الثورات التي ما تزال قائمة، وأهم ما يميز هذه المرحلة (الفكر الإسلامي، أركون، ١٩٩٦، ص ٩) أن العرب بشكل عام يعانون من قطيعتين مزدوجتين على مستوى الخلق والإبداع لا قطيعة واحدة. الأولى بالقياس إلى الفترة المنتجة والتأسيسية من تراثهم (القرون الهجرية الخمسة الأولى) التي يعتقدون أنهم يعرفونها في حين أن الواقع غير ذلك أبداً. والثانية بالقياس إلى العقلانية الغربية ومغامرتها الخلاقة بدءاً من القرن ١٦ وحتى اليوم التي لا تزال تتطلب معرفة منهجية دقيقة مختلفة عن تلك "المعرفة" المشتتة والناقصة التي حصلت في مرحلتي "النهضة" و"الثورة". يضاف إلى ذلك ضرورة الاطلاع على الثورة المعرفية التي حصلت خلال الأعوام الثلاثين الماضية في مجال علوم الإنسان والمجتمع والتي شكلت تجاوزاً للحدائق الغربية الكلاسيكية نفسها وافتتاحاً لحدائق فكرية أخرى أكثر اتساعاً (ما بعد الحدائق).

يعني هذا أن حضور العقل الحديث عند العرب ضئيل جداً، وهو الشرط الأول لوجود التسامح، وإذا أضيف إلى ذلك (أركون، ٢٤٦، ٢٤٥، ١٩٩٨) أن "هذه المجتمعات (العربية) لم تتبدىء بعد بالسير نحو تحقيق المفهوم الحديث لدولة القانون وأن انبثاق المجتمع المدني يظل في كل مكان (من هذه المجتمعات) خجولاً وكذلك إدخال ثقافة التعصب أو اللاتسامح في البرامج المدرسية للتعليم الديني، فإن النتيجة الحتمية لهذا كله هي أن جهوداً جبارة يجب أن تبذل للوصول إلى ما وصلت إليه المجتمعات الغربية في مجال التسامح وحقوق الإنسان.

٧. التربية والتعليم

يرى محمد أركون أن بوسع التربية والتعليم القيام بدور مهم في بناء التسامح وتعزيزه في المستقبل، مثل قيامهما في الماضي بزرع العصبية الضارة وتدعيمها. وبالرغم من أن مناقشته لهذا الشأن تركز في مجال الأصولية الإسلامية إلا أن من السهل مناقشة الأصوليات الأخرى بطريقة مماثلة.

يستعمل أركون في تشخيصه لواقع التربية والتعليم الحالي في المدارس والجامعات العربية، مصطلح "الجهل الرسمي" أو "الجهل المؤسس"، الذي يوضح مقصوده منه بقوله (الجهاد، ص ١٦٢):
حين أصفه بالمؤسس، فلأنه مؤسس بإرادة الدول التي تفرض نظاماً تربوياً من المراحل الابتدائية وحتى الجامعة، وتمنعه من الموارد التي هو في حاجة إليها لتقديم المعارف التي تنتجها ويتجهها المفكرون والعلماء في العالم الراهن في ميادين علوم الانسان والمجتمع".

ويعني هذا أنه يضع المسؤولية في هذا النوع من التعليم أو التجهيل — على أصحاب القرار السياسي في مناهج التعليم، وبخاصة فيما يتعلق بالتراث منها، حيث تقدم صورة خيالية أو صورة ضخمة للتراث بدلاً من الصورة التاريخية الواقعية، ويتم ذلك في سياق الاستخدام الأيديولوجي للتراث إذ لا يدرس التراث لذاته وضمن سياقه التاريخي وإمكاناته، بل يستخدم لتلبية حاجات حالية وتقويله ما لا يستطيع قوله (أركون، ٢٦٨، ٢٥٠، ١٩٩٨).

ويرى أركون أن ما يقدم فعلاً للطلبة في المدارس والجامعات ينقصه الحد الأدنى من النظرة العلمية والانفتاح على المنهجيات الحديثة والثقافات الأخرى (أركون، ١٩٩٨، ص ٢٦٧) وهو إعادة إنتاج خطاب تعليمي قروسطي مليء بحكايات التأسيس والبطولات المنزوعة من سياقها التاريخي، بما يؤدي إلى ترسيخ ثقافة الانغلاق على الذات والجهل، وبالتالي رفض الآخر.

ومن الأمثلة الصارخة على ذلك إدخال ثقافة التعصب أو التسامح في البرامج المدرسية للتعليم الديني . وهذا شيء خطير لأنه يمس التلاميذ الصغار ، وبالتالي يصعب عليهم فيما بعد أن يتخلصوا منه . وهنا_ كما يقول أركون_ يكمن انحراف لا يحتمل ، انحراف تختلط فيه الحماسة العصبية للمزاودة القومية ، مع الإيمان المتعصب الظلامي (تعصب قومي + تعصب ديني) . (أركون، ١٩٩٨، ص ٢٤٦) .

من مآخذ أركون على النظام التعليمي والجامعي في البلدان العربية والإسلامية بعد الاستقلال ، ما يسميه تشطي العقل والمعارف ؛ ومن ذلك ، على سبيل المثال ، أن قسم اللغة العربية في الجامعة لا يخصص أي مكان للفلسفة ، كما أن الفلسفة بدورها لا تترك أي مجال لتسرب الأدب أو التولوجيا إلى رحابها وقاعاتها . (تاريخية العقل الإسلامي، ص ١٣) .

أما في كليات الشريعة ومعاهدها ، فما تزال أصول الفقه وأصول الدين ، كما يقول أركون ، تدرس كما كانت تدرس في القرون الوسطى ، بل إنها كانت تدرس على نحو أفضل من حال تدوينها اليوم ، فقد كانت تجري آنذاك مناظرات بين مختلف المذاهب بطريقة سلمية ، وبقي الحال كذلك حتى القرن العاشر الميلادي ليسود منذئذ الانعزال والخصومات ، وكانما يفصل بينها سور الصين !
ما الذي يقترحه محمد أركون لتصحيح هذا الوضع المعادي للتسامح في مناهج التربية والتعليم؟ إنه يقترح :

• أولاً:

ينبغي قبل كل شيء تفكيك الصورة الخيالية والأيدولوجية المضخمة للتراث ، وإحلال الصورة الواقعية التي تحترم الحقيقة التاريخية محلها؛ إذ إن تصحيح النظرة للحاضر والمستقبل تستلزم تصحيح النظرة للماضي كشرط ضروري لها (أركون، ١٩٩٨، ، ص ٢٦٨) .

ويتحقق ذلك بتطبيق المنهج النقدي التاريخي على الفكر الاسلامي في كل المعاهد والجامعات ، واعتماد منهجية تاريخ الأديان المقارنة من اجل تحرير الفكر الإسلامي (داخليا) من الأطر المتحجرة للقرون الوسطى ومن الأحكام اللاهوتية التي تقيد حركة المجتمع وتشلها في أحيان كثيرة (أركون، ١٩٩٨، ص ص ٢٦٧_٢٦٨) .
ومن أمثلة استخدام المنهجية الحديثة في دراسة تاريخ الأفكار ، التي تربط بين حركة الأفكار وحركة الواقع ، ما قام به أركون في الإسلاميات التطبيقية من اعتماد على مدرسة الحوليات الفرنسية ، وأركولوجيا المعرفة لفوكو ، وعلم النفس التاريخي ، وغيرها من التوجهات المنهجية الجديدة .

• ثانياً:

تدريس المفكرين الكبار“ للعرب والإسلام الكلاسيكي ”في برامج تعليم المدارس الثانوية، مثل مسكويه، وابن سينا، وابن خلدون، والمعري، ضمن برامج تعليم مبسطة، شريطة أن يكون ذلك بعد تحديد القيمة التثقيفية أو التكوينية لإنتاجهم في سياق المناخ العقلي للقرون الوسطى (أركون، ١٩٩٦، ص ٦١).

• ثالثاً:

تعريف الطلاب العرب والمسلمين بكل مراحل الحداثة الفكرية الأوروبية منذ القرن ١٦ إلى اليوم، وذلك من خلال برنامج تربية شمولي، مما يثير حركة تنويرية رائعة في المدارس والجامعات، توازن التيار الأصولي المهيمن، وتحقق حلم رواد التنوير: طه حسين، والمازني، وأحمد أمين وغيرهم.

خاتمة :

كان أركون صادقاً ومصيباً تماماً، عندما نعت نفسه بالتمرد، بقوله (بلقرين، ٢٠١١).
”أما أنا فقد اخترت، عن سابق قصد وتصميم، الطريق الفكري للتحرير. ولكن تمردني الفكري كان هو ذات تمرد المناضل السياسي. فقط تختلف الوسائل والمنهجيات، أما النتيجة المرجوة، فهي واحدة: إنها التحرير“. وفي الواقع، كان أركون يخوض معاركه الفكرية من أجل حقوق الإنسان والقيم الروحية في جهتين: العربية الإسلامية، والأوروبية، ويبدو أركون في الجبهة الأولى وحيداً، وعملاقاً في الوقت نفسه، فقد وضع بإسلامياته التطبيقية مشروعاً مفتوحاً سار فيه بنفسه شوطاً ما، وترك للأخريين إتمام المسيرة من أجل ”تحديث“ العقل الاسلامي، طارحاً في سبيل ذلك عدداً هائلاً من المشروعات الكبيرة.

أما في الجبهة الأخرى_الأوروبية_فقد كان همّه الأساسي هو اكتمال العقل الحديث فيها بسد الثغرات الروحية المائلة فيه؛ وهو يشير إلى حدوث تطور في علم اللاهوت المسيحي في فرنسا في الاتجاه المطلوب، بالاستفادة من العلوم الإنسانية الحديثة، وكذلك في العلمانية السائدة نفسها بحيث يشكل الدين بنية فاعلة في نظامها العام. وأما فيما بين الجهتين العربية الإسلامية والأوروبية، فيرفض أركون القسمة الثنائية التي رسختها القطيعة في العالم الإسلامي، وهي التي تجسدها مقولة: الشرق شرق والغرب غرب، فالشرق عنده هو الشرق الأقصى بدياناته التعددية، أما العالم العربي الإسلامي فليس شرقاً بل هو جزء من الفضاء الإغريقي السامي، مثله في ذلك مثل أوروبا التي يشاركها في الديانات التوحيدية، ولا معنى لهذه القسمة التي تضع المسيحية في عالم والإسلام في عالم آخر.

ويختتم أركون حديثه في مؤتمر قرطاج حول التسامح، بقوله في هذا الشأن(أركون، ١٩٩٨، ص ٢٧٠_٢٧١):

”إن القطيعة الفكرية التي حصلت داخل الإسلام ذاته، ثم بين الإسلام وبين أوروبا الحديثة فيما بعد، هي التي حجبت عنا رؤية تلك الاستمرارية الروحية والفكرية العميقة للفضاء الإغريقي_السامي. وهي التي حجبت عنا وحدته وتشابك علاقاته الوثيقة. وبالتالي فإنني أدعوكم وأدعو نفسي إلى مواصلة الصبر والنضال والإصرار على نشر التسامح الفعال والخروج من الانغلاقات والعصبية الضيقة التي فصلتنا عن بعضنا البعض طيلة قرون وقرون. أدعو إلى انفتاح كل ثقافات هذا البحر المتوسط الجميل على بعضها البعض، وإلى تفاعلها مع بعضها البعض بروح التسامح والعطاء المتبادل. وكل ذلك من أجل نبش القربان المطموسة، ولكن التي لم تضع نهائياً حتى الآن، وينبغي ألا تضع...“

المصادر

- عبد اللطيف، ك. (١٩٩٤). قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- بلقزيز، ع. (محرر). (١٢٠١١). محمد أركون المفكر والباحث والإنسان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بلقزيز، ع. (محرر). (٢٠١١ب). قراءات في مشروع محمد أركون الفكري. بيروت: منتدى المعارف.
- مسرحي، ف. (٢٠٠٦). الحدائث في فكر محمد أركون. الجزائر: منشورات الاختلاف.
- الفجاري، م. (٢٠٠٥). نقد العقل الإسلامي عند محمد أركون بيروت: دار الطليعة.
- أركون، م. وآخرون. (١٩٩٤). الاستشراق بين دعائه ومعارضيه. بيروت: دار الساقى.
- أركون، م. (١٩٩٨). قضايا في نقد العقل الديني: كيف نفهم الإسلام اليوم؟. بيروت: دار الطليعة.
- أركون، م. (١٩٩٦أ). تاريخية الفكر العربي الإسلامي. بيروت: مركز الإنماء القومي والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- أركون، م. (١٩٩٧). نزعة الألسنة في الفكر العربي: جيل مسكوية والتوحيدى. ترجمة هاشم صالح. بيروت: دار الساقى.
- أركون، م. (١٩٩٦ب). الفكر الإسلامي: قراءة علمية. ترجمة هاشم صالح. بيروت: مركز الانتماء القومي والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- مصطفى، ك. (٢٠١١). الأنسنة والتأويل في فكر محمد أركون. الجزائر: منشورات الاختلاف.

TASAMUH

Tolerance

RCHRS

Ramallah Center for Human Rights Studies

مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

36st Issue, 10th Year, March 2012

Chief Editor

Prof. Iyad Barghouti

Executive Editor

Taher Masri

Editorial Committee

Rima Nazzal

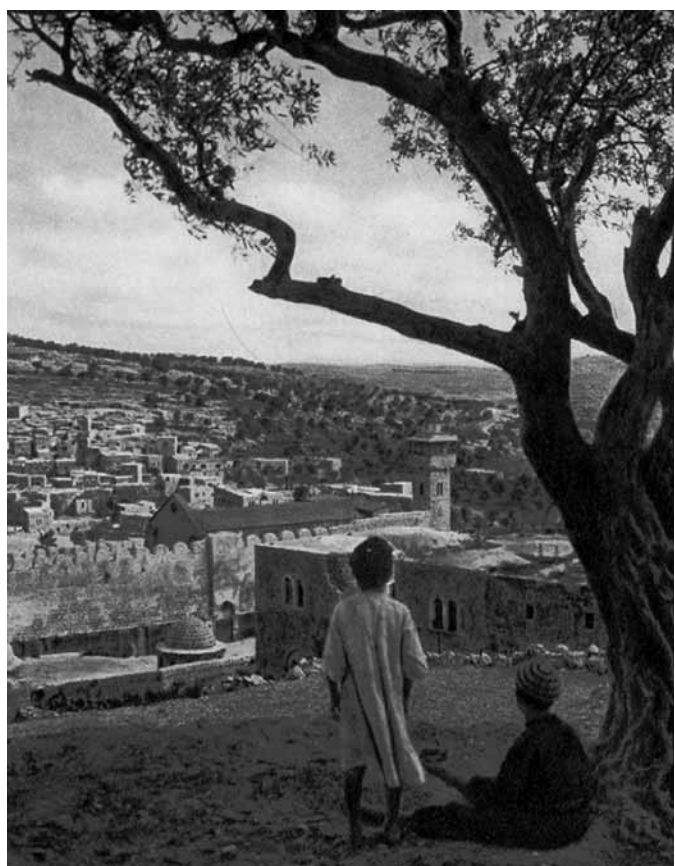
Samih Muhsin

Ziyad Othman

Talal Okal

Ali Khalil Hamad

Salah Soubani



Periodical Quarterly Journal

concerned in

Tolerance and Human Rights